مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

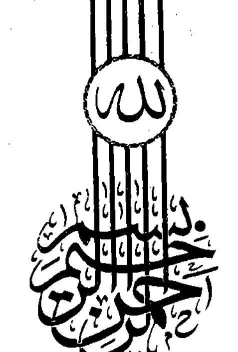
تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني

المتوفى سنة ٧٢٨هـ

اعتنى بها وخرج أحاديثها

عامر الجزار أنور الباز

الجزء الثامن عشر

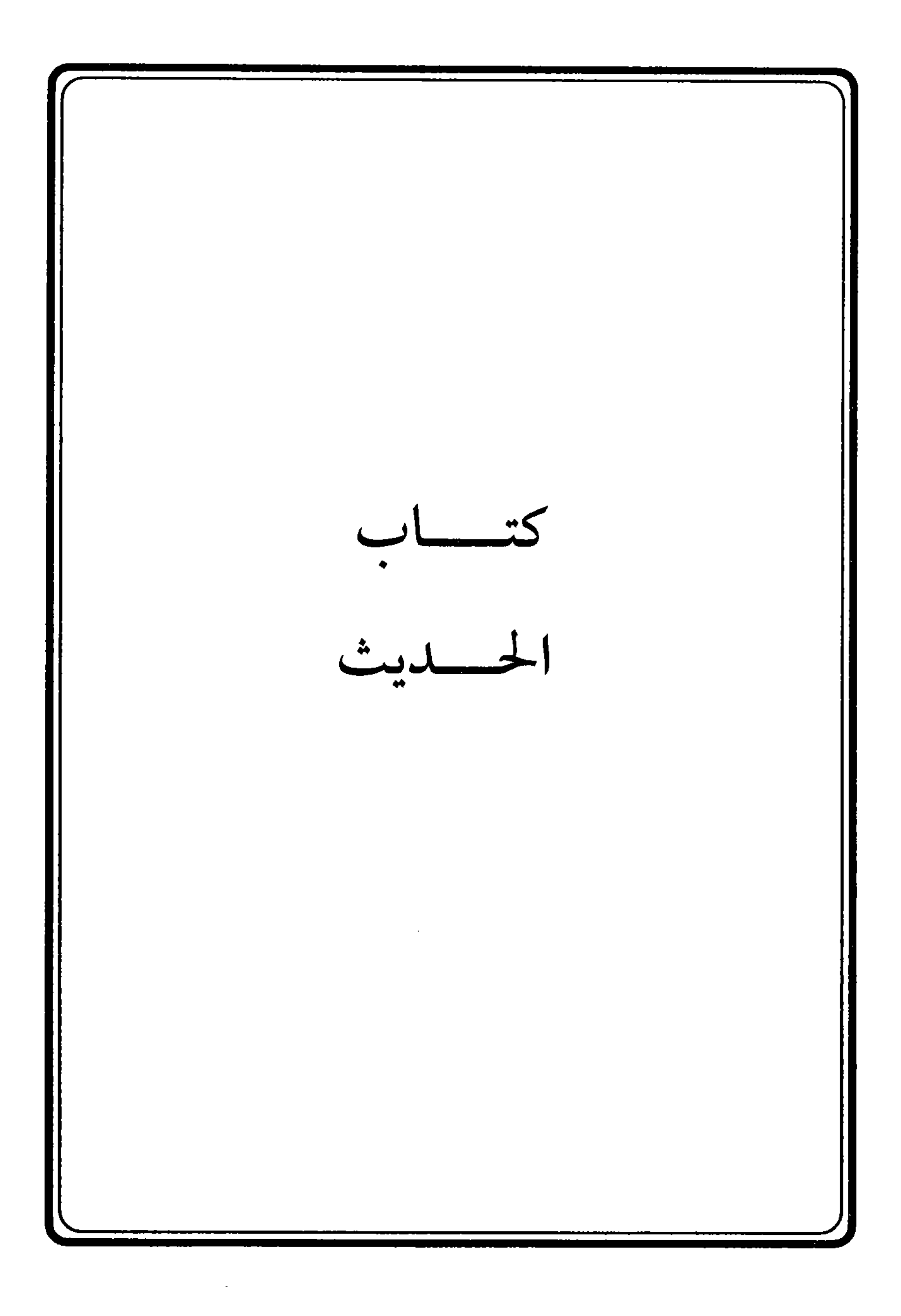


مجموعة الفتاوى

لشيخ الإسلام

تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني





كتـــاب

الحـــديث



١٨/٥

/ بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه وحده، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده.

سؤال وَرَدَ على الشَّيخ ـ رَحمَه اللّه.

قال السائل:

الحمد للّه رب العالمين .

يا متقنا علم الحديث ومن روى … سنن النبى المصطفى المختار

أصبحت فى الإسلام طَوْداً راسخاً … يهدى به وعددت فى الأحبار

هذى مسائل أشكلت فتصدقوا … ببيانها يا ناقلى الأخبار !

فالمستعان على الأمور بأهلها … إن أشكلت قد جاء فى الآثار

ولكم كأجر العاملين بسنته … حين سئلتمو يا أولى الأبصار

١٨/٦

/ الأولى: ما حَدُّ الحديث النبوى؟ أهو ما قاله فى عمره، أو بعد البعثة أو تشريعاً؟

الثانية: ما حد الحديث الواحد؟ وهل هو كالسورة، أو كالآية ، أو كالجملة؟

الثالثة: إذا صح الحديث، هل يلزم أن يكون صدقا، أم لا؟

الرابعة: تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف تسمية صحيحة، أو متداخلة؟

الخامسة: ما الحديث المكرر المعاد بغير لفظه ومعناه من غير زيادة ولا نقص؟ وهل هو كالقصص المكررة فى القرآن العظيم؟

السادسة: كم فى صحيح البخارى حديث بالمكرر؟ وكم دونه؟ وكم فى مسلم حديث به، ودونه؟ وعلى كم حديث اتفقا؟ وبكم انفرد كل واحد منهما عن الآخر؟

فأجاب شيخ الإسلام أبو العباس بن تيمية ـ رحمه الله :

١٨/٧ الحمد لله رب العالمين، الحديث النبوى هو عند الإطلاق ينصرف/ إلى ما حُدِّث به عنه بعد النبوة: من قوله وفعله وإقراره، فإن سنته ثبتت من هذه الوجوه الثلاثة. فما قاله إن كان خبراً وجب تصديقه به، وإن كان تشريعاً إيجاباً أو تحريماً أو إباحة وجب اتباعه فيه، فإن الآيات الدالة على نبوة الأنبياء دلت على أنهم معصومون فيما يخبرون به عن الله - عز وجل، فلا يكون خبرهم إلا حقاً، وهذا معنى النبوة، وهو يتضمن أن الله ينبئه بالغيب وأنه ينبئ الناس بالغيب، والرسول مأمور بدعوة الخلق وتبليغهم رسالات ربه.

ولهذا كان كل رسول نبياً، وليس كل نبى رسولا، وإن كان قد يوصف بالإرسال المقيد فى مثل قوله: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾ [الحج: ٥٢]، وقد اتفق المسلمون على أنه لا يستقر فيما بلغه باطل، سواء قيل: إنه لم يجر على لسانه من هذا الإلقاء ما ينسخه الله، أو قيل: إنه جرى ما ينسخه الله، فعلى التقديرين قد نسخ الله ما ألقاه الشيطان وأحكم الله آياته والله عليم حكيم؛ ولهذا كان كل ما يقوله فهو حق.

وقد روى أن عبد الله بن عمرو كان يكتب ما سمع من النبى ﷺ، فقال له بعض الناس: إن رسول الله ﷺ يتكلم فى الغضب فلا تكتب كل ما تسمع، فسأل النبىَّ ﷺ/ عن ١٨/٨ ذلك فقال: «اكتب، فوالذى نفسى بيده، ما خرج من بينهما إلا حق»[(١)] يعنى: شفتيه الكريمتين.

وقد ثبت عن أبى هريرة أنه قال: لم يكن أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ منى إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب بيده، ويَعِى بقلبه، وكنت أعى بقلبى ولا أكتب بيدى، وكان عند آل عبد الله بن عمرو بن العاص نسخة كتبها عن النبى ﷺ. وبهذا طعن بعض الناس فى حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه شعيب، عن جده، وقالوا: هى نسخة ـ وشعيب هو: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ـ وقالوا عن جده الأدنى محمد: فهو مرسل؛ فإنه لم يدرك النبى ﷺ، وإن عنى جده الأعلى فهو منقطع؛ فإن شعيباً لم يدركه.

وأما أئمة الإسلام وجمهور العلماء، فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن

(١) أبو داود فى العلم (٣٦٤٦).

جده إذا صح النقل إليه، مثل: مالك بن أنس وسفيان بن عيينة ونحوهما، ومثل: الشافعى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وغيرهم، قالوا: الجد هو عبد الله؛ فإنه يجىء مسمى ومحمد أدركه، قالوا: وإذا كانت نسخة مكتوبة من عهد النبى ﷺ كان هذا أوْكد لها وأدل على صحتها؛ ولهذا كان فى نسخة عمرو بن شعيب/ من الأحاديث الفقهية التى فيها مقدرات ما احتاج إليه عامة علماء الإسلام. 18/9

والمقصود أن حديث الرسول ﷺ إذا أطلق دخل فيه ذكر ما قاله بعد النبوة، وذكر ما فعله؛ فإن أفعاله التى أقر عليها حجة، لا سيما إذا أمرنا أن نتبعها كقوله: «صلوا كما رأيتمونى أصلى»[1]، وقوله: «لتأخذوا عنى مناسككم»[2]، وكذلك ما أحله الله له فهو حلال للأمة مالم يقم دليل التخصيص؛ ولهذا قال: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، ولما أحل له الموهوبة قال: ﴿وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

ولهذا كان النبى ﷺ إذا سئل عن الفعل يذكر للسائل أنه يفعله؛ ليبين للسائل أنه مباح، وكان إذا قيل له: قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال: «إنى أخشاكم لله وأعلمكم بحدوده»[3].

ومما يدخل فى مسمى حديثه: ما كان يُقرُّهم عليه، مثل: إقراره على المضاربة التى كانوا يعتادونها، وإقراره لعائشة على اللعب بالبنات، وإقراره فى الأعياد على مثل غناء الجاريتين، ومثل لعب الحبشة بالحِرَاب فى المسجد ونحو ذلك، وإقراره لهم على أكل الضب على مائدته، وإن/ كان قد صح عنه أنه ليس بحرام. إلى أمثال ذلك، فهذا كله يدخل فى مسمى الحديث، وهو المقصود بعلم الحديث؛ فإنه إنما يطلب ما يستدل به على الدين، وذلك إنما يكون بقوله أو فعله أو إقراره. 18/10

وقد يدخل فيها بعض أخباره قبل النبوة وبعض سيرته قبل النبوة، مثل: تَحنُّثه بغار حراء، ومثل: حسن سيرته؛ لأن الحال يستفاد منه ما كان عليه قبل النبوة: من كرائم الأخلاق ومحاسن الأفعال، كقول خديجة له: كلا والله لا يخزيك الله أبداً، إنك لتصل الرحم، وتحمل الكَلَّ، وتقْرِى الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق، ومثل: المعرفة، فإنه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ، وأنه لم يجمع متعلم مثله وإن كان معروفا بالصدق والأمانة، وأمثال ذلك مما يستدل به على أحواله التى تنفع فى المعرفة بنبوته

---

(١) البخارى فى الأذان(٦٣١) وأحمد ٥/ ٥٣. (٢) مسلم فى الحج (١٢٩٧/ ٣١٠).
(٣) مسلم فى الصيام (١١١٠/ ٧٩).

وصدقه، فهذه الأمور ينتفع بها فى دلائل النبوة كثيراً. ولهذا يذكر مثل ذلك من كتب سيرته، كما يذكر فيها نسبه وأقاربه وغير ذلك بما يعلم أحواله. وهذا أيضاً قد يدخل فى مسمى الحديث.

والكتب التى فيها أخباره منها كتب التفسير، ومنها كتب السيرة والمغازى، ومنها كتب الحديث. وكتب الحديث هى ما كان بعد النبوة أخص، وإن كان فيها أمور جرت قبل النبوة، فإن تلك لا تذكر لتؤخذ وتشرع فعله قبل النبوة، بل قد أجمع المسلمون على أن الذى /فرض على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به بعد النبوة. ١٨/١١

ولهذا كان عندهم من ترك الجمعة والجماعة، وتخلى فى الغيرَان[1] والجبال، حيث لا جمعة ولا جماعة، وزعم أنه يقتدى بالنبى ﷺ لكونه كان متحنثاً فى غار حراء قبل النبوة فى ترك ما شرع له من العبادات الشرعية التى أمر اللّه بها رسوله، واقتدى بما كان يفعل قبل النبوة كان مخطئاً؛ فإن النبى ﷺ ـ بعد أن أكرمه اللّه بالنبوة ـ لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث فى غار حراء أو نحو ذلك، وقد أقام بمكة بعد النبوة بضع عشرة سنة، وأتاها بعد الهجرة فى عمرة القضية، وفى غزوة الفتح، وفى عمرة الجعرانة، ولم يقصد غار حراء، وكذلك أصحابه من بعده لم يكن أحد منهم يأتى غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة فى الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون اللّه بالعبادات الشرعية التى شرعها لهم النبى ﷺ، الذى فرض اللّه عليهم الإيمان به واتباعه؛ مثل: الصلوات الخمس وغيرها من الصلوات، ومثل: الصيام والاعتكاف فى المساجد، ومثل: أنواع الأذكار والأدعية والقراءة، ومثل: الجهاد.

وقول السائل: ماقاله فى عمره أو بعد النبوة أو تشريعاً، فكل ما قاله بعد النبوة وأقر عليه ولم ينسخ فهو تشريع، لكن التشريع/ يتضمن الإيجاب والتحريم والإباحة، ويدخل فى ذلك ما دل عليه من المنافع فى الطب؛ فإنه يتضمن إباحة ذلك الدواء والانتفاع به، فهو شرع لإباحته، وقد يكون شرعا لاستحبابه؛ فإن الناس قد تنازعوا فى التداوى هل هو مباح أو مستحب أو واجب؟ ١٨/١٢

والتحقيق أن منه ما هو محرم، ومنه ما هو مكروه، ومنه ماهو مباح؛ ومنه ماهو مستحب، وقد يكون منه ما هو واجب، وهو ما يعلم أنه يحصل به بقاء النفس لا بغيره، كما يجب أكل الميتة عند الضرورة، فإنه واجب عند الأئمة الأربعة وجمهور العلماء، وقد قال مسروق: من اضطر إلى أكل الميتة فلم يأكل حتى مات دخل النار، فقد يحصل أحياناً للإنسان إذا استَحَرَّ المرض ما إن لم يتعالج معه مات، والعلاج المعتاد تحصل معه الحياة

(١) جمع الغار، وهو كالكهف فى الجبل، وقيل: هو المنخفض فى الجبل. انظر: لسان العرب، مادة «غور».

كالتغذية للضعيف، وكاستخراج الدم أحياناً.

والمقصود أن جميع أقواله يستفاد منها شرع، وهو ﷺ لما رآهم يلقِّحُون النخل قال لهم: «ما أرى هذا ـ يعنى شيئا ـ » ثم قال لهم: «إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذونى بالظن، ولكن إذا حدثتكم عن اللّه فلن أكذب على اللّه»[(١)] ،وقال: «أنتم أعلم بأمور دنياكم، فما كان من أمر دينكم فإلىَّ»[(٢)] وهو لم ينههم عن التلقيح، لكن هم غلطوا فى ظنهم أنه نهاهم، كما غلط من غلط فى ظنه أن﴿ **الْخَيْطُ الأَبْيَضُ**﴾ و﴿ **الْخَيْطِ الأَسْوَدِ**﴾ [البقرة: ١٨٧]، هو الحبل الأبيض والأسود.

/ فصــــل

١٨/١٣

وأما الحديث الواحد، فيراد به ما رواه الصاحب من الكلام المتصل بعضه ببعض ولو كان جملا كثيرة، مثل: حديث توبة كعب بن مالك، وحديث بدء الوحى، وحديث الإفك، ونحو ذلك من الأحاديث الطوال؛ فإن الواحد منها يسمى حديثاً، وما رواه الصاحب أيضاً من جملة واحدة أو جملتين أو أكثر من ذلك، متصلا بعضه ببعض؛ فإنه يسمى حديثاً، كقوله: «لا صلاة إلا بأم القرآن»[(٣)] «الجار أحق بسَقَبه»[(٤)]، «لا يقبل اللّه صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[(٥)]، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ مانوى»[(٦)] إلى آخره، فإنه يسمى حديثاً.

وكذلك قوله: «لا تقاطعوا ولا تدابروا، ولا تباغضوا ولا تحاسدوا، وكونوا عباد اللّه إخوانا»[(٧)]، وقوله فى البحر: «هو الطهور ماؤه، الحل ميتَتُه»[(٨)]، وقد أكمل من أجناس مختلفة، لكن فى الأمر العام تكون مشتركة فى معنى عام، كقوله: «لا يخطب الرجل على خطبة أخيه، ولا يَبِع على بيع أخيه، ولا يَستَام على سَوْمِ أخيه، ولا/ تسأل المرأة طلاق

١٨/١٤

---

(١) مسلم فى الفضائل (٢٣٦١/ ١٣٩)، وابن ماجه فى الرهون (٢٤٧٠) كلاهما عن طلحة بن عبيد الله.

(٢) مسلم فى الفضائل (٢٣٦٣/١٤١)، وابن ماجه فى الرهون (٢٤٧١) كلاهما عن أنس وعائشة.

(٣) البخارى فى الأذان (٧٥٦)، ومسلم فى الصلاة (٣٩٤/ ٣٤-٣٦) وأبو داود فى الصلاة (٨٢٢) كلهم عن عبادة ابن الصامت.

(٤) البخارى فى الشفعة (٢٢٥٨)، وأبو داود فى البيوع (٣٥١٦) ، وابن ماجه فى الشفعة (٢٤٩٥)، وأحمد ٦/ ١٠ كلهم عن أبى رافع.

ومعنى سقبه: القرب والملاصقة.

(٥) البخارى فى الوضوء (١٣٥)، ومسلم فى الطهارة (٢٢٥/٢)، والترمذى فى الطهارة (٧٦)، وأحمد ٢/٣٠٨ كلهم عن أبى هريرة.

(٦) البخارى فى بدء الوحى (١) ومسلم فى الإمارة (١٩٠٧/ ١٥٥) .

(٧) البخارى فى الأدب (٦٠٦٥) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٦٣/ ٣٠) .

(٨) أبو داود فى الطهارة (٨٣) والترمذى فى الطهارة (٦٩) وقال : «هذا حديث حسن صحيح ».

أختها لتكفأ مافى صَحْفتها ولتنكح، فإن لها ما قدر لها»[1] فإن هذا يتضمن النهى عن مزاحمة المسلم فى البيع والنكاح، وفى البيع لا يستام على سومه، ولا يبيع على بيعه، وإذا نهاه عن السوم فنهيه المشترى على شرائه عليه حرام بطريق الأولى، ونهاه أن يخطب على خطبته. وهذا نهى عن إخراج امرأته من ملكه بطريق الأولى، ونهى المرأة أن تسأل طلاق أختها لتنفرد هى بالزوج، فهذه وإن تعلقت بالبيع والنكاح فقد اشتركت فى معنى عام.

وكذلك قوله: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: شيخ زانٍ، وملك كذاب، وعائل مستكبر»[2]، فهؤلاء الثلاثة اشتركوا فى هذا الوعيد، واشتركوا فى فعل هذه الذنوب مع ضعف دواعيهم؛ فإن داعية الزنا فى الشيخ ضعيفة، وكذلك داعية الكذب فى الملك ضعيفة؛ لاستغنائه عنه، وكذلك داعية الكِبْر فى الفقير، فإذا أتوا بهذه الذنوب مع ضعف الداعى دل على أن فى نفوسهم من الشر الذى يستحقون به من الوعيد ما لا يستحقه غيرهم.

وقَلَّ أن يشتمل الحديث الواحد على جمل إلا لتناسب بينهما، وإن كان قد يخفى التناسب فى بعضها على بعض الناس، فالكلام المتصل بعضه ببعض يسمى حديثاً واحداً.

١٨/١٥ /وأما إذا روى الصاحب كلاما فرغ منه، ثم روى كلاماً آخر وفصل بينهما بأن قال: وقال رسول الله ﷺ، أو بأن طال الفصل بينهما، فهذان حديثان، وهذا بمنزلة ما يتصل بالكلام فى الإنسان والإقرارات والشهادات، كما يتصل بعقد النكاح والبيع والإقرار والوقف. فإذا اتصل به الاتصال المعتاد كان شيئاً واحداً يرتبط بعضه ببعض، وانقضى كلامه، ثم بعد طول الفصل أنشأ كلاماً آخر بغير حكم الأول، كان كلاماً ثانياً، فالحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة؛ إذ قد يكون جملا، ولا كالسورة الواحدة؛ فإن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض أو بعد بعض، ويكون أجنبياً منه، بل يشبه الآية الواحدة أو الآيات المتصل بعضها ببعض، كما أنزل فى أول البقرة أربع آيات فى صفة المؤمنين، وآيتين فى صفة الكافرين، وبضع عشرة آية فى صفة المنافقين؛ وكما فى قوله: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً**﴾ [النساء: ١٠٥]، فإن هذا يتصل بعضه ببعض، وهو نزل بسبب قصة بنى أبيرق إلى تمام الكلام.

وقد يسمى الحديث واحداً، وإن اشتمل على قصص متعددة، إذا حَدَّث به الصحابى متصلاً بعضه ببعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله فى كلام الصحابى، مثل حديث

---

(١) النسائى فى البيوع (٤٥٠٢)، وأحمد ٢/ ٤٨٧ كلاهما عن أبى هريرة.

وقوله: «يستام»: المساومة: المحاذَبَة بين البائع والمشترى على السلعة وفصل ثمنها. انظر: النهاية ٢/ ٤٢٥.

(٢) مسلم فى الإيمان (١٧٢/١٠٧) ، وأحمد ٢/ ٤٨٠ كلاهما عن أبى هريرة.

جابر الطويل الذى يقول فيه: «كنا مع رسول الله ﷺ»[1] وذكر فيه ما يتعلق بمعجزاته، وما /يتعلق بالصلاة، وبغير ذلك، فهذا يسمى حديثاً بهذا الاعتبار، وقد يكون الحديث طويلا، وأخذ يفرقه بعض الرواة فجعله أحاديث، كما فعل البخارى فى كتاب أبى بكر فى الصدقة، وهذا يجوز إذا لم يكن فى ذلك تغيير المعنى. ١٨/١٦

فصل

وأما قول السائل: إذا صح الحديث هل يكون صدقا؟

فجوابه: أن الصحيح أنواع، وكونه صدقا يعنى به شيئان: فمن الصحيح ما تواتر لفظه؛ كقوله: «من كذب على متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»[2]. ومنه ما تواتر معناه؛ كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث الحوض، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه وغير ذلك. فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق؛ لأنه متواتر؛ إما لفظًا وإما معنى.

ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة فى الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو، ونحو ذلك. فهذا يفيد العلم، ويجزم بأنه صدق؛ لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقاً وعملاً بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة. فلو كان فى نفس الأمر كذباً لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق الكذب والعمل /به، وهذا لا يجوز عليها. ١٨/١٧

ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث؛ كجمهور أحاديث البخارى ومسلم؛ فان جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تَبَعٌ لهم فى معرفة الحديث، فإجماع أهل العلم بالحديث على أن هذا الخبر صدق كإجماع الفقهاء على أن هذا الفعل حلال أو حرام أو واجب، وإذا أجمع أهل العلم على شىء فسائر الأمة تبع لهم؛ فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.

ومما قد يسمى صحيحاً ما يصححه بعض علماء الحديث، وآخرون يخالفونهم فى تصحيحه، فيقولون: هو ضعيف ليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم فى صحيحه، ونازعه فى صحتها غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل، مثل: حديث ابن وعلة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «أيما إهاب دبغ فقد

---

(١) ابن أبى شيبة فى الفضائل (١١٧٥٥). (٢) البخارى فى العلم (١٠٧) ومسلم فى الزهد (٣٠٠٤/ ٧٢).

طهر»[١] فإن هذا انفرد به مسلم عن البخارى، وقد ضعفه الإمام أحمد وغيره، وقد رواه مسلم، ومثل ما روى مسلم أن النبى ﷺ صلى الكسوف ثلاث ركوعات وأربع ركوعات[٢]، انفرد بذلك عن البخارى، فإن هذا ضَعَّفه حُذَّاقُ أهل العلم، وقالوا: إن النبى ﷺ لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم، وفى نفس هذه الأحاديث التى فيها الصلاة بثلاث ركوعات/ وأربع ركوعات، أنه إنما صلى ذلك يوم مات إبراهيم، ومعلوم أن إبراهيم لم يمت مرتين ولا كان له إبراهيمان، وقد تواتر عنه أنه صلى الكسوف يومئذ ركوعين فى كل ركعة، كما روى ذلك عنه عائشة وابن عباس وابن عمرو وغيرهم[٣]؛ فلهذا لم يَرْوِ البخارى إلا هذه الأحاديث وهو أحذق من مسلم؛ ولهذا ضعف الشافعى وغيره أحاديث الثلاثة والأربعة ولم يستحبوا ذلك، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وروى عنه أنه كان يجوز ذلك قبل أن يتبين له ضعف هذه الأحاديث.

١٨/١٨

ومثله حديث مسلم: «إن اللّه خلق التربة يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم يوم الجمعة»[٤]، فإن هذا طعن فيه من هو أعلم من مسلم مثل: يحيى بن معين ومثل البخارى وغيرهما، وذكر البخارى أن هذا من كلام كعب الأحبار، وطائفة اعتبرت صحته مثل أبى بكر بن الأنبارى وأبى الفرج بن الجوزى وغيرهما، والبيهقى وغيره وافقوا الذين ضعفوه، وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن اللّه خلق السموات والأرض وما بينهما فى ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة، فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد، وهكذا هو عند أهل الكتاب، وعلى ذلك تدل أسماء الأيام، وهذا هو المنقول الثابت فى أحاديث وآثار أخر./ ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق فى الأيام السبعة، وهو خلاف ما أخبر به القرآن، مع أن حذاق أهل الحديث يثبتون علة هذا الحديث من غير هذه الجهة، وأن رواية فلان غلط فيه لأمور يذكرونها، وهذا الذى يسمى معرفة علل الحديث بكون الحديث إسناده فى الظاهر جيدا، ولكن عرف من طريق آخر أن راويه غلط فرفعه وهو موقوف، أو أسنده وهو مرسل، أو دخل عليه حديث فى حديث، وهذا فن شريف، وكان يحيى بن سعيد الأنصارى ثم صاحبه على بن المدينى ثم البخارى من أعلم الناس به، وكذلك الإمام أحمد وأبو حاتم وكذلك النسائى والدارقطنى وغيرهم. وفيه مصنفات معروفة.

١٨/١٩

---

(١) مسلم فى الحيض (٣٦٦/ ١٠٥).

(٢) مسلم فى الكسوف (٩٠١/١-٥)، (٩٠٢/٦).

(٣) البخارى فى الكسوف (١٠٤٤).

(٤) مسلم فى صفات المنافقين (٢٧٨٩/٢٧).

وفى البخارى ـ نفسه ـ ثلاثة أحاديث نازعه بعض الناس فى صحتها مثل: حديث أبى بكرة عن النبى ﷺ أنه قال عن الحسن: «إن ابنى هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»[1]، فقد نازعه طائفة منهم أبو الوليد الباجى، وزعموا أن الحسن لم يسمعه من أبى بكرة، لكن الصواب مع البخارى وأن الحسن سمعه من أبى بكرة، كما قد بين ذلك فى غير هذا الموضع، وقد ثبت ذلك فى غير هذا الموضع.

١٨/٢٠ والبخارى أحذق وأخبر بهذا الفن من مسلم؛ ولهذا لا يتفقان على/حديث إلا يكون صحيحا لا ريب فيه قد اتفق أهل العلم على صحته ثم ينفرد مسلم فيه بألفاظ يعرض عنها البخارى، ويقول بعض أهل الحديث إنها ضعيفة، ثم قد يكون الصواب مع من ضعفها، كمثل صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وأربع، وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا أكثر، مثل قوله فى حديث أبى موسى: «إنما جعل الإمام لِيُؤتَمَّ به فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا»[2]، فإن هذه الزيادة صحَّحها مسلم، وقبله أحمد بن حنبل وغيره، وضعفها البخارى وهذه الزيادة مطابقة للقرآن، فلو لم يرد بها حديث صحيح لوجب العمل بالقرآن، فإن فى قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، أجمع الناس على أنها نزلت فى الصلاة، وأن القراءة فى الصلاة مرادة من هذا النص.

ولهذا كان أعدل الأقوال فى القراءة خلف الإمام أن المأموم إذا سمع قراءة الإمام يستمع لها وينصت، لا يقرأ بالفاتحة ولا غيرها، وإذا لم يسمع قراءته بها يقرأ الفاتحة وما زاد، وهذا قول جمهور السلف والخلف، وهو مذهب مالك وأصحابه، وأحمد بن حنبل، وجمهور أصحابه، وهو أحد قولى الشافعى، واختاره طائفة من محققى أصحابه وهو قول محمد بن الحسن وغيره من أصحاب أبى حنيفة.

١٨/٢١ وأما قول طائفة من أهل العلم كأبى حنيفة وأبى يوسف: أنه/ لا يقرأ خلف الإمام، لا بالفاتحة ولا غيرها، لا فى السر ولا فى الجهر؛ فهذا يقابله قول من أوجب قراءة الفاتحة ولو كان يسمع قراءة الإمام، كالقول الآخر للشافعى وهو الجديد، وهو قول البخارى وابن حزم وغيرهما. وفيها قول ثالث: أنه يستحب القراءة بالفاتحة إذا سمع قراءة الإمام، وهذا مروى عن الليث والأوزاعى، وهو اختيار جدى أبى البركات.

ولكن أظهر الأقوال قول الجمهور؛ لأن الكتاب والسنة يدلان على وجوب الإنصات على المأموم إذا سمع قراءة الإمام، وقد تنازعوا فيما إذا قرأ المأموم وهو يسمع قراءة الإمام: هل تبطل صلاته؟ على قولين، وقد ذكرهما أبو عبد الله بن حامد على وجهين فى مذهب

---

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧٤٦).

(٢) مسلم فى الصلاة (٤٠٤/ ٦٢، ٦٣).

أحمد. وقد أجمعوا على أنه فيما زاد على الفاتحة كونه مستمعاً لقراءة إمامه خير من أن يقرأ معه، فعلم أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ مع الإمام، وعلى هذا فاستماعه لقراءة إمامه بالفاتحة يحصل له به مقصود القراءة وزيادة تغنى عن القراءة معه التى نهى عنها، وهذا خلاف إذا لم يسمع، فإن كونه تاليًا لكتاب الله يثاب بكل حرف عشر حسنات خيراً من كونه ساكتاً بلا فائدة، بل يكون عرضة للوسواس وحديث النفس الذى لا ثواب فيه، فقراءة يثاب عليها خير من حديث نفس لا ثواب عليه. وبسط هذا له موضع آخر.

١٨/٢٢ / والمقصود هنا التمثيل بالحديث الذى يروى فى الصحيح وينازع فيه بعض العلماء، وأنه قد يكون الراجح تارة، وتارة المرجوح، ومثل هذا من موارد الاجتهاد فى تصحيح الحديث كموارد الاجتهاد فى الأحكام، وأما ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء فى الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقا، وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبى ﷺ من عدة وجوه، رواها هذا الصاحب وهذا الصاحب، من غير أن يتواطآ، ومثل هذا يوجب العلم القطعى؛ فإن المحدث إذا روى حديثاً طويلا سمعه ورواه آخر ذكر أنه سمعه وقد علم أنهما لم يتواطآ على وضعه، علم أنه صدق؛ لأنه لو لم يكن صدقا لكان كذبا إما عمداً وإما خطأ؛ فإن المحدث إذا حدث بخلاف الصدق إما أن يكون متعمدا للكذب، وإما أن يكون مخطئا غالطا. فإذا قدر أنه لم يتعمد الكذب ولم يغلط، لم يكن حديثه إلا صدقاً، والقصة الطويلة يمتنع فى العادة أن يتفق الاثنان على وضعها من غير مواطأة منهما، وهذا يوجد كثيراً فى الحديث يرويه أبوهريرة وأبو سعيد، أو أبو هريرة وعائشة، أو أبو هريرة وابن عمر، أو ابن عباس، وقد علم أن أحدهما لم يأخذه من الآخر، مثل حديث التجلى يوم القيامة الطويل؛ حدث به أبوهريرة وأبو سعيد ساكت لا ينكر منه حرفا، بل وافق أبا هريرة عليه جميعه إلا على لفظ واحد فى آخره.

١٨/٢٣ / وقد يكون النبى ﷺ حدث به فى مجلس وسمعه كل واحد منهما فى مجلس، فقال هذا ما سمعه منه فى مجلس، وهذا ما سمعه منه فى الآخر، وجميعه فى حديث الزيادة، والله أعلم.

فصــل

وأما قسمة الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، فهذا أول من عرف أنه قسمه هذه القسمة أبو عيسى الترمذى، ولم تعرف هذه القسمة عن أحد قبله، وقد بين أبو عيسى مراده بذلك، فذكر أن الحسن ما تعددت طرقه ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذا، وهو دون الصحيح الذى عرفت عدالة ناقليه وضبطهم. وقال: الضعيف الذى عرف أن ناقله متهم بالكذب ردىء الحفظ؛ فإنه إذا رواه المجهول خِيفَ أن يكون كاذبا أو سيئ الحفظ. فإذا وافقه آخر لم يأخذ عنه عرف أنه لم يتعمد كذبه، واتفاق الاثنين على لفظ واحد طويل قد يكون ممتنعاً، وقد يكون بعيداً، ولما كان تجويز اتفاقهما فى ذلك ممكناً نزل عن درجة الصحيح.

وقد أنكر بعض الناس على الترمذى هذه القسمة وقالوا: إنه يقول: حسن غريب. والغريب الذى انفرد به الواحد، والحديث قد/ يكون صحيحاً غريباً كحديث «إنما الأعمال بالنيات»[1] وحديث «نهى عن بيع الولاء وهبته»[2] وحديث «دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[3] فإن هذه صحيحة متلقاة بالقبول، والأول: لا يعرف ثابتاً عن غير عمر، والثانى: لا يعرف عن غير ابنه عبد اللّه، والثالث: لا يعرف إلا من حديث الزهرى عن أنس، ولكن هؤلاء - الذين طعنوا على الترمذى- لم يفهموا مراده فى كثير مما قاله؛ فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أى: من هذا الوجه، وقد يصرحون بذلك فيقولون: غريب من هذا الوجه، فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق واحد، فإذا روى من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً، فالترمذى إذا قال: حسن غريب، قد يعنى به أنه غريب من ذلك الطريق؛ ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن.

١٨/٢٤

وبعض ما يصححه الترمذى ينازعه غيره فيه، كما قد ينازعونه فى بعض ما يضعفه ويحسنه، فقد يضعف حديثاً ويصححه البخارى؛ كحديث ابن مسعود لما قال له النبى ﷺ:

---

(١) سبق تخريجه ص ١١ .

(٢) البخارى فى الفرائض (٦٧٥٦) وأبو داود فى الفرائض (٢٩١٩)، والدارمى فى الفرائض ٢/٣٩٨،كلهم عن ابن عمر.

(٣) البخارى فى الجهاد (٣٠٤٤) ومسلم فى الحج (١٣٥٧/ ٤٥٠) .

«ابغنى أحجاراً أستَنْفِضُ بهن» قال: فأتيته بحجرين ورَوْثَة، قال: فأخذ الحجرين وترك الرَّوْثة وقال: «إنها رجس»[1] فإن هذا قد اختلف فيه على أبى إسحاق السبيعى، فجعل الترمذى هذا الاختلاف/ علة، ورجح روايته له عن أبى عبيدة عن أبيه وهو لم يسمع من أبيه، وأما البخارى فصححه من طريق أخرى؛ لأن أبا إسحاق كان الحديث يكون عنده عن جماعة يرويه عن هذا تارة وعن هذا تارة، كما كان الزهرى يروى الحديث تارة عن سعيد بن المسيب، وتارة عن أبى سلمة، وتارة يجمعهما، فمن لا يعرفه فيحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا يظن بعض الناس أن ذلك غلط، وكلاهما صحيح. وهذا باب يطول وصفه.

١٨/٢٥

وأما من قبل الترمذى من العلماء فما عرف عنهم هذا التقسيم الثلاثى، لكن كانوا يقسمونه إلى صحيح وضعيف، والضعيف عندهم نوعان:

ضعيف ضعفا لا يمتنع العمل به، وهو يشبه الحسن فى اصطلاح الترمذى.

وضعيف ضعفاً يوجب تركه، وهو الواهى، وهذا بمنزلة مرض المريض، قد يكون قاطعاً بصاحبه فيجعل التبرع من الثلث، وقد لا يكون قاطعاً بصاحبه، وهذا موجود فى كلام الإمام أحمد وغيره؛ ولهذا يقولون: هذا فيه لين، فيه ضعف، وهذا عندهم موجود فى الحديث.

١٨/٢٦

/ ومن العلماء المحدثين أهل الإتقان مثل: شعبة ومالك والثورى ويحيى بن سعيد القَطَّان وعبد الرحمن بن مهدى، هم فى غاية الإتقان والحفظ، بخلاف من هو دون هؤلاء، وقد يكون الرجل عندهم ضعيفاً لكثرة الغلط فى حديثه، ويكون حديثه إذاً الغالب عليه الصحة لأجل الاعتبار به والاعتضاد به؛ فإن تعدد الطرق وكثرتها يقوى بعضها بعضاً، حتى قد يحصل العلم بها، ولو كان الناقلون فجاراً فساقاً، فكيف إذا كانوا علماء عدولا ولكن كثر فى حديثهم الغلط؟!

ومثل هذا عبد اللّه بن لَهِيعَة، فإنه من أكابر علماء المسلمين، وكان قاضياً بمصر، كثير الحديث، لكن احترقت كتبه، فصار يحدث من حفظه، فوقع فى حديثه غلط كثير، مع أن الغالب على حديثه الصحة، قال أحمد: قد أكتب حديث الرجل للاعتبار به، مثل: ابن لَهِيعة.

وأما من عرف منه أنه يتعمد الكذب، فمنهم من لا يروى عن هذا شيئاً، وهذه طريقة

---

(١) البخارى فى الوضوء (١٥٦)، والترمذى فى الطهارة (١٧) وقال: «حديث فيه اضطراب».

وقوله: «أستنفض» أى أستنجى. انظر: القاموس، مادة «نفض».

أحمد بن حنبل وغيره، لم يرو فى مسنده عمن يعرف أنه يتعمد الكذب، لكن يروى عمن عرف منه الغلط للاعتبار به والاعتضاد.

١٨/٢٧ ومن العلماء من كان يسمع حديث من يكذب ، ويقول: إنه / يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه، ويذكر عن الثورى أنه كان يأخذ عن الكلبى وينهى عن الأخذ عنه، ويذكر أنه يعرف، ومثل هذا قد يقع لمن كان خبيراً بشخص إذا حدثه بأشياء يميز بين ما صدق فيه وما كذب فيه بقرائن لا يمكن ضبطها. وخبر الواحد قد يقترن به قرائن تدل على أنه صدق، أو تقترن به القرائن تدل على أنه كذب(١).

(١) إلى هنا آخر ما وجد.

١٨/٢٨ / وَقَال الشّيخ ـ رَحمَه اللّه :

فصـــل

فى أنواع الرواية وأسماء الأنواع

مثل: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت، وقرأت، والمشافهة والمناولة، والمكاتبة، والإجازة، والوجادة، ونحو ذلك، فنقول: الكلام فى شيئين:

أحدهما: مما تصح الرواية به، ويثبت به الاتصال.

والثانى: فى التعبير عن ذلك، وذلك أنواع:

أحدها: أن يسمع من لفظ المحدث سواء رآه أو لم يره، كما سمع الصحابة القرآن من رسول اللّه ﷺ والحديث أيضاً؛ وكما كان يقرؤه عليهم، وقرأ على أبى سورة «لم يكن» فإن هذا لم يفرق الناس بينهما كما فرق بعض الفقهاء فى الشهادة، ثم ذلك/ القائل؛ تارة يقصد التحديث لذلك الشخص وحده، أو لأقوام معينين هو أحدهم، وتارة يقصد التحديث المطلق لكل من سمعه منه فيكون هو أحد السامعين، وتارة يقصد تحديث غيره فيسمع هو، ففى جميع هذه المواضع إذا قال: سمعت فلانًا يقول فقد أصاب، وإن قال: حدثنا أو حدثنى - وكان المحدث قد قصد التحديث له معيناً أو مطلقاً - فقد أصاب ، كما يقول الشاهد فيما أشهد عليه من الحكم والإقرار والشهادات: أشهدنى وأشهدنا، وإن كان قد قصد تحديث غيره فسمع هو، فهو كما لو استرعى الشهادة غيره فسمعها، فإنه تصح الشهادة، لكن لفظ أشهدنى وحدثنا فيه نظر، بل لو قال: حدث وأنا أسمع كان حسناً، وإن لم يكن يحدث أحداً وإنما سمعه يتكلم بالحديث، فهو يشبه الشهادة من غير استرعاء، ويشبه الشهادة على الإقرار من غير إشهاد والشهادة على الحكم، بخلاف الشهادة على الإثبات كالسمع ونحوه، فإنها تصح بدون التحميل بالاتفاق .

١٨/٢٩

وأما الشهادة على الإخبارات؛ كالشهادات والإقرارات، ففيها نزاع ليس هذا موضعه، وباب الرواية أوسع، لكن ليس من قصد تحديث غيره بمنزلة من تكلم لنفسه؛ فإن الرجل يتكلم مع نفسه بأشياء ويسترسل فى الحديث، فإذا عرف أن الغير يتحمل ذلك تحفظ؛ ولهذا كانوا لا يروون أحاديث المذاكرة بذاك.

١٨/٣٠ /وكان الإمام أحمد يذاكر بأشياء من حفظه، فإذا طلب المستمع الرواية أخرج كتابه فحدث من الكتاب. فهنا ثلاث مراتب:

أن يقصد استرعاءه الحديث وتحميله ليرويه عنه، وأن يقصد محادثته به لا ليرويه عنه، وألا يقصد إلا التكلم به مع نفسه.

والنوع الثانى: أن يقرأ على المحدث فيقربه، كما يقرأ المتعلم القرآن على المعلم، ويسميه الحجازيون العرض؛ لأن المتحمل يعرض الحديث على المحمل كعرض القراءة، وعرض ما يشهد به من الإقرار، والحكم والعقود، والشهادة على المشهود عليه: من الحاكم، والشاهد، والمقر والعاقد، وعرض ضمام بن ثعلبة على النبى ﷺ ما جاء به رسوله فيقول نعم[1]! وهذا عند مالك وأحمد وجمهور السلف كاللفظ.

ولهذا قلنا: إذا قال الخاطب للولى: أزوجت؟ فقال: نعم. وللزوج: أقبلت؟ فقال: نعم. انعقد النكاح وكان ذلك صريحاً؛ فإن نعم تقوم مقام التكلم بالجملة المستفهم عنها، فإنه إذا قيل لهم: هل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟ واللّه أمركم بذلك؟ وأحدثك فلان بكذا؟ وأزوجت فلاناً بكذا؟ فقال: نعم فهو بمنزلة قوله: وجدت ما وعدنى ربى، واللّه أمرنى بكذا وكذا، وحدثنى فلان بكذا وكذا، وزوجت فلاناً كذا، لكن هذا جواب الاستفهام وذاك خبر مبتدأ، ونعم كلمة مختصرة تغنى عن التفصيل.

١٨/٣١ /وقد يقول العارض: حدثك بلا استفهام بل إخبار، فيقول: نعم. ثم من أهل المدينة وغيرهم من يرجح هذا العرض؛ لما فيه من كون المتحمل ضبط الحديث، وأن المحمل يرد عليه ويصححه له، ويذكر هذا عن مالك وغيره. ومنهم من يرجح السماع. وهو يشبه قول أبى حنيفة والشافعى. ومنهم من يجيز فيه أخبرنا وحدثنا، كقول الحجازيين. ومنهم من لا يقول فيه إلا أخبرنا، كقول جماعات، وعن أحمد روايتان. ثم منهم من قال: لا فرق فى اللغة وإنما فرق من فرق اصطلاحاً؛ ولهذا يقال فى الشهادة المعروضة من الحكم والإقرار والعقود أشهدنى بكذا، وقد يقال: الخبر فى الأصل عن الأمور الباطنة، ومنه الخبرة بالأشياء، وهو العلم ببواطنها، وفلان من أهل الخبرة بكذا، والخبير بالأمور المطلع على بواطنها، ومنه الخبير. وهو الفلاح الذى يجعل باطن الأرض ظاهراً، والأرض الخَبَارُ اللينة التى تنقلب، والمخابرة من ذلك.

فقول المبلغ: نعم، لم يدل بمجرد ظاهر لفظه على الكلام المعروف وإنما دل بباطن معناه، وهو أن لفظها يدل على موافقة السائل والمخبر، فإذا قال: أحدثك؟ وأنكحت؟ فقال: نعم

---

(١) البخارى فى العلم (٦٣)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٤٠٢)، والدارمى فى الوضوء ١/١٦٤ كلهم عن أنس.

فهو موافق لقوله: حدثنى وأنكحت، وهذه الدلالة حصلت من مجموع لفظ نعم وسؤال السائل، كما أن أسماء الإشارة والمضمرات إنما تعين المشار إليه والظاهر/ بلفظها، ولما اقترن بذلك من الدلالة على المشار إليه والظاهر المفسر للمضمر. ١٨/٣٢

وأحسن من ذلك أن قوله: حدثنى أن فلاناً قال وأخبرنى أن فلاناً قال فى العرض أحسن من أن يقول: أخبرنا فلان قال: أخبرنا وحدثنا فلان قال: حدثنا، كما أن هذا هو الذى يقال فى الشهادة، فيقول: أشهد أن فلان ابن فلان أقر وأنه حكم وأنه وقف، كما فرق طائفة من الحفاظ بين الإجازة وغيرها، فيقولون فيها: أنا فلان أن فلاناً حدثهم، بخلاف السماع.

وقد اعتقد طائفة أنه لا فرق بينهما، بل ربما رجحوا «أن»؛ لأنهم زعموا فيها توكيداً، وليس كما توهموا، فإن «أن» المفتوحة وما فى خبرها بمنزلة المصدر، فإذا قال: حدثنى أنه قال فهو فى التقدير حدثنى بقوله؛ ولهذا اتفق النحاة على أن «إن» المكسورة تكون فى موضع الجمل، والمفتوحة فى موضع المفردات، فقوله: ﴿**فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ**﴾ [آل عمران: ٣٩] ـ على قراءة الفتح ـ فى تقدير قوله: فنادته ببشارته، وهو ذكر لمعنى ما نادته به وليس فيه ذكر اللفظ. ومن قرأ «إن اللّه» فقد حكى لفظه، وكذلك الفرق بين قوله أول ما أقول: أحمد اللّه، وأول ما أقول: إنى أحمد اللّه.

١٨/٣٣ / وإذا كان مع الفتح هو مصدر فقولك: حدثنى بقوله وبخبره لم تذكر فيه لفظ القول والخبر، وإنما عبرت عن جملة لفظه؛ فإنه قول وخبر، فهو مثل قولك: سمعت كلام فلان وخطبة فلان، لم تحك لفظها. وأما إذا قلت: قال: كذا فهو إخبار عن عين قوله؛ ولهذا لا ينبغى أن يوجب اللفظ فى هذا أحد، بخلاف الأول فإنه إنما يسوغ على مذهب من يجوز الرواية بالمعنى، فإذا سمعت لفظه وقلت: حدثنى فلان، قال: حدثنى فلان بكذا وكذا فقد أتيت باللفظ، فإنك سمعته يقول: حدثنى فلان بكذا، وإذا عرضت عليه فقلت: حدثك فلان بكذا؟ فقال: نعم وقلت: حدثنى أن فلاناً حدثه بكذا، فأنت صادق على المذهبين؛ لأنك ذكرت أنه حدثك بتحديث فلان إياه بكذا، والتحديث لفظ مجمل ينتظم لذلك، كما أن قوله: نعم لفظ مجمل ينتظم لذلك، فقوله: نعم تحديث لك بأنه حدثه.

وأما إذا قلت: حدثنى قال: حدثنى فأنت لم تسمعه يقول: حدثنى وإنما سمعته يقول: نعم وهى معناها، لكن هذا من المعانى المتداولة. وهذا العرض إذا كان المحمل يدرى ما يقرأه عليه العارض، كما يدرى المقرئ، فأما إذا كان لا يدرى فالسماع أجود بلا ريب، كما اتفق عليه المتأخرون؛ لغلبة الفعل على القارئ للحديث دون المقروء عليه، والتفصيل فى

العرض بين أن يقصد المحمل الإخبار أو لا يقصد، كما تقدم فى التحديث والسماع.

١٨/٣٤ / **النوع الثالث**: «المناولة، والمكاتبة»: وكلاهما إنما أعطاه كتابا لا خطابا، لكن المناولة مباشرة والمكاتبة بواسطة. فالمناولة أرجح إذا اتفقا من غير هذه الجهة، مثل أن يناوله أحاديث معينة يعرفها المناول أو يكتب إليه بها، والمناولة عرض العرض فإن قوله لما معه[(١)].

فإما إذا كتب إليه بأحاديث معينة وناوله كتابا مجملا ترجحت المكاتبة.

ثم المكاتبة يكفى فيها العلم بأنه خطه، ولم ينازع فى هذا من نازع فى كتاب القاضى إلى القاضى والشهادة بالكتابة، فإنه هناك اختلف الفقهاء هل يفتقر إلى الشهادة على الكتاب؟ وإذا افتقر فهل يفتقر إلى الشهادة على نفس مافى الكتاب؟ أو تكفى الشهادة على الكتاب؟ ومن اشترط الشهادة جعل الاعتماد على الشهود الشاهدين على الحاكم الكاتب، حتى يعمل بالكتاب غير الحاكم المكتوب إليه.

ثم المكاتبة هى مع قصد الإخبار بما فى الكتاب، ثم إن كان للمكتوب إليه، فقد صَحَّ قوله: كتب إلى أو أرانى كتابه، وإن كتب إلى غيره فقرأ هو الكتاب، فهو بمنزلة أن يحدث غيره فيسمع/الخطاب، ولو لم يكاتب أحداً بل كتب بخطه، فقراءة الخط كسماع اللفظ، ١٨/٣٥ وهو الذى يسمونه «وجادة». وقد تقدم أن المحدث لم يحدث بهذا ولم يرده، وإن كان قد قاله وكتبه، فليس كل ما يقوله المرء ويكتبه يرى أن يحدث به ويخبر به غيره، أو أنه يؤخذ عنه.

الرابع: الإجازة: فإذا كانت لشىء معين قد عرفه المجيز، فهى كالمناولة وهى: عرض العرض؛ فإن العارض تكلم بالمعروض مفصلا، فقال الشيخ: نعم! والمستجيز قال: أجزت لى أن أحدث بما فى هذا الكتاب فقال المجيز: نعم فالفرق بينهما من جهة كونه فى العرض سمع الحديث كله، وهنا سمع لفظاً يدل عليه، وقد علم مضمون اللفظ برؤية مافى الكتاب ونحو ذلك ، وهذه الإجازة تحديث وإخبار، وما روى عن بعض السلف المدنيين وغيرهم من أنهم كانوا يقولون: الإجازة كالسماع، وأنهم قالوا: حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحد، فإنما أرادوا ـ والله أعلم ـ هذه الإجازة، مثل من جاء إلى مالك فقال: هذا الموطأ أجزه لى، فأجازه له.

فأما المطلقة فى المجاز فهى شبه المطلقة فى المجاز له؛ فإنه إذا قال: أجزت لك ما صح عندك من أحاديثى، صارت الرواية بذلك موقوفة على أن يعلم أن ذلك من حديثه، فإن علم ذلك من جهته استغنى عن الإجازة، وإن عرف ذلك من جهة غيره، فذلك الغير هو

---

(١) خرم بالأصل.

١٨/٣٦ الذى حدثه به عنه،/والإجازة لم تعرفه الحديث وتفيده علمه كما عرفه ذلك السماع منه والعرض عليه؛ ولهذا لا يوجد مثل هذه فى الشهادات.

وأما نظير المكاتبة والمناولة، فقد اختلف الفقهاء فى جوازها فى الشهادات، لكن قد ذكرت فى غير هذا الموضع أن الرواية لها مقصودان: العلم، والسلسلة، فأما العلم فلا يحصل بالإجازة، وأما السلسلة فتحصل بها، كما أن الرجل إذا قرأ القرآن اليوم على شيخ، فهو فى العلم بمنزلة من قرأه من خمسمائة سنة، وأما فى السلسلة فقراءته على المقرئ القريب إلى النبى ﷺ أعلى فى السلسلة، وكذلك الأحاديث التى قد تواترت عن مالك، والثورى، وابن علية، كتواتر الموطأ عن مالك، وسنن أبى داود عنه، وصحيح البخارى عنه، لا فرق فى العلم والمعرفة بين أن يكون بين البخارى وبين الإنسان واحد أو اثنان؛ لأن الكتاب متواتر عنه، فأما السلسلة فالعلو أشرف من النزول، ففائدة الإجازة المطلقة من جنس فائدة الإسناد العالى بالنسبة إلى النازل إذا لم يفد زيادة فى العلم.

وهل هذا المقصود دين مستحب؟ هذا يتلقى من الأدلة الشرعية، وقد قال أحمد: طلب الإسناد العالى سُنَّة عمن مضى، كان أصحاب عبد اللّه يرحلون من الكوفة إلى المدينة ليشافهوا الصحابة، فنقول: كلما قَرُبَ الإسناد كان أيسر مؤونة وأقل كلفة وأسهل فى الرواية، وإذا كان الحديث قد علمت صحته، وأن/فلانا رواه، وأن ما يروى عنه لاتصال ١٨/٣٧ الرواية فالقرب فيها خير من البعد، فهذا فائدة الإجازة.

ومناط الأمر أن يفرق بين الإسناد المفيد للصحة والرواية المحصلة للعلم، وبين الإسناد المفيد للرواية والرواية المفيدة للإسناد.

واللّه أعلم.

١٨/٣٨ / **وسئل عن معنى قولهم: حديث حسن أو مرسل أو غريب، وجمع الترمذى بين الغريب والصحيح فى حديث واحد؟ وهل فى الحديث متواتر لفظا ومعنى؟ وهل جمهور أحاديث الصحيح تفيد اليقين أو الظن؟ وما هو شرط البخارى ومسلم ، فإنهم فرقوا بين شرط البخارى ومسلم فقالوا: على شرط البخارى ومسلم؟**

فأجاب:

أما المرسل من الحديث: أن يرويه من دون الصحابة ولا يذكر عمن أخذه من الصحابة ويحتمل أنه أخذه من غيرهم.

ثم من الناس من لا يسمى مرسلا إلا ما أرسله التابعى، ومنهم من يعد ما أرسله غير التابعى مرسلاً.

وكذلك ما يسقط من إسناده رجل، فمنهم من يخصه باسم المنقطع، ومنهم من يدرجه فى اسم المرسل، كما أن فيهم من يسمى كل مرسل منقطعاً، وهذا كله سائغ فى اللغة.

١٨/٣٩ / **وأما الغريب:** فهو الذى لا يعرف إلا من طريق واحد،ثم قد يكون صحيحاً كحديث: «إنما الأعمال بالنيات»[١]، و«نهيه عن بيع الولاء وهبته»[٢]، وحديث «أنه دخل مكة وعلى رأسه المغفر»[٣]، فهذه صحاح فى البخارى ومسلم، وهى غريبة عند أهل الحديث، فالأول إنما ثبت عن يحيى بن سعيد الأنصارى، عن محمد بن إبراهيم التيمى، عن علقمة بن وقاص الليثى، عن عمر بن الخطاب، والثانى إنما يعرف من حديث عبد اللّه بن دينار، عن ابن عمر، والثالث إنما يعرف من رواية مالك، عن الزهرى، عن أنس، ولكن أكثر الغرائب ضعيفة.

وأما الحسن فى اصطلاح الترمذى فهو: ماروى من وجهين، وليس فى رواته من هو متهم بالكذب، ولا هو شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة. فهذه الشروط هى التى شرطها الترمذى فى الحسن،لكن من الناس من يقول: قد سمى حسنا ماليس كذلك، مثل حديث يقول فيه: حسن غريب؛ فإنه لم يرو إلا من وجه واحد وقد سماه حسناً، وقد أجيب عنه بأنه قد يكون غريباً، لم يرو إلا عن تابعي واحد، لكن روى عنه من وجهين فصار حسناً؛ لتعدد طرقه عن ذلك الشخص، وهو فى أصله غريب.

---

(١) سبق تخريجه ص ١١ .　　　(٢، ٣) سبق تخريجهما ص ١٧ .

وكذلك الصحيح الحسن الغريب قد يكون؛ لأنه روى بإسناد صحيح غريب، ثم روى عن الراوى الأصلى بطريق صحيح وطريق آخر، /فيصير بذلك حسناً مع أنه صحيح غريب؛ لأن الحسن ما تعددت طرقه وليس فيها متهم، فإن كان صحيحاً من الطريقين فهذا صحيح محض، وإن كان أحد الطريقين لم تعلم صحته فهذا حسن. وقد يكون غريب الإسناد، فلا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه، وهو حسن المتن؛ لأن المتن روى من وجهين؛ ولهذا يقول: وفى الباب عن فلان وفلان، فيكون لمعناه شواهد تبين أن متنه حسن وإن كان إسناده غريباً. وإذا قال مع ذلك: إنه صحيح، فيكون قد ثبت من طريق صحيح وروى من طريق حسن، فاجتمع فيه الصحة والحسن، وقد يكون غريباً من ذلك الوجه، لا يعرف بذلك الإسناد إلا من ذلك الوجه. وإن كان هو صحيحاً من ذلك الوجه فقد يكون صحيحاً غريباً، وهذا لا شبهة فيه، وإنما الشبهة فى اجتماع الحسن والغريب. وقد تقدم أنه قد يكون غريبا حسناً، ثم صار حسناً، وقد يكون حسناً غريبًا كما ذكر من المعنيين.

١٨/٤٠

وأما المتواتر: فالصواب الذى عليه الجمهور: أن المتواتر ليس له عدد محصور، بل إذا حصل العلم عن إخبار المخبرين كان الخبر متواتراً، وكذلك الذى عليه الجمهور أن العلم يختلف باختلاف حال المخبرين به، فرب عدد قليل أفاد خبرهم العلم بما يوجب صدقهم، وأضعافهم لا يفيد خبرهم العلم؛ ولهذا كان الصحيح أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم.

١٨/٤١

/وعلى هذا، فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علما قطعياً أن النبى ﷺ قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقى الأمة له بالقبول.

وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبى حنيفة ومالك والشافعى وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعرى؛ كالإسفرائينى وابن فُورَك؛ فإنه، وإن كان فى نفسه لا يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق، كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين فى ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعى؛ لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق. وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تَحْتَفُّ بالأخبار[1] توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ماحصل لهم.

---

(١) أى: تحدق بها ويحيط من كل جانب. انظر: اللسان، مادة «حفف».

/ فصـــل

١٨/٤٢

وأما «شرط البخارى ومسلم» فلهذا رجال يروى عنهم يختص بهم، ولهذا رجال يروى عنهم يختص بهم، وهما مشتركان فى رجال آخرين. وهؤلاء الذين اتفقا عليهم عليهم مدار الحديث المتفق عليه. وقد يروى أحدهم عن رجل فى المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروى عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروى ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما علم أنه أخطأ فيه، فيظن من لا خبرة له أن كل ما رواه ذلك الشخص يحتج به أصحاب الصحيح وليس الأمر كذلك؛ فإن معرفة علل الحديث علم شريف يعرفه أئمة الفن؛ كيحيى ابن سعيد القَطَّان، وعلى بن المدينى، وأحمد بن حنبل، والبخارى صاحب الصحيح، والدارقطنى، وغيرهم. وهذه علوم يعرفها أصحابها، واللّه أعلم.

١٨/٤٣

/ وسئل: ما معنى قول بعض العلماء: هذا حديث ضعيف أو ليس بصحيح؟ وإذا كان فى المسألة روايتان أو وجهان، فهل يباح للإنسان أن يقلد أحدهما؟ أم كيف الاعتماد فى ذلك؟

فأجاب:

العالم قد يقول: ليس بصحيح، أى: هذا القول ضعيف فى الدليل، وإن كان قد قال به بعض العلماء، والحديث الضعيف مثل الذى رواه من ليس بثقة؛ إما لسوء حفظه، وإما لعدم عدالته، وإذا كان فى المسألة قولان، فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين وإلا قلد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم فى بيان أرجح القولين.

١٨/٤٤ / قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله :

الخبر إما أن يعلم صدقه أو كذبه أو لا :

الأول: ما علم صدقه، وهو فى غالب الأمر بانضمام القرائن إليه؛ إما رواية من لا يقتضى العقل تعمدهم وتواطؤهم على الكذب، أو احتفاف قرائن به، وهو على ضربين: أحدهما: ضرورى ليس للنفس فى حصوله كسب. . . و[١]، ومنه ما تلقته الأمة بالقبول وأجمعوا على العمل به، أو استندوا إليه فى العمل؛ لأنه لو كان باطلاً [٢] اجتماعهم على الخطأ وهو[٣] ولا يضره كونه بنفسه لا يفيد العلم كالحكم المجمع عليه المستند إلى قياس واجتهاد ورأى و[٤] ل المختلف هو فى نفسه ظنى فكيف ينقلب قطعيًا، ولم يعلم أن الظن والقطع من عوارض اعتقاد الناظر بحسب ما يظهر له من الأدلة، والخبر فى نفسه لم يكتسب صفة.

١٨/٤٥ **الثانى**: ما يعلم كذبه أو بتكذيب العقل الصريح أو الكتاب أو/ السنة أو الإجماع أو غير ذلك عند أقسام تلك التأويلات وهو كثير، أو بقرائن. والقرائن فى البابين لا تحصل محققة إلا لذى دراية بهذا الشأن، وإلا فغيرهم جهلة به.

الثالث: المحتمل، وينقسم إلى مستفيض وغيره، وله درجات، فالخبر الذى رواه الصديق والفاروق لا يساوى ما رواه غيرهما من أصاغر الصحابة وقليل الصحبة.

فصــل

الخطأ فى الخبر يقع من الراوى؛ إما عمدًا أو سهوًا؛ ولهذا اشترط فى الراوى العدالة لنأمن من تعمد الكذب، والحفظ والتيقظ لنأمن من السهو.

والسهو له أسباب:

أحدها: الاشتغال عن هذا الشأن بغيره فلا ينضبط له، ككثير من أهل الزهد والعبادة.

وثانيها: الخلو عن معرفة هذا الشأن.

١٨/٤٦ / **وثالثها**: التحديث من الحفظ، فليس كل أحد يضبط ذلك.

ورابعها: أن يدخل فى حديثه ما ليس منه، ويزور عليه.

(١ ـ ٤) بياض بالأصل.

وخامسها: أن يركن إلى الطلبة، فيحدث بما يظن أنه من حديثه.

وسادسها: الإرسال، وربما كان الراوى له غير مرضٍ.

وسابعها: التحديث من كتاب؛ لإمكان اختلافه.

فلهذه الأسباب وغيرها، اشترط أن يكون الراوى حافظًا ضابطًا، معه من الشرائط ما يؤمن معه كذبه من حيث لا يشعر، وربما كان لا يسهو، ثم وقع له السهو فى الآخر من حديثه، فسبحان من لا يزل ولا يسهو، وذلك يعرفه أرباب هذا الشأن برواية النُّظَراء والأقران، وربما كان مغفلاً واقترن بحديثه ما يصححه، كقرائن تبين أنه حفظ ما حدث به وأنه لم يخلط فى الجميع.

وتعمد الكذب له أسباب:

أحدها : الزندقة والإلحاد فى دين الله ﴿**وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾ [التوبة: ٣٢].

وثانيها : نصرة المذاهب والأهواء، وهو كثير فى الأصول والفروع والوسائط.

/ **وثالثها** : الترغيب والترهيب لمن يظن جواز ذلك. ١٨/٤٧

ورابعها : الأغراض الدنيوية لجمع الحطام.

وخامسها : حب الرياسة بالحديث الغريب.

فصل

الراوى؛ إما أن تقبل روايته مطلقًا، أو مقيدًا، فأما المقبول إطلاقًا فلابد أن يكون مأمون الكذب بالمظنة، وشرط ذلك العدالة وخلوه عن الأغراض والعقائد الفاسدة التى يظن معها جواز الوضع، وأن يكون مأمون السهو بالحفظ والضبط والإتقان، وأما المقيد فيختلف باختلاف القرائن، ولكل حديث ذوق، ويختص بنظر ليس للآخر.

فصل

كم من حديث صحيح الاتصال، ثم يقع فى أثنائه الزيادة والنقصان. فرب زيادة لفظة تحيل المعنى ونقص أخرى كذلك، ومن مارس هذا الفن لم يكد يخفى عليه مواقع ذلك، ولتصحيح الحديث وتضعيفه أبواب تُدخل، وطرق تُسْلك، ومسالك تُطْرق.

١٨/٤٨ / قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله :

فصــل

وأما عدة الأحاديث المتواترة التى فى الصحيحين فلفظ المتواتر يراد به معان؛ إذ المقصود من المتواتر ما يفيد العلم، لكن من الناس من لا يسمى متواترًا إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلاً بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم فى قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم فى كل قضية، وهذا قول ضعيف.

والصحيح ما عليه الأكثرون: أن العلم يحصل بكثرة المخبرين تارة، وقد يحصل بصفاتهم لدينهم وضبطهم، وقد يحصل بقرائن تحتف بالخبر، يحصل العلم بمجموع ذلك، وقد يحصل العلم بطائفة دون طائفة.

وأيضًا، فالخبر الذى تلقاه الأئمة بالقبول تصديقًا له أو عملاً بموجبه، يفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف، وهذا فى معنى المتواتر، لكن من الناس من يسميه المشهور والمستفيض، ويقسمون الخبر إلى: متواتر،/ ومشهور، وخبر واحد، وإذا كان كذلك، فأكثر متون الصحيحين معلومة متقنة، تلقاها أهل العلم بالحديث بالقبول والتصديق، وأجمعوا على صحتها، وإجماعهم معصوم من الخطأ، كما أن إجماع الفقهاء على الأحكام معصوم من الخطأ، ولو أجمع الفقهاء على حكم كان إجماعهم حجة، وإن كان مستند أحدهم خبر واحد أو قياس أو عموم، فكذلك أهل العلم بالحديث إذا أجمعوا على صحة خبر أفاد العلم، وإن كان الواحد منهم يجوز عليه الخطأ، لكن إجماعهم معصوم عن الخطأ. ١٨/٤٩

ثم هذه الأحاديث التى أجمعوا على صحتها قد تتواتر وتستفيض عند بعضهم دون بعض، وقد يحصل العلم بصدقها لبعضهم؛ لعلمه بصفات المخبرين، وما اقترن بالخبر من القرائن التى تفيد العلم، كمن سمع خبرًا من الصديق أو الفاروق يرويه بين المهاجرين والأنصار، وقد كانوا شهدوا منه ما شهد، وهم مصدقون له فى ذلك، وهم مُقِرُّون له على ذلك، وقوله: «إنما الأعمال بالنيات»[1] هو مما تلقاه أهل العلم بالقبول والتصديق، وليس هو فى أصله متواترًا، بل هو من غرائب الصحيح، لكن لما تلقوه بالقبول والتصديق صار مقطوعًا بصحته.

---

(١) سبق تخريجه ص ١١ .

وفى السنن أحاديث تلقوها بالقبول والتصديق، كقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»[1] فإن هذا مما تلقته الأمة بالقبول والعمل بموجبه، وهو فى السنن ليس فى الصحيح.

١٨/٥٠ /وأما عدد ما يحصل به التواتر، فمن الناس من جعل له عددًا محصورًا، ثم يفرق هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون، وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، وقيل: غير ذلك. وكل هذه الأقوال باطلة؛ لتكافئها فى الدعوى.

والصحيح الذى عليه الجمهور أن التواتر ليس له عدد محصور، والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل فى القلب ضرورة، كما يحصل الشبع عقيب الأكل والرِّى عند الشرب، وليس لما يشبع كل واحد ويرويه قدر معين، بل قد يكون الشبع لكثرة الطعام، وقد يكون لجودته كاللحم، وقد يكون لاستغناء الآكل بقليله، وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب، أو حزن، ونحو ذلك.

كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر، تارة يكون لكثرة المخبرين، وإذا كثروا فقد يفيد خبرهم العلم، وإن كانوا كفارًا. وتارة يكون لدينهم وضبطهم. فرب رجلين أو ثلاثة يحصل من العلم بخبرهم ما لا يحصل بعشرة وعشرين، لا يوثق بدينهم وضبطهم، وتارة قد يحصل العلم بكون كل من المخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر، مع العلم بأنهما لم يتواطآ، وأنه يمتنع فى العادة الاتفاق فى مثل ذلك، مثل من يروى حديثًا طويلاً فيه فصول ويرويه آخر لم يلقه. وتارة يحصل العلم بالخبر لمن عنده الفطنة والذكاء والعلم بأحوال المخبرين وبما أخبروا به/ ما ليس لمن له مثل ذلك. وتارة يحصل العلم ١٨/٥١ بالخبر؛ لكونه روى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر فى العلم، ولم يكذبه أحد منهم؛ فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب.

وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيد العلم بعدد معين، وسوى بين جميع الأخبار فى ذلك فقد غلط غلطًا عظيمًا؛ ولهذا كان التواتر ينقسم إلى: عام، وخاص، فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة؛ كسجود السهو، ووجوب الشفعة، وحمل العاقلة العقل، ورجم الزانى المحصن، وأحاديث الرؤية وعذاب القبر، والحوض والشفاعة، وأمثال ذلك.

---

(١) أبو داود فى الوصايا (٢٨٧٠)، والترمذى فى الوصايا (٢١٢٠)، (٢١٢١) وقال: «حسن صحيح»، والنسائى فى الوصايا (٣٦٤١)، (٣٦٤٣)، وابن ماجه فى الوصايا (٢٧١٣)، (٢٧١٤)، والدارمى فى الوصايا ٢/٤١٩.

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم، فمن حصل له العلم به وجب عليه التصديق به والعمل بمقتضاه، كما يجب ذلك فى نظائره، ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع، الذين أجمعوا على صحته، كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليها إلى من أجمع عليها من أهل العلم؛ فإن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة، وإنما يكون إجماعها بأن يسلم غير العالم للعالم؛ إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم، فكما أن من لا يعرف أدلة الأحكام لا يعتد بقوله فمن لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله، بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم.

18/52

/ وقال أيضًا:

فى الرد على بعض أئمة أهل الكلام لما تكلموا فى المتأخرين من أهل الحديث وذموهم بقلة الفهم، وأنهم لا يفهمون معانى الحديث، ولا يميزون بين صحيحه من ضعيفه، ويفتخرون عليهم بحذقهم، ودقة علومهم فيها، فقال ـ رحمه الله ـ تعالى:

لا ريب أن هذا موجود فى بعضهم، يحتجون بأحاديث موضوعة فى مسائل الفروع والأصول، وآثار مفتعلة، وحكايات غير صحيحة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه، وقد رأيت من هذا عجائب، لكنهم بالنسبة إلى غيرهم فى ذلك كالمسلمين بالنسبة إلى بقية الملل، فكل شر فى بعض المسلمين فهو فى غيرهم أكثر، وكل خير يكون فى غيرهم فهو فيهم أعظم، وهكذا أهل الحديث بالنسبة إلى غيرهم، وبإزاء تكلم أولئك بأحاديث لا يفهمون معناها، تكلف هؤلاء من القول بغير علم ما هو أعظم من ذلك وأكثر، وما أحسن قول الإمام أحمد: ضعيف الحديث خير من الرأى.

18/53 وقد أمر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح بانتزاع مدرسة معروفة / من أبى الحسن الآمدى، وقال: أخذها منه أفضل من أخذ عكا. مع أن الآمدى لم يكن فى وقته أكثر تبحرًا فى الفنون الكلامية والفلسفية منه، وكان من أحسنهم إسلامًا، وأمثلهم اعتقادًا، ومن المعلوم أن الأمور الدقيقة - سواء كانت حقًا أو باطلاً؛ إيمانًا أو كفرًا - لا تدرك إلا بذكاء وفطنة؛ فلذلك يستجهلون من لم يشركهم فى عملهم، وإن كان إيمانه أحسن من إيمانهم، إذا كان منه قصور فى الذكاء والبيان، وهم كما قال الله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ. وَإِذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ**﴾ الآيات [المطففين: ٢٩، ٣٠]. فإذا تقلدوا عن طواغيتهم أن كل ما لم يحصل بهذه الطرق القياسية ليس بعلم، وقد لا يحصل لكثير منهم، منها ما يستفيد به الإيمان الواجب فيكون كافرًا زنديقًا، منافقًا، جاهلاً، ضالاً، مضلاً، ظلومًا، كفورًا، ويكون من أكابر أعداء الرسل ومنافقى الملة، من الذين قال الله فيهم: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ الْمُجْرِمِينَ**﴾ [الفرقان: ٣١].

وقد يحصل لبعضهم إيمان ونفاق ويكون مرتدًا؛ إما عن أصل الدين أو بعض شرائعه، إما ردة نفاق وإما ردة كفر، وهذا كثير غالب، لا سيما فى الأعصار والأمصار، التى تغلب فيها الجاهلية والكفر والنفاق، فلهؤلاء من عجائب الجهل والظلم والكذب والكفر والنفاق والضلال ما لا يتسع لذكره المقال.

18/54 / وإذا كان فى المقالات الخفية، فقد يقال: إنه فيها مخطئ ضال، لم تقم عليه الحجة التى يكفر صاحبها، لكن ذلك يقع فى طوائف منهم فى الأمور الظاهرة، التى يعلم الخاصة والعامة من المسلمين أنها من دين المسلمين، بل اليهود والنصارى والمشركون يعلمون أن محمداً ﷺ بعث بها، وكفر من خالفها، مثل أمره بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهيه عن عبادة أحد سوى الله؛ من الملائكة والنبيين، وغيرهم، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام، ومثل معاداة اليهود والنصارى والمشركين، ومثل تحريم الفواحش والربا والخمر والميسر، ونحو ذلك.

ثم تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا فى هذه الأنواع، فكانوا مرتدين، وإن كانوا قد يتوبون من ذلك ويعودون؛ كرؤوس القبائل مثل: الأقرع وعيينة، ونحوهم، ممن ارتد عن الإسلام ثم دخل فيه، ففيهم من كان يتهم بالنفاق ومرض القلب، وفيهم من لم يكن كذلك، فكثير من رؤوس هؤلاء هكذا، تجده تارة يرتد عن الإسلام ردة صريحة، وتارة يعود إليها ولكن مع مرض فى قلبه ونفاق، وقد يكون له حال ثالثة يغلب الإيمان فيها النفاق، لكن قَلَّ أن يسلموا من نوع نفاق، والحكايات عنهم بذلك مشهورة.

وقد ذكر ابن قتيبة عن ذلك طرفًا فى أول «مختلف الحديث»، وقد حكى أهل المقالات ـ بعضهم عن بعض ـ من ذلك طرفًا، كما يذكره/ أبو الحسن الأشعرى، والقاضى أبو بكر بن الباقلانى، وأبو عبد الله الشهرستانى، وغيرهم. 18/55

وأبلغ من ذلك، أن منهم من يصنف فى دين المشركين والردة عن الإسلام؛ كما صنف الرازى كتابه فى عبادة الكواكب، وأقام الأدلة على حسن ذلك ومنفعته ورغب فيه، وهذه ردة عن الإسلام باتفاق المسلمين، وإن كان قد يكون عاد إلى الإسلام، وجميع ما يأمرون به من العلوم والأعمال والأخلاق لا يكفى فى النجاة من عذاب الله، فضلاً أن يكون موصلاً لنعيم الآخرة، قال الله تعالى: ﴿**فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَٰئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكِتَابِ**﴾ الآيتين [الأعراف: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿**فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ**﴾ إلى آخر السورة [غافر: ٨٣ : ٨٥] ، فأخبر هنا بمثل ما أخبر به فى الأعراف، وأن هؤلاء المعرضين عما جاءت به الرسل لما رأوا بأس الله وَحَّدوا الله وتركوا الشرك فلم ينفعهم ذلك، وكذلك أخبر عن فرعون ـ وهو كافر بالتوحيد والرسالة ـ أنه لما أدركه الغرق: ﴿**قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ**﴾ الآية [يونس: ٩٠]. وقال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ**﴾ الآيتين [الأعراف: ١٧٢].

وهذا فى القرآن فى مواضع يبين أن الرسل أمروا بعبادة الله وحده لا شريك له، ونهوا

١٨/٥٦ عن عبادة شيء من المخلوقات سواه، وأن/ أهل السعادة هم أهل التوحيد، وأن المشركين هم أهل الشقاوة، ويبين أن الذين لم يؤمنوا بالرسل مشركون، فعلم أن التوحيد والإيمان بالرسل متلازمان، وكذلك الإيمان باليوم الآخر، فالثلاثة متلازمة؛ ولهذا يجمع بينهما فى مثل قوله: ﴿**وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ**﴾ [الأنعام: ١٥٠].

وأخبر فى غير موضع أن الرسالة عمت جميع بنى آدم، فهذه الأصول الثلاثة: توحيد الله والإيمان برسله، وباليوم الآخر أمور متلازمة؛ ولهذا قال ـ سبحانه ـ: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ**﴾ [الأنعام: ١١٢، ١١٣]، فأخبر أن جميع الأنبياء لهم أعداء، وهم شياطين الإنس والجن، يوحى بعضهم إلى بعض القول المزخرف، وهو المزين المحسن يغرون به، والغرور: التلبيس والتمويه، وهذا شأن كل كلام وكل عمل يخالف ما جاءت به الرسل من أمر المتكلمة وغيرهم من الأولين والآخرين، ثم قال: ﴿**وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ**﴾ [الأنعام: ١١٣]، فعلم أن مخالفة الرسل وترك الإيمان بالآخرة متلازمان، فمن لم يؤمن بالآخرة أصغى إلى زخرف أعدائهم فخالف الرسل، كما هو موجود فى أصناف الكفار والمنافقين فى هذه الأمة وغيرها؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ**﴾ إلى قوله: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ تَأْوِيلَهُ يَوْمَ / يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ**﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣] فأخبر أن الذين تركوا الكتاب ـ وهو الرسالة ـ يقولون إذا جاء تأويله ـ وهو ما أخبر به ـ: جاءت رسل ربنا بالحق. ١٨/٥٧

وهذا كما قال تعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا**﴾ الآيتين [طه: ١٢٤]، أخبر أن الذين تركوا اتباع آياته يصيبهم ما ذكر. فقد تبين أن أصل السعادة والنجاة من العذاب هو توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، والإيمان برسله واليوم الآخر، والعمل الصالح. وهذه الأمور ليست فى حكمتهم، ليس فيها الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والنهى عن عبادة المخلوقات، بل كل شرك فى العالم إنما حدث برأى جنسهم، فهم الآمرون بالشرك، والفاعلون له. ومن لم يأمر بالشرك منهم فلم ينه عنه، بل يقر هؤلاء وهؤلاء وإن رجح الموحدين ترجيحًا ما، فقد يرجح غيره المشركين، وقد يعرض عن الأمرين جميعًا.

فتدبر هذا فإنه نافع جدًا. وقد رأيت من مصنفاتهم فى عبادة الكواكب والملائكة وعبادة الأنفس المفارقة؛ أنفس الأنبياء وغيرهم ما هو أصل الشرك، وهم إذا ادعوا التوحيد فإنما توحيدهم بالقول لا بالعبادة والعمل، والتوحيد الذى جاءت به الرسل لابد فيه من التوحيد

بإخلاص الدين لله، وعبادته وحده لا شريك له، وهذا شيء لا يعرفونه.

١٨/ ٥٨ / والتوحيد الذى[1] يدعونه إنما هو تعطيل حقائق الأسماء والصفات وفيه من الكفر والضلال ما هو من أعظم أسباب الإشراك؛ فلو كانوا موحدين بالقول والكلام، وهو: أن يصفوا الله بما وصفته به رسله لكان معهم التوحيد دون العمل، وذلك لا يكفى فى السعادة والنجاة، بل لابد أن يعبدوا الله وحده، ويتخذوه إلهًا دون ما سواه، وهذا معنى قول: «لا إله إلا الله» فكيف وهم فى القول والكلام معطلون جاحدون، لا موحدون ولا مخلصون؟! فإذا كان ما تحصل به السعادة والنجاة من الشقاوة ليس عندهم أصلاً كان ما يأمرون به من الأخلاق والأعمال والسياسات كما قال تعالى: ﴿**يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ**﴾ [الروم: ٧]، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا.

والقوم، وإن كان لهم ذكاء وفطنة وفيهم زهد وأخلاق، فهذا القول لا يوجب السعادة والنجاة من العذاب إلا بالأصول المتقدمة، وإنما قوة الذكاء بمنزلة قوة البدن والإرادة، فالذى يؤتى فضائل علمية وإرادية - بدون هذه الأصول - بمنزلة من يؤتى قوة فى جسمه وبدنه بدون هذه الأصول، وأهل الرأى والعلم بمنزلة أهل الملك والإمارة، وكل من هؤلاء وهؤلاء لا ينفعه ذلك شيئًا إلا أن يعبد الله وحده لا شريك له، ويؤمن برسله واليوم الآخر.

١٨/ ٥٩ ولما كان كل واحد من أهل الملك والعلم قد يعارضون الرسل، / وقد يتابعونهم ذكر الله ذلك فى غير موضع؛ فذكر فرعون، والذى حاج إبراهيم لما آتاه الله الملك، والملأ من قوم نوح وعاد، وغيرهم، وذكر قول علمائهم كقوله: ﴿**فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ**﴾ [غافر: ٨٣]، وقال: ﴿**مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾ [غافر: ٤]، إلى قوله: ﴿**وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ**﴾ [غافر: ٥]، إلى قوله: ﴿**الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ**﴾ الآية [غافر: ٣٥] والسلطان: هو الوحى المنزل من عند الله.

وقد ذكر فى هذه السورة «حم غافر» من حال مخالفى الرسل من الملوك والعلماء ومجادلتهم ما فيه عبرة، مثل قوله: ﴿**الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ**﴾ [غافر: ٥٦]، ومثل قوله: ﴿**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ**﴾ [غافر: ٦٩]، إلى قوله: ﴿**ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ**﴾ [غافر: ٧٥].

---

(١) فى المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه.

وكذلك فى سورة الأنعام والأعراف وعامة السور المكية وطائفة من السور المدنية، فإنها تشتمل على خطاب هؤلاء وضرب المقاييس والأمثال لهم، وذكر قصصهم وقصص الأنبياء وأتباعهم معهم؛ ولهذا قال ـ سبحانه ـ: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً﴾ الآية [الأحقاف: ٢٦]. فأخبر بما مكنوا فيه من أصناف/الإدراكات والحركات، وأخبر أن ذلك لم يغن عنهم شيئًا حيث جحدوا بآيات الله والرسالة؛ ولهذا حدثنى ابن الشيخ الفقيه الخضرى عن والده شيخ الحنفية فى زمنه قال: كان فقهاء بخارى يقولون فى ابن سينا: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَارًا فِي الأَرْضِ﴾ الآية [غافر: ٢١]، والقوة تَعُمُّ قوة الإدراك النظرية، وقوة الحركة العملية، وقال فى الآية الأخرى: ﴿كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً﴾ [غافر: ٨٢] فأخبر بفضلهم فى الكم والكيف، وأنهم أشد فى أنفسهم وفى آثارهم فى الأرض.

18/60

وقد قال – سبحانه – عن أتباع هؤلاء الأئمة من أهل الملك والعلم المخالفين للرسل: ﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولاْ﴾ إلى قوله: ﴿وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٦-٦٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ يَتَحَاجُّونَ فِي النَّارِ فَيَقُولُ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٧]، ومثل هذا فى القرآن كثير، يذكر فيه قول أعداء الرسل وأفعالهم، وما أوتوه من قوى الإدراكات والحركات التى لم تنفعهم لما خالفوا الرسل.

وقد ذكر الله ـ سبحانه ـ ما فى المنتسبين إلى اتباع الرسل من العلماء والعباد والملوك من النفاق والضلال فى مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ الآية [التوبة: ٣٤]، و ﴿يَصُدُّونَ﴾ يستعمل لازمًا، يقال: صَدَّ صدودًا / أعرض، كقوله: ﴿رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، ويقال: صد غيره يصده، والوصفان يجتمعان فيهم. ومثل قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ الآية [النساء: ٥١].

18/61

وفى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى ﷺ: «مثل المؤمن الذى يقرأ القرآن مثل الأَتْرُجَّة، طعمها طيب وريحها طيب. ومثل المؤمن الذى لا يقرأ القرآن مثل التمرة، طعمها طيب ولا ريح لها، ومثل المنافق الذى يقرأ القرآن مثل الرَّيحانة، ريحها طيب وطعمها مر، ومثل المنافق الذى لا يقرأ القرآن مثل الحنظلة طعمها مر ولا ريح لها»[1]، فبين أن فى الذين

(١) البخارى فى الأطعمة (٥٤٢٧) ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٩٧/٢٤٣).

يقرؤون القرآن مؤمنين ومنافقين، وإذا كان سعادة الأولين والآخرين هى اتباع المرسلين فمن المعلوم أن أحق الناس بذلك أعلمهم بآثار المرسلين، وأتبعهم لذلك، فالعالمون بأقوالهم وأفعالهم، المتبعون لها هم أهل السعادة فى كل زمان ومكان، وهم الطائفة الناجية من أهل كل ملة، وهم أهل السنة والحديث من هذه الأمة، والرسل عليهم البلاغ المبين، وقد بلغوا البلاغ المبين.

وخاتم الرسل ﷺ أنزل إليه كتابًا مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، فهو الأمين على جميع الكتب، وقد/ بلغ أَبْيَنَ البلاغ وأتمه وأكمله، وكان أنصح الخلق لعباد الله، وكان بالمؤمنين رؤوفًا رحيمًا، بلغ الرسالة وأدى الأمانة وجاهد فى الله حق جهاده، وعَبَدَ الله حتى أتاه اليقين، فأسعد الخلق وأعظمهم نعيمًا وأعلاهم درجة، أعظمهم اتباعًا له وموافقة علمًا وعملاً، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم. ١٨/٦٢

/ وقال شيخ الإسلام ـ رحمه الله : 18/63

فصــــل

فى أحاديث يحتج بها بعض الفقهاء على أشياء وهى باطلة

منها: قولهم: أنه «نهى عن بيع وشرط» فإن هذا حديث باطل ليس فى شىء من كتب المسلمين، وإنما يروى فى حكاية منقطعة.

ومنها: قولهم: «نهى عن قَفِيزِ[1] الطّحَّان» وهذا أيضًا باطل.

ومنها: حديث محلل السباق إذا أدخل فرس بين فرسين، فإن هذا معروف عن سعيد بن المسيب من قوله: هكذا رواه الثقات من أصحاب الزهرى، عن الزهرى، عن سعيد، وغلط سفيان بن حسين فرواه عن الزهرى، عن سعيد، عن أبى هريرة مرفوعًا، وأهل العلم بالحديث يعرفون أن هذا ليس من قول النبى ﷺ، وقد ذكر ذلك أبو داود السجستانى وغيره من أهل العلم.

18/64 / وهم متفقون على أن سفيان بن حسين هذا يغلط فيما يرويه عن الزهرى، وأنه لا يحتج بما ينفرد به، ومحلل السباق لا أصل له فى الشريعة، ولم يأمر النبى ﷺ أمته بمحلل السباق. وقد روى عن أبى عبيدة بن الجراح وغيره: أنهم كانوا يتسابقون بجعل ولا يدخلون بينهم محللا، والذين قالوا هذا من الفقهاء ظنوا أنه يكون قمارًا، ثم منهم من قال بالمحلل يخرج عن شبه القمار وليس الأمر كما قالوه، بل بالمحلل من. . .[2] المخاطرة وفى المحلل ظلم لأنه إذا سبق أخذ؛ وإذا سبق لم يعط، وغيره إذا سبق أعطى، فدخول المحلل ظلم لا تأتى به الشريعة. والكلام على هذا مبسوط فى مواضع أخر، والله أعلم.

---

(1) القفيز: مكيال يتواضع الناس عليه. انظر: النهاية فى غريب الحديث 4/ 90.

(2) بياض بالأصل.

١٨/٦٥ / قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله :

فصـــل

قول أحمد بن حنبل: إذا جاء الحلال والحرام شددنا فى الأسانيد، وإذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا فى الأسانيد، وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال: ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به؛ فإن الاستحباب حكم شرعى فلا يثبت إلا بدليل شرعى، ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من الأعمال من غير دليل شرعى فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم؛ ولهذا يختلف العلماء فى الاستحباب كما يختلفون فى غيره، بل هو أصل الدين المشروع.

وإنما مرادهم بذلك: أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه الله بنص أو إجماع؛ كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعتق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك، فإذا روى حديث فى فضل بعض الأعمال/ المستحبة ١٨/٦٦ وثوابها وكراهة بعض الأعمال وعقابها - فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روى فيها حديث لا نعلم أنه موضوع جازت روايته والعمل به، بمعنى: أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحًا كثيرًا، فهذا إن صدق نفعه وإن كذب لم يضره، ومثال ذلك الترغيب والترهيب بالإسرائيليات، والمنامات، وكلمات السلف والعلماء، ووقائع العلماء، ونحو ذلك، مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعى، لا استحباب ولا غيره، ولكن يجوز أن يذكر فى الترغيب والترهيب، والترجية والتخويف.

فما علم حسنه أو قبحه بأدلة الشرع فإن ذلك ينفع ولا يضر، وسواء كان فى نفس الأمر حقًا أو باطلاً، فما علم أنه باطل موضوع لم يجز الالتفات إليه؛ فإن الكذب لا يفيد شيئًا، وإذا ثبت أنه صحيح أثبتت به الأحكام، وإذا احتمل الأمرين روى لإمكان صدقه ولعدم المضرة فى كذبه، وأحمد إنما قال: إذا جاء الترغيب والترهيب تساهلنا فى الأسانيد، ومعناه: أنا نروى فى ذلك بالأسانيد، وإن لم يكن محدثوها من الثقات الذين يحتج بهم. وكذلك قول من قال: يعمل بها فى فضائل الأعمال، إنما العمل بها العمل بما فيها من ١٨/٦٧ / الأعمال الصالحة، مثل: التلاوة والذكر والاجتناب لما كره فيها من الأعمال السيئة.

ونظير هذا قول النبى ﷺ فى الحديث الذى رواه البخارى عن عبد الله بن عمرو: «بَلِّغوا عنى ولو آية، وحدثوا عن بنى إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علىَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار»[1] مع قوله ﷺ فى الحديث الصحيح: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»[2]، فإنه رَخَّصَ فى الحديث عنهم، ومع هذا نهى عن تصديقهم وتكذيبهم، فلو لم يكن فى التحديث المطلق عنهم فائدة لما رخص فيه وأمر به، ولو جاز تصديقهم بمجرد الإخبار لما نهى عن تصديقهم، فالنفوس تنتفع بما تظن صدقه فى مواضع.

فإذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديرًا وتحديدًا مثل صلاة فى وقت معين بقراءة معينة أو على صفة معينة لم يجز ذلك؛ لأن استحباب هذا الوصف المعين لم يثبت بدليل شرعى، بخلاف ما لو روى فيه من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله كان له كذا وكذا! فإن ذكر الله فى السوق مستحب لما فيه من ذكر الله بين الغافلين كما جاء فى الحديث المعروف: «ذاكر الله فى الغافلين كالشجرة الخضراء بين الشجر اليابس»[3].

١٨/٦٨ / فأما تقدير الثواب المروى فيه فلا يضر ثبوته ولا عدم ثبوته، وفى مثله جاء الحديث الذى رواه الترمذى: «من بَلَغه عن الله شىء فيه فضل فعمل به رجاء ذلك الفضل أعطاه الله ذلك وإن لم يكن ذلك كذلك»[4].

فالحاصل أن هذا الباب يروى ويعمل به فى الترغيب والترهيب لا فى الاستحباب، ثم اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعى.

---

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٦١).   (٢) البخارى فى التفسير (٤٤٨٥).

(٣) أبو نعيم فى حلية الأولياء ٦/ ١٨١، والبيهقى فى الشعب (٥٦١) ط. السلفية، وابن عدى فى الكامل ٥/ ٩١، وذكره الذهبى فى الميزان ٣/ ٢٤٢، والحديث فيه عمران بن مسلم قال عنه البخارى: «منكر الحديث». وقال العراقى فى تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ١/ ٣٥٠: «أخرجه البيهقى فى الشعب وأبو نعيم فى الحلية عن ابن عمر بسند ضعيف».

(٤) الخطيب فى تاريخ بغداد ٨/ ٢٩٦، والديلمى فى الفردوس (٥٧٥٧)، وكنز العمال (٤٣١٣٢)، وابن الجوزى فى الموضوعات ١/ ٢٥٨ وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ، ولو لم يكن فى إسناده سوى أبى جابر البياضى. قال يحيى: وهو كذاب. وقال النسائى: متروك الحديث. وكان الشافعى يقول: «من حدث عن أبى جابر البياضى بيض الله عينيه»، وتنزيه الشريعة ١/ ٢٦٥ كلهم عن جابر. وقد رواه أبو يعلى فى مسنده ٦/ ١٦٣، والديلمى فى الفردوس (٥٧٥٨)، وكنز العمال (٤٣١٣٣)، وتنزيه الشريعة ١/ ٢٦٥، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ١٥٤ وقال: «رواه أبو يعلى والطبرانى فى الأوسط وفيه بزيع أبو الخليل وهو ضعيف». كلهم عن أنس.

ولم أعثر عليه فى الترمذى.

١٨/٦٩ **/ وسئل عن قوم اجتمعوا على أمور متنوعة فى الفساد؛ ومنهم من يقول: لم يثبت عن النبى ﷺ حديث واحد بالتواتر؛ إذ التواتر نقل الجَمِّ الغفير عن الجم الغفير؟**

فأجاب:

أما من أنكر تواتر حديث واحد فيقال له: التواتر نوعان: تواتر عن العامة، وتواتر عن الخاصة، وهم أهل علم الحديث. وهو أيضا قسمان: ما تواتر لفظه، وما تواتر معناه. فأحاديث الشفاعة والصراط والميزان والرؤية وفضائل الصحابة، ونحو ذلك متواتر عند أهل العلم، وهى متواترة المعنى، وإن لم يتواتر لفظ بعينه، وكذلك معجزات النبى ﷺ الخارجة من القرآن متواترة أيضًا، وكذلك سجود السهو متواتر أيضًا عند العلماء، وكذلك القضاء بالشفعة ونحو ذلك.

١٨/٧٠ وعلماء الحديث يتواتر عندهم ما لا يتواتر عند غيرهم؛ لكونهم/ سمعوا ما لم يسمع غيرهم، وعلموا من أحوال النبى ﷺ ما لم يعلم غيرهم، والتواتر لا يشترط له عدد معين، بل من العلماء من ادعى أن له عددًا يحصل له به العلم من كل ما أخبر به كل مخبر. ونفوا ذلك عن الأربعة وتوقفوا فيما زاد عليها، وهذا غلط فالعلم يحصل تارة بالكثرة، وتارة بصفات المخبرين، وتارة بقرائن تقترن بأخبارهم وبأمور أخر.

وأيضًا، فالخبر الذى رواه الواحد من الصحابة والاثنان، إذا تلقته الأمة بالقبول والتصديق أفاد العلم عند جماهير العلماء، ومن الناس من يسمى هذا: المستفيض. والعلم هنا حصل بإجماع العلماء على صحته؛ فإن الإجماع لا يكون على خطأ؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلم صحته عند علماء الطوائف؛ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية والأشعرية، وإنما خالف فى ذلك فريق من أهل الكلام كما قد بسط فى موضعه.

/ وسئل شيخ الإسلام عن رجل سمع كتب الحديث والتفسير وإذا قرئ عليه «كتاب الحلية» لم يسمعه، فقيل له: لِمَ لا تسمع أخبار السلف؟ فقال: لا أسمع من كتاب أبى نعيم شيئًا. فقيل: هو إمام ثقة، شيخ المحدثين فى وقته، فلِمَ لا تسمع ولا تثق بنقله؟ فقيل له: بيننا وبينك عالم الزمان وشيخ الإسلام ابن تيمية فى حال أبى نعيم؟ فقال: أنا أسمع ما يقول شيخ الإسلام وأرجع إليه. فأرسل هذا السؤال من دمشق. ١٨/٧١

فأجاب فيه الشيخ:

الحمد لله رب العالمين، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهانى صاحب كتاب «حلية الأولياء»، و «تاريخ أصبهان» و«المستخرج على البخارى ومسلم»، و«كتاب الطب» و«عمل اليوم والليلة»، و«فضائل الصحابة»، و «دلائل النبوة»، و «صفة الجنة»، و«محجة الواثقين» وغير ذلك من المصنفات من أكبر حفاظ الحديث، ومن أكثرهم تصنيفات، وممن انتفع الناس بتصانيفه، وهو أجل من أن يقال له: ثقة؛ فإن درجته فوق ذلك وكتابه «كتاب الحلية» من أجود/ الكتب المصنفة فى أخبار الزهاد، والمنقول فيه أصح من المنقول فى رسالة القشَيْرى ومصنفات أبى عبد الرحمن السلمى شيخه، ومناقب الأبرار لابن خميس وغير ذلك، فإن أبا نعيم أعلم بالحديث وأكثر حديثًا وأثبت رواية ونقلاً من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك، وأمثالهما أصح نقلاً من الحلية. ١٨/٧٢

وهذه الكتب وغيرها لابد فيها من أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة، بل باطلة، وفى الحلية من ذلك قطع، ولكن الذى فى غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها؛ فإن فى مصنفات أبى عبد الرحمن السلمى، ورسالة القشيرى، ومناقب الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة ما لا يوجد مثله فى مصنفات أبى نعيم، ولكن «صفوة الصفوة» لأبى الفرج ابن الجوزى نقلها من جنس نقل الحلية، والغالب على الكتابين الصحة، ومع هذا ففيهما أحاديث وحكايات باطلة، وأما الزهد للإمام أحمد، ونحوه فليس فيه من الأحاديث والحكايات الموضوعة مثل ما فى هذه؛ فإنه لا يذكر فى مصنفاته عمن هو معروف بالوضع، بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة ليس فيها ما يعرف أنه موضوع قصد الكذب فيه، كما ليس ذلك فى مسنده. لكن فيه ما يعرف أنه غلط. غلط فيه رواته، ومثل هذا يوجد فى غالب كتب الإسلام، فلا يسلم

كتاب من الغلط إلا القرآن.

١٨/٧٣ / وأجل ما يوجد فى الصحة «كتاب البخارى» وما فيه متن يعرف أنه غلط على الصاحب، لكن فى بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين البخارى فى نفس صحيحه ما بين غلط ذلك الراوى، كما بين اختلاف الرواة فى ثمن بعير جابر، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط، كما فيه عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم[(١)]. والمشهور عند أكثر الناس أنه تزوجها حلالاً. وفيه عن أسامة أن النبى ﷺ لم يصل فى البيت. وفيه عن بلال: أنه صلى فيه، وهذا أصح عند العلماء.

وأما مسلم ففيه ألفاظ عرف أنها غلط، كما فيه: «خلق الله التربة يوم السبت»[(٢)]. وقد بَيَّنَ البخارى أن هذا غلط، وأن هذا من كلام كعب، وفيه أن النبى ﷺ صلى الكسوف بثلاث ركعات فى كل ركعة، والصواب: أنه لم يصل الكسوف إلا مرة واحدة[(٣)]، وفيه أن أبا سفيان سأله التزوج بأم حبيبة، وهذا غلط.

وهذا من أجل فنون العلم بالحديث، يسمى: علم «علل الحديث» وأما كتاب «حلية الأولياء» فمن أجود مصنفات المتأخرين فى أخبار الزهاد، وفيه من الحكايات ما لم يكن به حاجة إليه، والأحاديث المروية فى أوائلها أحاديث كثيرة ضعيفة، بل موضوعة.

---

(١) مسلم فى النكاح (١٤١٠/ ٤٦) والترمذى فى الحج (٨٤٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح» .
(٢ ، ٣) سبق تخريجهما ص ١٤ .

/ وسئل عمن نسخ بيده صحيح البخارى ومسلم والقرآن، وهو ناوٍ كتابة الحديث ١٨/٧٤
وغيره، وإذا نسخ لنفسه أو للبيع هل يؤجر؟ ...إلخ.

فأجاب:

وأما كتب الحديث المعروفة مثل: البخارى ومسلم، فليس تحت أديم السماء كتاب أصح من البخارى ومسلم بعد القرآن، وما جمع بينهما مثل الجمع بين الصحيحين للحميدى ولعبد الحق الأشبيلى، وبعد ذلك كتب السنن، كسنن أبى داود، والنسائى، وجامع الترمذى، والمساند؛ كمسند الشافعى، ومسند الإمام أحمد.

وموطأ مالك فيه الأحاديث والآثار وغير ذلك، وهو من أجل الكتب، حتى قال الشافعى: ليس تحت أديم السماء ـ بعد كتاب الله ـ أصح من موطأ مالك، يعنى بذلك ما صنف على طريقته، فإن المتقدمين كانوا يجمعون فى الباب بين المأثور عن النبى ﷺ والصحابة والتابعين، ولم تكن وضعت كتب الرأى التى تسمى «كتب/ الفقه»وبعد هذا جمع ١٨/٧٥ الحديث المسند فى جمع الصحيح للبخارى ومسلم والكتب التى تحب، ويؤجر الإنسان على كتابتها، سواء كتبها لنفسه أو كتبها ليبيعها، كما قال النبى ﷺ: «إن الله يدخل بالسهم الواحد الجنة ثلاثة: صانعه، والرامى به، والممد به»[1]. فالكتابة كذلك: لينتفع به أو لينفع به غيره، كلاهما يثاب عليه.

---

(١) أبو داود فى الجهاد (٢٥١٣)، وأحمد ٤/ ١٥٤، والطبرانى فى الكبير ١٧/ ٣٤٠، والحاكم فى المستدرك ٢/ ٩٥ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، كلهم عن عقبة بن عامر الجهنى.

١٨/٧٦ / بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعـن

أخبرنا الزين أبو محمد عبد الرحمن بن العماد أبى بكر بن زُرَيْق الحنبلى فى كتابه إلىَّ غير مرة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبى بكر بن أحمد بن عبد الحميد المقدسى، سماعًا فى يوم السبت ٢٤ صفر سنة ٧٩٧، (ح) وكتب إلى الأشياخ الثلاثة: أبو إسحاق الحرملى، وأبو محمد البقرى، وأبو العباس الرَّسلانى، قالوا: أخبرنا الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى إذنًا مطلقًا، قالا: أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة البارع الأوحد القدوة الحافظ أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية. قال الذهبى: بقراءتى عليه فى جمادى الآخرة سنة ٧٢١. قال:

١٨/٧٧ الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من/ شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له.

ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما.

الحديث الأول

أخبرنا الإمام زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد المقدسى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن كُلَيْب، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم على بن أحمد بن محمد بن بَيَان الرَّزَّاز، قراءة عليه، أخبرنا أبو الحسن محمد بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن مخلد البَزَّاز، أخبرنا أبو على إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار، حدثنا الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى(١)، حدثنى أبو بكر بن عياش، عن أبى إسحاق السبيعى، عن البراء بن عازب، قال:

١٨/٧٨ خرج رسول الله ﷺ وأصحابه، فأحرمنا بالحج. /قال: فلما قدمنا مكة قال: «اجعلوا

(١) هو: أبو على الحسن بن عرفة بن يزيد العبدى البغدادى المؤدب، إمام محدث ثقة، وكان ـ رحمه الله ـ صاحب سنة واتباع، وكان يقول: كتب عنى خمسة قرون، ولد سنة ١٥٠هـ، ومات سنة ٢٥٧هـ. [سير أعلام النبلاء ١١/ ٥٤٧، وشذرات الذهب ٢/ ١٣٦].

حَجَّكم عمرةً»، قال: فقال الناس: يا رسول الله، قد أحرمنا بالحج فكيف نجعلها عمرة؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: «انظروا الذى آمركم به فافعلوا»، قال: فردوا عليه القول، فغضب، ثم انطلق حتى دخل على عائشة ـ رضى الله عنها ـ غضبان، فرأت الغضب فى وجهه، فقالت: من أغضبك أغضبه الله. قال: «ومالى لا أغضب وأنا آمر بالأمر ولا أُتَّبَعُ».

رواه النسائى وابن ماجه من حديث أبى بكر بن عياش(١).

مولده فى صفر سنة ٥٧٥. وتوفى يوم الاثنين ثامن رجب سنة ٦٦٨.

الحديث الثانى

أخبرنا الشيخ المسند كمال الدين أبو نصر عبد العزيز بن عبد المنعم بن الخضر بن شِبْل ابن عبد الحارثى، قراءة عليه وأنا أسمع فى يوم الجمعة سادس شعبان سنة ٦٦٩ بجامع دمشق، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن الحافظ أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر، / قراءة عليه فى ربيع الآخر سنة ٥٩٦، أخبرنا أبو الفضائل ناصر بن محمود بن على القدسى الصائغ. وأبو القاسم نصر بن أحمد بن مقاتل السوسى(٢)، قراءة عليهما، قالا: أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد بن زهير المالكى، حدثنا أبو الحسن على بن محمد ابن شجاع الربعى المالكى، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن عبيد الله القَطَّان، حدثنا خَيْثَمة، حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا عقبة بن علقمة، حدثنا سعيد بن عبدالعزيز، عن عطية بن قيس، عن عبد الله بن عمرو، قال: ١٨/٧٩

قال رسول الله ﷺ: «إنى رأيت عمود الكتاب انْتُزِعَ من تحت وسادتى، فنظرت فإذا هو نور ساطع، عُمِدَ به إلى الشام ألا إن الإيمان - إذا وقعت الفتن - بالشام»(٣).

مولده سنة ٥٨٩. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٢.

(١) النسائى فى الكبرى فى عمل اليوم والليلة (١٠٠١٧/١)، وأحمد ٢٨٦/٤، وابن ماجه فى المناسك (٢٩٨٢)، وفى الزوائد: «رجال إسناده ثقات. إلا أن فيه أبا إسحاق، واسمه عمرو بن عبد الله، وقد اختلط بآخره، ولم يتبين حال ابن عياش، هل روى قبل الاختلاط أو بعده، فيتوقف حديثه حتى يتبين حاله».

(٢) هو أبو القاسم نصر أحمد بن مقاتل بن مطكود السوسى ثم الدمشقى قال ابن عساكر: «شيخ مستور، لم يكن الحديث من شأنه»، مات فى ١٩ من ربيع الأول سنة ٥٤٨هـ. [سير أعلام النبلاء ٢٤٨/٢٠، وشذرات الذهب ١٥١/٤].

(٣) الحاكم فى المستدرك ٥٠٩/٤ وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٢٥١/٤، والسيوطى فى الدر المنثور ١١٣/٣ كلهم عن عبد الله بن عمرو من طرق مختلفة.

وقد رواه أحمد فى المسند ١٩٨/٤ عن عمرو بن العاص.

الحديث الثالث

أخبر الإمام تقى الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبى اليُسْر التَّنُّوخِى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٦٩، أخبرنا أبو طاهر بركات بن إبراهيم الخشوعى، قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد عبد الكريم بن حمزة بن/ الخضر السلمى، أخبرنا أبو الحسين طاهر بن أحمد بن على بن محمود المحمودى العانى، أخبرنا أبو الفضل منصور بن نصر بن عبدالرحيم بن بنت الكَاغِدى، حدثنا أبو عمرو الحسن بن على بن الحسن العطار، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن عَمر بن بَكِير بن الحارث القَيْسى، حدثنا وكيع بن الجراح بن مليح الرواسى، عن الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى سعيد الخدرى، قال: ١٨/٨٠

قال رسول الله ﷺ: «يدعى نوح يوم القيامة، فيقال له: هل بلغت؟ فيقول: نعم، فيدعى قومه فيقال لهم: هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير وما أتانا من أحد، فيقال لنوح: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته فذلك قوله: ﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا**﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال: الوسط العدل»[١].

مولده سنة ٥٨٩. توفى فى صفر سنة ٦٧٢.

الحديث الرابع

أخبرنا الفقيه سيف الدين أبو زكريا يحيى بن عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الحنبلى، قراءة عليه وأنا أسمع فى يوم الجمعة عاشر شوال/سنة ٦٦٩، وأبو عبد الله محمد ابن عبد المنعم بن القواس، والمؤَمَّل بن محمد البالسى، وأبو عبد الله محمد بن أبى بكر العامرى فى التاريخ، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو بكر بن محمد الهروى. وأبو زكريا يحيى بن أبى منصور بن الصيرفى، وأبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان البغدادى والشمس بن الزين، والكمال عبد الرحيم، وابن العسقلانى، وزينب بنت مكى، وست العرب. ١٨/٨١

قال الأل وابن شيبان وزينب: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد طبرزذ.

وقال الباقون وابن شيبان: أخبرنا زيد بن الحسن الكندى، زاد ابن الصيرفى فقال: وأبو

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٣٣٩)، والترمذى فى تفسير القرآن (٢٩٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى التفسير (١١٠٠٧/٢)، وابن ماجه فى الفتن (٤٢٨٤)، وأحمد ٥٨/٣.

محمد عبد العزيز بن معالى بن غنيمة بن منينا، قراءة عليه، قالوا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد بن عبد الله الأنصارى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن عمر ابن أحمد البَرْمَكِى ، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسى، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكجى. حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى حميد عن أنس:

أن الرُّبِّيِّعَ بنت النضر عمته لَطَمَتْ جارية فكسرت سنها، فعرضوا عليهم الأَرْشَ فأبوا. فطلبوا العفو فَأَبَوْا، فأتوا النبى ﷺ / فأمرهم بالقصاص، فجاء أخوها أنس بن النضر فقال: يا رسول الله، أتكسر سن الربيع؟! والذى بعثك بالحق لاتكسر سنها -قال-: «يا أنس، كتاب الله القصاص»، فعفا القوم، فقال رسول الله ﷺ: «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأَبَّره». ١٨/٨٢

أخرجه البخارى عن الأنصارى[١].

مولده سنة ٥٩٢. وتوفى فى شوال سنة ٦٧٢.

الحديث الخامس

أخبرنا الحاج المسند أبو محمد أبو بكر بن محمد بن أبى بكر بن عبد الواسع الهروى، فى رابع ربيع الأول سنة ٦٦٨. والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى حميد، عن أنس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «انْصُرْ أخاك ظالمًا أو مظلومًا» قال: قلت: يا رسول الله، أنصره مظلومًا، فكيف أنصره ظالمًا؟ قال: «تمنعه من الظلم، فذاك نصرك إياه».

أخرجه البخارى عن عثمان بن أبى شيبة عن هشيم. وأخرجه/ الترمذى عن محمد بن حاتم عن الأنصارى ـ كما أخرجناه ـ وقال: حسن صحيح[٢]. ١٨/٨٣

وأخبرنا به الشيخ شمس الدين بن أبى عمر، قراءة عليه، أخبرنا أبو اليمن الكندى (فذكره).

مولده سنة ٥٩٤. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٣.

---

(١) البخارى فى الصلح (٢٧٠٣)، وفى الجهاد (٢٨٠٦)، وفى التفسير (٤٥٠٠)، وأبو داود فى الديات (٤٥٩٥)، والنسائى فى القسامة (٤٧٥٥)، وابن ماجه فى الديات (٢٦٤٩)، وأحمد ٣/١٢٨، ١٦٧.

(٢) البخارى فى المظالم (٢٤٤٣، ٢٤٤٤)، والترمذى فى الفتن (٢٢٥٥).

الحديث السادس

أخبرنا الشيخ المسند زين الدين أبو العباس المؤمل بن محمد بن على بن محمد بن على ابن منصور بن المؤمل البالسى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، قال: حدثنى سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «من كَذَبَ عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

رواه البخارى ومسلم بمعناه من رواية عبد العزيز بن صُهَيْب، عن أنس[1].

مولده سنة ٦٠٢ وقيل ثلاث. وتوفى فى رجب سنة ٦٧٧.

/ الحديث السابع

١٨/٨٤

أخبرنا الشيخ العدل رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر محمد بن محمد بن سليمان العامرى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٩، والمذكورون بسندهم إلى الأنصارى، حدثنى التيمى، حدثنا أنس بن مالك، قال:

عَطَسَ عند النبى ﷺ رجلان فَشَمَّتَ -أو فَسَمَّتَ[2] - أحدهما ولم يشمت الآخر - أو فسمته ولم يسمت الآخر - فقيل: يا رسول، عطس عندك رجلان فشمت أحدهما ولم تشمت الآخر؟! - أو فسمته ولم تسمت الآخر - فقال: «إن هذا حَمِدَ الله فشمته، وإن هذا لم يحمد الله فلم أشمته».

رواه البخارى، عن محمد بن كثير، عن سفيان الثورى. ورواه مسلم، عن محمد بن عبد الله بن نُمَير، عن حفص بن غياث. كلاهما عن التيمى[3].

توفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٢.

---

(١) البخارى فى العلم (١٠٨)، والنسائى فى الكبرى فى العلم (٥٩١٣/٣)، ورواه مسلم فى الزهد (٣٠٠٤/ ٧٢) عن أبى سعيد الخدرى.

(٢) التشميت ـ بالشِّين والسِين ـ : الدعاء بالخير والبركة، وقيل: هى بالسين المهملة من السَّمْت، وهو الهيئة الحسنة، أى: جعلك الله على سمت حسن؛ لأن هيئته تنزعج للعطاس. انظر: النهاية ٣٩٧/٢، ٤٩٩.

(٣) البخارى فى الأدب (٦٢٢١)، (٦٢٢٥)، ومسلم فى الزهد (٢٩٩١/ ٥٣).

/ الحديث الثامن

18/85

أخبرنا الإمام العالم الزاهد كمال الدين أبو زكريا يحيى بن أبى منصور بن أبى الفتح بن رافع بن على الحرانى ابن الصَّيْرَفى، قراءة عليه فى شوال سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو العباس أحمد بن يحيى بن بركة بن الديبقى، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الواحد بن الحسن القزاز قراءة عليه فى حادى عشرين جمادى الأولى سنة ٥٣٤، أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن عمر بن المسلم المعدل، إملاء من لفظه باستملاء شيخنا أبى بكر الخطيب فى صفر سنة ٤٦٣، أخبرنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهرى، أخبرنا أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن ابن المستفاض الفِرْيابى، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن أبى سهيل نافع بن مالك بن أبى عامر، عن أبيه، عن أبى هريرة، عن رسول الله ﷺ قال:

«آية المنافق ثلاث: إذا حَدَّثَ كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اؤْتُمِن خَانَ» (1).

/ الحديث التاسع

18/86

أخبرنا الشيخ الفقيه الإمام العالم البارع جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن سليمان بن سعيد بن سليمان البغدادى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكِنْدى، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن على بن أحمد بن المقرى، أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور، أخبرنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص سنة ٣٩٠، حدثنا يحيى، حدثنا يونس، حدثنا أبو الأَحْوَص، عن أشعث بن أبى الشعثاء، عن محمد بن عمير، عن أبى هريرة، قال:

نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين وعن لُبستين: أن يلبس الرجل الثوب الواحد ويشتمل به يطرح أحد جانبيه على منكبه، ويحتبى فى الثوب الواحد، وأن يقول: انبذ إلى ثوبك وأنبذ

---

(1) البخارى فى الإيمان (٣٣)، ومسلم فى الإيمان (٥٩/ ١٠٧)، والترمذى فى الإيمان (٢٦٣١) وقال: «هذا حديث صحيح»، والنسائى فى الإيمان وشرائعه (٥٠٢١).

إليك ثوبى من غير أن يقلبا[1].

مولده سنة ٥٨٥ بحران. وتوفى فى شعبان سنة ٦٧٠ بدمشق.

١٨/٨٧

/ الحديث العاشر

أخبرنا شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم بن عمر بن عبد الله بن غدير بن القواس الطائى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٦٧٥، وأبو الحسن بن البخارى، قالا: أخبرنا أبو العباس الخضر بن كامل بن سالم السروجى، قراءة عليه، أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن على بن أحمد المقرى.

وقال الفخر البخارى: أخبرنا أبو اليمن الكندى أيضًا، أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندى، قالا: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن النقور، أخبرنا أبو الحسين محمد بن عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن هارون ابن أخى ميمى الدقاق، حدثنا عبد الله، حدثنا داود، حدثنا الوليد بن مسلم، عن أبى غسان محمد ابن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ قال:

١٨/٨٨

«من أَعْتَق رقبة أعتق الله - عز وجل- بكل عُضْوٍ منها عضواً منه/ من النار، حتى فرجه بفرجه».

رواه البخارى، عن محمد بن عبد الرحيم، عن داود بن رشيد، ورواه مسلم، عن داود نفسه. ورواه الترمذى، عن قتيبة، عن الليث عن ابن الهاد، عن عمر بن على بن الحسين، عن سعيد بن مرجانة[2].

ولد سنة ٦٠٢. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٨٢.

---

(١) النسائى فى الكبرى فى الزينة (٩٧٥٠/ ٥)، وفى تحفة الأشراف (١٤٥٩٧) عزاه إلى النسائى فى الكبرى، قال النسائى: «هذا منكر، محمد بن عمير مجهول».

وفى ميزان الاعتدال ٣/ ٦٧٦: محمد بن عمير المحاربى عن أبى هريرة، لا يكاد يعرف وخبره منكر، وهو مجهول قاله النسائى، وذكره ابن حبان فى ثقاته.

والحديث روى من طرق أخرى عن على، وابن عمر وعائشة وأبى سعيد وجابر وأبى أمامة، وروى عن أبى هريرة من غير وجه كما فى الترمذى فى اللباس (١٧٥٨).

وقوله «يحتبى»: الاحتباء: هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره، ويشدُّه عليها. انظر: النهاية ١/ ٣٣٥.

(٢) البخارى فى كفارات الأيمان (٦٧١٥)، ومسلم فى العتق (١٥٠٩/ ٢٢)، والترمذى فى النذور والأيمان (١٥٤١)، وقال: «حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه».

الحديث الحادى عشر

أخبرنا المشايخ الصلحاء المسندون أبو عبد الله محمد بن بدر بن محمد بن يعيش الجزرى، وأبو العباس أحمد بن شيبان، وأبو الفضل إسماعيل بن أبى عبد الله بن العسقلانى، وزينب بنت أحمد بن كامل، قراءة عليهم، وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٧٥ بقاسيون، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد البغدادى، قراءة عليه، ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن عبد القادر بن يوسف، وأبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن عبد الواحد القزاز، وأبو الفتح عبد الله بن محمد بن محمد البيضاوى، قراءة عليهم وأنا أسمع، قالوا: أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن المسلم المعدل، أخبرنا أبو طاهر محمد بن/عبد الرحمن بن العباس المخلص، أخبرنا ١٨/٨٩ أبوالقاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى، حدثنى عبد الله بن مطيع، حدثنا إسماعيل بن جعفر.

قال البغوى: وحدثنى صالح بن مالك، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله. قال البغوى: وحدثنى جدى، حدثنا يزيد بن هارون، كلهم عن حميد. عن أنس:

أن النبى ﷺ قال: «دخلت الجنة، فإذا أنا بقصر من ذهب فقلت: لمن هذا القصر؟» فقالوا لشاب من قريش ، فظننت أنى أنا هو . فقلت : ومن هو؟ قالوا : عمر بن الخطاب»[1] .

واللفظ لابن مطيع.

توفى فى شعبان سنة ٦٧٥.

الحديث الثانى عشر

أخبرنا الفقيه الإمام العالم العامل زين الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن أبى الفرج ابن أبى طاهر بن محمد بن نصر ـ عرف بابن السديد/الأنصارى الحنفى، قراءة عليه فى ١٨/٩٠ رجب سنة ٦٧٥. أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه. وأخبرتنا زينب بنت مكى، قالت: أخبرنا أبو حفص بن طبرزذ، قالا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٨٨) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى المناقب (٨١٢٧/ ١٧)، وأحمد ٣/ ١٧٩، ١٩١، ٢٦٣.

ابن عبد الباقى بن محمد بن الأنصارى، أخبرنا أبو الحسن على بن إبراهيم بن عيسى الباقلانى، حدثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا محمد بن موسى القرشى، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:

قال رسول الله ﷺ: «الصائم بالخيار ما بينه وبين نصف النهار»[١].

توفى فى جمادى الأولى سنة ٦٧٧، وله ثلاث وسبعون سنة.

الحديث الثالث عشر

أخبرنا الشيخ الإمام المقرئ الرئيس الفاضل كمال الدين أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمى السعدى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٧٤. أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد/ الكندى، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن حسنون النرسى سنة ٤٥٥، أخبرنا أبوطاهر محمد بن عبد الرحمن المخلص، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوى، حدثنا شريح بن يونس، ومحمد بن يزيد الأدمى، وابن البزار، وهارون بن عبد الله، قالوا: حدثنا معن، عن معاوية بن صالح، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن عقبة بن عامر الجهنى، قال: ١٨/٩١

قال رسول الله ﷺ: «المُسِرُّ بالقرآن كالمسر بالصدقة، والجَاهِرُ بالقرآن كالجاهر بالصدقة»[٢].

أخبرناه عاليا بدرجة، ويوافقه أحمد بن عبد الدائم، أخبرنا ابن كليب، أخبرنا ابن بيان، حدثنا ابن مخلد، أخبرنا الصفَّار، حدثنا ابن عرفة، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير (فذكره).

مولده سنة ٥٩٦. وتوفى فى صفر سنة ٦٧٦.

---

(١) البيهقى فى السنن الكبرى ٤/ ٢٧٧، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٤/ ٤٥٨.
والحديث فيه عون بن عمارة ضعفه البيهقى وأبو داود وأبو حاتم، وقال البخارى: يعرف وينكر. كما فى ميزان الاعتدال ٣/ ٣٠٦.

(٢) أبو داود فى الصلاة (١٣٣٣)، والترمذى فى فضائل القرآن (٢٩١٩)، والنسائى فى الزكاة (٢٥٦١)، وأحمد ٤/ ١٥١، ١٥٨، ٢٠١.

الحديث الرابع عشر

أخبرنا الإمام المسند زين الدين أبو العباس أحمد بن أبى الخير سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن الحداد الدمشقى، بقراءتى عليه، وأنا/ أسمع فى ربيع الأول سنة ٦٧٥، قلت له: أخبرك أبو سعيد خليل بن أبى الرجاء بن أبى الفتح الرارانى، إجازةً، وقرئ على والدى وأنا أسمع بحران سنة ٦٦٦، أخبرك يوسف بن خليل أخبرنا الرارانى، أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، حدثنا الحارث بن أبى أسامة، حدثنا عبد الله بن بكر، حدثنا حميد، عن أنس قال: ١٨/٩٢

رأى رسول الله ﷺ حَبْلا ممدودًا بين ساريتين من سوارى المسجد. قال: «ما هذا الحبل؟» قالوا: يا رسول الله فلانة تصلى ما عَقَلَتْ، فإذا غلبت أخذت به. قال: «فلتصل ما عقلت، فإذا غلبت فَلْتَنمْ»[(١)].

مولده فى ربيع الأول سنة ٦٠٩، وتوفى فى يوم عاشوراء سنة ٦٧٨.

الحديث الخامس عشر

أخبرنا العدل المسند أمين الدين أبو محمد القاسم بن أبى بكر بن قاسم بن غنيمة الإربلى، وأبو بكر بن عمر بن يونس المزى الحنفى،/ وأبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامرى، قراءة عليهم وأنا أسمع سنة ٦٧٧. ١٨/٩٣

قال الأول: أخبرنا أبو الحسن المؤيد، عن محمد بن الفضل بن أحمد الفراوى. وقال الآخران: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن الحرستانى، قراءة عليه، أخبرنا الفراوى إجازة، أخبرنا أبو الحسين عبد الغافر بن محمد بن عبد الغافر الفارسى، أخبرنا أبو أحمد محمد بن عيسى بن عمرويه الجلودى، أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان، حدثنا مسلم ابن الحجاج القشيرى، حدثنا خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهرانى، وقتيبة بن سعيد، كلهم عن حماد. قال خلف: حدثنا حماد بن زيد، عن محمد بن زياد، حدثنا أبو هريرة

---

(١) البخارى فى التهجد (١١٥٠)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٧٨٤/ ٢١٩)، وأبو داود فى الصلاة (١٣١٢)، والنسائى فى قيام الليل وتطوع النهار (١٦٤٣)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٣٧١)، وأحمد ٣/ ١٠١، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٥٦.

قال: قال محمد ﷺ: «أما يخشى الذى يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمارٍ؟!»[1].

ولد الإربلى فى سنة ٥٩٥ أو قبلها بإربل، وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠، وولد المزى سنة ٥٩٣، وتوفى فى شعبان سنة ٦٨٠.

١٨/٩٤

/ الحديث السادس عشر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء بن حسن الحنفى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٦٧، وأبو العباس بن علان، وأبوالعباس بن شيبان، قالوا: أخبرنا أبو على حنبل بن عبد الله بن الفرج الرصافى، قراءة عليه، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبوعلى الحسن بن على بن محمد بن المذهب التميمى، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد الله ابن الإمام أبى عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل الشيبانى - رضى الله عنه - حدثنى أبى أحمد بن محمد، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر[2] يقول:

قال رسول الله ﷺ: «مَن اقْتَنَى كلبًا - إلا كلب ماشية أو كلب قَنَصٍ - نقص من أجره كل يوم قيراطان»[3].

١٨/٩٥ / مولده سنة ٥٩٥. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٧٣.

الحديث السابع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد قاضى القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسى الحنبلى، قراءة عليه وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٦٧ بقَاسيُون، وابن شيبان وابن العسقلانى، وابن الحموى، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن

---

(١) البخارى فى الأذان (٦٩١)، ومسلم فى الصلاة (٤٢٧/ ١١٤)، وأبو داود فى الصلاة (٦٢٣)، والترمذى فى الجمعة (٥٨٢) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الإمامة (٨٢٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٩٦١)، والدارمى فى الصلاة ١/ ٣٠٢، وأحمد ٢/ ٢٦٠، ٢٧١، ٤٢٥.

(٢) فى المطبوعة: «عمر»، والصواب ما أثبتناه من كتب السنة.

(٣) البخارى فى الذبائح والصيد (٥٤٨١)، ومسلم فى المساقاة (١٥٧٤/ ٥٢)، وأحمد ٢/ ٣٧، ٦٠ كلهم عن ابن عمر وجاء عند الترمذى والنسائى وابن ماجه عن ابن عمر أيضاً من طرق أخرى.

عبد الواحد بن الحصين، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزاز، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى، حدثنا محمد بن سلمة الواسطى، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا سليمان التيمى، عن أبى عثمان النهدى، عن أبى موسى الأشعرى ـ رضى الله عنه ـ قال:

كنا مع رسول الله ﷺ، وكان القوم يصعدون عقبة أو ثَنِيَّة، فإذا صعد الرجل قال: لا إله إلا الله والله أكبر ـ قال: أحسبه قال بأعلى صوته ـ ورسول الله ﷺ على بغلته يعرضها فى الجبل، فقال النبى ﷺ: «يا أبا موسى،/ إنكم لا تنادون أصَمَّ ولا غائبًا». ثم قال: «يا عبد الله بن قيس ـ أو يا أبا موسى ـ ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة!». قال: قلت: بلى يا رسول الله. قال: «قل: لا حول ولا قوة إلا بالله»[1].

18/96

مولده سنة ٥٩٧. وتوفى فى سنة ٦٨٢.

الحديث الثامن عشر

أخبرنا المسند الأصيل العدل مجد الدين أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن عثمان بن المظفر بن هبة الله بن عساكر الدمشقى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى شعبان سنة ٦٦٧، أخبرنا الحافظ أبو محمد القاسم بن على بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، قراءة عليه، أخبرنا أبو الدر ياقوت بن عبد الله الرومى التاجر مولى ابن البخارى، قراءة عليه، وأخبرتنا زينب بنت مكى، وإسماعيل بن العسقلانى، قالا: أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا القاضى أبوبكر الأنصارى، وأبو بكر أحمد بن الأشقر الدلال، وأبو غالب محمد بن أحمد بن قريش، وأبو بكر أحمد بن دحروج. قالوا جميعهم: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن /هزار مرد الصريفينى، قراءة عليه، حدثنا أبو طاهر محمد بن عبد الرحمن ابن العباس المخلص، إملاء فى شعبان سنة ٣٩٣، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن البغوى، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا الحسن، عن أنس، قال:

18/97

كان رسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة إلى جانب خشبة مسندًا ظهره إليها، فلما كثر الناس قال: «ابنوا لى منبرًا له عتبتان» فلما قام على المنبر يخطب حَنَّت الخشبة إلى رسول الله ﷺ. قال أنس: وأنا فى المسجد، فسمعت الخشبة تحِنُّ حنين الوَالِه، فما زالت تحن

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٨٤)، (٦٤٠٩)، ومسلم فى الذكر والدعاء (٢٧٠٤ / ٤٤، ٤٥)، وأبو داود فى الوتر (١٥٢٦)، والترمذى فى الدعوات (٣٤٦١) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الأدب (٣٨٢٤)، وأحمد ٤/٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٧.

حتى نزل إليها فاحْتَضَنَهَا فسكتت»[1].

وكان الحسن إذا حدث بهذا الحديث بكى، ثم قال: يا عباد الله، الخشبة تحن إلى رسول الله شوقًا إليه لمكانه من الله ـ عز وجل ـ فأنتم أحق أن تشتاقوا إلى لقائه.

مولده سنة ٥٨٧. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٩٩.

الحديث التاسع عشر

أخبرنا الشيخ الإمام الصدر الرئيس شمس الدين أبو الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم ابن علان القيسى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى سنة / ٦٨٠، وأبو الحسن بن البخارى، قالا: ١٨/٩٨ أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر بن محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنصارى، حدثنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهرى، إملاء، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا أبو نعيم، حدثنا الأعمش، عن أبى صالح، عن أبى هريرة، قال:

قال رسول الله ﷺ: «قال الله ـ عز وجل: الصوم لى وأنا أجزى به، يدع شهوته وأكله وشربه من أجلى، والصوم جُنَّةٌ، وللصائم فرحتان: فرحة حين يفطر، وفرحة حين يلقى الله ـ عز وجل ـ ولَخُلُوفُ فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك»[2].

ولد سنة ٥٩٤. وتوفى فى سادس ذى الحجة سنة ٦٨٠.

الحديث العشرون

أخبرنا الرئيس عماد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن أبى الصعر بن السيد بن الصانع الأنصارى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى سنة ٦٧٦، / وأبو العز يوسف بن يعقوب بن المجاور، ١٨/٩٩ والمسلم بن علان، قالوا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيبانى، قراءة عليه، أخبرنا

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٢٧)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٤١٥) وفى الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات»، والدارمى فى المقدمة ١/١٩، وأحمد ٣/٢٦٦.

(٢) البخارى فى الصوم (١٩٠٤)، ومسلم فى الصيام (١١٥١/ ١٦٣، ١٦٤)، والترمذى فى الصوم (٧٦٤)، وقال: «حديث حسن غريب»، والنسائى فى الصيام (٢٢١٥)، وابن ماجه فى الصيام (١٦٣٨)، وأحمد ٢/٢٣٤، ٢٦٦.

والخُلُوف: تغير ريح الفم. انظر: النهاية ٢/٦٧.

الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب البغدادى، أخبرنا أبو عمر عبد الواحد بن محمد بن عبد الله بن مهدى، حدثنا القاضى أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل المحاملى، حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى، حدثنا ابن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضى الله عنها :

أن النبى ﷺ لما جاء إلى مكة دخلها من أعلاها وخرج من أسفلها.

رواه البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن أبى موسى[1].

توفى فى رمضان سنة ٦٧٩.

الحديث الحادى والعشرون

أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى بن علوى بن الحسين الدرجى القرشى، قراءة عليه، وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٨٠،/أخبرنا أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن أبى الفتح الصيدلانى، إجازة، أخبرنا أبو على الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد، أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق الحافظ، أخبرنا أبومحمد عبد الله بن جعفر بن أحمد بن فارس، قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: حدثنا عاصم، عن زر، قال: ١٨/١٠٠

أتيت صفوان بن عَسَّال المرادى، فقال لى: ما جاء بك؟ قلت: جئت ابتغاء العلم. قال: فإن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم؛ رضًا بما يطلب. قلت: حَكَّ فى نفسى - أو صدرى - مسحًا على الخفين بعد الغائط والبول، فهل سمعت من رسول الله ﷺ فى ذلك شيئًا؟ قال: نعم، كان يأمرنا إذا كنا سفرًا - أو مسافرين - ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة، ولكن من غائط أو بول أو نوم. قلت: هل سمعته يذكر الهدى؟ قال: نعم؛ بَيْنَا نحن معه فى مسير إذ ناداه أعرابى - بصوت له جهورى - فقال: يا محمد؛ فأجابه على نحو من كلامه: «هاؤم» قال: أرأيت رجلا يحب قومًا ولم يلحق بهم؟ قال: «المرء مع من أحب». ثم لم يزل يحدثنا أن من قبل المغرب بابًا يفتح الله - عز وجل - للتوبة مسيرة عرضه أربعون سنة، ولا يُغلق حتى تطلع الشمس من قبله، وذلك قول الله: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا**﴾[2] الآية [الأنعام: ١٥٨].

---

(١) البخارى فى الحج (١٥٧٧)، ومسلم فى الحج (١٢٥٨/ ٢٢٤)، وأبو داود فى المناسك (١٨٦٩)، والترمذى فى الحج (٨٥٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى الحج (٤٢٤١/١)، وأحمد ٦/ ٤٠.

(٢) الترمذى فى الدعوات (٣٥٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الطهارة (١٢٦، ١٢٧)، وابن ماجه فى الطهارة (٤٧٨)، وأحمد ٤/ ٢٤٠، واللفظ لأحمد.

ولد سنة ٥٩٩. وتوفى فى صفر سنة ٦٧١.

١٨/١٠١

/ الحديث الثانى والعشرون

أخبرنا نجيب الدين أبو المرهف المقداد بن أبى القاسم هبة الله بن المقداد بن على القيسى، قراءة عليه، وأنا أسمع، أخبرنا أبو محمد عبد العزيز بن محمود بن المبارك بن الأخضر، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقى الأنصارى. أخبرنا أبو إسحاق البرمكى، أخبرنا أبو محمد بن ماسى، حدثنا أبو مسلم الكجى، حدثنا محمد بن عبد الله الأنصارى، حدثنى سليمان التيمى، عن أنس بن مالك، قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا هجرة بين المسلمين فوق ثلاثة أيام» ـ أو قال: «ثلاث ليال»[١].

الحديث الثالث والعشرون

أخبرنا الإمام أبو عبد الله محمد بن عامر بن أبى بكر الغسولى، بقراءتى عليه فى سنة ٦٨٢، أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، قراءة عليه، أخبرنا أبوالفضل محمد بن عمر بن يوسف/ الأرموى، قراءة عليه، أخبرنا أبو الغنائم عبد الصمد ابن على بن محمد بن المأمون، أخبرنا أبو الحسن على بن عمر بن أحمد بن مهدى الدارقطنى، حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى، حدثنا صالح بن حاتم بن وردان، حدثنا المعتمر بن سليمان، حدثنى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهرى، عن عامر ابن سعد، عن أبيه، قال:

١٨/١٠٢

قلت: يا رسول الله، أعطيت فلانًا وفلانًا ومنعت فلانًا وهو مؤمن. قال: «أو مسلم»[٢].

توفى فى جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وقد قارب الثمانين.

(١) الخطيب فى تاريخ بغداد ٣/ ٣١٢، والخرائطى فى مساوئ الأخلاق (٥٥٧)، وابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٣/ ١٤٣.

(٢) البخارى فى الإيمان (٢٧) ومسلم فى الإيمان (١٥٠/ ٢٣٦، ٢٣٧)، وأبو داود فى السنة (٤٦٨٣)، والنسائى فى الإيمان وشرائعه (٤٩٩٢، ٤٩٩٣)، وأحمد ١/ ١٧٦.

الحديث الرابع والعشرون

أخبرنا الشيخ فخر الدين أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن بن إسماعيل بن منصور بن البخارى المقدسى، قراءة عليه، وأنا أسمع سنة ٦٨١، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن بن أبى عمر سنة ٦٦٧، أخبرنا أبو المحاسن محمد ابن كامل بن أحمد التنوخى، قراءة عليه، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو القاسم الحسين بن الحسن بن محمد بن إبراهيم الحنائى،/ حدثنا أبو الحسن عبد الوهاب بن الوليد بن موسى بن راشد بن خالد بن يزيد بن عبد الله الكلابى من لفظه، أخبرنا أبو بكر محمد بن خريم بن مروان العقيلى، قراءة عليه وأنا أسمع، أخبرنا أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمى، حدثنا مالك بن أنس، حدثنا إسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة، عن أنس بن مالك: ١٨/١٠٣

أن رسول الله ﷺ قال: «الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة».

رواه البخارى عن القَعْنَبِى عن مالك[1].

ولد فى سَلْخ سنة ٥٩٥. وتوفى فى ربيع الآخر سنة ٦٩٠.

الحديث الخامس والعشرون

أخبرنا أبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة الشيبانى، قراءة عليه وانا أسمع سنة ٦٨٤، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا أبوغالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن بن عبد الله الجوهرى، قراءة عليه/ فى رمضان سنة ٤٥٢، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، قراءة عليه وأنا حاضر أسمع، حدثنا أبو على بشر بن موسى بن صالح الأسدى، حدثنا أبو نعيم حدثنا الأعمش، عن شقيق بن سلمة قال: قال عبد الله ـ رضى الله عنه: ١٨/١٠٤

كنا إذا صلينا خلف النبى ﷺ قلنا: السلام على الله دون عباد الله، السلام على جبريل

---

(١) البخارى فى التعبير (٦٩٨٣).

وميكائيل، السلام على فلان وعلى فلان. فالتفت إلينا النبى ﷺ فقال: «الله هو السلام، فإذا صلى أحدكم فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات. السلام عليك أيها النبى ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله».

أخرجه البخارى، وأخرجه مسلم، عن ابن المثنى، عن غندر، عن شعبة، عن منصور، كلاهما عن شقيق[١].

مولده سنة ٥٩٩. وتوفى فى صفر سنة ٦٨٥.

١٨/١٠٥

/ الحديث السادس والعشرون

أخبرنا أبو يحيى إسماعيل بن أبى عبد الله بن حماد بن عبد الكريم العسقلانى، بقراءتى عليه فى سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، والجمال أحمد بن أبى بكر الحموى، وأبو الحسن بن البخارى، وعلى بن محمود بن شهاب، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد ابن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا هبة الله بن محمد بن الحصين الشيبانى، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان البزار، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعى، أخبرنا أبو الحسن على بن الحسن بن عبدويه الجرار، حدثنا عبد الله بن بكر السهمى، حدثنا حميد عن أنس، قال:

كان رسول الله ﷺ فى طريق، ومعه أناس من أصحابه، فعرضَتْ له امرأة فقالت: يارسول الله، لى إليك حاجة. فقال: «يا أم فلان، اجلسى فى أدنى نواحى السِّكَكِ حتى أجلس إليك»، ففعلت، فجلس إليها حتى قَضَّتْ حاجتها.

رواه أحمد عن عبد الله بن بكر[٢].

١٨/١٠٦ / سمع ابن العسقلانى فى الرابعة سنة ٥٩٩. وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٢، ومولد ابن شهاب فى سنة ٥٩٥، وتوفى فى رمضان سنة ٦٨٠.

---

(١) البخارى فى الأذان (٨٣١، ٨٣٥)، ومسلم فى الصلاة (٤٠٢/ ٥٥، ٥٨)، وأبو داود فى الصلاة (٩٦٨) والنسائى فى التطبيق (١١٦٨)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٨٩٩)، والدارمى فى الصلاة ١/ ٣٠٨، وأحمد ١/ ٣٨٢.

(٢) مسلم فى الفضائل (٢٣٢٦/ ٧٦)، وأبو داود فى الأدب (٤٨١٨)، وأحمد ٣/ ٢١٤، والبغوى فى شرح السنة ١٣/ ٢٤٠.

الحديث السابع والعشرون

أخبرنا الشيخ الجليل الصالح كمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف ابن قدامة المقدسى، قراءة عليه وأنا أسمع فى صفر سنة ٦٨٠، وأبو العباس بن شيبان، أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد البزار، وأبو المواهب أحمد بن محمد بن عبد الملك بن ملوك الوراق، قالا: أخبرنا القاضى أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبرى، أخبرنا محمد بن أحمد بن الغطريف، حدثنا أبو خليفة، حدثنا مسلم بن إبراهيم، عن هشام، وشعبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عباس، قال:

قال رسول الله ﷺ: «العَائِدُ فى هبته كالعائد فى قَيْئِه»، متفق عليه(١).

ولد فى حدود سنة ٥٩٨. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٠.

/ الحديث الثامن والعشرون

١٨/١٠٧

أخبرنا الشيخ الثقة زين الدين أبو بكر محمد بن أبى طاهر إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنماطى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٦٨، وأبو حامد بن الصابونى، والرشيد محمد بن محمد العامرى، قالوا: أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر الإسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن بكر بن عثمان الأزدى، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن زريق بانتقاء خلف الحافظ، حدثنا أبو محمد عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الحجاج بن رشدين المهدى، قراءة عليه، حدثنا أبو عمرو الحارث بن مسكين، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى عن سالم، عن أبيه.

أن رسول الله ﷺ قال: «اقتلوا الحيات وذا الطُّفْيَتَيْنِ والأبتر؛ فإنهما يَلْتَمِسَان البصر، ويُسْقِطَان الحَبَلَ»(٢).

---

(١) البخارى فى الهبة (٢٦٢١)، ومسلم فى الهبات (١٦٢٢/٧).

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٩٧)، ومسلم فى السلام (٢٢٣٣/١٢٨)، وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢)، والترمذى فى الأحكام والفوائد (١٤٨٣)، وأحمد ٩/٢، ١٢١.

وقوله: «ذو الطفيتين»: قال العلماء: هما الخطان الأبيضان على ظهر الحية. وأصل الطفية خوصة المقل وجمعها طُفىً. والمُقل: ثمر الدوم. انظر: النهاية ١٠٣/٣.

وقوله: «يلتمسان البصر» أى: يخطفانه ويطمسانه. انظر: النهاية ٤/ ٢٧٠.

وكان ابن عمر يقتل كل حية، فرآه أبو لبابة - أو زيد بن الخطاب - وهو يطارد حية فقال له: قد نهى عن دواب البيوت[1].

١٨/١٠٨ /أخبرنا به هبة الله بن محمد الحارثى، والشيخ شمس الدين ابن أبى عمر، وأحمد بن شيبان، قالوا: أخبرنا ابن ملاعب، أخبرنا الأرموى، أخبرنا أبو القاسم ابن البسرى، أخبرنا أبو أحمد الفرضى، حدثنا أبو بكر المطيرى، أخبرنا بشر بن مطر، حدثنا سفيان (فذكره).

ولد سنة ٦٠٩، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٤ بالقاهرة.

الحديث التاسع والعشرون

أخبرنا الإمام شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد المقدسى سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وإسماعيل بن العسقلانى، قال الأولان: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، وقال الآخران: أخبرنا أبو حفص بن طبرزذ. قالا: أخبرنا القاضى أبو بكر محمد بن عبد الباقى بن محمد الأنصارى، أخبرنا أبو القاسم عمر بن الحسين بن إبراهيم بن محمد الخفاف، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٤٤٧، أخبرنا أبو الفضل عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهرى، قراءة عليه فى سنة ٣٧٣، حدثنا محمد/ بن هارون، حدثنا محمد بن سليمان بن حبيب، حدثنا سعيد ابن راشد، عن عطاء، عن ابن عمر: ١٨/١٠٩

عن النبى ﷺ قال: «لا يقيم إلا من أذن»[2].

مولده سنة ٦٠٦. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٨٩.

الحديث الثلاثون

أخبرنا الأصيل المسند نجم الدين أبو العز يوسف بن يعقوب بن محمد بن على المجاور الشيبانى، قراءة عليه وأنا أسمع فى المحرم سنة ٦٨٠، والمسلم بن علان، قالا: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندى، قراءة عليه، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد بن زريق القزاز الشيبانى، أخبرنا الحافظ أبو بكر أحمد بن على بن ثابت الخطيب،

---

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٩٨)، ومسلم فى السلام (٢٢٣٣/١٢٩، ١٣٠)، وأبو داود فى الأدب (٥٢٥٢).

(٢) أبو داود فى الصلاة (٥١٤)، والترمذى فى أبواب الصلاة (١٩٩)، وقال: «حديث زياد إنما نعرفه من حديث الإفريقى، والإفريقى ضعيف عند أهل الحديث..»، وابن ماجه فى الأذان (٧١٧)، وأحمد ١٩٦/٤، كلهم عن زياد بن الحارث الصُدائى بلفظ مقارب.

وأما حديث ابن عمر، فقال الترمذى: «وفى الباب عن ابن عمر»، والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٩٩/١ ذكر حديث زياد بن الحارث الصدائى وقال: «له شاهد من حديث ابن عمر فى إسناده ضعف».

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الحسن المؤدب، حدثنى على بن الحسن بن المثنى العنبرى بأستراباد، حدثنا أبو بكر محمد بن جعفر بن سعيد الجوهرى البغدادى بأرجان، حدثنا الحسن بن عرفة.

قال الخطيب: وأخبرنا أبو عمر بن مهدى، وجماعة، قالوا: أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا إسماعيل بن/عياش، حدثنا موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضى الله عنهما ـ قال: ١٨/١١٠

قال رسول الله ﷺ: «لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئًا من القرآن».

لفظ حديث الجوهرى رواه الترمذى عن ابن عرفة، وابن حُجْر. ورواه ابن ماجه عن هشام بن عمار. كلهم عن إسماعيل[١].

وأخبرنا عاليًا أحمد بن عبد الدائم، قراءة عليه، أخبرنا أبو الفرج بن كليب، أخبرنا أبو القاسم بن بيان، أخبرنا أبو الحسن بن مخلد، أخبرنا الصفار (فذكره).

مولده فى سنة ٦٠١. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٩٠.

الحديث الحادى والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ جمال الدين أبو حامد محمد بن على بن محمود بن أحمد ابن على بن الصابونى، قراءة عليه وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٦٨، أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل/الحرستانى، قراءة عليه، أخبرنا جمال الإسلام أبو الحسن على بن المسلم بن محمد بن على بن الفتح السلمى سنة ٥٢٦، أخبرنا أبو عبد الله الحسن بن أحمد بن عبد الواحد بن محمد بن أبى الحديد، أخبرنا أبو الحسن على بن موسى بن الحسين، أخبرنا أبو القاسم على بن يعقوب بن إبراهيم بن أبى الصَّعْب، حدثنا أبو زُرْعة عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان البصرى، حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعى، قال: سألت الزهرى عن التى استعاذت من رسول الله ﷺ، فقال: أخبرنى عروة، عن عائشة: ١٨/١١١

أن رسول الله ﷺ لما أتى بابنة الجَوْن، فَدَنَا منها، قالت: أعوذ بالله منك. قال: «الحْقِى بأهلك تطليقة»[٢].

---

(١) الترمذى فى الطهارة (١٣١) وقال: «حديث ابن عمر لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل بن عياش عن موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن النبى ﷺ وذكره»، وابن ماجه فى الطهارة (٥٩٥).

(٢) البخارى فى الطلاق (٥٢٥٤)، والنسائى فى الكبرى فى الطلاق (٥٦١٠/١)، وابن ماجه فى الطلاق (٢٠٥٠).

قال أبو زُرْعَة: لم يروه من الأئمة فى الحديث غير الأوزاعى.

مولده سنة ٦٠٤. وتوفى فى ذى القعدة سنة ٦٨٠.

الحديث الثانى والثلاثون

أخبرنا الجمال أحمد بن أبى بكر بن سليمان الواعظ ابن الحموى، بقراءتى عليه وأنا أسمع فى رجب سنة ٦٨٠، وقراءة عليه فى سنة ٦٨١ أيضًا، /أخبرنا أبو محمد عبد الجليل بن أبى غالب بن أبى المغالى بن مندويه، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦١٠، أخبرنا أبو المحاسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن النقور البزار، قراءة عليه، أخبرنا أبوالقاسم عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة، حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد ابن عبد العزيز البغوى فى سنة ٣١٥، حدثنا أبو عثمان طالوت بن عباد الصيرفى من كتابه، حدثنا فضال بن جبير، سمعت أبا أمامة الباهلى يقول: ١٨/١١٢

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اكْفُلُوا لى بستٍّ أكفل لكم بالجنة: إذا حَدَّث أحدكم فلا يكذب، وإذا اؤتمن فلا يَخُنْ، وإذا وعد فلا يخلف، غضوا أبصاركم، وكفوا أيديكم، واحفظوا فروجكم»[1].

ولد فى حدود سنة ستمائة، وتوفى فى ذى الحجة سنة ٦٨٧.

الحديث الثالث والثلاثون

أخبرنا الشيخ الأمين الصدوق شمس الدين أبو غالب المظفر بن عبد الصمد بن خليل الأنصارى، قراءة عليه وأنا أسمع فى جمادى الآخرة سنة ٦٨٤، وأبو محمد عبد الرحمن ابن أحمد بن عباس الفاقوسى وأبو عبد الله محمد بن محمد بن سليمان العامرى، أخبرنا القاضى أبو القاسم/عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل بن الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر بن سهل بن بشر بن أحمد الإسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى بن عثمان ابن عبد الله الأزدى المصرى، حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن العباس الإخْمِيمى بانتقاء عبد الغنى بن سعيد، حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، حدثنا يونس بن عبدالأعلى، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثنى طلحة بن أبى سعيد، أن سعيدًا المقبرى حدثه، عن أبى هريرة: ١٨/١١٣

---

(١) أخرجه أحمد بنحوه ٥/٣٢٣ والطبرانى فى الكبير (٨٠١٨)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/٣٠٤ وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط، وفيه فضال بن الزبير، ويقال: ابن جبير وهو ضعيف».

عن رسول الله ﷺ قال: «من احتبس فرسًا فى سبيل الله - عز وجل - إيمانًا بالله، وتصديق موعود الله، كان شَبَعه وريِّه ورَوْثه وبوله حسنات فى ميزانه يوم القيامة»[1].

توفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٨، وعمره اثنان وثمانون سنة.

وتوفى الفاقوسى فى شعبان سنة ٦٨٢، وله خمس وسبعون سنة.

الحديث الرابع والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام محيى الدين أبو حفص عمر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أبى عصرون التميمى، بقراءتى عليه وأنا أسمع سنة ٦٨٢،/وأبو حامد الصابونى. قالا: ١٨/١١٤ أخبرنا أبو القاسم عبد الصمد بن محمد بن أبى الفضل الحرستانى، أخبرنا أبو محمد طاهر ابن سهل الإسفرائينى، أخبرنا أبو الحسين محمد بن مكى الأزدى، أخبرنا القاضى أبوالحسين على بن محمد بن إسحاق بن يزيد الحلبى سنة ٣٩٠، حدثنا أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد القاضى، حدثنا عبد الرحمن بن جابر الكلاعى، حدثنا يحيى بن صالح الوحاظى، حدثنا العلاء بن سليمان، عن الزهرى، عن أبى سلمة، عن أبى هريرة قال:

قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقْبِض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلماء. فإذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رؤساء جهالا، فسئلوا، فأَفْتَوْا بغير علم، فضلوا وأضلوا»[2].

وأخبرناه عاليًا أبو الحسن ابن البخارى، أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا القاضى أبو بكر، أخبرنا على بن إبراهيم الباقلانى، حدثنا محمد بن إسماعيل الوراق، إملاء، حدثنا أبو بكر محمد بن محمد بن سليمان الواسطى، حدثنا سويد بن سعيد، حدثنا مالك بن أنس، وحفص بن ميسرة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو (فذكره).

١٨/١١٥ /أخرجه البخارى ومسلم من حديث هشام[3].

مولده سنة ٥٩٩. وتوفى فى ثالث ذى القعدة سنة ٦٨٢.

---

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٥٣)، والنسائى فى الكبرى فى الخيل (٤٤٢٣/ ١)، وأحمد ٢/ ٣٧٤.

(٢) ابن عدى فى الكامل ٥/ ٢٢٣، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ٢٠٦ وقال: «رواه الطبرانى فى الأوسط، وفيه العلاء بن سليمان الرقى ضعفه ابن عدى وغيره».

(٣) البخارى فى العلم (١٠٠)، ومسلم فى العلم (٢٦٧٣/ ١٣)، والترمذى فى العلم (٢٦٥٢)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى المقدمة (٥٢)، والدارمى فى المقدمة ١/ ٧٧،وأحمد ٢/ ١٦٢، ١٩٠، ٢٠٣.

الحديث الخامس والثلاثون

أخبرنا أقضى القضاة نفيس الدين أبو القاسم هبة الله بن محمد بن على بن جرير الحارثى الشافعى، قراءة عليه وأنا أسمع فى سنة ٦٧٩، والشيخ شمس الدين عبد الرحمن ابن أبى عمر، وأحمد بن شيبان: قالوا: أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن ملاعب البغدادى، قراءة عليه، أخبرنا الإمام أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموى، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٤٦، أخبرنا أبو القاسم على بن أحمد بن محمد بن البسرى سنة ٤٦٥، أخبرنا أبو أحمد عبيد الله بن محمد بن أحمد بن أبى مسلم الفرضى، حدثنا أبوبكر محمد بن جعفر بن أحمد المطيرى سنة ٣٣٣، أخبرنا أبو أحمد بشر بن مطر الواسطى، بسر من رأى. حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهرى، عن سالم. عن أبيه:

١٨/١١٦ /عن النبى ﷺ قال: «لا حَسَدَ إلا فى اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار فى حقه»(١).

توفى فى صفر سنة ٦٨٠ وله ثلاث وسبعون سنة.

الحديث السادس والثلاثون

أخبرنا الشيخ الإمام الزاهد شمس الدين أبو عبد الله محمد بن الكمال عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن، وشمس الدين عبد الرحمن بن الزين أحمد بن عبد الملك المقدسيان، قراءة عليهما وأنا أسمع فى سنة ٦٨١. قالا: أخبرنا الشريف أبو الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عمرون البكرى، قراءة عليه، أخبرنا أبو الأسعد هبة الرحمن بن عبد الواحد بن أبى القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيرى، أخبرنا جدى أخبرنا أبو الحسين الخفاف، أخبرنا أبو العباس السراج، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ قال:

١٨/١١٧ /«إن الذى تفوته صلاة العصر فكأنما وَتِرَ أهله وماله»(٢).

ولد فى سنة ٦٠٧. وتوفى فى جمادى الأولى سنة ٦٨٨.

---

(١) البخارى فى التوحيد (٧٥٢٩)، ومسلم فى صلاة المسافرين (٢٦٦/٨١٥)، والترمذى فى البر والصلة (١٩٣٦) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الكبرى فى فضائل القرآن (١/٨٠٧٢)، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٠٩)، وأحمد ٢/٩، ٣٦.

(٢) البخارى فى المواقيت (٥٥٢) ومسلم فى المساجد (٦٢٦/ ٢٠٠) والترمذى فى الصلاة (١٧٥) وقال: «حديث حسن صحيح» والنسائى فى الكبرى فى الصلاة (١/٣٦٤). والحديث جاء من طرق أخرى كثيرة.

الحديث السابع والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم الخير ست العرب بنت يحيى بن قايماز بن عبد الله التاجية الكندية، قراءة عليها وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وابن العسقلانى، وأبو الحسن بن البخارى. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء، قراءة عليه وأنا أسمع سنة ٥٢٤، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد بن الحسن الجوهرى، قراءة عليه، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، حدثنا محمد بن يونس بن موسى، حدثنا أبو عاصم النبيل، عن حنظلة بن أبى سفيان، عن القاسم، عن عائشة:

أن رسول الله ﷺ كان يغتسل من جنابة، فيأخذ/ حَفْنَة لشق رأسه الأيمن، ثم يأخذ حفنة لشق رأسه الأيسر. ١٨/١١٨

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى، عن أبى موسى الزمن، عن أبى عاصم(١).

ولدت فى سنة ٥٩٩، وتوفيت سنة ٦٨٤.

الحديث الثامن والثلاثون

أخبرتنا الشيخة الجليلة الأصيلة أم العرب فاطمة بنت أبى القاسم على بن أبى محمد القاسم بن أبى القاسم على بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين بن عساكر، قراءة عليها وأنا أسمع فى رمضان سنة ٦٨١، وأبو العباس بن شيبان، وست العرب بنت يحيى ابن قايماز. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ، قراءة عليه ونحن نسمع، أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن الحصين الشيبانى، قراءة عليه، أخبرنا أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان، قراءة عليه، أخبرنا أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكى النيسابورى، قراءة عليه فى سنة ٣٥٤، أخبرنا أبو القاسم محمد بن/ إسحاق، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جعفر بن سليمان، عن ثابت، عن أنس، قال: ١٨/١١٩

---

(١) البخارى فى الغسل (٢٥٨)، ومسلم فى الطهارة (٣١٨/٣٩)، وأبو داود فى الطهارة (٢٤٠)، والنسائى فى الغسل (٤١٢).

مُطِرْنا مع رسول الله ﷺ فَحَسِرَ عن رأسه حتى أصابه المطر، فقلت لـه: لم صنعت هذا يا رسول الله؟ قال: «إنه حديث عهد بربه ـ عز وجل»[1].

ولدت سنة ٥٩٨، وتوفيت فى شعبان سنة ٦٨٣.

الحديث التاسع والثلاثون

أخبرتنا الصالحة العابدة المجتهدة أم أحمد زينب بنت مكى بن على بن كامل الحرانى، وأحمد بن شيبان، وإسماعيل بن العسقلانى، وفاطمة بنت على بن عساكر، قراءة عليهم. قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزذ البغدادى، أخبرنا أبو غالب أحمد بن الحسن بن أحمد بن البناء، أخبرنا أبو محمد الحسن بن على بن محمد الجوهرى، أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعى، قراءة عليه، حدثنا أبو مسلم إبراهيم بن عبد الله بن/ مسلم البصرى، حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا شعبة عن عدى بن ثابت، سمعت البراء قال: ١٨/١٢٠

لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «له مرضع[2] فى الجنة».

رواه البخارى عن سلمان بن حرب[3].

ولدت فى سنة ٥٩٨. وتوفيت فى شوال سنة ٦٨٨.

الحديث الأربعون

أخبرتنا الشيخة الصالحة أم محمد زينب بنت أحمد بن عمر بن كامل المقدسية، قراءة عليها وأنا أسمع سنة ٦٨٤، وأبو عبد الله بن بدر، وأبو العباس بن شيبان، وابن العسقلانى. قالوا: أخبرنا ابن طبرزذ، أخبرنا ابن البيضاوى، والقزاز، وابن يوسف، قالوا: أخبرنا ابن المسلمة، أخبرنا المخلص، أخبرنا أبو القاسم عبد الله بن محمد، حدثنا الحسن ابن إسرائيل النهرتيرى، حدثنا عيسى بن يونس، عن أسامة بن زيد، عن سليمان بن يسار، عن أم /سلمة زوج النبى ﷺ، قالت: ١٨/١٢١

كان رسول الله ﷺ يصبح جنبًا من غير احتلام ثم يتم صومه[4].

ولدت سنة ٦٠١، وتوفيت فى شوال سنة ٦٨٧.

---

(١) مسلم فى صلاة الاستسقاء (٨٩٨/ ١٣)، وأبو داود فى الأدب (٥١٠٠)، والنسائى فى الكبرى فى الاستسقاء (١٨٣٧/ ٤)، وأحمد ٣/ ٢٦٧.

(٢) فى المطبوعة: «موضع» والصحيح ما أثبتناه من البخارى (١٣٨٢).

(٣) البخارى فى الجنائز (١٣٨٢)، وفى بدء الخلق (٣٢٥٥)، وفى الأدب (٦١٩٥).

(٤) مسلم فى الصيام (١١٠٩/ ٨٠)، والنسائى فى الكبرى فى الصيام (٣٠١٠/ ٢)، (٣٠١١/ ٣).

18/122 / سُئِل شيخ الإسلام عما يروى عن النبى ﷺ عن الله - عز وجل - قال: «ما وسعنى لا سمائى ولا أرضى، ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن»[1].

فأجاب:

الحمد لله، هذا ما ذكروه فى الإسرائيليات ليس له إسناد معروف عن النبى ﷺ، ومعناه: وسع قلبه محبتى ومعرفتى. وما يروى: القلب بيت الرب، هذا من جنس الأول، فإن القلب بيت الإيمان بالله تعالى ومعرفته ومحبته.

وما يروونه: كنت كنزًا لا أعرف! فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقًا فعرفتهم بى، فبى عرفونى، هذا ليس من كلام النبى ﷺ ولا أعرف له إسنادًا صحيحًا ولا ضعيفًا.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «إن الله خلق العقل، فقال له: أقبل. فأقبل، ثم قال له: أدبر. فأدبر، فقال: وعزتى/وجلالى ما خلقت خلقًا أشرف منك، فبك آخذ وبك أعطى»[2] هذا الحديث باطل موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث. 18/123

وما يروونه: «حب الدنيا رأس كل خطيئة»[3]، هذا معروف عن جندب بن عبد الله البجلى، وأما عن النبى ﷺ فليس له إسناد معروف.

---

(1) الغزالى فى الإحياء ٣/١٦، قال العراقى فى تخريجه: «لم أر له أصلا»، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٧٢، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/١٩٥ ونقل كلام الإمام ابن تيمية على الحديث.

(2) ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق ٣/٤٥٥.

(3) البيهقى فى الشعب (١٠٥٠١)، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/٣٤١ كلاهما بإسناد حسن إلى الحسن البصرى رفعه مرسلاً، والغزالى فى إحياء علوم الدين ٣/٢١٦ وقال العراقى: «أخرجه ابن أبى الدنيا فى ذم الدنيا والبيهقى فى شعب الإيمان من رواية الحسن مرسلا».

والبيهقى فى الشعب (١٠٤٥٨) من كلام عيسى ابن مريم، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٨٢ وقد ذكر قول ابن تيمية وعقب عليه بقوله: «يرد عليه وعلى غيره ممن صرح بالحكم عليه بالوضع، لقول ابن المدينى: مرسلات الحسن إذا رواها عنه الثقات صحاح ما أقل ما يسقط منها، وقال أبو زرعة: كل شىء يقول الحسن قال رسول الله ﷺ: وجدت له أصلاً ثابتًا ما خلا أربعة أحاديث وليته ذكرها....»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/٣٤٤.

وقد ذكره المنذرى فى الترغيب والترهيب ٣/٢٥٧ عن حذيفة مرفوعًا وقال: «ذكره رزين، ولم أره فى شىء من أصوله».

وما يروونه: «الدنيا حظوة[1] رجل مؤمن»[2] هذا لا يعرف عن النبى ﷺ ولا غيره من سلف الأمة ولا أئمتها.

وما يروونه: «من بورك له فى شىء فليلزمه[3]، ومن ألزم نفسه شيئًا لزمه»، الأول: يؤثر عن بعض السلف، والثانى: باطل فإن من ألزم نفسه شيئًا قد يلزمه وقد لا يلزمه، بحسب ما يأمر به الله ورسوله.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «اتخذوا مع الفقراء أيادى فإن لهم فى غد دولة وأى دولة؟!»[4]، «الفقر فخرى وبه أفتخر»[5] كلاهما كذب لا يعرف فى شىء من كتب المسلمين المعروفة.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلىٌّ بابها»[6] هذا الحديث ضعيف، بل موضوع عند أهل العلم بالحديث،/ ولكن قد رواه الترمذى وغيره، ورفع هذا وهو كذب. ١٨/١٢٤

وما يروونه: أنه يقعد الفقراء يوم القيامة ويقول: «وعزتى وجلالى ما زويت الدنيا عنكم لهوانكم على، ولكن أردت أن أرفع قدركم فى هذا اليوم، انطلقوا إلى الموقف. فمن أحسن إليكم بكسرة، أو سقاكم شربة ماء، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة»، قال الشيخ: الثانى كذب لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وهو باطل خلاف الكتاب والسنة والإجماع.

وما يروونه عن النبى ﷺ: لما قدم إلى المدينة خرجن بنات النجار بالدفوف وهن يقلن:

---

(١) فى المطبوعة: «خطوة»، والصواب ما أثبتناه.

والحظوة: بالفتح وهو السهم الصغير الذى لا نصل له. انظر: النهاية ١/ ٤٠٥.

(٢) تنزيه الشريعة ٢/ ٤٠٢ وذكر قول ابن تيمية.

(٣) ابن ماجه فى التجارات (٢١٤٧) عن أنس، بلفظ: «من أصاب»، وقال البوصيرى فى الزوائد: «فى إسناده فروة أبو يونس، وهو مختلف فيه. قاله الذهبى فى الكاشف. وقال الأزدى: ضعيف. وذكره ابن حبان فى الثقات. وهلال بن جبير البصرى، ذكره ابن حبان فى الثقات وقال: وروى عن أنس، إن كان سمع منه». والبيهقى فى الشعب (١٢٤١) عن أنس بلفظ: «من رزق»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٨ وقال: «والذى يدور على الألسنة بمعناه وهو: «من بورك له فى شىء فليلزمه»، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢٢٧، وقال: «نسبه ابن تيمية إلى بعض السلف».

(٤) الغزالى فى الإحياء ٤/ ٢٠٩ وقال العراقى: «أخرجه أبو نعيم فى الحلية من حديث الحسين بن على بسند ضعيف»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٦، وقال: «هذا باطل، وسبق الذهبى وابن تيمية وغيرهما للحكم بذلك»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٣٧ وقال: «قال الحافظ ابن حجر. لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٠٠، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٨٧، وقال: «قال الحافظ ابن حجر: باطل موضوع».

(٦) الترمذى فى المناقب (٣٧٢٣) وقال : «حديث غريب منكر » .

طلع البدر علينا   من ثنيات الوداع

إلى آخر الشعر، فقال لهن رسول الله ﷺ: «هُزُّوا غرابيلكم بارك الله فيكم» حديث النسوة وضرب الدف فى الأفراح صحيح؛ فقد كان على عهد رسول الله ﷺ. وأما قوله: «هزوا غرابيلكم» هذا لا يعرف عنه.

وما يروونه عن النبى ﷺ أنه قال: «اللهم إنك أخرجتنى من أحب البقاع إلىَّ، فأسكنى فى أحب البقاع إليك»[1]، هذا / حديث باطل كذب، وقد رواه الترمذى وغيره، بل إنه قال لمكة: «إنك أحب بلاد الله إلىَّ»[2]. وقال «إنك لأحب البلاد إلى الله»[3].   ١٨/١٢٥

وما يروونه عن النبى ﷺ: «مَنْ زارنى وزار أبى إبراهيم فى عام دخل الجنة»[4]، هذا كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث.

وما يروونه عن على ـ رضى الله عنه ـ: أن أعرابيًا صلى ونقر صلاته فقال على: لا تنقر صلاتك. فقال الأعرابى: يا على، لو نقرها أبوك ما دخل النار. هذا كذب.

وما يروونه عن عمر: أنه قتل أباه، هذا كذب. فإن أباه مات قبل مبعث النبى ﷺ.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين»[5]. «وكنت وآدم لا ماء ولا طين»، هذا اللفظ كذب باطل.

وما يروونه: «العازب فراشه من نار، مسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة بلا رجل»، هذا ليس من كلام النبى ﷺ.

/ ولم يثبت عن إبراهيم الخليل ـ عليه السلام ـ لما بنى البيت صلى فى كل ركن ألف ركعة؛ فأوحى الله تعالى إليه: «يا إبراهيم، ما هذا سد جوعة أو ستر عورة»، هذا كذب ظاهر، ليس هو فى شىء من كتب المسلمين.   ١٨/١٢٦

---

(١) الحاكم فى المستدرك ٣/٣ وقال: «هذا حديث رواته مدنيون من بيت أبى سعيد المقبرى»، وقال الذهبى: «لكنه موضوع فقد ثبت أن أحب البلاد إلى الله مكة، وسعد ليس بثقة»، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٨٩ وقال: «عبد الله بن أبى سعيد المقبرى ضعيف جدًا، وهذا الحديث من منكراته، وكذا قال ابن عبد البر: لا يختلف أهل العلم فى نكارته ووضعه، وقال ابن حزم: هو حديث لا يسند»، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ١٨٦/١.

(٢) أبو يعلى الموصلى (٢٦٦٢) عن ابن عباس.

(٣) الترمذى فى المناقب (٣٩٢٥) وقال: «حديث حسن غريب صحيح».

(٤) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤١٣، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢٥١/٢، وقال: قال النووى فى آخر الحج من شرح المهذب: «موضوع لا أصل له».

(٥) ذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٢٧، والعجلونى فى كشف الخفاء ١٢٩/٢ وقال: «وأما الذى يجرى على الألسنة بهذا اللفظ فلم نقف عليه، وقال الزركشى: لا أصل له بهذا اللفظ».

وما يروونه: «لا تكرهوا الفتنة، فإن فيها حصاد المنافقين»[1]، هذا ليس معروفًا عن النبى ﷺ.

وما يروونه: «من علم أخاه آية من كتاب الله ملك رِقَّه»، هذا كذب ليس فى شىء من كتب أهل العلم.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «اطلعت على ذنوب أمتى، فلم أجد أعظم ذنبًا ممن تعلم آية ثم نسيها»[2]. إذا صح هذا الحديث فهذا عنى بالنسيان التلاوة. ولفظ الحديث أنه قال: «يوجد من سيئات أمتى الرجل يؤتيه الله آية من القرآن، فينام عنها حتى ينساها» والنسيان الذى هو بمعنى الإعراض عن القرآن، وترك الإيمان والعمل به، وأما إهمال درسه حتى ينسى فهو من الذنوب.

وما يروونه: «أن آية من القرآن خير من محمد وآل محمد». القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق، فلا يشبه بغيره. اللفظ المذكور غير مأثور.

١٨/١٢٧ /وما يروونه عن النبى ﷺ: «من علم علمًا نافعًا وأخفاه عن المسلمين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»، هذا معناه معروف فى السنن عن النبى ﷺ: «من سئل عن علم يعلمه، فكتمه، ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»[3].

وما يروونه عن النبى ﷺ: «إذا وصلتم إلى ما شجر بين أصحابى فأمسكوا، وإذا وصلتم إلى القضاء والقدر فأمسكوا» هذا مأثور بأسانيد منقطعة.

وما يروونه عن النبى ﷺ أنه قال لسلمان الفارسى ـ وهو يأكل العنب ـ: «دو، دو» يعنى: عنبتين، عنبتين هذا ليس من كلام النبى ﷺ، وهو باطل.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «مَنْ زَنَى بامرأة، فجاءت منه ببنت، فللزانى أن يتزوج بابنته من الزنا» هذا يقوله من ليس من أصحاب الشافعى، وبعضهم ينقله عن الشافعى. ومن أصحاب الشافعى من أنكر ذلك عنه، وقال: إنه لم يصرح بتحليل ذلك، ولكن صرح بحل ذلك من الرضاعة إذا رضع من لبن المرأة الحامل من الزنا. وعامة العلماء؛ كأحمد وأبى

---

(١) الديلمى فى الفردوس (٧٣٩٠)، وكنز العمال (٣١١٧٠) وعزاه إلى أبى نعيم كلاهما عن على، وتنزيه الشريعة ٢/ ٣٥١، وذكره ابن حجر فى الفتح ١٣/ ٤٤ وقال: «فى سنده ضعيف ومجهول»، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤٦٤ وقال: نقل شيخنا فى فتح البارى عن ابن وهب أنه سئل عنه فقال: «إنه باطل وأقره وهو كذلك»، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٣٥٩.

(٢) أبو داود فى الصلاة (١٤٧٤)، والدارمى فى فضائل القرآن ٢/ ٤٣٧ عن سعيد بن عبادة. وضعفه الألبانى.

(٣) أبو داود فى العلم (٣٦٥٨)، والترمذى فى العلم (٢٦٤٩) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى المقدمة (٢٦١)، وأحمد ٢/ ٢٦٣، كلهم عن أبى هريرة.

حنيفة وغيرهما متفقون على تحريم ذلك. وهذا أظهر القولين فى مذهب مالك.

/ وما يروونه: «أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله»[١] نعم، ثبت ذلك أنه قال: «أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله» لكنه فى حديث الرقية، وكان الجعل على عافية مريض القوم لا على التلاوة. ١٨/١٢٨

وهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام إذا طارت من الأبراج تحط على زراعات الناس وتأكل الحب. فهل يحرم اتخاذ أبراج الحمام فى القرى والبلدان لهذا السبب؟ نعم، إذا كان يضر بالناس منع منه.

وما يروونه عن النبى ﷺ: «من ظلم ذميًا كان الله خصمه يوم القيامة، أو كنت خصمه يوم القيامة»[٢] هذا ضعيف، لكن المعروف عنه أنه قال: «من قتل معاهدًا بغير حق لم يَرَحْ رائحةَ الجنة»[٣].

وما يروونه عنه: «من أسرج سراجًا فى مسجد لم تزل الملائكة وحملة العرش تستغفر له ما دام فى المسجد ضَوْءُ ذلك السراج»[٤]، هذا لا أعرف له إسنادًا عن النبى ﷺ.

---

(١) البخارى فى الطب (٥٧٣٧)، وفى الإجارة معلقًا (الفتح ٤/٤٥٢). عن ابن عباس.

(٢) أبو داود فى الخراج والإمارة (٣٠٥٢) عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، قال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٢: «وسنده لا بأس به ولا يضره جهالته من لم يسم من أبناء الصحابة فإنهم عدد ينجبر به جهالتهم، ولذا سكت عليه أبو داود».

ورواه البيهقى فى السنن الكبرى ٩/٢٠٥ عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ، وذكره العجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢١٨ وقال: «قال الإمام أحمد: لا أصل له إلا أن يحمل على أنه لا أصل له بلفظه المشهور على الألسنة وهو: من آذى ذميًا كنت خصمه يوم القيامة فتدبر».

(٣) البخارى فى الديات (٦٩١٤) وابن ماجه فى الديات (٢٦٨٦) كلاهما عن عبد الله بن عمرو، والترمذى فى الديات (١٤٠٣) وقال: «حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الديات (٢٦٨٧) كلاهما عن أبى هريرة.

وقوله: «لم يَرَحْ» أى: لم يشم ريحها. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٢/٢٧٢.

(٤) القرطبى فى التفسير ١٢/٢٧٥، والسيوطى فى الدر المنثور ٣/٢١٧، وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٩٦، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢٢٦ وقال: «رواه الحارث بن أبى أسامة وأبو الشيخ بسند ضعيف عن أنس».

18/129 / **وسئل شيخ الإسلام عن قوله ﷺ فيما يروى عن ربه ـ عز وجل ـ: «وما ترددت عن شىء أنا فاعله ترددى عن قبض نفس عبدى المؤمن، يكره الموت وأكره مساءته»[1] ما معنى تردد الله؟**

فأجاب:

هذا حديث شريف، قد رواه البخارى من حديث أبى هريرة، وهو أشرف حديث روى فى صفة الأولياء، وقد رد هذا الكلام طائفة وقالوا: إن الله لا يوصف بالتردد، وإنما يتردد من لا يعلم عواقب الأمور، والله أعلم بالعواقب. وربما قال بعضهم: إن الله يعامل معاملة المتردد.

والتحقيق أن كلام رسوله حق، وليس أحد أعلم بالله من رسوله، ولا أنصح للأمة منه، ولا أفصح ولا أحسن بيانًا منه، فإذا كان كذلك كان المتحذلق والمنكر عليه من أضل الناس؛ وأجهلهم وأسوئهم أدبًا، بل يجب تأديبه وتعزيره، ويجب أن يُصان كلام رسول الله ﷺ[2] / عن الظنون الباطلة؛ والاعتقادات الفاسدة، ولكن المتردد منا، وإن كان تردده فى 18/130 الأمر لأجل كونه ما يعلم عاقبة الأمور، لا يكون ما وصف الله به نفسه بمنزلة ما يوصف به الواحد منا. فإن الله ليس كمثله شىء، لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله، ثم هذا باطل؛ فإن الواحد منا يتردد تارة لعدم العلم بالعواقب، وتارة لما فى الفعلين من المصالح والمفاسد، فيريد الفعل لما فيه من المصلحة، ويكرهه لما فيه من المفسدة، لا لجهله منه بالشىء الواحد الذى يحب من وجه ويكره من وجه، كما قيل:

الشيب كـــره وكـــره أن أفارقـــه فأعجب لشىء على البغضاء محبوب

وهذا مثل إرادة المريض لدوائه الكريه، بل جميع ما يريده العبد من الأعمال الصالحة التى تكرهها النفس هو من هذا الباب، وفى الصحيح: «حفت النار بالشهوات، وحفت الجنة بالمكاره»[3] وقال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢١٦].

---

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢).

(٢) فى المطبوعة: «رسول ﷺ»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) مسلم فى الجنة (٢٨٢٢/١)، والترمذى فى صفة الجنة (٢٥٥٩) وقال: «حديث حسن غريب من هذا الوجه»، كلاهما عن أنس.

ومن هذا الباب، يظهر معنى التردد المذكور فى هذا الحديث، فإنه قال: «لا يزال عبدى يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه»[1] فإن العبد الذى هذا حاله صار محبوبًا للحق، محبًا له، يتقرب إليه أولاً بالفرائض، وهو/ يحبها، ثم اجتهد فى النوافل التى يحبها ويحب فاعلها، فأتى بكل ما يقدر عليه من محبوب الحق، فأحبه الحق لفعل محبوبه من الجانبين، بقصد اتفاق الإرادة، بحيث يحب ما يحبه محبوبه، ويكره ما يكرهه محبوبه، والرب يكره أن يسوء عبده ومحبوبه، فلزم من هذا أن يكره الموت ليزداد من محاب محبوبه.

١٨/١٣١

والله ـ سبحانه وتعالى ـ قد قضى بالموت، فكل ما قضى به فهو يريده ولابد منه، فالرب مريد لموته لما سبق به قضاؤه، وهو مع ذلك كاره لمساءة عبده؛ وهى المساءة التى تحصل له بالموت، فصار الموت مرادًا للحق من وجه، مكروهًا له من وجه، وهذا حقيقة التردد وهو: أن يكون الشىء الواحد مرادًا من وجه، مكروهًا من وجه، وإن كان لابد من ترجح أحد الجانبين، كما ترجح إرادة الموت، لكن مع وجود كراهة مساءة عبده، وليس إرادته لموت المؤمن الذى يحبه ويكره مساءته، كإرادته لموت الكافر الذى يبغضه ويريد مساءته.

ثم قال بعد كلام سبق ذكره: ومن هذا الباب ما يقع فى الوجود من الكفر والفسوق والعصيان، فإن الله ـ تعالى ـ يبغض ذلك ويسخطه، ويكرهه وينهى عنه، وهو ـ سبحانه ـ قد قدره وقضاه وشاءه بإرادته الكونية، وإن لم يرده بإرادة دينية، وهذا هو فصل الخطاب فيما تنازع فيه الناس، من أنه ـ سبحانه ـ هل يأمر بما لا يريده؟

١٨/١٣٢

/ فالمشهور عند متكلمة أهل الإثبات، ومن وافقهم من الفقهاء أنه يأمر بما لا يريده، وقالت القدرية والمعتزلة وغيرهم: إنه لا يأمر إلا بما يريده.

والتحقيق أن الإرادة فى كتاب الله نوعان: إرادة دينية شرعية وإرادة كونية قدرية، فالأول كقوله تعالى: ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله تعالى: ﴿ **وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ** ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ** ﴾ إلى قوله: ﴿**وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ** ﴾ [النساء: ٢٦، ٢٧]، فإن الإرادة هنا بمعنى المحبة والرضا وهى الإرادة الدينية. وإليه الإشارة بقوله: ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ**﴾ [الذاريات: ٥٦].

وأما الإرادة الكونية القدرية فمثل قوله تعالى: ﴿ **فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ** ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ومثل قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. فجميع الكائنات داخلة فى هذه

(١) البخارى فى الرقاق (٦٥٠٢) عن أبى هريرة .

الإرادة والإشاءة لا يخرج عنها خير ولا شر، ولا عرف ولا نكر، وهذه الإرادة والإشاءة تتناول ما لا يتناوله الأمر الشرعى، وأما الإرادة الدينية فهى مطابقة للأمر الشرعى لايختلفان، وهذا التقسيم الوارد فى اسم الإرادة يرد مثله فى اسم الأمر والكلمات، والحكم / والقضاء، والكتاب والبعث، والإرسال ونحوه؛ فإن هذا كله ينقسم إلى: كونى قدرى، وإلى دينى شرعى.

١٨/١٣٣

والكلمات الكونية هى: التى لا يخرج عنها بر ولا فاجر، وهى التى استعان بها النبى ﷺ فى قوله: «أعوذ بكلمات الله التامات، التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر»[١] قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

وأما الدينية فهى: الكتب المنزلة التى قال فيها النبى ﷺ: «من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله»[٢] وقال تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [التحريم: ١٢].

وكذلك الأمر الدينى، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، والكونية: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا﴾ [يس: ٨٢].

والبعث الدينى، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى بَعَثَ فِى الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]، والبعث الكونى: ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا﴾ [الإسراء: ٥].

والإرسال الدينى، كقوله: ﴿هُوَ الَّذِى أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [الفتح: ٢٨]، والكونى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣].

١٨/١٣٤

/ وهذا مبسوط فى غير هذا الموضع. فما يقع فى الوجود من المنكرات هى مرادة لله إرادة كونية، داخلة فى كلماته التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر، وهو -سبحانه- مع ذلك لم يردها إرادة دينية، ولا هى موافقة لكلماته الدينية، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يأمر بالفحشاء، فصارت له من وجه مكروهة. ولكن هذه ليست بمنزلة قبض المؤمن، فإن ذلك يكرهه؛ والكراهة مساءة المؤمن، وهو يريده لما سبق فى قضائه له بالموت فلا بد منه، وإرادته لعبده المؤمن خير له ورحمة به، فإنه قد ثبت فى الصحيح: «أن الله ـ تعالى ـ لا يقضى للمؤمن قضاءً إلا كان خيرًا له، إن أصابته سراء شكر فكان خيرًا له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرًا له»[٣].

---

(١) مالك فى الموطأ ٢/٩٥١(١٠) وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١٠/١٢٩) : «رواه الطبرانى وفيه المسيب بن واضح وقد وثقه غير واحد وضعفه جماعة وكذلك الحسن بن على العمرى وبقية رجاله رجال الصحيح» .

(٢) البخارى فى الجهاد (٢٨١٠)، ومسلم فى الإمارة (١٩٠٤/ ١٥٠، ١٥١)، وابن ماجه فى الجهاد (٢٧٨٣)، وأحمد ٤/٣٩٢، ٣٩٧ كلهم عن أبى موسى.

(٣) مسلم فى الزهد (٢٩٩٩/ ٦٤) عن صهيب .

وأما المنكرات، فإنه يبغضها ويكرهها؛ فليس لها عاقبة محمودة من هذه الجهة إلا أن يتوبوا منها فيرحمون بالتوبة، وإن كانت التوبة لابد أن تكون مسبوقة بمعصية؛ ولهذا يجاب عن قضاء المعاصى على المؤمن بجوابين:

أحدهما: أن هذا الحديث لم يتناولها وإنما تناول المصائب.

والثانى: أنه إذا تاب منها كان ما تعقبه التوبة خيرًا فإن التوبة حسنة وهى من أحب الحسنات إلى الله، والله يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أشد ما يمكن أن يكون من الفرح، وأما المعاصى التى لا يتاب منها فهى شر على صاحبها، والله ـ سبحانه ـ قدر كل شىء وقضاه؛ لما له فى ذلك من/ الحكمة، كما قال: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُ﴾ [السجدة: ٧]، فما من مخلوق إلا ولله فيه حكمة. ١٨/١٣٥

ولكن هذا بحر واسع قد بسطناه فى مواضع، والمقصود هنا التنبيه على أن الشىء المعين يكون محبوبًا من وجه، مكروهًا من وجه وأن هذا حقيقة التردد، وكما أن هذا فى الأفعال فهو فى الأشخاص. والله أعلم.

١٨/١٣٦ / **سئل شيخ الإسلام عن معنى حديث أبى ذر ـ رضى الله عنه ـ عن رسول الله ﷺ فيما يروى عن الله ـ تبارك وتعالى ـ أنه قال: «ياعبادى إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا. يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدكم. يا عبادى، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم. ياعبادى كلكم عار إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم. ياعبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا، فاستغفرونى أغفر لكم. ياعبادى، إنكم لن تبلغوا ضرى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى. ياعبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم مازاد ذلك فى ملكى شيئًا. ياعبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئًا. يا عبادى، لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر. يا عبادى، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم/ إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله -عز وجل- ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»[1].** ١٨/١٣٧

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله. أما قوله تعالى: «ياعبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى» ففيه مسألتان كبيرتان، كل منهما ذات شعب وفروع:

إحداهما: فى الظلم الذى حرمه الله على نفسه، ونفاه عن نفسه بقوله: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ**﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿**وَلا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ٤٩]، وقوله: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [فصلت: ٤٦]، وقوله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا**﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله: ﴿**قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلا تُظْلَمُونَ فَتِيلاً**﴾ [النساء: ٧٧]، ونفى إرادته بقوله: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: ١٠٨]، وقوله: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ**﴾ [غافر: ٣١]، ونفى خوف العباد له بقوله: ﴿**وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا**﴾ [طه: ١١٢]، فإن الناس تنازعوا فى

---

(١) مسلم فى البر والصلة (٢٥٧٧/٥٥) .

معنى هذا الظلم تنازعًا صاروا فيه بين طرفين متباعدين ووسط بينهما، وخيار الأمور أوساطها، وذلك بسبب البحث فى القدر ومجامعته للشرع؛ إذ الخوض فى ذلك بغير علم تام أوجب ضلال عامة الأمم؛ ولهذا نهى النبى ﷺ أصحابه عن التنازع فيه.

١٨/١٣٨ / فذهب المكذبون بالقدر القائلون: بأن الله لم يخلق أفعال العباد، ولم يرد أن يكون إلا ما أمر بأن يكون. وغلاتهم المكذبون بتقدم علم الله وكتابه بما سيكون من أفعال العباد من المعتزلة وغيرهم، إلى أن الظلم منه هو نظير الظلم من الآدميين بعضهم لبعض، وشبهوه ومثلوه فى الأفعال بأفعال العباد، حتى كانوا هم ممثلة الأفعال، وضربوا لله الأمثال، ولم يجعلوا له المثل الأعلى، بل أوجبوا عليه وحرموا ما رأوا أنه يجب على العباد ويحرم، بقياسه على العباد، وإثبات الحكم فى الأصل بالرأى، وقالوا عن هذا: إذا أمر العبد ولم يعنه بجميع ما يقدر عليه من وجوه الإعانة كان ظالمًا له، والتزموا أنه لا يقدر أن يهدى ضالاً، كما قالوا: إنه لا يقدر أن يضل مهتديًا، وقالوا عن هذا: إذا أمر اثنين بأمر واحد وخص أحدهما بإعانته على فعل المأمور كان ظالمًا، إلى أمثال ذلك من الأمور التى هى من باب الفضل والإحسان، جعلوا تركه لها ظلمًا.

وكذلك ظنوا أن التعذيب لمن كان فعله مقدرًا ظلم له، ولم يفرقوا بين التعذيب لمن قام به سبب استحقاق ذلك ومن لم يقم، وإن كان ذلك الاستحقاق خلقه لحكمة أخرى عامة أو خاصة.

وهذا الموضع زلت فيه أقدام، وضلت فيه أفهام، فعارض هؤلاء آخرون من أهل الكلام المثبتين للقدر، فقالوا: ليس للظلم منه حقيقة / يمكن وجودها، بل هو من الأمور الممتنعة لذاتها، فلا يجوز أن يكون مقدورًا ولا أن يقال: إنه هو تارك له باختياره ومشيئته. وإنما هو من باب الجمع بين الضدين، وجعل الجسم الواحد فى مكانين، وقلب القديم محدثًا، والمحدث قديمًا، وإلا فمهما قدر فى الذهن وكان وجوده ممكنًا والله قادر عليه فليس بظلم منه، سواء فعله أو لم يفعله. ١٨/١٣٩

وتلقى هذا القول عن هؤلاء طوائف من أهل الإثبات من الفقهاء وأهل الحديث، من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم، ومن شراح الحديث ونحوهم، وفسروا هذا الحديث بما ينبنى على هذا القول، وربما تعلقوا بظاهر من أقوال مأثورة، كما روينا عن إياس ابن معاوية أنه قال: ما ناظرت بعقلى كله أحدًا إلا القدرية، قلت لهم: ما الظلم؟ قالوا: أن تأخذ ما ليس لك، أو أن تتصرف فيما ليس لك. قلت: فلله كل شىء. وليس هذا من إياس إلا ليبين أن التصرفات الواقعة هى فى ملكه، فلا يكون ظلمًا بموجب حدهم، وهذا مما لا نزاع بين أهل الإثبات فيه؛ فإنهم متفقون مع أهل الإيمان بالقدر على أن كل ما فعله

الله فهو عدل.

وفى حديث الكرب الذى رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصاب عبدًا قط هم ولا حزن فقال: اللهم إنى عبدك ابن عبدك ابن أمتك، ناصيتى بيدك،/ ماضٍ فىّ حكمك، عدل فىّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبى، ونور صدرى، وجلاء حزنى، وذهاب همى وغمى، إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله مكانه فرحًا». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتعلمهن؟ قال: «بلى ينبغى لمن سمعهن أن يتعلمهن»[1]، فقد بين أن كل قضائه فى عبده عدل؛ ولهذا يقال: كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل. ويقال: أطعتك بفضلك والمنة لك، وعصيتك بعلمك ـ أو بعدلك ـ والحجة لك، فأسألك بوجوب حجتك على وانقطاع حجتى إلا ما غفرت لى.

١٨/١٤٠

وهذه المناظرة من إياس كما قال ربيعة بن أبى عبد الرحمن[2] لغيلان[3] حين قال له غيلان: نشدتك الله! أترى الله يحب أن يعصى؟ فقال: نشدتك الله! أترى الله يعصى قسرًا؟ يعنى: قهرًا. فكأنما ألقمه حجرًا فإن قوله: يحب أن يعصى لفظ فيه إجمال، وقد لا يتأتى فى المناظرة تفسير المجملات خوفًا من لدد الخصم فيؤتى بالواضحات، فقال: أفتراه يعصى قسرًا؟ فإن هذا إلزام له بالعجز الذى هو لازم للقدرية، ولمن هو شر منهم من الدهرية الفلاسفة وغيرهم.

وكذلك إياس رأى أن هذا الجواب المطابق لحدهم خاصم لهم، ولم يدخل معهم فى التفصيل الذى يطول.

١٨/١٤١

/ وبالجملة، فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا يَخَافُ ظُلْمًا وَلا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، قال أهل التفسير من السلف: لا يخاف أن يظلم فيحمل عليه سيئات غيره، ولا يهضم فينقص من حسناته، ولا يجوز أن يكون هذا الظلم هو شىء ممتنع غير مقدور عليه، فيكون التقدير: لا يخاف ما هو ممتنع لذاته، خارج عن الممكنات والمقدورات، فإن

(١) أحمد ١/ ٣٩١، ٤٥٢، وقال أحمد شاكر (٣٧١٢): «إسناده صحيح»، والحاكم فى المستدرك ١/ ٥٠٩.

(٢) هو أبو عثمان ربيعة بن أبى عبد الرحمن فروخ، الإمام، مفتى المدينة وعالم الوقت، ويقال له: ربيعة الرأى، قيل له ذلك؛ لأنه كان يتقوى بالرأى، مات سنة ١٣٦هـ. [تاريخ بغداد ٨/ ٤٢٠، وسير أعلام النبلاء ٦/ ٨٩، وشذرات الذهب ١/ ١٩٤].

(٣) هو أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقى، كان من بلغاء الكتاب، تنسب إليه فرقة «الغيلانية» من القدرية، وهو ثانى من تكلم فى القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهنى المقتول فى القدر. [لسان الميزان ٤/ ٤٩٢، والأعلام ٥/ ١٢٤].

مثل هذا إذا لم يكن وجوده ممكنًا حتى يقولوا: إنه غير مقدور، ولو أراده كخلق المثل له فكيف يعقل وجوده؟ فضلاً أن يتصور خوفه حتى ينفى خوفه، ثم أى فائدة فى نفى خوف هذا؟ وقد علم من سياق الكلام أن المقصود بيان أن هذا العامل المحسن لا يجزى على إحسانه بالظلم والهضم. فعلم أن الظلم والهضم المنفى يتعلق بالجزاء ـ كما ذكره أهل التفسير، وأن الله لا يجزيه إلا بعمله؛ ولهذا كان الصواب الذى دلت عليه النصوص: أن الله لا يعذب فى الآخرة إلا من أذنب؛ كما قال: ﴿**لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [ص: ٨٥]، فلو دخلها أحد من غير أتباعه لم تمتلئ منهم؛ ولهذا ثبت فى الصحيحين فى حديث تحاج الجنة والنار من حديث أبى هريرة وأنس: «أن النار لا تمتلئ ممن كان ألقى فيها حتى ينزوى بعضها إلى بعض، وتقول قط قط! بعد قولها: ﴿**هَلْ مِن مَّزِيدٍ**﴾ [ق: ٣٠] وأما الجنة فيبقى فيها فضل عمن يدخلها من أهل الدنيا، فينشئ الله لها خلقًا آخر»(١).

١٨/١٤٢ /ولهذا كان الصواب الذى عليه الأئمة فيمن لم يكلف فى الدنيا من أطفال المشركين، ونحوهم ما صح به الحديث، وهو: أن الله أعلم بما كانوا عاملين، فلا نحكم لكل منهم بالجنة ولا لكل منهم بالنار، بل هم ينقسمون بحسب ما يظهر من العلم إذا كلفوا يوم القيامة فى العرصات كما جاءت بذلك الآثار.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [فصلت: ٤٦]، يدل الكلام على أنه لا يظلم محسنًا، فينقصه من إحسانه أو يجعله لغيره، ولا يظلم مسيئاً، فيجعل عليه سيئات غيره، بل لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت. وهذا كقوله: ﴿**أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ . وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّىٰ . أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ . وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾ [النجم: ٣٦-٣٩]، فأخبر أنه ليس على أحد من وزر غيره شىء، وأنه لا يستحق إلا ما سعاه، وكلا القولين حق على ظاهره، وإن ظن بعض الناس أن تعذيب الميت ببكاء أهله عليه ينافى الأول فليس كذلك؛ إذ ذلك النائح يعذب بنوحه لا يحمل الميت وزره، ولكن الميت يناله ألم من فعل هذا، كما يتألم الإنسان من أمور خارجة عن كسبه وإن لم يكن جزاء الكسب.

والعذاب أعم من العقاب، كما قال ﷺ: «السفر قطعة من العذاب»(٢).

١٨/١٤٣ /وكذلك ظن قوم أن انتفاع الميت بالعبادات البدنية من الحى ينافى قوله: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾ [النجم: ٣٩]، فليس الأمر كذلك؛ فإن انتفاع الميت بالعبادات البدنية

---

(١) البخارى فى التفسير (٤٨٥٠) عن أبى هريرة، وفى التوحيد (٣٧٨٤) عن أنس، ومسلم فى الجنة (٢٨٤٦/ ٣٦) عن أبى هريرة (٢٨٤٨/ ٣٨) عن أنس.

(٢) البخارى فى العمرة (١٨٠٤) ومسلم فى الإمارة (١٩٢٧/ ١٧٩).

من الحى بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالعبادات الماليـة، ومن ادعى أن الآية تخالف أحدهما دون الآخر فقوله ظاهر الفساد، بل ذلك بالنسبة إلى الآية كانتفاعه بالدعاء والاستغفار والشفاعة، وقد بينا فى غير هذا الموضع نحوًا من ثلاثين دليلاً شرعيًا يبين انتفاع الإنسان بسعى غيره؛ إذ الآية إنما نفت استحقاق السعى وملكه، وليس كل مالاً يستحقه الإنسان ولا يملكه لا يجوز أن يحسن إليه مالكه ومستحقه بما ينتفع به منه، فهذا نوع وهذا نوع، وكذلك ليس كل ما لا يملكه الإنسان لا يحصل له من جهته منفعة؛ فإن هذا كذب فى الأمور الدينية والدنيوية.

وهذه النصوص النافية للظلم تثبت العدل فى الجزاء، وأنه لا يبخس عامل عمله، وكذلك قوله فيمن عاقبهم: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مِن شَيْءٍ**﴾ [هود: ١٠١]، وقوله: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾ [الزخرف: ٧٦]، بين أن عقاب المجرمين عدلاً لذنوبهم، لا لأنا ظلمناهم فعاقبناهم بغير ذنب. والحديث الذى فى السنن: «لو عذب الله أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيرًا من أعمالهم»(١) يبين أن العذاب لو وقع؛ لكان لاستحقاقهم ذلك، لا لكونه بغير ذنب، وهذا يبين أن من/ الظلم المنفى عقوبة من لم يذنب. ١٨/١٤٤

وكذلك قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُم مِّثْلَ يَوْمِ الأَحْزَابِ . مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ**﴾ [غافر: ٣٠، ٣١]، يبين أن هذا العقاب لم يكن ظلمًا؛ لاستحقاقهم ذلك، وأن الله لا يريد الظلم، والأمر الذى لا يمكن القدرة عليه لا يصلح أن يمدح الممدوح بعدم إرادته، وإنما يكون المدح بترك الأفعال إذا كان الممدوح قادرًا عليها، فعلم أن الله قادر على مانزه نفسه عنه من الظلم وأنه لا يفعله، وبذلك يصح قوله: «إنى حرمت الظلم على نفسى»، وأن التحريم هو المنع، وهذا لا يجوز أن يكون فيما هو ممتنع لذاته، فلا يصلح أن يقال: حرمت على نفسى أو منعت نفسى من خلق مثلى، أو جعل المخلوقات خالقة، ونحو ذلك من المحالات. وأكثر ما يقال فى تأويل ذلك ما يكون معناه: إنى أخبرت عن نفسى بأن ما لا يكون مقدورًا لا يكون منى. وهذا المعنى مما يتيقن المؤمن أنه ليس مراد الرب، وأنه يجب تنزيه الله ورسوله عن إرادة مثل هذا المعنى الذى لا يليق الخطاب بمثله، إذ هو مع كونه شبه التكرير وإيضاح الواضح ليس فيه مدح ولا ثناء، ولا ما يستفيده المستمع، فعلم أن الذى حرمه على نفسه هو أمر مقدور عليه لكنه لا يفعله؛ لأنه حرمه على نفسه، وهو ـ سبحانه ـ منزه عن فعله

---

(١) أبو داود فى السنة (٤٦٩٩)، وابن ماجه فى المقدمة (٧٧)، وأحمد ٥/ ١٨٢، كلهم عن أبى بن كعب.

مقدس عنه.

١٨/١٤٥ /يبين ذلك أن ما قاله الناس فى حدود الظلم يتناول هذا دون ذلك، كقول بعضهم: الظلم وضع الشىء فى غير موضعه، كقولهم: من أشبه أباه فما ظلم. أى: فما وضع الشبه غير موضعه، ومعلوم أن الله ـ سبحانه ـ حكم عدل لا يضع الأشياء إلا مواضعها، ووضعها غير مواضعها ليس ممتنعًا لذاته، بل هو ممكن لكنه لا يفعله؛ لأنه لا يريده، بل يكرهه ويبغضه، إذ قد حرمه على نفسه.

وكذلك من قال: الظلم إضرار غير مستحق. فإن الله لا يعاقب أحدًا بغير حق. وكذلك من قال: هو نقص الحق وذكر أن أصله النقص كقوله: ﴿ **كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا** ﴾ [الكهف: ٣٣].

وأما من قال: هو التصرف فى ملك الغير فهذا ليس بمطرد ولا منعكس، فقد يتصرف الإنسان فى ملك غيره بحق ولا يكون ظالمًا، وقد يتصرف فى ملكه بغير حق فيكون ظالمًا، وظلم العبد نفسه كثير فى القرآن. وكذلك من قال: فعل المأمور خلاف ما أمر به، ونحو ذلك إن سلم صحة مثل هذا الكلام فالله ـ سبحانه ـ قد كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم، فهو لا يفعل خلاف ما كتب ولا يفعل ما حرم.

١٨/١٤٦ وليس هذا الجواب موضع بسط هذه الأمور التى نبهنا عليها فيه/ وإنما يشير إلى النكت، وبهذا يتبين القول المتوسط، وهو أن الظلم الذى حرمه الله على نفسه مثل: أن يترك حسنات المحسن فلا يجزيه بها ويعاقب البرىء على ما لم يفعل من السيئات، ويعاقب هذا بذنب غيره، أو يحكم بين الناس بغير القسط، ونحو ذلك من الأفعال التى ينزه الرب عنها لقسطه وعدله وهو قادر عليها، وإنما استحق الحمد والثناء؛ لأنه ترك هذا الظلم وهو قادر عليه. وكما أن الله منزه عن صفات النقص والعيب فهو - أيضًا - منزه عن أفعال النقص والعيب.

وعلى قول الفريق الثانى ما ثم فعل يجب تنزيه الله عنه أصلاً، والكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها يدل على خلاف ذلك، ولكن متكلمو أهل الإثبات لما ناظروا متكلمة النفى ألزموهم لوازم لم ينفصلوا عنها إلا بمقابلة الباطل بالباطل، وهذا مما عابه الأئمة وذموه، كما عاب الأوزاعى والزبيدى والثورى وأحمد بن حنبل وغيرهم مقابلة القدرية بالغلو فى الإثبات، وأمروا بالاعتصام بالكتاب والسنة، وكما عابوا أيضًا على من قابل الجهمية نفاة الصفات بالغلو فى الإثبات حتى دخل فى تمثيل الخالق بالمخلوق. وقد بسطنا الكلام فى هذا وهذا، وذكرنا كلام السلف والأئمة فى هذا فى غير هذا الموضع.

ولو قال قائل: هذا مبنى على «مسألة تحسين العقل وتقبيحه»، فمن قال: العقل يعلم به

١٨/١٤٧ حسن الأفعال وقبحها فإنه ينزه الرب عن بعض/ الأفعال، ومن قال: لا يعلم ذلك إلا بالسمع فإنه يجوز جميع الأفعال عليه لعدم النهى فى حقه، قيل له: ليس بناء هذه على تلك بلازم، وبتقدير لزومها ففى تلك تفصيل وتحقيق قد بسطناه فى موضعه، وذلك أنا فرضنا أنا نعلم بالعقل حسن بعض الأفعال وقبحها، لكن العقل لا يقول: إن الخالق كالمخلوق، حتى يكون ما جعله حسنًا لهذا أو قبيحًا له جعله حسنًا للآخر أو قبيحًا له، كما يفعل مثل ذلك القدرية؛ لما بين الرب والعبد من الفروق الكثيرة. وإن فرضنا أن حسن الأفعال وقبحها لا يعلم إلا بالشرع، فالشرع قد دل على أن الله قد نزه نفسه عن أفعال وأحكام - فلا يجوز أن يفعلها- تارة بخبره مثنيًا على نفسه بأنه لا يفعلها، وتارة بخبره أنه حرمها على نفسه.

وهذا يبين المسألة الثانية. فنقول: الناس لهم فى أفعال الله باعتبار ما يصلح منه ويجوز وما لا يجوز منه ثلاثة أقوال: طرفان ووسط.

فالطرف الواحد: طرف القدرية، وهم الذين حجروا عليه أن يفعل إلا ما ظنوا بعقلهم أنه الجائز له، حتى وضعوا له شريعة التعديل والتجويز، فأوجبوا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، وحرموا عليه بعقلهم أموراً كثيرة، لا بمعنى أن العقل آمر له وناه؛ فإن هذا لا يقوله عاقل.
١٨/١٤٨ بل بمعنى أن تلك الأفعال مما/ علم بالعقل وجوبها وتحريمها، ولكن أدخلوا فى ذلك المنكرات ما بنوه على بدعتهم فى التكذيب بالقدر وتوابع ذلك.

والطرف الثانى: طرف الغلاة فى الرد عليهم، وهم الذين قالوا: لا ينزه الرب عن فعل من الأفعال، ولا نعلم وجه امتناع الفعل منه إلا من جهة خبره أنه لا يفعله، المطابق لعلمه بأنه لا يفعله. وهؤلاء منعوا حقيقة ما أخبر به من أنه كتب على نفسه الرحمة وحرم على نفسه الظلم، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ**﴾ [الأنعام: ٥٤].

وفى الصحيحين عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ عن النبى ﷺ قال: «إن الله لما قضى الخلق كتب على نفسه كتابا، فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتى تغلب غضبى»[(١)]، ولم يعلم هؤلاء أن الخبر المجرد المطابق للعلم لا يبين وجه فعله وتركه؛ إذ العلم يطابق المعلوم، فعلمه بأنه يفعل هذا وأنه لا يفعل هذا ليس فيه تعرض؛ لأنه كتب هذا على نفسه وحرم هذا على نفسه، كما لو أخبر عن كائن من كان أنه يفعل كذا ولا يفعل كذا، لم يكن فى هذا بيان؛ لكونه محموداً ممدوحاً على فعل هذا وترك هذا، ولا فى ذلك ما يبين قيام

---

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٤) ومسلم فى التوبة (٢٧٥١/ ١٤-١٦).

المقتضى لهـذا والمانـع مـن هذا؛ فإن الخبر المحض كاشف عن المخبر عنه، ليس فيه بيان ما يدعو إلى الفعل ولا إلى الترك، بخلاف قوله: ﴿كَتَبَ/ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، «وحرم على نفسه الظلم» فإن التحريم مانع من الفعل، وكتابته على نفسه داعية إلى الفعل، وهذا بين واضح؛ إذ ليس المراد بذلك مجرد كتابته أنه يفعل، وهو كتابة التقدير، كما قد ثبت فى الصحيح: «أنه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء»(١)؛ فإنه قال: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾، ولو أريد كتابة التقدير لكان قد كتب على نفسه الغضب، كما كتب على نفسه الرحمة؛ إذ كان المراد مجرد الخبر عما سيكون، ولكان قد حرم على نفسه كل ما لم يفعله من الإحسان كما حرم الظلم. ١٨/١٤٩

وكما أن الفرق ثابت فى حقنا بين قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى﴾ [البقرة: ١٧٨] وبين قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]. وقوله: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]. وقوله: «فيبعث إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات، فيقال له: اكتب رزقه وأجله وعمله، وشقى أو سعيد»(٢). فهكذا الفرق ـ أيضاً ـ ثابت فى حق الله.

ونظير ما ذكره من كتابته على نفسه كما تقدم قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وقول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «يامعاذ، أتدرى ماحق الله على عباده؟» قلت: الله/ ورسوله أعلم، قال: «حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً. أتدرى ماحق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟» قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «حقهم عليه ألا يعذبهم»(٣)، ومنه قوله فى غير حديث: «كان حقاً على الله أن يفعل به كذا». فهذا الحق الذى عليه هو أحقه على نفسه بقوله. ١٨/١٥٠

ونظير تحريمه على نفسه وإيجابه على نفسه ما أخبر به من قسـمه ليفعلن وكلمته السابقة، كقوله: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ﴾ [يونس: ١٩]، وقوله: ﴿لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [ص: ٨٥]، و ﴿لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]، ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٦]، ونحو ذلك من صِيَغ القسم المتضمنة معنى الإيجاب والمعنى، بخلاف القسم المتضمن للخبر المحض.

ولهذا قال الفقهاء: اليمين إما أن توجب حقاً، أو منعاً، أو تصديقاً، أو تكذيباً. وإذا

---

(١) مسلم فى القدر (٢٦٥٣/ ١٦) عن عبد الله بن عمرو .

(٢) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣/١) .

(٣) البخارى فى الجهاد (٢٨٥٦) ومسلم فى الإيمان (٣٠/٤٨، ٤٩) .

كان معقولا فى الإنسان أنه يكون آمراً مأموراً كقوله: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النازعات: ٤٠]، مع أن العبد له آمر وناه فوقه، والرب الذى ليس فوقه أحد لأن يتصور أن يكون هو الآمر الكاتب على نفسه الرحمة، والناهى المحرم على نفسه الظلم أولى/ وأحرى، وكتابته على نفسه ذلك تستلزم إرادته لذلك ومحبته له ورضاه بذلك، وتحريمه الظلم على نفسه يستلزم بغضه لذلك وكراهته له، وإرادته ومحبته للفعل توجب وقوعه منه، وبغضه له وكراهته لأن يفعله يمنع وقوعه منه. فأما ما يحبه ويبغضه من أفعال عباده فذلك نوع آخر، ففرق بين فعله هو وبين ماهو مفعول مخلوق له، وليس فى مخلوقه ماهو ظلم منه وإن كان بالنسبة إلى فاعله الذى هو الإنسان هو ظلم، كما أن أفعال الإنسان هى بالنسبة إليه تكون سرقة وزنا وصلاة وصوما، والله تعالى خالقها بمشيئته، وليست بالنسبة إليه كذلك؛ إذ هذه الأحكام هى للفاعل الذى قام به هذا الفعل، كما أن الصفات هى صفات للموصوف الذى قامت به لا للخالق الذى خلقها وجعلها صفات، والله - تعالى - خلق كل صانع وصنعته كما جاء ذلك فى الحديث، وهو خالق كل موصوف وصفته.

١٨/١٥١

ثم صفات المخلوقات ليست صفات له؛ كالألوان والطعوم والروائح لعدم قيام ذلك به. وكذلك حركات المخلوقات ليست حركات له ولا أفعالا له بهذا الاعتبار؛ لكونها مفعولات هو خلقها. وبهذا الفرق تزول شبه كثيرة. والأمر الذى كتبه على نفسه يستحق عليه الحمد والثناء وهو مقدس عن ترك هذا الذى لو ترك لكان تركه نقصاً، وكذلك الأمر الذى حرمه على نفسه يستحق الحمد والثناء على تركه، وهو مقدس عن فعله الذى لو كان لأوجب نقصاً.

١٨/١٥٢

/ وهذا كله بين - ولله الحمد - عند الذين أوتوا العلم والإيمان، وهو أيضاً مستقر فى قلوب عموم المؤمنين، ولكن القدرية شبهوا على الناس بشبههم، فقابلهم من قابلهم بنوع من الباطل، كالكلام الذى كان السلف والأئمة يذمونه؛ وذلك أن المعتزلة قالوا: قد حصل الاتفاق على أن الله ليس بظالم، كما دل عليه الكتاب والسنة، والظالم من فعل الظلم، كما أن العادل من فعل العدل، هذا هو المعروف عند الناس من مسمى هذا الاسم سمعاً وعقلا، قالوا: ولو كان الله خالقاً لأفعال العباد التى هى الظلم لكان ظالماً. فعارضهم هؤلاء بأن قالوا: ليس الظالم من فعل الظلم، بل الظالم من قام به الظلم. وقال بعضهم: الظالم من اكتسب الظلم وكان منهياً عنه. وقال بعضهم: الظالم من فعل محرما عليه أو ما نهى عنه. ومنهم من قال: من فعل الظلم لنفسه. وهؤلاء يعنون: أن يكون الناهى له والمحرم عليه غيره الذى يجب عليه طاعته؛ ولهذا كان تصور الظلم منه ممتنعاً عندهم لذاته؛ كامتناع

أن يكون فوقه آمر له وناه. ويمتنع عند الطائفتين أن يعود إلى الرب من أفعاله حكم لنفسه.

وهؤلاء لم يمكنهم أن ينازعوا أولئك فى أن العادل من فعل العدل بل سلموا ذلك لهم، وإن نازعهم بعض الناس منازعة عنادية.

/ والذى يكشف تلبيس المعتزلة أن يقال لهم: الظالم والعادل الذى يعرفه الناس، وإن كان فاعلا للظلم والعدل فذلك يأثم به أيضاً، ولا يعرف الناس من يسمى ظالماً ولم يقم به الفعل الذى به صار ظالماً، بل لا يعرفون ظالماً إلا من قام به الفعل الذى فعله وبه صار ظالماً، وإن كان فعله متعلقاً بغيره وله مفعول منفصل عنه. لكن لا يعرفون الظالم إلا بأن يكون قد قام به ذلك، فكونكم أخذتم فى حد الظالم أنه من فعل الظلم وعنيتم بذلك من فعله فى غيره - فهذا تلبيس وإفساد للشرع والعقل واللغة، كما فعلتم فى مسمى المتكلم حيث قلتم: هو من فعل الكلام ولو فى غيره. وجعلتم من أحدث كلاما منفصلا عنه قائماً بغيره متكلما وإن لم يقم به هو كلام أصلا. وهذا من أعظم البهتان والقرمطة والسَّفْسَطة. ١٨/١٥٣

ولهذا ألزمهم السلف أن يكون ما أحدثه من الكلام فى الجمادات، وكذلك أيضاً ما خلقه فى الحيوانات، ولا يفرق حينئذ بين نطق وأنطق وإنما قالت الجلود: ﴿**أَنطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنطَقَ كُلَّ شَيْءٍ**﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطق اللّه بذلك؛ ولهذا قال من قال من السلف كسليمان بن داود الهاشمى وغيره ما معناه: إنه على هذا يكون الكلام الذى خلق فى فرعون حتى قال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَىٰ**﴾ [النازعات: ٢٤]، كالكلام الذى خلق فى الشجرة حتى قالت: ﴿**إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا**﴾ [طه: ١٤]، فإما أن يكون فرعون محقاً، أو/ تكون الشجرة كفرعون. وإلى هذا المعنى يَنْحُو الاتحادية من الجهمية وينشدون: ١٨/١٥٤

وكل كلام فى الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه

وهذا يستوعب أنواع الكفر؛ ولهذا كان من الأمر البين للخاصة والعامة أن مَنْ قال: المتكلم لا يقوم به كلام أصلا - فإن حقيقة قوله أنه ليس بمتكلم؛ إذ ليس المتكلم إلا هذا؛ ولهذا كان أولوهم يقولون: ليس بمتكلم. ثم قالوا: هو متكلم بطريق المجاز، وذلك لما استقر فى الفطر أن المتكلم لابد أن يقوم به كلام وإن كان مع ذلك فاعلا له، كما يقوم بالإنسان كلامه وهو كاسب له. أما أن يجعل مجرد أحداث الكلام فى غيره كلاما له - فهذا هو الباطل.

وهكذا القول فى الظلم، فَهَبْ أن الظالم من فعل الظلم فليس هو من فعله فى غيره، ولم يقم به فعل أصلا، بل لابد أن يكون قد قام به فعل، وإن كان متعديا إلى غيره، فهذا جواب. ثم يقال لهم: الظلم فيه نسبة وإضافة، فهو ظلم من الظالم، بمعنى أنه عدوان

وبغى منه، وهو ظلم للمظلوم، بمعنى أنه بغى واعتداء عليه. وأما من لم يكن متعدى عليه به ولا هو منه عدوان على غيره فهو فى حقه ليس بظلم، لا منه ولا له.

١٨/١٥٥ / والله ـ سبحانه ـ إذا خلق أفعال العباد فذلك من جنس خلقه لصفاتهم فهم الموصوفون بذلك، فهو ـ سبحانه ـ إذا جعل بعض الأشياء أسود، وبعضها أبيض، أو طويلا، أو قصيراً، أو متحركا، أو ساكناً. أو عالماً، أو جاهلا، أو قادراً، أو عاجزاً، أو حياً، أو ميتاً. أو مؤمناً أو كافراً، أو سعيداً، أو شقياً، أو ظالماً. أو مظلوماً ـ كان ذلك المخلوق هو الموصوف بأنه الأبيض والأسود، والطويل والقصير، والحى والميت، والظالم والمظلوم، ونحو ذلك. والله ـ سبحانه ـ لا يوصف بشىء من ذلك، وإنما إحداثه للفعل الذى هو ظلم من شخص وظلم لآخر بمنزلة إحداثه الأكل والشرب الذى هو أكل من شخص وأكل لآخر، وليس هو بذلك آكلا ولا مأكولا.

ونظائر هذا كثيرة، وإن كان فى خلق أفعال العباد لازمها ومتعديها حكم بالغة، كما له حكمة بالغة فى خلق صفاتهم وسائر المخلوقات، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك. وقد ظهر بهذين الوجهين تَدْليس القدرية.

وأما تلك الحدود التى عورضوا بها فهى دعاوى ومخالفة أيضاً للمعلوم من الشرع واللغة والعقل، أو مشتملة على نوع من الإجمال، فإن قول القائل: الظالم من قام به الظلم يقتضى أنه لابد أن يقوم به، لكن يقال له: وإن لم يكن فاعلا له آمراً له لابد أن يكون فاعلا له/ مع ذلك، فإن أراد الأول كان اقتصاره على تفسير الظالم بمن قام به الظلم ١٨/١٥٦ كاقتصار أولئك على تفسير الظالم فى فعل الظلم، والذى يعرفه الناس عامهم وخاصهم أن الظالم فاعل للظلم وظلمه فعل قائم به، وكل من الفريقين جحد بعض الحق.

وأما قولهم: من فعل محرما عليه أو منهياً عنه ونحو ذلك، فالإطلاق صحيح. لكن يقال: قد دل الكتاب والسنة على أن الله تعالى كتب على نفسه الرحمة، وكان حقاً عليه نصر المؤمنين، وكان حقاً عليه أن يجزى المطيعين، وأنه حرم الظلم على نفسه، فهو ـ سبحانه ـ الذى حرم بنفسه على نفسه الظلم، كما أنه هو الذى كتب بنفسه على نفسه الرحمة لا يمكن أن يكون غيره محرما عليه أو موجبا عليه، فضلا عن أن يعلم ذلك بعقل أو غيره، وإذا كان كذلك فهذا الظلم الذى حرمه على نفسه هو ظلم بلا ريب، وهو أمر ممكن مقدور عليه، وهو ـ سبحانه ـ يتركه مع قدرته عليه بمشيئته واختياره؛ لأنه عادل ليس بظالم، كما يترك عقوبة الأنبياء والمؤمنين، وكما يترك أن يحمل البرىء ذنوب المعتدين.

فصـــل

قوله: «وجعلته بينكم محرما، فلا تظالموا» ينبغى أن يعرف أن هذا الحديث شريف القدر، عظيم المنزلة؛ ولهذا كان الإمام أحمد/ يقول: هو أشرف حديث لأهل الشام، وكان أبو إدريس الخولانى إذا حدث به جَثَا على ركبتيه. وراويه أبو ذر الذى ما أَظَلَّت الخضراء ولا أَقَلَّت الغبراء أصدق لهجة منه، وهو من الأحاديث الإلهية التى رواها الرسول ﷺ عن ربه، وأخبر أنها من كلام اللّه ـ تعالى ـ وإن لم تكن قرآناً. 18/157

وقد جمع فى هذا الباب زاهر الشحامى[1] وعبد الغنى المقدسى[2] وأبو عبد الله المقدسى وغيرهم[3].

وهذا الحديث قد تضمن من قواعد الدين العظيمة فى العلوم والأعمال والأصول والفروع؛ فإن تلك الجملة الأولى وهى قوله: «حرمت الظلم على نفسى» يتضمن جل مسائل الصفات والقدر إذا أعطيت حقها من التفسير، وإنما ذكرنا فيها ما لابد من التنبيه عليه من أوائل النكت الجامعة.

وأما هذه الجملة الثانية وهى قوله: «وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا» فإنها تجمع الدين كله؛ فإن ما نهى اللّه عنه راجع إلى الظلم، وكل ما أمر به راجع إلى العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ**﴾ [الحديد: ٢٥]، فأخبر أنه أرسل الرسل، وأنزل الكتاب والميزان؛ لأجل قيام الناس بالقسط. وذكر أنه أنزل الحديد الذى به ينصر هذا الحق،/ فالكتاب يهدى والسيف ينصر، وكفى بربك هاديا ونصيراً. 18/158

ولهذا كان قوام الناس بأهل الكتاب وأهل الحديد، كما قال من قال من السلف: صنفان إذا صلحوا صلح الناس: الأمراء والعلماء. وقالوا فى قوله تعالى: ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا**

---

(١) فى المطبوعة: «السحامى»، والصواب ما أثبتناه.

وهو أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد النيسابورى، مسند نيسابور ومحدثها فى عصره خرج «التاريخ» وأملى نحو ألف مجلس، ولد فى ذى القعدة سنة ٤٤٦ هـ، ومات سنه ٥٣٣هـ عن سبع وثمانين سنة. [سير أعلام النبلاء ٢٠/٩، ولسان الميزان ٢/٥٨١، والأعلام ٣/ ٤٠].

(٢) هو أبو محمد عبد الغنى بن عبد الواحد بن على بن جعفر المقدسى الحنبلى، صنف التصانيف الكثيرة الكبيرة الشهيرة، وإليه انتهى حفظ الحديث متنًا وإسنادًا ومعرفة بفنونه، ولد سنة ٥٤١ هـ، ومات فى ربيع سنة ٦٠٠هـ. [سير أعلام النبلاء ٢١/٤٣٣، وشذرات الذهب ٤/٣٤٥].

(٣) فى المطبوعة: «وغيرهما»، والصواب ما أثبتناه.

﴿الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، أقوالا تجمع العلماء والأمراء؛ ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين فى هذه الآية؛ إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة اللّه، وكان نواب رسول اللّه ﷺ فى حياته؛ كعلى، ومعاذ، وأبى موسى، وعتاب بن أسيد، وعثمان بن أبى العاص، وأمثالهم، يجمعون الصنفين. وكذلك خلفاؤه من بعده؛ كأبى بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، ونوابهم.

ولهذا كانت السنة أن الذى يصلى بالناس صاحب الكتاب، والذى يقوم بالجهاد صاحب الحديد. إلى أن تفرق الأمر بعد ذلك، فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجار يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة اللّه فى ذلك، وكذلك من قام بجمع الأموال وقسمها يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة اللّه فى ذلك، وكذلك من قام بالكتاب بتبليغ أخباره وأوامره وبيانها يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق فى ذلك، وفيما يأمر به من طاعة اللّه فى ذلك.

١٨/١٥٩ / والمقصود هنا أن المقصود بذلك كله هو أن يقوم الناس بالقسط؛ ولهذا لما كان المشركون يحرمون أشياء ما أنزل الله بها من سلطان، ويأمرون بأشياء ما أنزل الله بها من سلطان، أنزل الله فى سورة الأنعام والأعراف وغيرهما يذمهم على ذلك، وذكر ما أمر به هو وما حرمه هو فقال: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وهذه الآية تجمع أنواع المحرمات كما قد بيناه فى غير هذا الموضع. وتلك الآية تجمع أنواع الواجبات كما بيناه أيضًا، وقوله: ﴿أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، أمر مع القسط بالتوحيد الذى هو عبادة الله وحده لا شريك له، وهذا أصل الدين، وضده هو الذنب الذى لا يغفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وهو الدين الذى أمر الله به جميع الرسل، وأرسلهم به إلى جميع الأمم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ

١٨/١٦٠ / أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى:

﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى: ١٣]، وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ . وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون: ٥١، ٥٢].

ولهذا ترجم البخارى فى صحيحه «باب ما جاء فى أن دين الأنبياء واحد» وذكر الحديث الصحيح فى ذلك، وهو الإسلام العام الذى اتفق عليه جميع النبيين. قال نوح عليه السلام: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٧٢] وقال تعالى فى قصة إبراهيم: ﴿ إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣١، ١٣٢]، ﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ ﴾ [يونس: ٨٤]، و قال تعالى: ﴿ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ اللَّهِ آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ٥٢]. وقال فى قصة بلقيس: ﴿ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [النمل: ٤٤]، وقال: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ [المائدة: ٤٤].

١٨/١٦١ / وهذا التوحيد - الذى هو أصل الدين-هو أعظم العدل،وضده وهو الشرك أعظم الظلم، كما أخرجا فى الصحيحين عن عبد الله بن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام: ٨٢]، شق ذلك على أصحاب النبى ﷺ، وقالوا: أينا لم يظلم نفسه؟ فقال: «ألم تسمعوا إلى قول العبد الصالح: إن الشرك لظلم عظيم»؟(١). وفى الصحيحين عن ابن مسعود قال: قلت: يا رسول الله، أى الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله ندًا وهو خلقك» قلت: ثم أى؟ قال: «ثم أن تقتل ولدك خشية أن يُطْعَم معك» قلت: ثم أىّ؟ قال: «أن تُزَانى بحليلة جارك»(٢). فأنزل الله تصديق ذلك: ﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨].

وقد جاء عن غير واحد من السلف، وروى مرفوعًا «الظلم ثلاثة دواوين: فديوان لا يغفر الله منه شيئًا، وديوان لا يترك الله منه شيئًا، وديوان لا يعبأ الله به شيئًا؛ فأما الديوان الذى لا يغفر الله منه شيئًا فهو الشرك؛ فإن الله لا يغفر أن يشرك به. وأما الديوان الذى لا يترك الله منه شيئًا فهو ظلم العباد بعضهم بعضًا؛ فإن الله لابد أن ينصف المظلوم من الظالم. وأما الديوان الذى لا يعبأ الله به شيئًا فهو ظلم العبد نفسه فيما بينه وبين

---

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٢٩) ومسلم فى الإيمان (١٢٤/١٩٧).

(٢) البخارى فى التفسير (٤٤٧٧) ومسلم فى الإيمان (٨٦/١٤١، ١٤٢).

١٨/١٦٢ / ربه»(١) أى: مغفرة هذا الضرب ممكنة بدون رضا الخلق؛ فإن شاء عذب هذا الظالم لنفسه وإن شاء غفر له.

وقد بسطنا الكلام فى هذه الأبواب الشريفة والأصول الجامعة فى القواعد، وبينا أنواع الظلم، وبينا كيف كان الشرك أعظم أنواع الظلم، ومسمى الشرك جليله ودقيقه؛ فقد جاء فى الحديث: «الشرك فى هذه الأمة أخفى من دبيب النمل»(٢). وروى أن هذه الآية نزلت فى أهل الرياء ﴿ **فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا** ﴾ [الكهف: ١١٠]، وكان شداد بن أوس يقول: يا بقايا العرب، يا بقايا العرب، إنما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية. قال أبو داود السجستانى ـ صاحب السنن المشهورة ـ: الخفية حب الرياسة. وذلك أن حب الرياسة هو أصل البغى والظلم، كما أن الرياء هو من جنس الشرك أو مبدأ الشرك.

والشرك أعظم الفساد كما أن التوحيد أعظم الصلاح؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ **إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلا فِي الأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ** ﴾ [القصص: ٤]، إلى أن ختم السورة بقوله: ﴿ **تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا** ﴾ [القصص: ٨٣]، وقال: ﴿ **وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا** ﴾ [الإسراء: ٤]، وقال: / ﴿ **مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا** ﴾ [المائدة: ٣٢]، وقالت الملائكة: ﴿ **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ** ﴾ [البقرة: ٣٠]. ١٨/١٦٣

فأصل الصلاح: التوحيد والإيمان، وأصل الفساد: الشرك والكفر. كما قال عن المنافقين: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ. أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ** ﴾ [البقرة: ١١، ١٢]، وذلك أن صلاح كل شىء أن يكون بحيث يحصل له وبه المقصود الذى يراد منه؛ ولهذا يقول الفقهاء: العقد الصحيح ما ترتب عليه أثره

---

(١) أبو داود الطيالسى فى مسنده (٢١٠٩)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٦/٣٠٩، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١٠/٣٥١ وقال: «رواه البزار عن شيخه أحمد بن مالك القشيرى ولم أعرفه، وبقية رجاله قد وثقوا على ضعفهم» وفى الصحيحة للألبانى (١٩٢٧) كلهم عن أنس.

ورواه الطبرانى فى الكبير (٦١٣٣)، وابن حبان فى المجروحين٣/١٠٢، وذكره الهيثمى فى المجمع ١٠/٣٥١ وقال: «رواه الطبرانى فى الكبير والصغير وفيه يزيد بن سفيان بن عبد الله بن رواحة وهو ضعيف تكلم فيه ابن حبان وبقية رجاله ثقات». كلهم عن سلمان الفارسى. والحديث له طرق أخرى عن عائشة وأبى هريرة.

(٢) أحمد ٤ / ٤٠٣ وابن أبى شيبة فى المصنف (٩٥٩٦).

وحصل به مقصوده. والفاسد ما لم يترتب عليه أثره ولم يحصل به مقصود، والصحيح المقابل للفاسد فى اصطلاحهم هو الصالح.

وكان يكثر فى كلام السلف: هذا لا يصلح أو يصلح، كما كثر فى كلام المتأخرين يصح ولا يصح، والله تعالى إنما خلق الإنسان لعبادته، وبدنه تَبَعٌ لقلبه، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ألا إن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد. وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»(1) وصلاح القلب: فى أن يحصل له وبه المقصود الذى خلق له من/ معرفة الله ومحبته وتعظيمه، وفساده فى ضد ذلك. فلا صلاح للقلوب بدون ذلك قط. ١٨/١٦٤

والقلب له قوتان: العلم، والقصد. كما أن للبدن الحس، والحركة الإرادية، فكما أنه متى خرجت قوى الحس والحركة عن الحال الفطرى الطبيعى فَسَدت. فإذا خرج القلب عن الحال الفطرية التى يولد عليها كل مولود وهى أن يكون مقرًا لربه، مريدًا له، فيكون هو منتهى قصده وإرادته وذلك هى العبادة؛ إذ العبادة: كمال الحب بكمال الذل، فمتى لم تكن حركة القلب ووجهه وإرادته لله تعالى كان فاسدًا؛ إما بأن يكون معرضًا عن الله وعن ذكره غافلاً عن ذلك مع تكذيب أو بدون تكذيب، أو بأن يكون له ذكر وشعور، ولكن قصده وإرادته غيره؛ لكون الذكر ضعيفًا لم يجتذب القلب إلى إرادة الله ومحبته وعبادته. وإلا فمتى قوى علم القلب وذكره أوجب قصده وعلمه، قال تعالى: ﴿**فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلاَّ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا . ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ**﴾ [النجم: ٢٩، ٣٠]، فأمر نبيه بأن يعرض عمن كان معرضًا عن ذكر الله، ولم يكن له مراد إلا ما يكون فى الدنيا.

وهذه حال من فسد قلبه، ولم يذكر ربه، ولم ينب إليه، فيريد وجهه ويخلص له الدين. ثم قال: ﴿**ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ**﴾ [النجم: ٣٠] فأخبر أنهم/ لم يحصل لهم علم فوق ما يكون فى الدنيا، فهى أكبر همهم ومبلغ علمهم. وأما المؤمن فأكبر همه هو الله، وإليه انتهى علمه وذكره. وهذا الآن باب واسع عظيم قد تكلمنا عليه فى مواضعه. ١٨/١٦٥

وإذا كان التوحيد أصل صلاح الناس، والإشراك أصل فسادهم، والقسط مقرون بالتوحيد؛ إذ التوحيد أصل العدل، وإرادة العلو مقرونة بالفساد؛ إذ هو أصل الظلم -فهذا مع هذا وهذا مع هذا كالملزوزين(2) فى قرن، فالتوحيد وما يتبعه من الحسنات هو صلاح وعدل؛ ولهذا كان الرجل الصالح هو القائم بالواجبات، وهو البر، وهو العدل. والذنوب التى فيها تفريط أو عدوان فى حقوق ـ الله تعالى ـ وحقوق عباده هى فساد وظلم؛ ولهذا

---

(1) البخارى فى الإيمان (٥٢) ومسلم فى المساقاة (١٥٩٩/١٠٧).

(2) أى: كالملتصقين، أو المشدودين. انظر: القاموس المحيط، مادة «لزز».

سمى قطاع الطريق مفسدين، وكانت عقوبتهم حقًا لله -تعالى- لاجتماع الوصفين، والذى يريد العلو على غيره من أبناء جنسه هو ظالم له باغ؛ إذ ليس كونك عاليًا عليه بأولى من كونه عاليًا عليك، وكلاكما من جنس واحد. فالقسط والعدل أن يكونوا إخوة كما وصف الله المؤمنين بذلك.

والتوحيد، وإن كان أصل الصلاح، فهو أعظم العدل؛ ولهذا قال تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران: ٦٤]؛ ولهذا كان تخصيصه/ بالذكر فى مثل قوله: ﴿**قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ**﴾ [الأعراف: ٢٩]، لا يمنع أن يكون داخلا فى القسط، كما أن ذكر العمل الصالح بعد الإيمان لا يمنع أن يكون داخلا فى الإيمان، كما فى قوله: ﴿**وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾ [البقرة: ٩٨]، و ﴿**مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ**﴾ [الأحزاب: ٧]، هذا إذا قيل: إن اسم الإيمان يتناوله. سواء قيل: إنه فى مثل هذا يكون داخلاً فى الأول، فيكون مذكوراً مرتين، أو قيل: بل عطفه عليه يقتضى أنه ليس داخلاً فيه هنا وإن كان داخلاً فيه منفردًا، كما قيل مثل ذلك فى لفظ الفقراء والمساكين، وأمثال ذلك مما تتنوع دلالته بالإفراد والاقتران. لكن المقصود أن كل خير فهو داخل فى القسط والعدل، وكل شر فهو داخل فى الظلم.

١٨/١٦٦

ولهذا كان العدل أمرًا واجبًا فى كل شىء وعلى كل أحد، والظلم محرمًا فى كل شىء ولكل أحد، فلا يحل ظلم أحد أصلاً، سواء كان مسلمًا أو كافرًا أو كان ظالمًا، بل الظلم إنما يباح، أو يجب فيه العدل عليه أيضًا، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ**﴾ [المائدة: ٨] أى: لا يحملنكم شنآن، أى: بغض قوم - وهم الكفار - على عدم العدل ﴿**قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾ [المائدة: ٨]، وقال تعالى: ﴿**فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ / مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ**﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿**وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِ**﴾ [النحل: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿**وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا**﴾ [الشورى: ٤٠].

١٨/١٦٧

وقد دل على هذا قوله فى الحديث: «يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا»[1] فإن هذا خطاب لجميع العباد ألا يظلم أحد أحدًا، وأمر العالم فى الشريعة مَبْنِىّ على هذا، وهو العدل فى الدماء والأموال والأبضاع والأنساب،

(١) سبق تخريجه ص ٨٠ .

والأعراض؛ ولهذا جاءت السنة بالقصاص فى ذلك، ومقابلة العَادى بمثل فعله. لكن المماثلة قد يكون علمها أو عملها متعذرًا أو متعسرًا؛ ولهذا يكون الواجب ما يكون أقرب إليها بحسب الإمكان، ويقال: هذا أمثل، وهذا أشبه. وهذه الطريقة المثلى لما كان أمثل بما هو العدل والحق فى نفس الأمر إذ ذاك معجوز عنه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿ **وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، فذكر أنه لم يكلف نفسًا إلا وسعها حين أمر بتَوْفية الكيل والميزان بالقسط؛ لأن الكيل لابد له أن يفضل أحد المكيلين على الآخر ولو بحبة أو حبات، وكذلك التفاضل فى الميزان قد يحصل بشىء يسير لا يمكن الاحتراز منه، فقال تعالى: ﴿ **لا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا** ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

ولهذا كان القصاص مشروعًا إذا أمكن استيفاؤه من غير جنف، كالاقتصاص فى الجروح التى تنتهى إلى عَظْم. وفى الأعضاء التى تنتهى إلى مفصل، فإذا كان الجَنْفُ واقعًا فى الاستيفاء عُدل إلى بدله وهو/ الدية؛ لأنه أشبه بالعدل من إتلاف زيادة فى المقتص منه، ١٨/١٦٨ وهذه حجة مَن رأى من الفقهاء أنه لا قَوَدَ إلا بالسيف فى العنق. قال: لأن القتل بغير السيف، وفى غير العنق لا نعلم فيه المماثلة، بل قد يكون التحريق والتغريق والتوسيط، ونحو ذلك أشد إيلاما. لكن الذين قالوا: يفعل به مثل ما فعل قولهم أقرب إلى العدل، فإنه مع تحرى التسوية بين الفعلين يكون العبد قد فعل ما يقدر عليه من العدل. وما حصل من تفاوت الألم خارج عن قدرته.

وأما إذا قطع يديه ورجليه، ثم وسطه، فقوبل ذلك بضرب عنقه بالسيف، أو رَضّ رأسه[1] بين حجرين فضرب بالسيف، فهنا قد تيقنا عدم المعادلة والمماثلة. وكنا قد فعلنا ما تيقنا انتفاء المماثلة فيه، وأنه يتعذر معه وجودها، بخلاف الأول فإن المماثلة قد تقع؛ إذ التفاوت فيه غير متيقن.

وكذلك القصاص فى الضربة واللطمة، ونحو ذلك، عدل عنه طائفة من الفقهاء إلى التعزير؛ لعدم إمكان المماثلة فيه. والذى عليه الخلفاء الراشدون، وغيرهم من الصحابة، وهو مَنْصُوص أحمد: ما جاءت به سنة رسول الله ﷺ من ثبوت القصاص به؛ لأن ذلك أقرب إلى العدل والمماثلة. فإنا إذا تحرينا أن نفعل به من جنس فعله ونقرب/ القدر من القدر ١٨/١٦٩ كان هذا أمثل من أن نأتى بجنس من العقوبة تخالف عقوبته جنسًا وقدرًا وصفة.

وهذا النظر أيضًا فى ضمان الحيوان والعقار، ونحو ذلك بمثله تقريبًا أو بالقيمة، كما نص أحمد على ذلك فى مواضع ضمان الحيوان وغيره. ونص عليه الشافعى فيمن خرب حائط غيره، أنه يبنيه كما كان. وبهذا قضى سليمان ـ عليه السلام ـ فى حكومة الحَرْث التى حكم فيها هو وأبوه، كما قد بين ذلك فى موضعه.

---

(١) رَضّ رأسه: أى دقها وجرشها. انظر: القاموس المحيط، مادة «رضض».

فجميع هذه الأبواب المقصود للشريعة فيها تحرى العدل بحسب الإمكان، وهو مقصود العلماء، لكن أفهمهم من قال بما هو أشبه بالعدل فى نفس الأمر، وإن كان كل منهم قد أوتى علمًا وحكمًا؛ لأنه هو الذى أنزل الله به الكتب وأرسل به الرسل، وضده الظلم، كما قال سبحانه: «يا عبادى، إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرمًا، فلا تظالموا»[1].

ولما كان العدل لابد أن يتقدمه علم -إذ من لا يعلم لا يدرى ما العدل؟ والإنسان ظالم جاهل إلا من تاب الله عليه فصار عالمًا عادلاً- صار الناس من القضاة وغيرهم ثلاثة أصناف: العالم الجائر، والجاهل الظالم؛ فهذان من أهل النار، كما قال النبى ﷺ:/ «القضاة ثلاثة: قاضيان فى النار، وقاضٍ فى الجنة: رجل علم الحق وقضى به فهو فى الجنة، ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار، ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو فى النار»[2]. فهذان القسمان كما قال: «من قال فى القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ، ومن قال فى القرآن برأيه فأخطأ فليتبوأ مقعده من النار»[3].

١٨/١٧٠

وكل من حكم بين اثنين فهو قاض، سواء كان صاحب حرب أو متولى ديوان أو منتصبًا للاحتساب بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. حتى الذى يحكم بين الصبيان فى الخطوط فإن الصحابة كانوا يعدونه من الحكام. ولما كان الحكام مأمورين بالعدل والعلم، وكان المفروض إنما هو بما يبلغه جهد الرجل قال النبى ﷺ: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر»[4].

فصـــل

فلما ذكر فى أول الحديث ما أوجبه من العدل وحرمه من الظلم على نفسه وعلى عباده- ذكر بعد ذلك إحسانه إلى عباده مع غناه عنهم وفقرهم إليه. وأنهم لا يقدرون على جلب منفعة لأنفسهم ولا دفع مضرة إلا أن يكون هو الميسر لذلك. وأمر العباد أن يسألوه ذلك، وأخبر / أنهم لا يقدرون على نفعه ولا ضره مع عظم ما يوصل إليهم من النعماء، ويدفع عنهم من البلاء. وجلب المنفعة ودفع المضرة؛ إما أن يكون فى الدين أو فى الدنيا، فصارت أربعة أقسام: الهداية والمغفرة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدين. والطعام والكسوة، وهما: جلب المنفعة ودفع المضرة فى الدنيا. وإن شئت قلت: الهداية والمغفرة يتعلقان بالقلب الذى هو ملك البدن، وهو الأصل فى الأعمال الإرادية. والطعام والكسوة يتعلقان بالبدن؛ الطعام لجلب منفعته، واللباس لدفع مضرته.

١٨/١٧١

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٠.
(٢) أبو داود فى الأقضية (٣٥٧٣) وابن ماجه فى الأحكام (٢٣١٥).
(٣) الترمذى فى التفسير (٢٩٥٠ـ٢٩٥٢) بنحوه، وقال: «حسن صحيح».
(٤) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٢) ومسلم فى الأقضية (١٥/١٧١٦).

وفتح الأمر بالهداية فإنها، وإن كانت الهداية النافعة، هى المتعلقة بالدين، فكل أعمال الناس تابعة لهدى الله إياهم، كما قال سبحانه: ﴿ **سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى . وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى** ﴾ [الأعلى: ١ - ٣]، وقال موسى: ﴿ **رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى** ﴾ [طه: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿ **وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ** ﴾ [البلد: ١٠]، وقال: ﴿ **إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** ﴾ [الإنسان: ٣].

ولهذا قيل: الهدى أربعة أقسام:

أحدها: الهداية إلى مصالح الدنيا؛ فهذا مشترك بين الحيوان الناطق والأعجم، وبين المؤمن والكافر.

١٨/١٧٢ / **والثانى:** الهدى بمعنى دعاء الخلق إلى ما ينفعهم وأمرهم بذلك، وهو نصب الأدلة وإرسال الرسل وإنزال الكتب، فهذا أيضًا يشترك فيه جميع المكلفين، سواء آمنوا أو كفروا، كما قال تعالى: ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَى** ﴾ [فصلت: ١٧]، وقال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ** ﴾ [الرعد: ٧]، وقال تعالى: ﴿ **وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ** ﴾ [الشورى: ٥٢]، فهذا مع قوله: ﴿ **إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** ﴾ [القصص: ٥٦]، يبين أن الهدى الذى أثبته هو البيان والدعاء، والأمر والنهى، والتعليم وما يتبع ذلك، ليس هو الهدى الذى نفاه، وهو القسم الثالث الذى لا يقدر عليه إلا الله.

والقسم الثالث: الهدى الذى هو جعل الهدى فى القلوب. وهو الذى يسميه بعضهم بالإلهام والإرشاد، وبعضهم يقول: هو خلق القدرة على الإيمان؛ كالتوفيق عندهم، ونحو ذلك، وهو بناء على أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل. فمن قال ذلك من أهل الإثبات جعل التوفيق والهدى، ونحو ذلك خلق القدرة على الطاعة.

وأما من قال: إنهما استطاعتان:

إحداهما: قبل الفعل، وهى الاستطاعة المشروطة فى التكليف، كما قال تعالى: ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ [آل عمران: ٩٧]،/ وقال النبى ﷺ لعمران بن ١٨/١٧٣ حصين: «صل قائمًا، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»(١) وهذه الاستطاعة يقترن بها الفعل تارة، والترك أخرى، وهى الاستطاعة التى لم تعرف القدرية غيرها، كما أن أولئك المخالفين لهم من أهل الإثبات لم يعرفوا إلا المقارنة. وأما الذى عليه المحققون من أئمة الفقه والحديث والكلام وغيرهم فإثبات النوعين جميعًا، كما قد بسطناه

(١) البخارى فى تقصير الصلاة (١١١٧) وأبو داود فى الصلاة (٩٥٢) وأحمد ٤/٤٢٦.

فى غير هذا الموضع؛ فإن الأدلة الشرعية والعقلية تثبت النوعين جميعًا.

والثانية: المقارنة للفعل، وهى الموجبة له، وهى المنفية عمن لم يفعل فى مثل قوله: ﴿**مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ**﴾ [هود: ٢٠]، وفى قوله: ﴿**لا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا**﴾ [الكهف: ١٠١]. وهذا الهدى الذى يكثر ذكره فى القرآن فى مثل قوله: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الفاتحة: ٦]، وقوله: ﴿**فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا**﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وفى قوله: ﴿**مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا**﴾ [الكهف: ١٧]، وأمثال ذلك.

وهذا هو الذى تنكر القدرية أن يكون الله هو الفاعل له، ويزعمون أن العبد هو الذى يهدى نفسه. وهذا الحديث وأمثاله حجة عليهم، حيث قال: «يا عبادى، كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدونى أهدكم» [1]، فأمر العباد بأن يسألوه الهداية، كما أمرهم بذلك فى أم/ الكتاب فى قوله: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾ [الفاتحة: ٦]، وعند القدرية أن الله لا يقدر من الهدى إلا على ما فعله من إرسال الرسل، ونصب الأدلة، وإزاحة العلة، ولا مزية عندهم للمؤمن على الكافر فى هداية الله -تعالى، ولا نعمة له على المؤمن أعظم من نعمته على الكافر فى باب الهدى.

١٨/١٧٤

وقد بين الاختصاص فى هذه بعد عموم الدعوة فى قوله: ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَىٰ دَارِ السَّلامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ**﴾ [يونس: ٢٥]، فقد جمع الحديث تنزيهه عن الظلم الذى يجوزه عليه بعض المثبتة، وبيان أنه هو الذى يهدى عباده، ردًا على القدرية. فأخبر هناك بعدله الذى يذكره بعض المثبتة، وأخبر هنا بإحسانه وقدرته الذى تنكره القدرية، وإن كان كل منهما قصده تعظيمًا لا يعرف ما اشتمل عليه قوله.

والقسم الرابع: الهدى فى الآخرة، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ . وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَىٰ صِرَاطِ الْحَمِيدِ**﴾ [الحج: ٢٣، ٢٤]، وقال: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ**﴾ [يونس: ٩]، فقوله: ﴿**يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَانِهِمْ**﴾ كقوله:/ ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُم مِّنْ عَمَلِهِم مِّن شَيْءٍ**﴾ [الطور: ٢١]، على أحد القولين فى الآية. وهذا الهدى ثواب الاهتداء فى الدنيا، كما أن ضلال الآخرة جزاء ضلال الدنيا، وكما أن قصد الشر فى الدنيا جزاؤه الهدى إلى طريق النار، كما قال تعالى:

١٨/١٧٥

(١) سبق تخريجه ص ٨٠ .

﴿ احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ . مِن دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٢٢، ٢٣].

وقال: ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ [الإسراء: ٧٢]، وقال: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا . قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦]، وقال: ﴿ وَمَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِهِ وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا ﴾ الآية [الإسراء: ٩٧]، فأخبر أن الضالين فى الدنيا يحشرون يوم القيامة عميًا وبكما وصما، فإن الجزاء - أبدًا - من جنس العمل، كما قال ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء»(١)، وقال: «من سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلى الجنة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه فى الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله فى الدنيا/ والآخرة، والله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه»(٢). وقال: «من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»(٣).

١٨/١٧٦

وقد قال تعالى: ﴿ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور: ٢٢]، وقال: ﴿ إِن تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَن سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ [النساء: ١٤٩]، وأمثال هذا كثير فى الكتاب والسنة.

ولهذا -أيضًا- يجزى الرجل فى الدنيا على ما فعله من خير الهدى بما يفتح عليه من هدى آخر؛ ولهذا قيل: من عمل بما علم ورَّثه الله علم ما لم يعلم. وقد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ إلى قوله: ﴿ مُّسْتَقِيمًا ﴾ [النساء: ٦٦ - ٦٨]، وقال: ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ . يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلامِ ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]. وقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِ وَيَجْعَل لَّكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ [الحديد: ٢٨]. وقال: ﴿ إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا ﴾ [الأنفال: ٢٩]، فسروه بالنصر والنجاة، كقوله: ﴿ يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقد قيل: نور يفرق به بين الحق والباطل. ومثله قوله: ﴿ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، وعد المتقين بالمخارج من الضيق

(١) أبو داود فى الأدب (٤٩٤١) والترمذى فى البر والصلة (١٩٢٤) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».
(٢) مسلم فى الذكر (٣٨/٢٦٩٩). (٣) سبق تخريجه ص ٧٤.

وبرزق المنافع.

18/177 ومن هذا الباب قوله: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ / تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧]، وقوله: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: ١٣]. ومنه قوله: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا. لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا. وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [الفتح: ١ - ٣].

وبإزاء ذلك أن الضلال والمعاصي تكون بسبب الذنوب المتقدمة، كما قال الله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]. وقال: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩، ١١٠]. وهذا باب واسع.

ولهذا قال من قال من السلف: إن من ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وإن من عقوبة السيئة السيئة بعدها. وقد شاع في لسان العامة أن قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، من الباب الأول؛ حيث يستدلون بذلك على أن التقوى سبب تعليم الله، وأكثر الفضلاء يطعنون في هذه الدلالة؛ لأنه لم يربط الفعل الثاني بالأول ربط الجزاء بالشرط، فلم يقل؛ واتقوا الله ويعلمكم، ولا قال: فيعلمكم. وإنما أتى بواو العطف، وليس من العطف ما يقتضي أن الأول سبب الثاني، وقد يقال: العطف قد يتضمن معنى الاقتران والتلازم، كما يقال: زرني وأزورك، وسلم علينا ونسلم/ عليك، ونحو ذلك مما يقتضي اقتران الفعلين والتعاوض من الطرفين، كما لو قال لسيده: اعتقني ولك عليَّ ألف، أو قالت المرأة لزوجها: طلقني ولك ألف، أو اخلعني ولك ألف، فإن ذلك بمنزلة قولها: بألف أو على ألف. 18/178

وكذلك - أيضًا - لو قال: أنت حر وعليك ألف، أو أنت طالق وعليك ألف، فإنه كقوله: على ألف أو بألف عند جمهور الفقهاء. والفرق بينهما قول شاذ. ويقول أحد المتعاوضين للآخر: أعطيك هذا وآخذ هذا، ونحو ذلك من العبارات، فيقول الآخر: نعم وإن لم يكن أحدهما هو السبب للآخر دون العكس. فقوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قد يكون من هذا الباب، فكل من تعليم الرب وتقوى العبد يقارن الآخر ويلازمه ويقتضيه، فمتى علمه الله العلم النافع اقترن به التقوى بحسب ذلك، ومتى اتقاه زاده من العلم، وهَلُمَّ جرًا.

فصـــل

وأما قوله: «يا عبادى، كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم، وكلكم عارٍ إلا من كسوته، فاستكسونى أكسكم» (1) فيقتضى أصلين عظيمين:

/ **أحدهما**: وجوب التوكل على الله فى الرزق المتضمن جَلْب المنفعة كالطعام، ودفع المضرة كاللباس، وأنه لا يقدر غير الله على الإطعام والكسوة قدرة مطلقة. وإنما القدرة التى تحصل لبعض العباد تكون على بعض أسباب ذلك؛ ولهذا قال: ﴿**وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ**﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وقال: ﴿**وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ**﴾ [النساء: ٥]، فالمأمور به هو المقدور للعباد، وكذلك قوله: ﴿**أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ . يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ**﴾ [البلد: ١٤ - ١٦]، وقوله: ﴿**وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ**﴾ [الحج: ٣٦]، وقوله: ﴿**فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ**﴾ [الحج: ٢٨]، وقال: ﴿**وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ**﴾ [يس: ٤٧] فذم من يترك المأمور به اكتفاء بما يجرى به القدر.

18/179

ومن هنا، يعرف أن السبب المأمور به أو المباح لا ينافى وجوب التوكل على الله فى وجود السبب، بل الحاجة والفقر إلى الله ثابتة مع فعل السبب؛ إذ ليس فى المخلوقات ما هو وحده سبب تام لحصول المطلوب؛ ولهذا لا يجب أن تقترن الحوادث بما قد يجعل سببًا إلا بمشيئة الله تعالى، فإنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

فمن ظن الاستغناء بالسبب عن التوكل فقد ترك ما أوجب الله عليه من التوكل، وأخَلَّ بواجب التوحيد؛ ولهذا يخذل أمثال هؤلاء/ إذا اعتمدوا على الأسباب. فمن رجا نصرًا أو رزقًا من غير الله خذله الله، كما قال على - رضى الله عنه -: لا يرجُوَنَّ عَبْدٌ إلا ربه، ولا يخافنَّ إلا ذنبه. وقد قال تعالى: ﴿**مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [فاطر: ٢]، وقال تعالى: ﴿**وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلا كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ**﴾ [يونس: ١٠٧]، وقال: ﴿**قُلْ أَفَرَأَيْتُم**(2) **مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ**

18/180

---

(1) سبق تخريجه ص ٨٠ .

(2) فى المطبوعة: «أرأيتم» والصواب ما أثبتناه.

كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ [الزمر: ٣٨].

وهذا كما أن من أخذ يدخل فى التوكل تاركًا لما أمر به من الأسباب فهو ـ أيضًا ـ جاهل ظالم، عاص لله بترك ما أمره، فإن فعل المأمور به عبادة لله. وقد قال تعالى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقال شعيب ـ عليه السلام ـ: ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨]، وقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [الشورى: ١٠]. وقال: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ / وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ إِلاَّ قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ لأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [الممتحنة: ٤]، فليس من فعل شيئًا أمر به وترك ما أمر به من التوكل بأعظم ذنبًا ممن فعل توكلاً أمر به وترك فعل ما أمر به من السبب؛ إذ كلاهما مخل ببعض ما وجب عليه، وهما، مع اشتراكهما فى جنس الذنب، فقد يكون هذا أَلْوَم، وقد يكون الآخر، مع أن التوكل فى الحقيقة من جملة الأسباب. ١٨/١٨١

وقد روى أبو داود فى سننه أن النبى ﷺ قضى بين رجلين. فقال المقضىُّ عليه: حسبى الله ونعم الوكيل. فقال النبى ﷺ: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكَيْس، فإن غلبك أمر فقل: حسبى الله ونعم الوكيل»[1].

وفى صحيح مسلم عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ عن النبى ﷺ أنه قال: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنى فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قَدَّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان»[2]، ففى قوله ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز» أمر بالتسبب المأمور به، وهو الحرص على المنافع. وأمر مع/ذلك بالتوكل وهو الاستعانة بالله، فمن اكتفى بأحدهما فقد عصى أحد الأمرين، ونهى عن العجز الذى هو ضد الكيس. كما قال فى الحديث الآخر: «إن الله يلوم على العجز، ولكن عليك بالكيس»، وكما فى الحديث ١٨/١٨٢

(١) أبو داود فى الأقضية (٣٦٢٧)، وضعفه الألبانى.

(٢) مسلم فى القدر (٢٦٦٤/ ٣٤).

الشامى: «الكَيِّسُ من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أَتْبَع نفسه هواها وتمنى على الله»[1]، فالعاجز فى الحديث مقابل الكيس، ومن قال: العاجز هو مقابل البر فقد حرف الحديث ولم يفهم معناه. ومنه الحديث: «كل شىء بقدر حتى العجز والكيس»[2].

ومن ذلك ما روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس قال: كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، يقولون: نحن المتوكلون. فإذا قدموا سألوا الناس فقال الله تعالى: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ١٩٧][3]، فمن فعل ما أمر به من التزود فاستعان به على طاعة الله وأحسن منه إلى من يكون محتاجًا كان مطيعًا لله فى هذين الأمرين، بخلاف من ترك ذلك ملتفتًا إلى أزْواد الحجيج، كَلاًّ على الناس، وإن كان مع هذا قلبه غير ملتفت إلى معين، فهو ملتفت إلى الجملة، لكن إن كان المتزود غير قائم بما يجب عليه من التوكل على الله ومواساة المحتاج، فقد يكون فى تركه لما أمر به من جنس هذا التارك للتزود المأمور به.

١٨/١٨٣

/ وفى هذه النصوص بيان غلط طوائف؛ طائفة تضعف أمر السبب المأمور به فتعده نقصًا، أو قدحًا فى التوحيد والتوكل، وأن تركه من كمال التوكل والتوحيد، وهم فى ذلك ملبوس عليهم، وقد يقترن بالغلط اتباع الهوى فى إخلاد النفس إلى البطالة؛ ولهذا تجد عامة هذا الضرب - التاركين لما أمروا به من الأسباب ـ يتعلقون بأسباب دون ذلك، فإما أن يعلقوا قلوبهم بالخلق رغبة ورهبة، وإما أن يتركوا لأجل ما تبتلوا له من الغلو فى التوكل واجبات أو مستحبات أنفع لهم من ذلك، كمن يصرف همته فى توكله إلى شفاء مرضه بلا دواء أو نيل رزقه بلا سعى فقد يحصل ذلك، لكن كان مباشرة الدواء الخفيف، والسعى اليسير، وصرف تلك الهمة، والتوجه فى عمل صالح ، أنفع له، بل قد يكون أوجب عليه من تبتله لهذا الأمر اليسير الذى قدره درهم، أو نحوه.

وفوق هؤلاء من يجعل التوكل والدعاء ـ أيضًا ـ نقصًا وانقطاعًا عن الخاصة؛ ظنًا أن ملاحظة ما فرغ منه فى القدر هو حال الخاصة.

وقد قال فى هذا الحديث: «كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعمونى أطعمكم» وقال: «فاستكسونى أكسكم»[4] وفى الطبرانى ـ أو غيره ـ عن النبى ﷺ قال: «لِيَسْأَل أحدكم ربه

---

(١) الترمذى فى القيامة (٢٤٥٩) وابن ماجه فى الزهد (٤٢٦٠) ، وضعفه الألبانى .

(٢) مسلم فى القدر (١٨/٢٦٥٥)، وأحمد ٢/ ١١٠، كلاهما عن عبد الله بن عمر.

(٣) البخارى فى الحج (١٥٢٣).

(٤) سبق تخريجه ص ٨٠ .

حاجته كلها، حتى شِسْعُ نعله إذا انقطع، فإنه إن لم ييسره لم يتيسر»[1]. وهذا قد يلزمه أن يجعل ـ أيضًا ـ استهداء الله وعمله بطاعته من ذلك/ وقولهم يوجب دفع المأمور به مطلقًا، بل دفع المخلوق والمأمور، وإنما غلطوا من حيث ظنوا أن سبق التقدير يمنع أن يكون بالسبب المأمور به، كمن يتزندق فيترك الأعمال الواجبة، بناء على أن القدر قد سبق بأهل السعادة وأهل الشقاوة، ولم يعلم أن القدر سبق بالأمور على ما هى عليه، فمن قدره الله من أهل السعادة كان مما قدره الله تيسيره لعمل أهل السعادة، ومن قدره من أهل الشقاء كان مما قدره أنه ييسره لعمل أهل الشقاء، كما قد أجاب النبى ﷺ عن هذا السؤال فى حديث على بن أبى طالب، وعمران بن حصين، وسراقة بن جُعْشُم، وغيرهم.

١٨/١٨٤

ومنه حديث الترمذى: حدثنا ابن أبى عمر، حدثنا سفيان، عن الزهرى، عن أبى خزامة، عن أبيه. قال: سألت النبى ﷺ فقلت: يا رسول الله، أرأيت أدوية نتداوى بها، ورُقىً نسترقى بها، وتقاة نتقيها، هل ترد من قدر الله شيئًا؟ فقال: «هى من قدر الله»[2].

وطائفة تظن أن التوكل إنما هو من مقامات الخاصة المتقربين إلى الله بالنوافل، وكذلك قولهم فى أعمال القلوب وتوابعها، كالحب والرجاء والخوف والشكر، ونحو ذلك. وهذا ضلال مبين، بل جميع هذه الأمور فروض على الأعيان باتفاق أهل الإيمان، ومن تركها بالكلية/ فهو إما كافر، وإما منافق، لكن الناس هم فيها كما هم فى الأعمال الظاهرة؛ فمنهم ظالم لنفسه، ومنهم مقتصد، ومنهم سابق بالخيرات، ونصوص الكتاب والسنة طَافِحَة بذلك، وليس هؤلاء المعرضون عن هذه الأمور ـ علمًا وعملاً ـ بأقل لوما من التاركين لما أمروا به من أعمال ظاهرة مع تلبسهم ببعض هذه الأعمال، بل استحقاق الذم والعقاب يتوجه إلى من ترك المأمور من الأمور الباطنة والظاهرة، وإن كانت الأمور الباطنة مبتدأ الأمور الظاهرة وأصولها، والأمور الظاهرة كمالها وفروعها التى لا تتم إلا بها.

١٨/١٨٥

---

(١) الترمذى فى الدعوات (٣٦٨٣)، كما فى التحفة، وابن حبان فى الإحسان (٨٩١، ٨٩٢)، وفي موارد الظمآن (٢٤٠٢)، وذكره الهيثمى فى المجمع ١٠/١٥٣ وقال: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير سيار بن حاتم وهو ثقة».

وقوله: «شسع»: الشِّسْعُ: أحد سيور النعل، وهو الذى يدخل بين الأصبعين. انظر: النهاية ٢/٤٧٢.

(٢) الترمذى فى الطب (٢٠٦٥) وقال: « حديث حسن صحيح » .

فصــــل

وأما قوله: «يا عبادى، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا» ـ وفى رواية: «وأنا أغفر الذنوب ولا أبالى» ـ «فاستغفرونى أغفر لكم» فالمغفرة العامة لجميع الذنوب نوعان:

أحدهما: المغفرة لمن تاب، كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ**﴾ إلى قوله: ﴿**ثُمَّ لا تُنصَرُونَ**﴾ [الزمر: ٥٣، ٥٤]، فهذا السياق ـ مع سبب نزول الآية ـ يبين أن المعنى لا ييأس مذنب من مغفرة الله، ولو كانت ذنوبه ما كانت، فإن الله/ ـ سبحانه ـ لا يتعاظمه ذنب أن يغفره لعبده التائب. وقد دخل فى هذا العموم الشرك وغيره من الذنوب، فإن الله ـ تعالى ـ يغفر ذلك لمن تاب منه، قال تعالى: ﴿**فَإِذَا انسَلَخَ الأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ**﴾ إلى قوله: ﴿**فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ**﴾ [التوبة: ٥]، وقال فى الآية الأخرى: ﴿**فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ**﴾ [التوبة: ١١]، وقال: ﴿**لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ**﴾ إلى قوله: ﴿**أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [المائدة: ٧٣، ٧٤].

١٨/١٨٦

وهذا القول الجامع بالمغفرة لكل ذنب للتائب منه ـ كما دل عليه القرآن والحديث ـ هو الصواب عند جماهير أهل العلم، وإن كان من الناس من يستثنى بعض الذنوب، كقول بعضهم: إن توبة الداعية إلى البدع لا تقبل باطنًا؛ للحديث الإسرائيلى الذى فيه: «فكيف من أضللت».

وهذا غلط؛ فإن الله قد بين فى كتابه وسنة رسوله أنه يتوب على أئمة الكفر، الذين هم أعظم من أئمة البدع. وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ**﴾ [البروج: ١٠]، قال الحسن البصرى: انظروا إلى هذا الكرم! عذبوا أولياءه وفتنوهم، ثم هو يدعوهم إلى التوبة.

/وكذلك توبة القاتل ونحوه، وحديث أبى سعيد، المتفق عليه، فى الذى قتل تسعة

١٨/١٨٧

وتسعين نفسًا يدل على قبول توبته[1]، وليس فى الكتاب والسنة ما ينافى ذلك، ولا نصوص الوعيد ـ فيه وفى غيره من الكبائر ـ بمنافية لنصوص قبول التوبة، فليست آية الفرقان بمنسوخة بآية النساء؛ إذ لا منافاة بينهما، فإنه قد علم يقينًا أن كل ذنب فيه وعيد فإن لُحوق الوعيد مشروط بعدم التوبة؛ إذ نصوص التوبة مبينة لتلك النصوص، كالوعيد فى الشرك وأكل الربا، وأكل مال اليتيم والسحر، وغير ذلك من الذنوب. ومن قال من العلماء: توبته غير مقبولة. فحقيقة قوله التى تلائم أصول الشريعة أن يراد بذلك أن التوبة المجردة تسقط حق الله من العقاب.

وأما حق المظلوم فلا يسقط بمجرد التوبة، وهذا حق. ولا فرق فى ذلك بين القاتل وسائر الظالمين. فمن تاب من ظلم لم يسقط بتوبته حق المظلوم، لكن من تمام توبته أن يعوضه بمثل مظلمته، وإن لم يعوضه فى الدنيا فلابد له من العوض فى الآخرة، فينبغى للظالم التائب أن يستكثر من الحسنات، حتى إذا استوفى المظلومون حقوقهم لم يبق مفلسًا. ومع هذا فإذا شاء الله أن يعوض المظلوم من عنده فلا راد لفضله، كما إذا شاء أن يغفر ما دون الشرك لمن يشاء؛ ولهذا فى حديث القصاص الذى ركب فيه جابر بن عبد الله إلى عبد الله بن/ أنيس شهرًا حتى شَافَهَهُ به، وقد رواه الإمام أحمد، وغيره، واستشهد به البخارى فى صحيحه، وهو من جنس حديث الترمذى صِحَاحه أو حسانه، قال فيه: «إذا كان يوم القيامة فإن الله يجمع الخلائق فى صعيد واحد، يسمعهم الداعى، وينفذهم البصر. ثم يناديهم بصوت يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ: أنا الملك، أنا الديان، لا ينبغى لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة، ولا لأحد من أهل النار قِبَلَه مظلمة، ولا ينبغى لأحد من أهل النار أن يدخل النار ولا لأحد من أهل الجنة حتى أقصه منه»[2]. فبين فى الحديث العدل والقصاص بين أهل الجنة وأهل النار.

18/188

وفى صحيح مسلم، من حديث أبى سعيد: «أن أهل الجنة إذا عبروا الصراط وقفوا على قنطرة بين الجنة والنار، فيقتص لبعضهم من بعض، فإذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة»[3]، وقد قال ـ سبحانه ـ لما قال: ﴿**وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا**﴾ [الحجرات: ١٢] ـ والاغتياب من ظلم الأعراض ـ قال: ﴿**أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الحجرات: ١٢]. فقد نبههم على التوبة من الاغتياب وهو من

---

(١) ابن ماجه فى الديات (٢٦٢٢) وأحمد ٣/ ٢٠.

(٢) البخارى فى التوحيد معلقًا (الفتح ١٣/ ٤٥٣)، وأحمد ٣/ ٤٩٥، واللفظ لأحمد.

(٣) البخارى فى الرقاق (٦٥٣٥)، وفى المظالم (٢٤٤٠) ولم أعثر عليه فى مسلم كما فى تحفة الأشراف (٤٢٥٧).

الظلم.

وفى الحديث الصحيح: «من كان عنده لأخيه مظلمة فى دم أو مال أو عرض فليأته فليستحل منه قبل أن يأتى يوم ليس فيه درهم/ ولا دينار إلا الحسنات والسيئات. فإن كان له حسنات وإلا أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه، ثم يلقى فى النار»[1] أو كما قال. وهذا فيما علمه المظلوم من العِوَض، فأما إذا اغتابه أو قذفه ولم يعلم بذلك فقد قيل: من شرط توبته إعلامه، وقيل: لا يشترط ذلك، وهذا قول الأكثرين، وهما روايتان عن أحمد. لكن قوله مثل هذا أن يفعل مع المظلوم حسنات، كالدعاء له، والاستغفار، وعمل صالح يهدى إليه، يقوم مقام اغتيابه وقذفه. قال الحسن البصرى: كفارة الغيبة أن تستغفر لمن اغتبته.

18/189

وأما الذنوب التى يطلق الفقهاء فيها نفى قبول التوبة، مثل قول أكثرهم: لا تقبل توبة الزنديق وهو المنافق، وقولهم: إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه حدود الله، وكذلك قول كثير منهم أو أكثرهم فى سائر الجرائم، كما هو أحد قولى الشافعى وأصح الروايتين عن أحمد، وقولهم فى هؤلاء: إذا تابوا بعد الرفع إلى الإمام لم تقبل توبتهم - فهذا إنما يريدون به رفع العقوبة المشروعة عنهم، أى: لاتقبل توبتهم بحيث يخلى بلا عقوبة، بل يعاقب: إما لأن توبته غير معلومة الصحة، بل يظن به الكذب فيها، وإما لأن رفع العقوبة بذلك يفضى إلى انتهاك المحارم وسد باب العقوبة على الجرائم، ولا يريدون بذلك أن من تاب من هؤلاء توبة صحيحة فإن الله لا يقبل توبته فى الباطن؛ إذ / ليس هذا قول أحد من أئمة الفقهاء، بل هذه التوبة لا تمنع إلا إذا عاين أمر الآخرة، كما قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُولَٰئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْآنَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ**﴾ الآية [النساء: ١٧، ١٨].

18/190

قال أبو العالية: سألت أصحاب محمد ﷺ عن ذلك، فقالوا لى: كل من عصى الله فهو جاهل، وكل من تاب قبل الموت فقد تاب من قريب. وأما من تاب عند معاينة الموت فهذا كفرعون الذى قال: أنا الله، فلما أدركه الغرق قال: آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين. قال الله: ﴿**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾ [يونس: ٩١]، وهذا استفهام إنكار بَيَّن به أن هذه التوبة ليست هى التوبة المقبولة المأمور بها، فإن استفهام الإنكار؛ إما بمعنى النفى إذا قابل الإخبار، وإما بمعنى الذم والنهى إذا قابل

---

(١) البخارى فى المظالم (٢٤٤٩)، وفى الرقاق (٦٥٣٤)، وأحمد ٢/ ٤٣٥، ٥٠٦ كلاهما عن أبى هريرة.

الإنشاء، وهذا من هذا.

ومثله قوله تعالى: ﴿ **فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ . فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ . فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا /رَأَوْا بَأْسَنَا** ﴾ الآية [غافر: ٨٣ ـ ٨٥]. بين أن التوبة بعد رؤية البأس لا تنفع، وأن هذه سنة الله التي قد خلت في عباده؛ كفرعون وغيره، وفي الحديث: «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يُغَرْغِرْ»، وروى: «ما لم يعاين»[١]. ١٨/١٩١

وقد ثبت في الصحيحين أنه ﷺ عرض على عمه التوحيد في مرضه الذي مات فيه[٢]، وقد عاد يهوديًا كان يخدمه فعرض عليه الإسلام فأسلم، فقال: «الحمد لله الذي أنقذه بي من النار»، ثم قال لأصحابه: «آووا أخاكم»[٣].

ومما يبين أن المغفرة العامة في «الزمر» هي للتائبين أنه قال في سورة «النساء»: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ** ﴾ [النساء: ١١٦]، فقيد المغفرة بما دون الشرك وعلقها على المشيئة، وهناك أطلق وعمم، فدل هذا التقييد والتعليق على أن هذا في حق غير التائب؛ ولهذا استدل أهل السنة بهذه الآية على جواز المغفرة لأهل الكبائر في الجملة، خلافًا لمن أوجب نفوذ الوعيد بهم من الخوارج والمعتزلة، وإن كان المخالفون لهم قد أسرف فريق منهم من المرجئة، حتى توقفوا في لحوق الوعيد بأحد من أهل القبلة، كما يذكر عن غلاتهم أنهم نفوه مطلقًا، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، ونصوص الكتاب والسنة مع اتفاق سلف الأمة وأئمتها متطابقة على أن من أهل الكبائر/ من يعذب، وأنه لا يبقى في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان. ١٨/١٩٢

النوع الثاني: من المغفرة العامة التي دل عليها قوله: «يا عبادي، إنكم تخطئون بالليل والنهار وأنا أغفر الذنوب جميعًا» المغفرة بمعنى تخفيف العذاب، أو بمعنى تأخيره إلى أجل مسمى، وهذا عام مطلقًا؛ ولهذا شفع النبي ﷺ في أبي طالب ـ مع موته على الشرك ـ فنقل من غمرة من نار، حتى جعل في ضَحْضَاحٍ من نار، في قدميه نعلان من نار يغلي

---

(١) الترمذي في الدعوات (٣٥٣٧) وقال: «حديث حسن غريب»، وابن ماجه في الزهد (٤٢٥٣) وقال البوصيري في الزوائد: «في إسناده الوليد بن مسلم، وهو مدلس، وقد عنعنه. وكذلك مكحول الدمشقي»، وأحمد ٢/ ١٣٢، ١٥٣ كلهم عن ابن عمر.

(٢) البخاري في الجنائز (١٣٦٠)، ومسلم في الإيمان (٢٤/ ٣٩).

(٣) البخاري في الجنائز (١٣٥٦)، وأبو داود في الجنائز (٣٠٩٥)، والنسائي في الكبرى في السير (٨٥٨٨/ ١)، وأحمد ٣/ ٢٢٧، ٢٨٠ كلهم عن أنس بن مالك.

منهما دماغه[1]. قال: «ولولا أنا لكان فى الدرك الأسفل من النار»[2]، وعلى هذا المعنى دل قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠].

فَصْـــل

وأما قوله عز وجل: «يا عبادى إنكم لن تبلغوا ضَرِّى فتضرونى، ولن تبلغوا نفعى فتنفعونى» فإنه هو بين بذلك أنه ليس هو فيما يحسن به إليهم من إجابة الدعوات، وغفران الزلات بالمستعيض/ بذلك منهم جلب منفعة أو دفع مضرة، كما هى عادة المخلوق الذى يعطى غيره نفعًا ليكافئه عليه بنفع، أو يدفع عنه ضررًا؛ ليتقى بذلك ضرره، فقال: «إنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى، ولن تبلغوا ضرى فتضرونى»، فلست إذا أخصكم بهداية المستهدى وكفاية المستكفى المستطعم والمستكسى بالذى أطلب أن تنفعونى، ولا أنا إذا غفرت خطاياكم بالليل والنهار أتقى بذلك أن تضرونى، فإنكم لن تبلغوا نفعى فتنفعونى ولن تبلغوا ضرى فتضرونى؛ إذ هم عاجزون عن ذلك، بل ما يقدرون عليه من الفعل لا يقدرون عليه إلا بتقديره وتدبيره، فكيف بما لا يقدرون عليه؟ فكيف بالغنى الصمد، الذى يمتنع عليه أن يستحق من غيره نفعًا أو ضرًا؟ وهذا الكلام كما بين أن ما يفعله بهم من جلب المنافع ودفع المضار فإنهم لن يبلغوا أن يفعلوا به مثل ذلك، فكذلك يتضمن أن ما يأمرهم به من الطاعات وما ينهاهم عنه من السيئات فإنه لا يتضمن استجلاب نفعهم، كأمر السيد لعبده، أو الوالد لولده، والأمير لرعيته، ونحو ذلك. ولا دفع مضرتهم، كنهى هؤلاء أو غيرهم لبعض الناس عن مضرتهم.

18/193

فإن المخلوقين يبلغ بعضهم نفع بعض ومضرة بعض، وكانوا فى أمرهم ونهيهم قد يكونون كذلك، والخالق ـ سبحانه ـ مقدس عن ذلك، فبين تنزيهه عن لحوق نفعهم وضرهم فى إحسانه إليهم بما يكون من/ أفعاله بهم وأوامره لهم، قال قتادة: إن الله لم يأمر العباد بما أمرهم به لحاجته إليهم، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلاً به عليهم، ولكن أمرهم بما فيه صلاحهم، ونهاهم عما فيه فسادهم.

18/194

---

(١) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٥)، ومسلم فى الإيمان (٢١٠/ ٣٦٠) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

وقوله: «ضحضاح»: الضَّحْضاح فى الأصل: ما رَقَّ من الماء على وجه الأرض، ما يبلغ الكعبين، فاستعاره للنار، انظر: النهاية ٣/ ٧٥.

(٢) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٨٨٣)، ومسلم فى الإيمان (٢٠٩/ ٣٥٧) كلاهما عن العباس بن عبد المطلب.

فَصْــــل

ولهذا ذكر هذين الأصلين بعد هذا، فذكر أن برهم وفجورهم ـ الذى هو طاعتهم ومعصيتهم ـ لا يزيد فى ملكه ولا ينقص، وأن إعطاءه إياهم غاية ما يسألونه نسبته إلى ما عنده أدنى نسبة، وهذا بخلاف الملوك وغيرهم ممن يزداد ملكه بطاعة الرعية، وينقص ملكه بالمعصية. وإذا أعطى الناس ما يسألونه أنفد ما عنده ولم يغنهم، وهم فى ذلك يبلغون مضرته ومنفعته، وهو يفعل ما يفعله من إحسان وعفو وأمر ونهى لرجاء المنفعة وخوف المضرة. فقال: «يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك فى ملكى شيئًا. يا عبادى لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكى شيئًا»[1]، إذ ملكه هو قدرته على التصرف. فلا تزداد بطاعتهم ولا تنقص بمعصيتهم، كما تزداد قدرة الملوك بكثرة المطيعين لهم، وتنقص بقلة المطيعين لهم، فإن ملكه متعلق/بنفسه، وهو خالق كل شىء وربه ومليكه، وهو الذى يؤتى الملك من يشاء، وينزع الملك ممن يشاء. ١٨/١٩٥

والملك قد يراد به القدرة على التصرف والتدبير، ويراد به نفس التدبير والتصرف، ويراد به المملوك نفسه الذى هو محل التدبير، ويراد به ذلك كله. وبكلٍّ حال، فليس بر الأبرار وفجور الفجار موجبًا لزيادة شىء من ذلك ولا نقصه، بل هو بمشيئته وقدرته يخلق ما يشاء، فلو شاء أن يخلق مع فجور الفجار ما شاء لم يمنعه من ذلك مانع، كما يمنع الملوك فجور رعاياهم التى تعارض أوامرهم عما يختارونه من ذلك، ولو شاء ألا يخلق مع بر الأبرار شيئًا مما خلقه لم يكن برهم محوجًا له إلى ذلك، ولا معينًا له كما يحتاج الملوك ويستعينون بكثرة الرعايا المطيعين.

---

(١) سبق تخريجه ص ٨٠ .

فَصْــــل

ثم ذكر حالهم فى النوعين سؤال بره وطاعة أمره اللذين[1] ذكرهما فى الحديث، حيث ذكر الاستهداء والاستطعام والاستكساء، وذكر الغفران والبر والفجور، فقال: «لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا فى صعيد واحد، فسألونى، فأعطيت كل إنسان منهم مسألته /ما نقص ذلك مما عندى إلا كما ينقص المِخْيَط إذا أدخل البحر»،والخياط والمخيط:ما يخاط به، إذ الفعال والمفعل والمفعال من صيغ الآلات التى يفعل بها، كالمسعر، والمخلاب، والمنشار. فبين أن جميع الخلائق إذا سألوا ـ وهم فى مكان واحد وزمان واحد ـ فأعطى كل إنسان منهم مسألته، لم ينقصه ذلك مما عنده إلا كما ينقص الخياط ـ وهى الإبرة ـ إذا غمس فى البحر. ١٨/١٩٦

وقوله: «لم ينقص مما عندى» فيه قولان:

أحدهما: أنه يدل على أن عنده أموراً موجودة يعطيهم منها ما سألوه إياه، وعلى هذا فيقال: لفظ النقص على حاله؛ لأن الإعطاء من الكثير، وإن كان قليلا، فلابد أن ينقصه شيئًا ما. ومن رواه: «لم ينقص من ملكى» يحمل على ما عنده، كما فى هذا اللفظ؛ فإن قوله: «مما عندى» فيه تخصيص ليس هو فى قوله: «من ملكى». وقد يقال: المعطى؛ إما أن يكون أعيانًا قائمة بنفسها، أو صفات قائمة بغيرها. فأما الأعيان فقد تنقل من محل إلى محل، فيظهر النقص فى المحل الأول. وأما الصفات فلا تنقل من محلها، وإن وجد نظيرها فى محل آخر، كما يوجد نظير علم المعلم فى قلب المتعلم من غير زوال علم المعلم، وكما يتكلم المتكلم بكلام المتكلم قبله من غير انتقال كلام المتكلم الأول إلى/ الثانى. وعلى هذا فالصفات لا تنقص مما عنده شيئًا، وهى من المسؤول كالهدى. ١٨/١٩٧

وقد يجاب عن هذا بأنه هو من الممكن فى بعض الصفات ألا يثبت مثلها فى المحل الثانى حتى تزول عن الأول؛ كاللون الذى ينقص، وكالروائح التى تعبق بمكان وتزول، كما دعا النبى ﷺ على حمى المدينة أن تنقل إلى مَهيَعَة وهى الجحفة[2]، وهل مثل هذا الانتقال بانتقال عين العرض الأول، أو بوجود مثله من غير انتقال عينه؟ فيه للناس قولان: إذ منهم من يجوز انتقال الأعراض، بل من يجوز أن تجعل الأعراض أعيانًا، كما هو قول ضرار

(١) فى المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه. (٢) البخارى فى الحج (١٥٢٨) ومسلم فى الحج (١١٨٢/ ١٤).

والنجار وأصحابهما، كبرغوث وحفص الفرد، لكن إن قيل: هو بوجود مثله من غير انتقال عينه فذلك يكون مع استحالة العرض الأول وفنائه، فيعدم عن ذلك المحل ويوجد مثله فى المحل الثانى.

القول الثانى: أن لفظ النقص هنا كلفظ النقص فى حديث موسى والخضر الذى فى الصحيحين من حديث ابن عباس، عن أبى بن كعب، عن النبى ﷺ، وفيه: «أن الخضر قال لموسى ـ لما وقع عصفور على قارب السفينة فنقر فى البحر ـ فقال: يا موسى، ما نقص علمى وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من هذا البحر»[1].

١٨/١٩٨ ومن المعلوم أن نفس علم الله القائم بنفسه لا يزول منه/شىء بتعلم العباد، وإنما المقصود أن نسبة علمى وعلمك إلى علم الله كنسبة ما علق بمنقار العصفور إلى البحر.

ومن هذا الباب كون العلم يورث، كقوله: «العلماء ورثة الأنبياء»[2] ومنه قوله: ﴿**وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ**﴾ [النمل: ١٦]، ومنه توريث الكتاب أيضًا كقوله: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [فاطر: ٣٢]، ومثل هذه العبارة من النقص، ونحوه تستعمل فى هذا، وإن كان العلم الأول ثابتًا، كما قال سعيد بن المسيب لقتادة، وقد أقام عنده أسبوعًا سأله فيه مسائل عظيمة حتى عجب من حفظه، وقال: نَزَفْتَنِى يا أعمى! وإنْزَاف القليب، ونحوه هو رفع ما فيه بحيث لا يبقى فيه شىء. ومعلوم أن قتادة لو تعلم جميع علم سعيد لم يَزُلْ علمه من قلبه كما يزول الماء من القليب، لكن قد يقال: التعليم إنما يكون بالكلام، والكلام يحتاج إلى حركة وغيرها مما يكون بالمحل ويزول عنه؛ ولهذا يوصف بأنه يخرج من المتكلم؛ كما قال تعالى: ﴿**كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِبًا**﴾ [الكهف: ٥].

ويقال: قد أخرج العالم هذا الحديث ولم يخرج هذا، فإذا كان تعليم العلم بالكلام المستلزم زوال بعض ما يقوم بالمحل وهذا نزيف وخروج ـ كان كلام سعيد بن المسيب على حقيقته. ومضمونه أنه فى تلك السبع الليالى من كثرة ما أجابه وكلمه فارقه أمور قامت به من حركات وأصوات،/بل ومن صفات قائمة بالنفس كان ذلك نزيفًا، ومما يقوى هذا المعنى ١٨/١٩٩ أن الإنسان، وإن كان علمه فى نفسه، فليس هو أمرًا لازمًا للنفس لزوم الألوان للمتلونات، بل قد يذهل الإنسان عنه ويغفل، وقد ينساه ثم يذكره، فهو شىء يحضر تارة ويغيب أخرى. وإذا تكلم به الإنسان وعلمه فقد تَكِلُّ النفس وتعى، حتى لا يقوى على استحضاره

---

(١) البخارى فى العلم (١٢٢)، ومسلم فى الفضائل (٢٣٨٠/ ١٧٠)، كلاهما عن ابن عباس.

(٢) أبو داود فى العلم (٣٦٤١)، وابن ماجه فى المقدمة (٢٢٣)، كلاهما عن أبى الدرداء.

إلا بعد مدة، فتكون فى تلك الحال خالية عن كمال تحققه واستحضاره الذى يكون به العالم عالمًا بالفعل، وإن لم يكن نفس ما زال هو بعينه القائم فى نفس السائل والمستمع، ومن قال هذا يقول: كون التعليم يرسخ العلم من وجه لا ينافى ما ذكرناه، وإذا كان مثل هذا النقص والنزيف معقولاً فى علم العباد كان استعمال لفظ النقص فى علم الله بناء على اللغة المعتادة فى مثل ذلك، وإن كان هو ـ سبحانه ـ منزهًا عن اتصافه بضد العلم بوجه من الوجوه، أو عن زوال علمه عنه، لكن فى قيام أفعال به وحركات نزاع بين الناس من المسلمين وغيرهم.

وتحقيق الأمر أن المراد ما أخذ علمى وعلمك من علم الله، وما نال علمى وعلمك من علم الله، وما أحاط علمى وعلمك من علم الله، كما قال: ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ**﴾ [البقرة: ٢٥٥]، إلا كما نقص أو أخذ أو نال هذا العصفور من هذا البحر، أى: نسبة هذا إلى هذا كنسبة هذا إلى هذا، وإن كان المشبه به جسمًا ينتقل من محل إلى محل ويزول/ عن المحل الأول، وليس المشبه كذلك؛ فإن هذا الفرق هو فرق ظاهر يعلمه المستمع من غير التباس، كما قال ﷺ: «إنكم سترون ربكم كما ترون الشمس والقمر»[1]، فشبه الرؤية بالرؤية، وهى، وإن كانت متعلقة بالمرئى فى الرؤية المشبهة والرؤية المشبه بها، لكن قد علم المستمعون أن المرئى ليس مثل المرئى، فكذلك هنا شبه النقص بالنقص، وإن كان كل من الناقص والمنقوص والمنقوص منه المشبه به، ليس مثل الناقص والمنقوص، والمنقوص منه المشبه به.

١٨/٢٠٠

ولهذا كل أحد يعلم أن المعلم لا يزول علمه بالتعليم، بل يشبهونه بضوء السراج الذى يحدث، يقتبس منه كل أحد، ويأخذون ما شاؤوا من الشهب، وهو باق بحاله، وهذا تمثيل مطابق، فإن المستوقد من السراج يحدث الله فى فتيلته أو وقوده نارًا من جنس تلك النار، وإن كان قد يقال: إنها تستحيل عن ذلك الهواء مع أن النار الأولى باقية، كذلك المتعلم يجعل فى قلبه مثل علم المعلم مع بقاء علم المعلم؛ ولهذا قال على ـ رضى الله عنه ـ: العلم يزكو على العمل، أو قال: على التعليم، والمال ينقصه النفقة. وعلى هذا فيقال فى حديث أبى ذر: إن قوله: «مما عندى»، وقوله: «من ملكى» هو من هذا الباب، وحينئذ فله وجهان:

أحدهما: أن يكون ما أعطاهم خارجًا عن مسمى ملكه ومسمى ما/ عنده، كما أن علم الله لا يدخل فيه نفس علم موسى والخضر.

١٨/٢٠١

والثانى: أن يقال: بل لفظ الملك وما عنده يتناول كل شىء، وما أعطاهم فهو جزء من ملكه ومما عنده، ولكن نسبته إلى الجملة هذه النسبة الحقيرة. ومما يحقق هذا القول الثانى أن

(١) البخارى فى مواقيت الصلاة (٥٥٤).

الترمذى روى هذا الحديث من طريق عبد الرحمن بن غنم، عن أبى ذر مرفوعًا، فيه: «لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، ورطبكم ويابسكم، سألونى حتى تنتهى مسألة كل واحد منهم فأعطيتهم ما سألونى، ما نقص ذلك مما عندى كمغرز إبرة لو غمسها أحدكم فى البحر، وذلك أنى جَوَادٌ ماجد واجد، عطائى كلام، وعذابى كلام، إنما أمرى لشىء إذا أردته أن أقول له: كن فيكون»[1]، فذكره ـ سبحانه ـ أن عطاءه كلام، وعذابه كلام، يدل على أنه هو أراد بقوله: «من ملكى» و«مما عندى» أى: من مقدورى، فيكون هذا فى القدرة كحديث الخضر فى العلم، والله أعلم.

ويؤيد ذلك أن فى اللفظ الآخر الذى فى نسخة أبى مسهر: «لم ينقص ذلك من ملكى شيئًا إلا كما ينقص البحر»، وهذا قد يقال فيه: إنه استثناء منقطع، أى: لم ينقص من ملكى شيئًا، لكن يكون حاله حال هذه النسبة، وقد يقال: بل هو تام، والمعنى على ما سبق.

١٨/٢٠٢

/ فَصْــــل

ثم ختمه بتحقيق ما بينه فيه من عدله وإحسانه، فقال: «يا عبادى، إنما هى أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلُومَنَّ إلا نفسه»، فبين أنه محسن إلى عباده فى الجزاء على أعمالهم الصالحة إحسانًا يستحق به الحمد؛ لأنه هو المنعم بالأمر بها، والإرشاد إليها، والإعانة عليها، ثم إحصائها، ثم توفية جزائها. فكل ذلك فضل منه وإحسان؛ إذ كل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، وهو، وإن كان قد كتب على نفسه الرحمة، وكان حقًا عليه نصر المؤمنين ـ كما تقدم بيانه ـ فليس وجوب ذلك كوجوب حقوق الناس بعضهم على بعض، الذى يكون عدلاً لا فضلا؛ لأن ذلك إنما يكون لكون بعض الناس أحسن إلى البعض فاستحق المعاوضة، وكان إحسانه إليه بقدرة المحسن دون المحسن إليه؛ ولهذا لم يكن المتعاوضان ليخص أحدهما بالتفضل على الآخر لتكافئهما، وهو قد بين فى الحديث أن العباد لن يبلغوا ضره فيضروه، ولن يبلغوا نفعه فينفعوه، فامتنع حينئذ أن يكون لأحد من جهة نفسه عليه حق، بل هو الذى أَحَقَّ الحق على نفسه بكلماته، فهو المحسن بالإحسان وبإحقاقه/ وكتابته على نفسه، فهو فى كتابة الرحمة على نفسه، وإحقاقه نصر عباده المؤمنين، ونحو ذلك محسن إحسانًا مع إحسان.

١٨/٢٠٣

---

(١) الترمذى فى صفة القيامة (٢٤٩٥) وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٥٧)، وأحمد ٥/ ١٥٤، ١٧٧.

فليتدبر اللبيب هـذه التفاصيل التى يتبين بها فصل الخطاب فى هـذه المواضع التى عظم فيها الاضطراب، فمن بَيْن مُوجبٍ على ربه بالمنع أن يكون محسنًا متفضلاً، ومن بين مُسَوٍّ بين عدله وإحسانه وما تنزه عنه من الظلم والعدوان، وجاعل الجميع نوعـًا واحدًا. وكل ذلك حَيْدٌ عن سنن الصراط المستقيم، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل.

وكما بَيَّنَ أنه محسن فى الحسنات، متم إحسانه بإحصائها والجزاء عليها، بين أنه عادل فى الجزاء على السيئات، فقال: «ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه» كما تقدم بيانه فى مثل قوله: ﴿ **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ** ﴾ [هود: ١٠١]. وعلى هذا الأصل استقرت الشريعة الموافقة لفطرة الله التى فطر الناس عليها، كما فى الحديث الصحيح الذى رواه البخارى؛ عن شداد بن أوس؛ عن النبى ﷺ، أنه قال: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربى، لا إله إلا أنت، خلقتنى وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك علىَّ، وأبوء بذنبى، فاغفر لى، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت»[١]، ففى قوله: «أبوء لك بنعمتك على» اعتراف بنعمته عليه فى الحسنات وغيرها. وقوله: «وأبوء بذنبى»/ اعتراف منه بأنه مذنب، ظالم لنفسه، وبهذا يصير العبد شكورًا لربه مستغفرًا لذنبه، فيستوجب مزيد الخير، وغفران الشر من الشكور الغفور، الذى يشكر اليسير من العمل ويغفر الكثير من الزلل.

١٨/٢٠٤

وهنا انقسم الناس ثلاثة أقسام فى إضافة الحسنات والسيئات التى هى الطاعات والمعاصى إلى ربهم وإلى نفـوسهم، فشـرهم الذى إذا أسـاء أضـاف ذلك إلى القدر، واعتذر بأن القـدر سـبق بذلك، وأنـه لا خروج له على القدر، فركب الحجة على ربه فى ظلمه لنفسه، وإن أحسن أضاف ذلك إلى نفسه، ونسى نعمة الله عليه فى تيسيره لليسرى. وهذا ليس مـذهب طائفة من بنى آدم، ولكنه حال شرار الجاهلين الظالمين، الذين لا حفظوا حـدود الأمـر والنهى، ولا شهدوا حقيقة القضاء والقدر، كما قال فيهم الشيخ أبو الفرج ابن الجوزى: أنت عند الطاعة قدرى، وعند المعصية جبرى. أى مذهب وافق هواك تمذهبت به.

وخير الأقسام، وهـو القسم المشـروع، وهـو الحق الذى جاءت به الشريعة: أنه إذا أحســن شكر نعمـة الله عليـه وحمده؛ إذ أنعم عليه بأن جعله محسنًا ولم يجعله مسيئًا، فإنه فقير محتاج فى ذاته وصفاته وجميع حركاته وسكناته إلى ربه، ولا حول ولا قوة إلا به، فلو لم يهده لم يهتد، كما قال أهل الجنة: ﴿ **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ**

---

(١) البخارى فى الدعوات (٦٣٢٣) .

١٨/٢٠٥ ﴿لَوْلا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وإذا / أساء اعترف بذنبه، واستغفر ربه وتاب منه، وكان كأبيه آدم الذى قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، ولم يكن كإبليس الذى قال: ﴿بِمَا أَغْوَيْتَنِي لأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الأَرْضِ وَلأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩ ، ٤٠]. ولم يحتج بالقدر على ترك مأمور ولا فعل محظور، مع إيمانه بالقدر خيره وشره، وأن الله خالق كل شىء وربه ومليكه، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه يهدى من يشاء ويضل من يشاء، ونحو ذلك.

وهؤلاء هم الذين أطاعوا الله فى قوله فى هذا الحديث الصحيح: «فمن وجد خيرًا فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»، ولكن بسط ذلك وتحقيق نسبة الذنب إلى النفس مع العلم بأن الله خالق أفعال العباد فيه أسرار ليس هذا موضعها، ومع هذا فقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلاءِ الْقَوْمِ لا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا .مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، ليس المراد بالحسنات والسيئات فى هذه الآية الطاعات والمعاصى، كما يظنه كثير من الناس حتى يحرف بعضهم القرآن ويقرأ: ﴿فَمِن نَّفْسِكَ﴾[النساء: ٧٩]، ومعلوم أن معنى هذه القراءة يناقض القراءة المتواترة،

١٨/٢٠٦ وحتى يضمر بعضهم القول على وجه الإنكار له، وهو قول/ الله الحق، فيجعل قول الله الصدق الذى يحمد ويرضى قولاً للكفار يكذب به ويذم، ويسخط بالإضمار الباطل الذى يدعيه، من غير أن يكون فى السياق ما يدل عليه.

ثم إن من جهل هؤلاء ظنهم أن فى هذه الآية حجة للقدرية واحتجاج بعض القدرية بها؛ وذلك أنه لا خلاف بين الناس فى أن الطاعات والمعاصى سواء من جهة القدر. فمن قال: إن العبد هو الموجد لفعله دون الله، أو هو الخالق لفعله، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية.

ومن أثبت خلق الأفعال وأثبت الجبر أو نفاه، أو أمسك عن نفيه وإثباته مطلقًا، وفصل المعنى أو لم يفصله ـ فلا فرق عنده بين الطاعة والمعصية. فتبين أن إدخال هذه الآية فى القدر فى غاية الجهالة؛ وذلك أن الحسنات والسيئات فى الآية المراد بها المسار والمضار دون الطاعات والمعاصى، كما فى قوله تعالى: ﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وهو الشر والخير فى قوله: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥].

وكذلك قوله: ﴿إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿ولئن أذقناه نعماء[1] بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني﴾ [هود: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وما أرسلنا في/ قرية من نبي إلا أخذنا أهلها بالبأساء والضراء لعلهم يضرعون. ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فأخذناهم بغتة وهم لا يشعرون﴾ [الأعراف: ٩٤، ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه﴾ [الأعراف: ١٣١]. ١٨/٢٠٧

فهذه حال فرعون وملئه مع موسى ومن معه، كحال الكفار والمنافقين والظالمين مع محمد وأصحابه، إذا أصابهم نعمة وخير قالوا: لنا هذه، أو قالوا: هذه من عند الله، وإن أصابهم عذاب وشر تطيروا بالنبى والمؤمنين، وقالوا: هذه بذنوبهم، وإنما هى بذنوب أنفسهم لا بذنوب المؤمنين، وهو ـ سبحانه ـ ذكر هذا فى بيان حال النّاكلين عن الجهاد الذين يلومون المؤمنين على الجهاد، فإذا أصابهم نصر، ونحوه قالوا: هذا من عند الله، وإن أصابتهم محنة قالوا: هذه من عند هذا الذى جاءنا بالأمر والنهى والجهاد، قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم﴾، إلى قوله: ﴿وإن منكم لمن ليبطئن﴾، إلى قوله: ﴿ألم تر إلى الذين قيل لهم كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة فلما كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشد خشية وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال﴾، إلى قوله: ﴿أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة وإن تصبهم حسنة﴾ [النساء: ٧١ ـ ٧٨]، أى هؤلاء المذمومين ﴿يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك﴾ [النساء: ٧٨]، أى بسبب أمرك ونهيك،/ قال الله تعالى: ﴿فمال هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا. ما أصابك من حسنة﴾ [النساء: ٧٨، ٧٩]، أى: من نعمة ﴿فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك﴾ [النساء: ٧٩]، أى: فبذنبك. كما قال: ﴿وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم﴾ [الشورى: ٣٠]، وقال: ﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم﴾ [الروم: ٣٦]. ١٨/٢٠٨

وأما القسم الثالث فى هذا الباب: فهم قوم لبسوا الحق بالباطل، وهم بين أهل الإيمان ـ أهل الخير ـ وبين شرار الناس وهم الخائضون فى القدر بالباطل، فقوم يرون أنهم هم الذين يهدون أنفسهم ويضلونها، ويوجبون لها فعل الطاعة وفعل المعصية، بغير إعانة منه وتوفيق للطاعة، ولا خذلان منه فى المعصية. وقوم لا يثبتون لأنفسهم فعلاً ولا قدرة ولا أمرًا.

(١) فى المطبوعة: «ولئن أذقناه رحمة منا من» والصواب ما أثبتناه.

ثم من هؤلاء من يَنْحَلُّ عن الأمر والنهى فيكون أكفر الخلق، وهم فى احتجاجهم بالقدر متناقضون؛ إذ لا بد من فِعْلٍ يحبونه وفعل يبغضونه، ولابد لهم ولكل أحد من دفع الضرر الحاصل بأفعال المعتدين، فإذا جعلوا الحسنات والسيئات سواسية لم يمكنهم أن يذموا أحدا، ولا يدفعوا ظالمًا، ولا يقابلوا مسيئًا، وأن يبيحوا للناس من أنفسهم كل ما يشتهيه مُشْتَهٍ، ونحو ذلك من الأمور التى لا يعيش/ عليها بنو آدم؛ إذ هم مضطرون إلى شرع فيه أمر ونهى أعظم من اضطرارهم إلى الأكل واللباس. ١٨/٢٠٩

وهذا باب واسع لشرحه موضع غير هذا. وإنما نبهنا على ما فى الحديث من الكلمات الجامعة والقواعد النافعة بنُكَتٍ مختصرة، تنبه الفاضل على ما فى الحقائق من الجوامع والفوارق، التى تفصل بين الحق والباطل فى هذه المضائق، بحسب ما احتملته أوراق السائل. والله ينفعنا ـ وسائر إخواننا المؤمنين ـ بما علمناه، ويعلمنا ما ينفعنا ويزيدنا علمًا، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولا ملجأ منه إلا إليه، له النعمة وله الفضل، وله الثناء الحسن، وأستغفر الله العظيم لى ولجميع إخواننا المؤمنين.

والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليمًا.

/ وقال شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ الله :

١٨/٢١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ونشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ تسليمًا.

فَصْـــل

فى صحيح البخارى وغيره من حديث عمران بن حصين ـ رضى الله عنه ـ أن النبى ﷺ قال: «يا بنى تميم، اقبلوا البشرى» قالوا: قد بشرتنا فأعطنا، فأقبل على أهل اليمن فقال: «يا أهل/ اليمن اقبلوا البشرى؛ إذ لم يقبلها بنو تميم»، فقالوا: قد قبلنا يا رسول الله. قالوا: جئناك لنتفقه فى الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر، فقال: «كان الله ولم يكن شىء قبله»، وفى لفظ «معه»، وفى لفظ «غيره»، «وكان عرشه على الماء ، وكتب فى الذكر كل شىء، وخلق السموات والأرض»، وفى لفظ: «ثم خلق السموات والأرض»، ثم جاءنى رجل فقال: أدرك ناقتك، فذهبت فإذا السراب ينقطع دونها، فوالله لوددت أنى تركتها ولم أقم[1].

١٨/٢١١

قوله: «كتب فى الذكر» يعنى: اللوح المحفوظ، كما قال: ﴿**وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ**﴾ [الأنبياء: ١٠٥] أى: من بعد اللوح المحفوظ، يسمى ما يكتب فى الذكر ذكرًا كما يسمى ما يكتب فيه كتابًا، كقوله ـ عز وجل ـ: ﴿**إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ . فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ**﴾ [الواقعة: ٧٧، ٧٨].

والناس فى هذا الحديث على قولين: منهم من قال: إن مقصود الحديث إخباره بأن الله كان موجودًا وحده، ثم إنه ابتدأ إحداث جميع الحوادث، وإخباره بأن الحوادث لها ابتداء بجنسها، وأعيانها مسبوقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا فى زمان، وجنس الحركات والمتحركات حادث، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئًا من الأزل إلى حين ابتدأ، الفعل ولا كان الفعل ممكنًا.

---

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٠، ٣١٩١)، وفى المغازى (٤٣٦٥)، (٤٣٨٦)، والترمذى فى المناقب (٣٩٥١)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٤/٤٢٦، ٤٣١، ٤٣٦.

18/212 ثم هؤلاء على قولين: منهم من يقول: وكذلك صار متكلمًا بعد/أن لم يكن يتكلم بشيء، بل ولا كان الكلام ممكنًا له. ومنهم من يقول: الكلام أمر يوصف به بأنه يقدر عليه، لا أنه يتكلم بمشيئته وقدرته، بل هو أمر لازم لذاته بدون قدرته ومشيئته.

ثم هؤلاء منهم من يقول: هو المعنى دون اللفظ المقروء، عَبَّر عنه بكل من التوراة والإنجيل والزبور والفرقان. ومنهم من يقول: بل هو حروف وأصوات لازمة لذاته لم تزل ولا تزال، وكل ألفاظ الكتب التي أنزلها، وغير ذلك.

والقول الثاني في معنى الحديث: أنه ليس مراد الرسول هذا، بل إن الحديث يناقض هذا، ولكن مراده إخباره عن خلق هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن العظيم بذلك في غير موضع، فقال تعالى: ﴿**وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ**﴾ [هود: ٧]، وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «قدر الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[1]، فأخبر ﷺ أن تقدير خلق هذا العالم المخلوق في ستة أيام، وكان حينئذ عرشه على الماء. كما أخبر بذلك القرآن والحديث المتقدم الذي رواه البخاري في صحيحه؛ عن عمران ـ رضي الله عنه.

18/213 /ومن هذا: الحديثُ الذي رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب. قال: وما أكتب؟ قال: ما هو كائن إلى يوم القيامة»[2]، فهذا القلم خلقه لما أمره بالتقدير المكتوب قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان مخلوقًا قبل خلق السموات والأرض، وهو أول ما خلق من هذا العالم، وخلقه بعد العرش كما دلت عليه النصوص، وهو قول جمهور السلف، كما ذكرت أقوال[3] السلف في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا بيان ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

والدليل على هذا القول الثاني وجوه:

أحدها: أن قول أهل اليمن: «جئناك لنسألك عن أول هذا الأمر»، إما أن يكون الأمر المشار إليه هذا العالم، أو جنس المخلوقات، فإن كان المراد هو الأول كان النبي ﷺ قد أجابهم؛ لأنه أخبرهم عن أول خلق هذا العالم، وإن كان المراد الثاني لم يكن قد أجابهم؛ لأنه لم يذكر أول الخلق مطلقًا، بل قال: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء،

---

(١) مسلم في القدر (٢٦٥٣/١٦).
(٢) أبو داود في السنة (٤٧٠٠)، والترمذي في القدر (٢١٥٥) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».
(٣) في المطبوعة: «قوال» والصواب ما أثبتناه.

وكتب فى الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»، فلم يذكر إلا خلق السموات والأرض،/لم يذكر خلق العرش، مع أن العرش مخلوق أيضًا، فإنه يقول: «وهو رب العرش العظيم» وهو خالق كل شيء؛ العرش وغيره، ورب كل شيء؛ العرش وغيره. وفى حديث أبى رُزَيْن قد أخبر النبى ﷺ بخلق العرش. وأما فى حديث عمران فلم يخبر بخلقه، بل أخبر بخلق السموات والأرض، فعلم أنه أخبر بأول خلق هذا العالم، لا بأول الخلق مطلقـًا. ١٨/٢١٤

وإذا كان إنما أجابهم بهذا علم أنهم إنما سألوه عن هذا، لم يسألوه عن أول الخلق مطلقًا، فإنه لا يجوز أن يكون أجابهم عما لم يسألوه عنه ولم يجبهم عما سألوا عنه، بل هو ﷺ منزه عن ذلك، مع أن لفظه إنما يدل على هذا، لا يدل على ذكره أول الخلق، وإخباره بخلق السموات والأرض بعد أن كان عرشه على الماء يقصد به الإخبار عن ترتيب بعض المخلوقات على بعض، فإنهم لم يسألوه عن مجرد الترتيب، وإنما سألوه عن أول هذا الأمر، فعلم أنهم سألوه عن مبدأ خلق هذا العالم فأخبرهم بذلك، كما نطق فى أولها فى أول الأمر: «خلق الله السموات والأرض». وبعضهم يشرحها فى البدء، أو فى الابتداء خلق الله السموات والأرض.

والمقصود أن فيها الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض، وأنه كان الماء غامرًا للأرض، وكانت الريح تهب على الماء، فأخبر أنه/ حينئذ كان هذا ماءً وهواءً وترابا، وأخبر فى القرآن العظيم أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام وكان عرشه على الماء، وفى الآية الأخرى: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾ [فصلت: ١١]، وقد جاءت الآثار عن السلف بأن السماء خلقت من بخار الماء وهو الدخان. ١٨/٢١٥

والمقصود هنا أن النبى ﷺ أجابهم عما سألوه عنه ولم يذكر إلا ابتداء خلق السموات والأرض، فدل على أن قولهم: «جئنا لنسألك عن أول هذا الأمر» كان مرادهم خلق هذا العالم. والله أعلم.

الوجه الثانى: أن قولهم: «هذا الأمر» إشارة إلى حاضر موجود، والأمر يراد به المصدر، ويراد به المفعول به وهو المأمور الذى كونه الله بأمره، وهذا مرادهم، فإن الذي هو قوله: كن ليس مشهوداً مشاراً إليه، بل المشهود المشار إليه هذا المأمور به، قال تعالى: ﴿ **وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا** ﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وقال تعالى: ﴿ **أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ** ﴾ [النحل: ١]، ونظائره متعددة. ولو سألوه عن أول الخلق مطلقا لم يشيروا إليه بهذا، فإن ذاك لم يشهدوه فلا يشيرون إليه بهذا، بل لم يعلموه أيضاً، فإن ذاك لا يعلم إلا بخبر الأنبياء، والرسول ﷺ

١٨/٢١٦ لم يخبرهم بذلك، ولو كان قد أخبرهم به لما سألوه عنه، فعلم أن سؤالهم كان/ عن أول هذا العالم المشهود.

الوجه الثالث: أنه قال: «كان اللّه ولم يكن شيء قبله»، وقد روى: «معه»، وروى: «غيره»، والألفاظ الثلاثة في البخاري، والمجلس كان واحداً، وسؤالهم وجوابه كان في ذلك المجلس، وعمران الذي روى الحديث لم يقم منه حين انقضى المجلس، بل قام لما أخبر بذهاب راحلته قبل فراغ المجلس، وهو المخبر بلفظ الرسول، فدل على أنه إنما قال أحد الألفاظ، والآخران رُويَا بالمعنى. وحينئذ فالذي ثبت عنه لفظ «القَبْل»، فإنه قد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[1]، وهذا موافق ومفسر لقوله تعالى: ﴿**هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**﴾ [الحديد: ٣].

وإذا ثبت في هذا الحديث لفظ القَبْل فقد ثبت أن الرسول ﷺ قاله، واللفظان الآخران لم يثبت واحد منهما أبداً، وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل: «كان اللّه ولا شيء قبله»، مثل الحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وغيرهم. وإذا كان إنما قال: «كان اللّه ولم يكن شيء قبله» لم يكن في هذا اللفظ تعرض لابتداء الحوادث، ولا لأول مخلوق.

١٨/٢١٧ / **الوجه الرابع:** أنه قال فيه: «كان اللّه ولم يكن شيء قبله، أو معه، أو غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»، فأخبر عن هذه الثلاثة بلفظ الواو، لم يذكر في شيء منها ثم، وإنما جاء ثم في قوله: «خلق السموات والأرض». وبعض الرواة ذكر فيه خلق السموات والأرض بثم، وبعضهم ذكرها بالواو.

فأما الجمل الثلاث المتقدمة، فالرواة متفقون على أنه ذكرها بلفظ الواو، ومعلوم أن لفظ الواو لا يفيد الترتيب على الصحيح الذي عليه الجمهور، فلا يفيد الإخبار بتقديم بعض ذلك على بعض، وإن قدر أن الترتيب مقصود، إما من ترتيب الذكر لكونه قَدَّم بعض ذلك على بعض، وإما من الواو عند من يقول به، فإنما فيه تقديم كونه على كون العرش على الماء، وتقديم كون العرش على الماء على كتابته في الذكر كل شيء، وتقديم كتابته في الذكر كل شيء على تقديم خلق السموات والأرض، وليس في هذا ذكر أول المخلوقات مطلقاً، بل ولا فيه الإخبار بخلق العرش والماء، وإن كان ذلك كله مخلوقا، كما أخبر به في مواضع أخر، لكن في جواب أهل اليمن إنما كان مقصوده إخباره إياهم عن بدء خلق السموات والأرض وما بينهما، وهي المخلوقات التي خلقت في ستة أيام، لا بابتداء

(١) مسلم في الذكر والدعاء (٢٧١٣/ ٦١).

ما خلقه اللّه قبل ذلك.

الوجه الخامس: أنه ذكر تلك الأشياء بما يدل على كونها ووجودها / ولم يتعرض لابتداء خلقها، وذكر السموات والأرض بما يدل على خلْقها، وسواء كان قوله: «وخلق السموات والأرض» أو «ثم خلق السموات والأرض» فعلى التقديرين أخبر بخلق ذلك، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن كان قد خلق من مادة، كما فى صحيح مسلم، عن عائشة ـ رضى اللّه عنها ـ عن النبى ﷺ أنه قال: «خلق اللّه الملائكة من نور، وخلق الجان من مارج من نار، وخلق آدم مما وُصِفَ لكم»[1]. 18/218

فإن كان لفظ الرسول ﷺ: «ثم خلق» فقد دل على أن خلق السموات والأرض بعد ما تقدم ذكره من كون عرشه على الماء ومن كتابته فى الذكر، وهذا اللفظ أولى بلفظ رسول اللّه ﷺ؛ لما فيه من تمام البيان وحصول المقصود بلفظة الترتيب، وإن كان لفظه الواو فقد دل سياق الكلام على أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض بعد ذلك، وكما دل على ذلك سائر النصوص، فإنه قد علم أنه لم يكن مقصوده الإخبار بخلق العرش ولا الماء، فضلا عن أن يقصد أن خلق ذلك كان مقارناً لخلق السموات والأرض، وإذا لم يكن فى اللفظ ما يدل على خلق ذلك إلا مقارنة خلقه لخلق السموات والأرض ـ وقد أخبر عن خلق السموات مع كون ذلك ـ علم أن مقصوده أنه خلق السموات والأرض حين كان / العرش على الماء، كما أخبر بذلك فى القرآن،وحينئذ يجب أن يكون العرش كان على الماء قبل خلق السموات والأرض، كما أخبر بذلك فى الحديث الصحيح حيث قال: «قدر اللّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء»[2]، فأخبر أن هذا التقدير السابق لخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة حين كان عرشه على الماء. 18/219

الوجه السادس: أن النبى ﷺ؛ إما أن يكون قد قال: «كان ولم يكن قبله شيء»، وإما أن يكون قد قال: «ولا شيء معه»، أو «غيره». فإن كان إنما قال اللفظ الأول لم يكن فيه تعرض لوجوده تعالى قبل جميع الحوادث. وإن كان قد قال الثانى، أو الثالث فقوله: «ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر»؛ إما أن يكون مراده أنه حين كان لا شيء معه كان عرشه على الماء، أو كان بعد ذلك كان عرشه على الماء. فإن أراد الأول كان معناه لم يكن معه شيء من هذا الأمر المسؤول عنه، وهو هذا العالم، ويكون المراد أنه كان اللّه قبل هذا العالم المشهود، وكان عرشه على الماء.

---

(1) مسلم فى الزهد والرقائق (٢٩٩٦/ ٦٠) وأحمد ١٦٨/٦.

(2) سبق تخريجه ص ١٢٢.

وأما القسم الثالث، وهو أن يكون المراد به كان لا شيء معه، وبعد ذلك كان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر، ثم خلق السموات/ والأرض، فليس فى هذا إخبار بأول ما خلقه الله مطلقاً، بل ولا فيه إخباره بخلق العرش والماء، بل إنما فيه إخباره بخلق السموات والأرض، ولا صرح فيه بأن كون عرشه على الماء كان بعد ذلك، بل ذكره بحرف الواو، والواو للجمع المطلق، والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه. وإذا كان لم يبين الحديث أول المخلوقات، ولا ذكر متى كان خلق العرش الذى أخبر أنه كان على الماء مقروناً بقوله: «كان الله ولا شيء معه»، دل ذلك على أن النبى ﷺ لم يقصد الإخبار بوجود الله وحده قبل كل شيء، وبابتداء المخلوقات بعد ذلك؛ إذ لم يكن لفظه دالا على ذلك، وإنما قصد الإخبار بابتداء خلق السموات والأرض.

18/220

الوجه السابع: أن يقال: لا يجوز أن يجزم بالمعنى الذى أراده الرسول ﷺ إلا بدليل يدل على مراده، فلو قدر أن لفظه يحتمل هذا المعنى، وهذا المعنى لم يجز الجزم بأحدهما إلا بدليل، فيكون إذا كان الراجح هو أحدهما، فمن جَزَمَ بأن الرسول ﷺ أراد ذلك المعنى الآخر فهو مخطئ.

الوجه الثامن: أن يقال: هذا المطلوب لو كان حقاً لكان أَجَلُّ من أن يحتج عليه بلفظ محتمل فى خبر لم يروه إلا واحداً، ولكان ذكر هذا فى القرآن والسنة من أهم الأمور؛ لحاجة الناس إلى معرفة/ ذلك؛ لما وقع فيه من الاشتباه والنزاع واختلاف الناس. فلما لم يكن في السنة ما يدل على هذا المطلوب، لم يجز إثباته بما يظن أنه معنى الحديث بسياقه، وإنما سمعوا أن النبى ﷺ قال: «كان الله ولا شيء معه» فظنوه لفظاً ثابتاً مع تجرده عن سائر الكلام الصادر عن النبى ﷺ، وظنوا معناه الإخبار بتقدمه تعالى على كل شيء، وبنوا على هذين الظنين نسبة ذلك إلى النبى ﷺ، وليس عندهم بواحدة من المقدمتين علم، بل ولا ظن يستند إلى إمارة.

18/221

وهَبْ أنهم لم يجزموا بأن مراده المعنى الآخر، فليس عندهم ما يوجب الجزم بهذا المعنى وجاء بينهم الشك، وهم ينسبون إلى الرسول ما لا علم عندهم بأنه قاله، وقد قال تعالى: ﴿ **وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ**[1] **بِهِ عِلْمٌ** ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ** ﴾ [الأعراف: ٣٣]. وهذا كله لا يجوز.

الوجه العاشر: أنه قد زاد فيه بعض الناس: «وهو الآن على ما عليه كان»، وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده، وليست فى شيء من الروايات. ثم إن منهم من يتأولها

(١) فى المطبوعة: «ماليس به» والصواب ما أثبتناه.

على أنه ليس معه الآن موجود، بل وجوده عين وجود المخلوقات، كما يقوله أهل/ وحدة الوجود الذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق، كما يقوله ابن عربى، وابن سبعين، والقَوْنَوِى، والتلمسانى، وابن الفارض، ونحوهم. وهذا القول مما يعلم بالاضطرار شرعا وعقلا أنه باطل. ١٨/٢٢٢

الوجه الحادى عشر: أن كثيراً من الناس يجعلون هذا عمدتهم من جهة السمع، أن الحوادث لها ابتداء، وأن جنس الحوادث مسبوق بالعدم إذ لم يجدوا فى الكتاب والسنة ما ينطق به، مع أنهم يحكون هذا عن المسلمين واليهود والنصارى، كما يوجد مثل هذا في كتب أكثر أهل الكلام المبتدع فى الإسلام الذى ذمه السلف، وخالفوا به الشرع والعقل. وبعضهم يحكيه إجماعًا للمسلمين، وليس معهم بذلك نقل؛ لا عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن الكتاب والسنة، فضلا عن أن يكون هو قول جميع المسلمين.

وبعضهم يظن أن من خالف ذلك فقد قال: بقِدَم العالم، ووافق الفلاسفة الدهرية؛ لأنه نظر فى كثير من كتب الكلام فلم يجد فيها إلا قولين: قول الفلاسفة القائلين بقدم العالم؛ إما صورته وإما مادته، سواء قيل: هو موجود بنفسه، أو معلول لغيره. وقول من رد على هؤلاء من أهل الكلام؛ الجهمية، والمعتزلة، والكرامية، الذين يقولون: إن/ الرب لم يزل لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بشىء، ثم أحدث الكلام والفعل بلا سبب أصلا. ١٨/٢٢٣

وطائفة أخرى كالكلابية ـ ومن وافقهم ـ يقولون: بل الكلام قديم العين؛ إما معنى واحد، وإما أحرف وأصوات قديمة أزلية قديمة الأعيان، ويقول هؤلاء: إن الرب لم يزل لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم حدث ما يحدث بقدرته ومشيئته؛ إما قائماً بذاته، أو منفصلا عنه عند من يجوز ذلك، وإما منفصلا عنه عند من لم يجوز قيام ذلك بذاته.

ومعلوم أن هذا القول أشبه بما أخبرت به الرسل من أن الله خالق كل شىء، وأن الله خلق السموات والأرض فى ستة أيام. فمن ظن أنه ليس للناس إلا هذان القولان ـ وكان مؤمناً بأن الرسل لا يقولون إلا حقاً ـ يظن أن هذا قول الرسل ومن اتبعهم. ثم إذا طولب بنقل هذا القول عن الرسل لم يمكنه ذلك، ولم يمكن لأحد أن يأتى بآية ولا حديث يدل على ذلك، لا نصاً ولا ظاهراً، بل ولا يمكنه أن ينقل ذلك عن أحد من أصحاب النبى ﷺ والتابعين لهم بإحسان.

وقد جعلوا ذلك معنى حدوث العالم الذى هو أول مسائل أصول/ الدين عندهم. فيبقى أصل الدين الذى هو دين الرسل عندهم، ليس عندهم ما يعلمون به أن الرسول قاله، ولا ١٨/٢٢٤

فى العقل ما يدل عليه، بل العقل والسمع يدل على خلافه. ومن كان أصل دينه الذى هو عنده دين اللّه ورسوله لا يعلم أن الرسول جاء به كان من أضل الناس فى دينه.

الوجه الثانى عشر: أنهم لما اعتقدوا أن هذا هو دين الإسلام أخذوا يحتجون عليه بالحجج العقلية المعروفة لهم، وعمدتهم التى هى أعظم الحجج، مبناها على امتناع حوادث لا أول لها، وبها أثبتوا حدوث كل موصوف بصفة، وسموا ذلك إثباتاً لحدوث الأجسام، فلزمهم ـ على ذلك ـ نفى صفات الرب ـ عز وجل ـ ،وأنه ليس له علم ولا قدرة ولا كلام يقوم به، بل كلامه مخلوق منفصل عنه، وكذلك رضاه وغضبه، والتزموا على ذلك أن اللّه لا يُرَى فى الآخرة، وأنه ليس فوق العرش، إلى غير ذلك من اللوازم التى نفوا بها ما أثبته اللّه ورسوله، وكان حقيقة قولهم تكذيباً لما جاء به الرسول ﷺ، وتَسَلّط أهل العقول على تلك الحجج التى لهم، فبينوا فسادها.

وكان ذلك مما سلط الدهرية القائلين بقدم العالم لما علموا حقيقة قولهم وأدلتهم ونسوا فساده. ثم لما ظنوا أن هذا قول الرسول ﷺ واعتقدوا أنه باطل، قالوا: إن الرسول لم يبين /الحقائق سواء علمها أو لم يعلمها، وإنما خاطب الجمهور بما يخيل لهم ما ينتفعون به. فصار أولئك المتكلمون النفاة مخطئين فى السمعيات والعقليات، وصار خطؤهم من أكبر أسباب تسلط الفلاسفة، لما ظن أولئك الفلاسفة الدهرية أنه ليس فى هذا المطلوب إلا قولان: قول أولئك المتكلمين وقولهم. وقد رأوا أن قول أولئك باطل، فجعلوا ذلك حجة فى تصحيح قولهم، مع أنه ليس للفلاسفة الدهرية على قولهم بقدم الأفلاك حجة عقلية أصلا، وكان من أعظم أسباب هذا أنهم لم يحققوا معرفة ما بعث اللّه به رسوله ﷺ. ١٨/٢٢٥

الوجه الثالث عشر: أن الغلط فى معنى هذا الحديث هو من عدم المعرفة بنصوص الكتاب والسنة، بل والمعقول الصريح؛ فإنه أوقع كثيراً من النظار وأتباعهم فى الحيرة والضلال، فإنهم لم يعرفوا إلا قولين: قول الدهرية القائلين بالقدم، وقول الجهمية القائلين بأنه لم يزل معطلا عن أن يفعل أو يتكلم بقدرته ومشيئته، ورأوا لوازم كل قول تقتضى فساده وتناقضه، فبقوا حائرين مرتابين جاهلين، وهذه حال من لا يحصى منهم، ومنهم من صرح بذلك عن نفسه كما صرح به الرازى وغيره.

ومن أعظم أسباب ذلك أنهم نظروا فى حقيقة قول الفلاسفة فوجدوا أنه لم يزل المفعول المعين مقارناً للفاعل أزلا وأبداً، وصريح/العقل يقتضى بأنه لابد أن يتقدم الفاعل على فعله، وأن تقدير مفعول الفاعل مع تقدير أنه لم يزل مقارناً له لم يتقدم الفاعل عليه، بل هو معه أزلا وأبداً ـ أمر يناقض صريح العقل. وقد استقر فى الفطر أن كون الشىء المفعول مخلوقا يقتضى أنه كان بعد أن لم يكن. ولهذا كان ما أخبر اللّه به فى كتابه من أنه خلق ١٨/٢٢٦

السموات والأرض مما يفهم جميع الخلائق أنهما حدثتا بعد أن لم تكونا، وأما تقدير كونهما لم يزالا معه مع كونهما مخلوقين له فهذا تنكره الفطر، ولم يقله إلا شرذمة قليلة من الدهرية كابن سينا وأمثاله.

وأما جمهور الفلاسفة الدهرية ـ كأرسطو وأتباعه ـ فلا يقولون: إن الأفلاك معلولة لعلة فاعلة كما يقوله هؤلاء، بل قولهم، وإن كان أشد فساداً من قول متأخريهم، فلم يخالفوا صريح المعقول في هذا المقام الذى خالفه هؤلاء، وإن كانوا خالفوه من جهات أخرى، ونظروا في حقيقة قول أهل الكلام الجهمية والقدرية ومن اتبعهم، فوجدوا أن الفاعل صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا من غير حدوث شيء أوجب كونه فاعلا، ورأوا صريح العقل يقتضى بأنه إذا صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، فلابد من حدوث شيء، وأنه يمتنع فى العقل أن يصير ممكنا بعد أن كان ممتنعاً بلا حدوث، وأنه لا سبب يوجب حصول وقت حدث وقت الحدوث، وأن حدوث جنس الوقت ممتنع، فصاروا/ يظنون إذا جمعوا بين هؤلاء أنه يلزم الجمع بين النقيضين، وهو أن يكون الفاعل قبل الفعل، وأنه يمتنع أن يصير فاعلا بعد أن لم يكن فيكون الفعل معه، فيكون الفعل مقارناً غير مقارن بأن كان بعد أن لم يكن حادثاً مسبوقاً بالعدم، فامتنع على هذا التقدير أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم، ووجب على التقدير الأول أن يكون فعل الفاعل مسبوقا بالعدم، ووجدوا عقولهم تقصر عما يوجب هذا الإثبات وما يوجب هذا النفى، والجمع بين النقيضين ممتنع، فأوقعهم ذلك فى الحيرة والشك. 18/227

ومن أسباب ذلك أنهم لم يعرفوا حقيقة السمع والعقل، فلم يعرفوا ما دل عليه الكتاب والسنة، ولم يميزوا فى المعقولات بين المشتبهات؛ وذلك أن العقل يفرق بين كون المتكلم متكلما بشيء بعد شيء دائماً، وكون الفاعل يفعل شيئاً بعد شيء دائماً، وبين آحاد الفعل والكلام، فيقول: كل واحد من أفعاله لابد أن يكون مسبوقا بالفاعل وأن يكون مسبوقا بالعدم، ويمتنع كون الفعل المعين مع الفاعل أزلا وأبداً وأما كون الفاعل لم يزل يفعل فعلا بعد فعل فهذا من كمال الفاعل، فإذا كان الفاعل حياً، وقيل: إن الحياة مستلزمة الفعل والحركة كما قال ذلك أئمة أهل الحديث، كالبخارى والدارمى، وغيرهما، وأنه لم يزل متكلمًا إذا شاء وبما شاء، ونحو ذلك، كما قاله ابن المبارك وأحمد، وغيرهما/ من أئمة أهل الحديث والسنة ـ كان كونه متكلما أو فاعلا من لوازم حياته، وحياته لازمة له، فلم يزل متكلما فعالا، مع العلم بأن الحى يتكلم ويفعل بمشيئته وقدرته، وأن ذلك يوجب وجود كلام بعد كلام وفعل بعد فعل، فالفاعل يتقدم على كل فعل من أفعاله، وذلك يوجب أن كل ما سواه محدث مخلوق، ولا نقول: إنه كان فى وقت من الأوقات ولا قدرة حتى خلق له قدرة والذى ليس له قدرة هو عاجز، ولكن نقول: لم يزل اللّه عالماً قادراً مالكا، 18/228

لا شبه له ولا كيف.

فليس مع اللّه شيء من مفعولاته قديم معه، لا بل هو خالق كل شيء، وكل ما سواه مخلوق له، وكل مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وإن قدر أنه لم يزل خالقاً فعالا.

وإذا قيل: إن الخلق صفة كمال؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، أمكن أن تكون خالقيته دائمة وكل مخلوق له محدث مسبوق بالعدم، وليس مع اللّه شيء قديم. وهذا أبلغ فى الكمال من أن يكون معطلا غير قادر على الفعل ثم يصير قادراً، والفعل ممكناً له بلا سبب. وأما جعل المفعول المعين مقارناً له أزلاً وأبداً فهذا فى الحقيقة تعطيل لخلقه وفعله، فإن كون الفاعل مقارناً لمفعوله أزلا وأبداً مخالف لصريح المعقول.

١٨/٢٢٩ / فهؤلاء الفلاسفة الدهرية، وإن ادعوا أنهم يثبتون دوام الفاعلية، فهم فى الحقيقة معطلون للفاعلية، وهى الصفة التى هى أظهر صفات الرب تعالى، ولهذا وقع الإخبار بها فى أول ما أنزل على الرسول ﷺ فإن أوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ١ ـ ٥] فأطلق الخلق، ثم خص الإنسان، وأطلق التعليم ثم خص التعليم بالقلم، والخلق يتضمن فعله، والتعليم يتضمن قوله، فإنه يعلم بتكليمه وتكليمه بالإيحاء، وبالتكلم من وراء حجاب، وبإرسال رسول يوحى بإذنه ما يشاء، قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٦١]، وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقال تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنُ . عَلَّمَ الْقُرْآنَ . خَلَقَ الإِنسَانَ . عَلَّمَهُ الْبَيَانَ . الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ١ ـ ٥].

وهؤلاء الفلاسفة يتضمن قولهم فى الحقيقة أنه لم يخلق ولم يعلم، فإن ما يثبتونه من الخلق والتعليم إنما يتضمن التعطيل، فإنه على قولهم لم يزل الفلك مقارناً له أزلاً وأبداً، فامتنع حينئذ أن يكون مفعولا له، فإن الفاعل لابد أن يتقدم على فعله، وعندهم أنه لا يعلم شيئاً من جزئيات العلم، والتعليم فرع العلم، فمن لم يعلم الجزئيات يمتنع/ أن يعلمها غيره، وكل موجود فهو جزئى لا كلى، كذا الكليات إنما وجودها فى الأذهان لا فى الأعيان، فإذا لم يعلم شيئاً من الجزئيات لم يعلم شيئاً من الموجودات، فامتنع أن يعلم غيره شيئاً، من العلم بالموجودات المعينة. ١٨/٢٣٠

ومن قال منهم: لا يعلم لا كلياً ولا جزئياً فقوله أقبح. ومن قال: يعلم الكليات الثابتة دون المتغيرة فهو عندهم لا يعلم شيئاً من الحوادث، ولا يعلمها لأحد من خلقه، كما

يقتضى قولهم أنه لم يخلقها، فعلى قولهم لا خلق ولا علم ـ وهذا حقيقة قول مقدمهم أرسطو، فإنه لم يثبت أن الرب مبدع للعالم، ولا جعله علة فاعلة، بل الذى أثبته أنه علة غائية يتحرك الفلك لتشبهه به كتحريك المعشوق للعاشق، وصرح بأنه لا يعلم الأشياء، فعنده لا خلق ولا علم. وأول ما أنزل اللّه على نبيه محمد ﷺ: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ . خَلَقَ الإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ . اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ . الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ . عَلَّمَ الإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ**﴾ [العلق: ١ ـ ٥].

الوجه الرابع عشر: أن اللّه تعالى أرسل الرسل، وأنزل الكتب لدعوة الخلق إلى عبادته وحده لا شريك له، وذلك يتضمن معرفته لما أبدعه من مخلوقاته، وهى المخلوقات المشهودة الموجودة من السموات والأرض وما بينهما، فأخبر فى الكتاب الذى لم يأت من عنده كتاب/ أهدى منه بأنه خلق أصول هذه المخلوقات الموجودة المشهودة فى ستة أيام ثم استوى على العرش. ١٨/٢٣١

وشرع لأهل الإيمان أن يجتمعوا كل أسبوع يوماً يعبدون اللّه فيه ويحتفلون بذلك، ويكون ذلك آية على الأسبوع الأول الذى خلق اللّه فيه السموات والأرض. ولما لم يعرف الأسبوع إلا بخبر الأنبياء فقد جاء فى لغتهم عليهم السلام أسماء أيام الأسبوع، فإن التسمية تتبع النصوص، فالاسم يعبر عما تصوره، فلما كان تصور اليوم والشهر والحول معروفاً بالعقل تصورت ذلك الاسم وعبرت عن ذلك، وأما الأسبوع، فلما لم يكن فى مجرد العقل ما يوجب معرفته، فإنما عرف بالسمع صارت معرفته عند أهل السمع المتلقين عن الأنبياء دون غيرهم، وحينئذ فأخبروا الناس بخلق هذا العالم الموجود المشهود وابتداء خلقه، وأنه خلقه فى ستة أيام، وأما ما خلقه قبل ذلك شيئاً بعد شىء فهذا بمنزلة ما سيخلقه بعد قيام القيامة ودخول أهل الجنة وأهل النار منازلهما. وهذا مما لا سبيل للعباد إلى معرفته تفصيلا.

ولهذا قال عمر بن الخطاب ـ رضى اللّه عنه ـ: قام فينا رسول اللّه ﷺ مقاماً، فأخبرنا عن بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم. رواه البخارى[1]. فالنبى ﷺ أخبرهم ببدء الخلق إلى دخول أهل الجنة والنار منازلهما.

/وقوله : «بدأ الخلق» مثل قوله فى الحديث الآخر: «قدر اللّه مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»[2] فإن الخلائق ـ هنا ـ المراد بها الخلائق المعروفة المخلوقة بعد خلق العرش وكونه على الماء؛ ولهذا كان التقدير للمخلوقات هو ١٨/٢٣٢

(١) البخارى فى بدء الخلق (٣١٩٢).
(٢) مسلم فى القدر (٢٦٥٣/١٦) والترمذي فى القدر (٢١٥٦) وقال : «هذا حديث حسن صحيح غريب » .

التقدير لخلق هذا العالم، كما فى حديث القلم: « إن اللّه لما خلقه قال: اكتب قال: وماذا أكتب؟ قال: اكتب ماهو كائن إلى يوم القيامة» [1].

وكذلك فى الحديث الصحيح: «إن اللّه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء» وقوله فى الحديث الآخر الصحيح: «كان اللّه ولا شىء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب فى الذكر كل شىء، ثم خلق السموات والأرض» [2]، يراد به أنه كتب كل ما أراد خلقه من ذلك؛ فإن لفظ كل شىء يعم فى كل موضع بحسب ما سِيقَت له، كما فى قوله: ﴿ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٩]، و﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقوله: ﴿ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر: ٦٢] و ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ، ﴿ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل: ٢٣]، و﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ٤٤] ، ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات: ٤٩] وأخبرت الرسل بتقدم أسمائه وصفاته كما فى قوله: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء: ١٥٨]، ﴿ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٣]، وأمثال ذلك.

١٨/٢٣٣ قال ابن عباس: «كان ولا يزال». ولم يقيد كونه بوقت دون وقت/ ويمتنع أن يحدث له غيره صفة، بل يمتنع توقف شىء من لوازمه على غيره سبحانه، فهو المستحق لغاية الكمال، وذاته هى المستوجبة لذلك. فلا يتوقف شىء من كماله ولوازم كماله على غيره، بل نفسه المقدسة، وهو المحمود على ذلك أزلا وأبداً، وهو الذى يحمد نفسه ويثنى عليها بما يستحقه. وأما غيره فلا يحصى ثناء عليه، بل هو نفسه كما أثنى على نفسه، كما قال سيد ولد آدم فى الحديث الصحيح: «اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك» [3].

وإذا قيل: لم يكن متكلما ثم تكلم، أو قيل: كان الكلام ممتنعاً ثم صار ممكناً له، كان هذا ـ مع وصفه له بالنقص فى الأزل وأنه تجدد له الكمال، ومع تشبيهه له بالمخلوق الذى ينتقل من النقص إلى الكمال ـ ممتنعاً من جهة أن الممتنع لا يصير ممكناً بلا سبب، والعدم المحض لا شىء فيه. فامتنع أن يكون الممتنع فيه يصير ممكناً بلا سبب حادث.

وكذلك إذا قيل: كلامه كله معنى واحد لازم لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا فى الحقيقة تعطيلا للكلام، وجمعاً بين المتناقضين؛ إذ هو إثبات لموجود لا حقيقة له، بل يمتنع أن يكون موجوداً مع أنه لا مدح فيه ولا كمال.

(١ ، ٢) سبق تخريجهما ص ١٢٢ .

(٣) مسلم فى الصلاة (٤٨٦/ ٢٢٢) عن عائشة.

/ وكذلك إذا قيل: كلامه كله قديم العين، وهو حروف وأصوات قديمة لازمة لذاته ليس له فيه قدرة ولا مشيئة، كان هذا مع ما يظهر من تناقضه وفساده فى المعقول لا كمال فيه؛ إذ لا يتكلم بمشيئته ولا قدرته ولا إذا شاءه. ١٨/٢٣٤

أما قول من يقول: ليس كلامه إلا ما يخلقه فى غيره، فهذا تعطيل للكلام من كل وجه، وحقيقته أنه لا يتكلم كما قال ذلك قدماء الجهمية، وهو سَلْب للصفات؛ إذ فيه من التناقض والفساد ـ حيث أثبتوا الكلام المعروف ونفوا لوازمه ـ ما يظهر به أنه من أفسد أقوال العالمين بأنهم أثبتوا أنه يأمر وينهى، ويخبر ويبشر، وينذر وينادى، من غير أن يقوم به شىء من ذلك، كما قالوا: إنه يريد ويحب ويبغض ويغضب، من غير أن يقوم به شىء من ذلك، وفى هذا من مخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ماهو مذكور فى غير هذا الموضع.

وأما القائلون بقدم هذا العالم فهم أبعد عن المعقول والمنقول من جميع الطوائف؛ ولهذا أنكروا الكلام القائم بذاته والذى يخلقه فى غيره، ولم يكن كلامه عندهم إلا ما يحدث فى النفوس. من المعقولات والمتخيلات، وهذا معنى تكليمه لموسى ـ عليه السلام ـ عندهم، فعاد التكليم إلى مجرد علم المكلم. ثم إذا قالوا مع ذلك: إنه لا يعلم الجزئيات، فلا علم ولا إعلام، وهذا غاية التعطيل والنقص، وهم ليس لهم دليل قط/ على قدم شىء من العالم، بل حججهم إنما تدل على قدم نوع الفعل، وأنه لم يزل الفاعل فاعلا أو لم يزل لفعله مدة، أو أنه لم يزل للمادة مادة. وليس فى شىء من أدلتهم ما يدل على قدم الفلك، ولا قدم شىء من حركاته، ولا قدم الزمان الذى هو مقدار حركة الفلك. والرسل أخبرت بخلق الأفلاك، وخلق الزمان الذى هو مقدار حركتها، مع إخبارها بأنها خلقت من مادة قبل ذلك، وفى زمان قبل هذا الزمان، فإنه ـ سبحانه ـ أخبر أنه خلق السموات والأرض فى ستة أيام، وسواء قيل: إن تلك الأيام بمقدار هذه الأيام المقدرة بطلوع الشمس وغروبها، أو قيل: إنها أكبر منها، كما قال بعضهم: إن كل يوم قدره ألف سنة، فلا ريب أن تلك الأيام التى خلقت فيها السموات والأرض غير هذه الأيام، وغير الزمان الذى هو مقدار حركة هذه الأفلاك. وتلك الأيام مقدرة بحركة أجسام موجودة قبل خلق السموات والأرض. ١٨/٢٣٥

وقد أخبر ـ سبحانه ـ أنه: ﴿ **اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾ [فصلت: ١١]، فخلقت من الدخان، وقد جاءت الآثار عن السلف أنها خلقت من بخار الماء، وهو الماء الذى كان العرش عليه، المذكور فى قوله: ﴿ **وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ** ﴾ [هود: ٧]، فقد أخبر أنه خلق

١٨/٢٣٦ السموات والأرض فى مدة ومن مادة، ولم يذكر القرآن خلق شىء/ من لا شىء، بل ذكر أنه خلق المخلوق بعد أن لم يكن شيئا، كما قال: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]، مع إخباره أنه خلقه من نطفة.

وقوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] فيها قولان.

فالأكثرون على أن المراد أم خلقوا من غير خالق بل من العدم المحض؟ كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣]، وكما قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

وقيل: أم خلقوا من غير مادة؟ وهذا ضعيف؛ لقوله بعد ذلك: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]، فدل ذلك على أن التقسيم أم خلقوا من غير خالق، أم هم الخالقون؟ ولو كان المراد من غير مادة لقال: أم خلقوا من غير شىء، أم من ماء مهين؟ فدل على أن المراد أنا خالقهم لا مادتهم.

ولأن كونهم خلقوا من غير مادة ليس فيه تعطيل وجود الخالق، فلو ظنوا ذلك لم يقدح فى إيمانهم بالخالق بل دل على جهلهم، ولأنهم لم يظنوا ذلك ولا يوسوس الشيطان لابن آدم بذلك، بل كلهم يعرفون/ أنهم خلقوا من آبائهم وأمهاتهم، ولأن اعترافهم بذلك لا ١٨/٢٣٧ يوجب إيمانهم، ولا يمنع كفرهم. والاستفهام استفهام إنكار، مقصوده تقريرهم أنهم لم يخلقوا من غير شىء، فإذا أقروا بأن خالقاً خلقهم نفعهم ذلك، وأما إذا أقروا بأنهم خلقوا من مادة لم يغن ذلك عنهم من اللّه شيئاً.

الوجه الخامس عشر: أن الإقرار بأن اللّه لم يزل يفعل ما يشاء، ويتكلم بما يشاء هو وصف الكمال الذى يليق به، وما سوى ذلك نقص يجب نفيه عنه، فإن كونه لم يكن قادراً ثم صار قادراً على الكلام أو الفعل مع أنه وصف له، فإنه يقتضى أنه كان ناقصاً عن صفة القدرة التى هى من لوازم ذاته، والتى هى من أظهر صفات الكمال، فهو ممتنع فى العقل بالبرهان اليقينى، فإنه إذا لم يكن قادراً ثم صار قادراً فلابد من أمر جعله قادراً بعد أن لم يكن، فإذا لم يكن هناك إلا العدم المحض امتنع أن يصير قادراً بعد أن لم يكن، وكذلك يمتنع أن يصير عالما بعد أن لم يكن قبل هذا، بخلاف الإنسان فإنه كان غير عالم ولا قادر، ثم جعله غيره عالماً قادراً، وكذلك إذا قالوا: كان غير متكلم ثم صار متكلما.

وهذا مما أورده الإمام أحمد على الجهمية؛ إذ جعلوه كان غير متكلم ثم صار متكلما. قالوا: كالإنسان ، قال: فقد جمعتم بين تشبيه وكفر. وقد حكيت ألفاظه فى غير هذا

الموضع.

/ وإذا قال القائل: كان في الأزل قادراً على أن يخلق فيما لا يزال، كان هذا كلاما متناقضاً؛ لأنه في الأزل عندهم لم يكن يمكنه أن يفعل، ومن لم يمكنه الفعل في الأزل امتنع أن يكون قادراً في الأزل؛ فإن الجمع بين كونه قادراً وبين كون المقدور ممتنعاً جمع بين الضدين، فإنه في حال امتناع الفعل لم يكن قادراً. ١٨/٢٣٨

وأيضاً، يكون الفعل ينتقل من كونه ممتنعاً إلى كونه ممكناً بغير سبب موجب يحدد ذلك وعدم ممتنع.

وأيضاً، فما من حال يقدرها العقل إلا والفعل فيها ممكن وهو قادر، وإذا قدر قبل ذلك شيئاً شاءه اللّه فالأمر كذلك، فلم يزل قادراً والفعل ممكن، وليس لقدرته وتمكنه من الفعل أول، فلم يزل قادراً يمكنه أن يفعل، فلم يكن الفعل ممتنعاً عليه قط.

وأيضاً، فإنهم يزعمون أنه يمتنع في الأزل، والأزل ليس شيئاً محدوداً يقف عنده العقل، بل ما من غاية ينتهي إليها تقدير الفعل إلا والأزل قبل ذلك بلا غاية محدودة، حتى لو فرض وجود مدائن أضعاف مدائن الأرض في كل مدينة من الخردل ما يملؤها، وقدر أنه كلما مضت ألف ألف سنة فنيت خردلة فني الخردل كله والأزل لم ينته، ولو قدر أضعاف ذلك أضعافا لا ينتهي. فما من وقت يقدر إلا والأزل قبل/ ذلك. وما من وقت صدر فيه الفعل إلا وقد كان قبل ذلك ممكناً. وإذا كان ممكناً، فما الموجب لتخصيص حال الفعل بالخلق دون ما قبل ذلك فيما لا يتناهى؟ ١٨/٢٣٩

وأيضاً، فالأزل معناه: عدم الأولية، ليس الأزل شيئاً محدوداً، فقولنا: لم يزل قادراً بمنزلة قولنا: هو قادر دائماً، وكونه قادراً وصف دائم لا ابتداء له، فكذلك إذا قيل: لم يزل متكلما إذا شاء، ولم يزل يفعل ماشاء، يقتضي دوام كونه متكلما وفاعلا بمشيئته وقدرته، وإذا ظن الظَّانُّ أن هذا يقتضي قدم شيء معه كان من فساد تصوره، فإنه إذا كان خالق كل شيء فكل ما سواه مخلوق مسبوق بالعدم، فليس معه شيء قديم بقدمه. وإذا قيل: لم يزل يخلق، كان معناه لم يزل يخلق مخلوقا بعد مخلوق، كما لا يزال في الأبد يخلق مخلوقا بعد مخلوق، ننفي ما ننفيه من الحوادث والحركات شيئاً بعد شيء وليس في ذلك إلا وصفه بدوام الفعل، لا بأن معه مفعولا من المفعولات بعينه.

وإن قدر أن نوعها لم يزل معه، فهذه المعية لم ينفها شرع ولا عقل، بل هي من كماله، قال تعالى: ﴿ **أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ** ﴾ [النحل: ١٧]، والخلق لا يزالون معه، وليس في كونهم لا يزالون معه في المستقبل ما ينافي كماله، وبين الأزل في المستقبل

مع أنه في الماضي حدث بعد أن لم يكن؛ إذ كان كل مخلوق فله ابتداء، ولا نجزم أن يكون له انتهاء.

١٨/٢٤٠ / وهذا فرق في أعيان المخلوقات، وهو فرق صحيح، لكن يشتبه على كثير من الناس النوع بالعين، كما اشتبه ذلك على كثير من الناس في الكلام، فلم يفرقوا بين كون كلامه قديماً بمعنى أنه لم يزل متكلما إذا شاء، وبين كون الكلام المعين قديماً.

وكذلك لم يفرقوا بين كون الفعل المعين قديماً، وبين كون نوع الفعل المعين قديماً، كالفلك محدث مخلوق مسبوق بالعدم، وكذلك كل ما سواه، وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة والآثار، وهو الذي تدل عليه المعقولات الصريحة الخالصة من الشبه، كما قد بسطنا الكلام عليها في غير هذا الموضع، وبينا مطابقة العقل الصريح للنقل الصحيح.

وإن غلط أهل الفلسفة والكلام، أو غيرهم فيهما، أو في أحدهما ، وإلا فالقول الصدق المعلوم بعقل أو سمع يصدق بعضه بعضاً، لا يكذب بعضه بعضاً، قال تعالى: ﴿**وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [الزمر: ٣٣]، بعد قوله: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ**﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وإنما مدح من جاء بالصدق وصدق بالحق الذي جاءه. وهذه حال من لم يقبل إلا الصدق، ولم يرد ما يجيئه به غيره من الصدق، بل قبله ولم يعارض بينهما ولم يدفع أحدهما بالآخر، /وحال من كذب على الله ونسب إليه بالسمع أو العقل ما لا يصح نسبته إليه، أو كذب بالحق لما جاءه، فكذب من جاء بحق معلوم من سمع أو عقل، وقال تعالى عن أهل النار: ﴿ **لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ** ﴾ [الملك: ١٠]، فأخبر أنه لو حصل لهم سمع أو عقل ما دخلوا النار، وقال تعالى: ﴿**أَفَلَمْ**[(١)] **يَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ**﴾ [الحج: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿ **سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**﴾ [فصلت: ٥٣]، أي : أن القرآن حق، فأخبر أنه سيُرِى عباده الآيات المشهودة المخلوقة، حتى يَتَبَيَّن أن الآيات المَتْلُوَّة المسموعة حق.

١٨/٢٤١ (هامش: علامة الصفحة عند سطر «من الصدق، بل قبله...»)

ومما يعرف به منشأ غلط هاتين الطائفتين غلطهم في الحركة والحدوث ومسمى ذلك.

فطائفة ـ كأرسطو وأتباعه ـ قالت: لا يعقل أن يكون جنس الحركة والزمان والحوادث حادثا، وأن يكون مبدأ كل حركة وحادث صار فاعلا لذلك بعد أن لم يكن، وأن يكون الزمان حادثا بعد أن لم يكن حادثا، مع أن قبل وبعد لا يكون إلا في زمان، وهذه القضايا

---

(١) في المطبوعة: «أولم»، والصواب ما أثبتناه.

كلها إنما تصدق كلية لا تصدق معينة، ثم ظنوا أن الحركة المعينة ـ وهى حركة الفلك ـ هى / القديمة الأزلية وزمانها قديم، فضلوا ضلالا مبيناً مخالفاً لصحيح المنقول المتواتر عن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم ، مع مخالفته لصريح المعقول الذى عليه جمهور العقلاء من الأولين والآخرين. ١٨/٢٤٢

وطائفة ظنوا أنه لا يمكن أن يكون جنس الحركة والحوادث والفعل إلا بعد أن لم يكن شىء من ذلك، أو أنه يجب أن يكون فاعل الجميع لم يزل معطلا، ثم حدثت الحوادث بلا سبب أصلا، وانتقل الفعل من الامتناع إلى الإمكان بلا سبب، وصار قادراً بعد أن لم يكن بلا سبب، وكان الشىء بعد مالم يكن فى غير زمان، وأمثال ذلك مما يخالف صريح العقل.

وهم يظنون ـ مع ذلك ـ أن هذا قول أهل الملل من المسلمين واليهود والنصارى، وليس هذا القول منقولا عن موسى، ولا عيسى، ولا محمد صلوات الله عليهم وسلامه، ولا عن أحد من أصحابهم، إنما هو مما أحدثه بعض أهل البدع، وانتشر عند الجهال بحقيقة أقوال الرسل وأصحابهم، فظنوا أن هذا قول الرسل صلى الله عليهم وسلم ، وصار نسبة هذا القول إلى الرسل وأتباعهم يوجب القدح فيهم؛ إما بعدم المعرفة بالحق فى هذه المطالب العالية، وإما بعدم بيان الحق. وكل منهما يوجب عند هؤلاء أن يعزلوا الكتاب والسنة وآثار السلف عن الاهتداء.

/ وإنما ضلوا لعدم علمهم بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه ـ رضى الله عنهم ـ والتابعون لهم بإحسان. فإن الله ـ تعالى ـ أرسل رسوله ﷺ بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، وكفى بالله شهيداً. ١٨/٢٤٣

١٨/٢٤٤

/ وقال شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ اللّه :

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه المستوجب لصفات المدح والكمال، المستحق للحمد على كل حال، لا يحصى أحد ثناءً عليه، بل هو كما أثنى على نفسه بأكمل الثناء وأحسن المقال، فهو المنعم على العباد بالخلق، وبإرسال الرسل إليهم، وبهداية المؤمنين منهم لصالح الأعمال. وهو المتفضل عليهم بالعفو عنهم، وبالثواب الدائم، بلا انقطاع ولا زوال. له الحمد فى الأولى والآخرة، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، متصلا بلا انفصال.

وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، عالم الغيب والشهادة الكبير المتعال.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، الذى هدى به من الضلال، وأمر المؤمنين بالمعروف، ونهاهم عن المنكر، وأحل لهم الطيبات، وحرم عليهم الخبائث، ووضع عنهم الآصار والأغلال، فصلى اللّه عليه وعلى آله خير/ آل ، وعلى أصحابه الذين كانوا نصرة للدين، حتى ظهر الحق وانطمست أعلام الضلال.

١٨/٢٤٥

أما بعد: فإن اللّه تعالى خلق الخلق لما شاء من حكمته، وأسبغ عليهم ما لا يحصونه من نعمته، وكَرَّمَ بنى آدم بأصناف كرامته، وخص عباده المؤمنين باصطفائه وهدايته، وجعل أمة محمد ﷺ خير أمة أخرجت للناس من بَرِيَّته. وبعث فيهم رسولا من أنفسهم، يعلمون صدقه وأمانته وجميل سيرته، يتلو عليهم آياته؛ ليخرجهم من ظلمة الكفر وحيرته، ويهديهم إلى صراط مستقيم، ويدعوهم إلى عبادته.

وأنزل عليهم أفضل كتاب أنزله إلى خليقته، وجعله آية باقية إلى قيام ساعته، معجزة باهرة مُبْدية عن حجته، وبينة[1] ظاهرة موضحة لدعوته، يهدى به اللّه من اتبع رضوانه سبل السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه، ويدلهم على طريق جنته. فالسعيد من اعتصم بكتاب اللّه، واتبع الرسول فى سنته وشريعته. والمهتدى بمناره، المقْتَفِى لآثاره هو أفضل الخلق فى دنياه وآخرته، والمحيى لشىء من سنته له أجرها وأجر من عمل بها من غير نقصان فى أجر طاعته، فإن اللّه لا يظلم مثقال ذرة، بل يضاعف الحسنات بفضله ورحمته.

١٨/٢٤٦

/ وإحياء سنته يشمل أنواعا من البر لسعة فضل اللّه وكرامته، فيكون بالتبليغ لها والبيان لأجل ظهور الحق ونصرته، ويكون بالإعانة عليها بإنفاق المال والجهاد؛ إعانة على دين اللّه

(١) فى المطبوعة: «وبينته» والصواب ما أثبتناه.

وعلو كلمته، فالجهاد بالمال مقرون بالجهاد بالنفس، قد ذكره اللّه تعالى قبله ـ وفى غير موضع ـ لعظم منزلته وثمرته، وقد قال النبى ﷺ: «من جهز غازياً فقد غزا، ومن خَلَفَهُ فى أهله بخير فقد غزا»[1] وقال: «من فطر صائما فله مثل أجره»[2] ومثوبته، لا سيما ما يبقى نفعه بعد موت الإنسان ومصيره إلى تربته، كما قال فى الحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»[3]، فهذه الثلاث هى من أعماله الباقية بعد ميتته، بخلاف ما ينفعه بعد موته من أعمال غيره من الدعاء والصدقة والعتق؛ فإن ذلك ليس من سعيه، بل من سَعْىِ غيره وشفاعته، وكما يلحق بالمؤمن من يدخله اللّه الجنة من ذريته.

وأصل العمل الصالح هو إخلاص العبد للّه فى نيته، فإنه ـ سبحانه ـ إنما أنزل الكتب، وأرسل الرسل، وخلق الخلق لعبادته، وهى دعوة الرسل لكافة بريته، كما ذكر ذلك فى كتابه على ألسنة رسله بأوضح دلالته؛ ولهذا كان السلف يستحبون أن يفتتحوا مجالسهم وكتبهم وغير ذلك بحديث: «إنما الأعمال بالنيات» فى أول الأمر وبدايته فنجرى فى ذلك على منهاجهم؛ إذ كانوا أفضل جيش الإسلام ومقدمته، فنقول/ـ مستعينين بالله على سلوك سبيل أهل ولايته وأحبته ـ: ١٨/٢٤٧

عن يحيى بن سعيد الأنصارى، عن محمد بن إبراهيم التَّيْمِى، عن علقمة بن وَقَّاص الليثى، عن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»[4].

هذا حديث صحيح متفق على صحته، تَلَقَّتْه الأمة بالقبول والتصديق، مع أنه من غرائب الصحيح؛ فإنه، وإن كان قد روى عن النبى ﷺ من طرق متعددة، كما جمعها ابن مَنْدَه وغيره من الحفاظ، فأهل الحديث متفقون على أنه لا يصح منها إلا من طريق عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ هذه المذكورة، ولم يروه عنه إلا علقمة بن وقاص الليثى، ولا

---

(١) البخارى فى الجهاد (٢٨٤٣)، ومسلم فى الإمارة (١٨٩٥/ ١٣٥)، وأبو داود فى الجهاد (٢٥٠٩)، والترمذى فى فضائل الجهاد (١٦٢٩)، وقال: «هذا حديث حسن»، كلهم عن زيد بن خالد.

(٢) الترمذى فى الصوم (٨٠٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه فى الصيام (١٧٤٦)، والدارمى فى الصيام ٢/ ٧، وأحمد ٤/ ١١٤، ١١٦ كلهم عن زيد بن خالد الجهنى.

(٣) مسلم فى الوصية (١٦٣١/ ١٤)، وأبوداود فى الوصايا (٢٨٨٠).

(٤) البخارى فى بدء الوحى (١) وفى الإيمان (٥٤)، ومسلم فى الإمارة (١٩٠٧/ ١٥٥)، وأبو داود فى الطلاق (٢٢٠١)، والترمذى فى فضائل الجهاد (١٦٤٧) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الطهارة (٧٥)، وابن ماجه فى الزهد (٤٢٢٧)، وأحمد ١/ ٢٥.

عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصارى قاضى المدينة.

ورواه عن يحيى بن سعيد أئمة الإسلام، يقال: إنه رواه عنه نحو من مائتى عالم، مثل: مالك، والثورى، وابن عيينة، وحماد، وحماد، وعبد الوهاب الثقفى، وأبى خالد الأحمر، وزائدة، ويحيى بن سعيد/ القطان، ويزيد بن هارون، وغير هؤلاء خلق من أهل مكة والمدينة والكوفة والبصرة والشام، وغيرها، من شيوخ الشافعى وأحمد وإسحاق وطبقتهم، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، وأبى عبيد. ١٨/٢٤٨

ولهذا الحديث نظائر من غرائب الصحاح، مثل: حديث ابن عمر، عن النبى ﷺ: أنه نهى عن بيع الولاء وهبته. أخرجاه، تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر[(١)].

ومثل حديث أنس: أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فقيل: إن ابن خَطَل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه» أخرجاه، تفرد به الزهرى عن أنس[(٢)]، وقيل: تفرد به مالك عن الزهرى، فالحديث الغريب: ما تفرد به واحد، وقد يكون غريب المتن، أو غريب الإسناد، ومثل أن يكون متنه صحيحًا من طريق معروفة، وروى من طريق أخرى غريبة.

ومن الغرائب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح، كما قال أحمد: اتقوا هذه الغرائب فإن عامتها عن الكذابين؛ ولهذا يقول الترمذى فى بعض الأحاديث: إنه غريب من هذا الوجه.

١٨/٢٤٩ والترمذى أول من قسم الأحاديث إلى صحيح، وحسن، وغريب،/ وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح، وضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف، وغير ضعيف، والضعيف عندهم نوعان: ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف فى اصطلاح الترمذى، والثانى: ضعيف يحتج به، وهو الحسن فى اصطلاح الترمذى، كما أن ضعف المرض فى اصطلاح الفقهاء نوعان: نوع يجعل تبرعات صاحبه من الثلث، كما إذا صار صاحب فراش، ونوع يكون تبرعات صاحبه من رأس المال، كالمرض اليسير الذى لا يقطع صاحبه، ولهذا يوجد فى كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف؛ كحديث عمرو بن شعيب، وإبراهيم الهَجْرى

---

(١) البخارى فى العتق (٢٥٣٥)، ومسلم فى العتق (١٦/١٥٠٦) وقال مسلم: «الناس كلهم عيال، على عبد الله ابن دينار، فى هذا الحديث».

(٢) البخارى فى المغازى (٤٢٨٦)، ومسلم فى الحج (١٣٥٧/ ٤٥٠).

وغيرهما؛ فإن ذلك الذى سماه أولئك ضعيفًا هو أرفع من كثير من الحسن، بل هو مما يجعله كثير من الناس صحيحًا، والترمذى قد فسر مراده بالحسن أنه ما تعددت طرقه، ولم يكن فيها متهم، ولم يكن شاذًا.

فَصْــــل

والمعنى الذى دل عليه هذا الحديث: أصل عظيم من أصول الدين، بل هو أصل كل عمل؛ ولهذا قالوا: مدار الإسلام على ثلاثة أحاديث فذكروه منها، كقول أحمد حديث: «إنما الأعمال بالنيات»(١)، و«مَنْ عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد»(٢) «والحلال بَيِّنٌ والحرام / بين»(٣)، ووجه هذا الحديث أن الدين فِعْلُ ما أمر الله به، وتَرْكُ ما نهى عنه. ١٨/٢٥٠

فحديث الحلال بين فيه بيان ما نهى عنه. والذى أمر الله به نوعان: أحدهما: العمل الظاهر، وهو ما كان واجبًا أو مستحبًا، والثانى: العمل الباطن، وهو إخلاص الدين لله. فقوله: «من عمل عملا» إلخ ينفى التقرب إلى الله بغير ما أمر الله به؛ أمر إيجاب أو أمر استحباب.

وقوله: «إنما الأعمال بالنيات» إلخ يبين العمل الباطن، وأن التقرب إلى الله إنما يكون بالإخلاص فى الدين لله؛ كما قال الفضيل فى قوله تعالى: ﴿**لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾ [الملك: ٢]، قال: أخلصه وأصوبه، قال: فإن العمل إذا كان خالصًا، ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا، ولم يكن خالصًا لم يقبل، حتى يكون خالصًا صوابًا. والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة، وعلى هذا دل قوله تعالى: ﴿**فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ [الكهف: ١١٠]، فالعمل الصالح هو ما أمر الله به ورسوله؛ أمر إيجاب أو أمر استحباب، وألا يشرك العبد بعبادة ربه أحدًا، وهو إخلاص الدين لله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿**بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ**﴾ الآية [البقرة: ١١٢]. وقوله: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ / لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾ [النساء: ١٢٥]، وقوله: ﴿**وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ**﴾ [لقمان: ٢٢]، فإن إسلام الوجه لله يتضمن إخلاص العمل لله، والإحسان هو إحسان العمل لله وهو فعل ما أمر به فيه كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ** ١٨/٢٥١

---

(١) سبق تخريجه ص ١١.
(٢) مسلم فى الأقضية (١٧١٨/ ١٨).
(٣) البخارى فى الإيمان (٥٢)، ومسلم فى المساقاة (١٥٩٩/١٠٧، ١٠٨).

عَمَلاً﴾ [الكهف: ٣٠]، فإن الإساءة فى العمل الصالح تتضمن الاستهانة بالأمر به، والاستهانة بنفس العمل، والاستهانة بما وعده الله من الثواب، فإذا أخلص العبد دينه لله وأحسن العمل له كان ممن أسلم وجهه لله وهو محسن، فكان من الذين لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

فَصْــل

لفظ «النية» فى كلام العرب من جنس لفظ القصد والإرادة، ونحو ذلك، تقول العرب: نواك الله بخير، أى: أرادك بخير، ويقولون: نَوَىَ مَنْوِيه، وهو المكان الذين ينويه، يسمونه نوى، كما يقولون: قبض بمعنى مقبوض، والنية يعبر بها عن نوع من إرادة، ويعبر بها عن نفس المراد، كقول العرب: هذه نيتى، يعنى: هذه البقعة هى التى نويت إتيانها، ويقولون: نيته قريبة أو بعيدة، أى: البقعة التى/ نوى قصدها، لكن من الناس من يقول: إنها أخص من الإرادة؛ فإن إرادة الإنسان تتعلق بعمله وعمل غيره، والنية لا تكون إلا لعمله، فإنك تقول: أردت من فلان كذا، ولا تقول: نويت من فلان كذا.

١٨/٢٥٢

فَصْــل

وقد تنازع الناس فى قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» هل فيه إضمار، أو تخصيص؟ أو هو على ظاهره وعمومه؟ فذهب طائفة من المتأخرين إلى الأول، قالوا: لأن المراد بالنيات الأعمال الشرعية التى تجب أو تستحب، والأعمال كلها لا تشترط فى صحتها هذه النيات، فإن قضاء الحقوق الواجبة من الغُصُوب والعَوَارِى والودائع والديون تَبْرَأ ذمة الدافع، وإن لم يكن له فى ذلك نية شرعية، بل تبرأ ذمته منها من غير فعل منه، كما لو تسلم المستحق عين ماله، أو أطارت الريح الثوب المودع أو المغصوب، فأوقعته فى يد صاحبه، ونحو ذلك.

ثم قال بعض هؤلاء: تقديره إنما ثواب الأعمال المترتبة عليها بالنيات، أو إنما تقبل بالنيات، وقال بعضهم: تقديره إنما الأعمال الشرعية،/أو إنما صحتها، أو إنما إجزاؤها، ونحو ذلك.

١٨/٢٥٣

وقال الجمهور: بل الحديث على ظاهره وعمومه، فإنه لم يرد بالنيات فيه الأعمال الصالحة وحدها، بل أراد النية المحمودة والمذمومة، والعمل المحمود والمذموم؛ ولهذا قال فى

تمامه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله» إلخ، فذكر النية المحمودة بالهجرة إلى الله ورسوله فقط، والنية المذمومة وهى الهجرة إلى امرأة أو مال، وهذا ذكره تفصيلا بعد إجمال، فقال: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»، ثم فصل ذلك بقوله: «فمن كانت هجرته» إلخ.

وقد رُوِى أن سبب هذا الحديث: أن رجلا كان قد هاجر من مكة إلى المدينة لأجل امرأة كان يحبها تُدْعى أم قيس، فكانت هجرته لأجلها، فكان يسمى مهاجر أم قيس، فلهذا ذكر فيه: «أو امرأة يتزوجها ـ وفى رواية ـ ينكحها» فخص المرأة بالذكر لاقتضاء سبب الحديث لذلك. والله أعلم.

والسبب الذى خرج عليه اللفظ العام لا يجوز إخراجه منه باتفاق الناس، والهجرة فى الظاهر هى: سفر من مكان إلى مكان، والسفر جنس تحته أنواع مختلفة تختلف باختلاف نية صاحبه. فقد يكون سفرًا واجبًا، كحج أو جهاد متعين، وقد يكون محرمًا؛ كسفر العَادِى لقطع/الطريق، والباغى على جماعة المسلمين، والعبد الآبق. والمرأة الناشز.

١٨/٢٥٤

ولهذا تكلم الفقهاء فى الفرق بين العاصى بسفره، والعاصى فى سفره، فقالوا: إذا سافر سفرًا مباحًا؛ كالحج والعمرة والجهاد جاز له فيه القصر والفطر باتفاق الأئمة الأربعة، وإن عصى فى ذلك السفر. وأما إذا كان عاصيًا بسفره؛ كقطع الطريق، وغير ذلك فهل يجوز له الترخص برخص السفر كالفطر والقصر؟ فيه نزاع:

فمذهب مالك، والشافعى، وأحمد: أنه لا يجوز له القصر والفطر، ومذهب أبى حنيفة يجوز له ذلك، وإذا كان النبى ﷺ قد ذكر هذا السفر وهذا السفر علم أن مقصوده ذكر جنس الأعمال مطلقًا، لا نفس العمل الذى هو قربة بنفسه كالصلاة والصيام، ومقصوده ذكر جنس النية، وحينئذ يتبين أن قوله: «إنما الأعمال بالنيات» مما خصه الله تعالى به من جوامع الكلم، كما قال: «بعثت بجوامع الكلم»[1]، وهذا الحديث من أجمع الكلم الجوامع التى بعث بها، فإن كل عمل يعمله عامل من خير وشر هو بحسب ما نواه، فإن قصد بعمله مقصودًا حسنًا كان له ذلك المقصود الحسن، وإن قصد به مقصودًا سيئًا كان له ما نواه.

---

(١) البخارى فى الاعتصام بالكتاب والسنة (٧٢٧٣)، والنسائى فى الجهاد (٣٠٨٧) كلاهما عن أبى هريرة.

18/255

/ فصـــل

ولفظ «النية» يراد بها النوع من المصدر، ويراد بها المنوى، واستعمالها فى هذا لعله أغلب فى كلام العرب، فيكون المراد إنما الأعمال بحسب ما نواه العامل، أى: بحسب منويه؛ ولهذا قال في تمامه: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» فذكر ما ينويه العامل ويريده بعمله وهو الغاية المطلوبة له، فإن كل متحرك بالإرادة لابد له من مراد.

ولهذا قال ﷺ: «أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن، وأقبحها حرب ومرة، وأصدقها حارث وهمام»[1] فإن كل آدمى حارث وهمام، والحارث هو العامل الكاسب، والهمام الذى يهم ويريد. قال تعالى: ﴿**مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ**﴾ [الشورى: ٢٠]، فقوله حرث الدنيا أى: كسبها وعملها؛ ولهذا وضع الحريرى مقاماته على لسان الحارث بن همام؛ لصدق هذا الوصف على كل أحد.

18/256

/ فصـــل

ولفظ «النية» يجرى فى كلام العلماء على نوعين: فتارة يريدون بها تمييز عمل من عمل، وعبادة من عبادة، وتارة يريدون بها تمييز معبود عن معبود، ومعمول له عن معمول له.

فالأول: كلامهم فى النية: هل هى شرط فى طهارة الأحداث؟ وهل تشترط نية التعيين والتبييت فى الصيام؟ وإذا نوى بطهارته ما يستحب لها هل تجزيه عن الواجب؟ أو أنه لابد فى الصلاة من نية التعيين ونحو ذلك ؟

والثانى: كالتمييز بين إخلاص العمل لله، وبين أهل الرياء والسمعة، كما سألوا النبى ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة وحَمِيَّة ورياءً، فأى ذلك فى سبيل الله؟ فقال: «من قاتل لتكون كلمة الله هى العليا فهو فى سبيل الله»[2] وهذا الحديث يدخل فيه سائر الأعمال، وهذه النية تميز بين من يريد الله بعمله والدار الآخرة، وبين من يريد الدنيا؛ مالا وجاها ومدحًا وثناءً وتعظيمًا، وغير ذلك، والحديث دل على هذه النية بالقصد، وإن كان قد يقال: إن عمومه يتناول/ النوعين، فإنه فرق بين من يريد الله ورسوله، وبين من يريد دنيا أو

18/257

(١) أبو داود فى الأدب (٤٩٥٠) ، والترمذي فى الأدب (٢٨٣٣) وقال : « حديث حسن غريب من هذا الوجه» ،وأحمد ٤/٣٤٥ .

(٢) البخارى فى العلم (١٢٣) ، ومسلم فى الإمارة (١٩٠٤/ ١٥٠، ١٥١) .

امرأة، ففرق بين معمول له ومعمول له. ولم يفرق بين عمل وعمل.

وقد ذكر الله تعالى الإخلاص فى كتابه فى غير موضع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، وقوله: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ . أَلا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢، ٣]. وقوله: ﴿قُلِ اللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]، وغير ذلك من الآيات.

وإخلاص الدين هو أصل دين الإسلام؛ ولذلك ذم الرياء فى مثل قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ. الَّذِينَ هُمْ عَن صَلاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ﴾ [الماعون: ٤ ـ ٦]، وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاةِ قَامُوا كُسَالَىٰ يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ [النساء: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ(١) يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ الآية [النساء: ٣٨].

فصـــل

وقد اتفق العلماء على أن العبادة المقصودة لنفسها؛ كالصلاة والصيام والحج لا تصح إلا بنية، وتنازعوا فى الطهارة، مثل: مَنْ يكون عليه جنابة فينساها، ويغتسل للنظافة، فقال مالك والشافعى وأحمد: النية/ شرط لطهارة الأحداث كلها. وقال أبو حنيفة: لا تشترط فى الطهارة بالماء بخلاف التيمم، وقال زُفَر: لا تشترط لا فى هذا ولا فى هذا، وقال بعض المتأخرين من أصحاب الشافعى وأحمد: تشترط لإزالة النجاسة، وهذا القول شاذ؛ فإن إزالة النجاسة لا يشترط فيها عمل العبد، بل تزول بالمطر النازل، والنهر الجارى، ونحو ذلك، فكيف تشترط لها النية؟!

١٨/٢٥٨

وأيضًا، فإن إزالة النجاسة من باب التروك لا من باب الأعمال؛ ولهذا لو لم يخطر بقلبه فى الصلاة أنه مجتنب النجاسة صَحَّت صلاته إذا كان مجتنبًا لها؛ ولهذا قال مالك وأحمد ـ فى المشهور عنه ـ والشافعى ـ فى أحد قوليه ـ: لو صلى وعليه نجاسة لم يعلم بها إلا بعد الصلاة لم يُعد؛ لأنه من باب التروك. وقد ذكر الله عن المؤمنين قولهم: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وثبت عن النبى ﷺ: «أن الله تعالى قال قد فعلت»(٢) فمن فعل ما نهى عنه ناسيًا أو مخطئًا فلا إثم عليه، بخلاف من ترك ما أمر به، كمن ترك الصلاة فلابد من قضائها.

---

(١) فى المطبوعة: «الذين» والصواب ما أثبتناه.

(٢) أحمد ٤/ ١٤ وضعفه الألبانى فى ضعيف ابن ماجه (٣٠١٣).

ولهذا فرق أكثر العلماء فى الصلاة والصيام والإحرام بين من فعل المحظور ناسيًا، وبين من ترك الواجب ناسيًا، كمن تكلم فى الصلاة ناسيًا، ومن أكل فى الصيام ناسيًا، ومن تطيب أو لبس ناسيًا فى الإحرام. والذين يوجبون النية فى طهارة الأحداث يحتجون بهذا الحديث على/ أبى حنيفة، وأبو حنيفة يسلم أن الطهارة غير المنوية ليست عبادة ولا ثواب فيها، وإنما النزاع فى صحة الصلاة بها، فقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» لا يدل على محل النزاع إلا إذا ضمت إليه مقدمة أخرى، وهو أن الطهارة لا تكون إلا عبادة، والعبادة لا تصح إلا بنية، وهذه المقدمة إذا سلمت لم تَحْتَجْ إلى الاستدلال بهذا، فإن الناس متفقون على أن ما لا يكون إلا عبادة لا يصح إلا بنية، بخلاف ما يقع عبادة وغير عبادة، كأداء الأمانات وقضاء الديون.

18/259

وحينئذ، فالمسألة مدارها على أن الوضوء هل يقع غير عبادة؟ والجمهور يحتجون بالنصوص الواردة فى ثوابه، كقوله: «إذا توضأ العبد المسلم خرجت خطاياه مع الماء، أو مع آخر قطر الماء»[1] وأمثال ذلك، فيقولون: ففيه الثواب لعموم النصوص، والثواب لا يكون إلا مع النية، فالوضوء لا يكون إلا بنية.

وأبو حنيفة يقول: الطهارة شرط من شرائط الصلاة، فلا تشترط لها النية؛ كاللباس وإزالة النجاسة، وأولئك يقولون: اللباس والإزالة يقعان عبادة وغير عبادة؛ ولهذا لم يَرِد نص بثواب الإنسان على جنس اللباس والإزالة، وقد وردت النصوص بالثواب على جنس الوضوء.

18/260

وأبو حنيفة يقول: النصوص وردت بالثواب على الوضوء المعتاد،/ وعامة المسلمين إنما يتوضؤون بالنية، والوضوء الخالى عن النية نادر لا يقع إلا لمثل من أراد تعليم غيره، ونحو ذلك، والجمهور يقولون: هذا الوضوء الذى اعتاده المسلمون هو الوضوء الشرعى الذى تصح به الصلاة، وما سوى هذا لا يدخل فى نصوص الشارع، كقوله ﷺ: «لا تقبل صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»[2]، فإن المخاطبين لا يعرفون الوضوء المأمور به إلا الوضوء الذى أثنى عليه، وحث عليه، وغير هذا لا يعرفونه، فلا يقصد إدخاله فى عموم كلامه، ولا يتناوله النص.

---

(١) مسلم فى الطهارة (٢٤٤/٣٢)، ومالك فى الموطأ ١/٣٢ (٣١)، وأحمد ٢/٣٠٣ كلهم عن أبى هريرة.

(٢) البخارى فى الوضوء (١٣٥٠)، وفى الحيل (٦٩٥٤)، ومسلم فى الطهارة (٢٢٥/٢)، وأبو داود فى الطهارة (٦٠)، والترمذى فى الطهارة (٧٦)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد ٢/٣٠٨. كلهم عن أبى هريرة.

فصـــل

وأما النية التى هى إخلاص الدين لله فقد تكلم الناس فى حَدِّها، وحد الإخلاص، كقول بعضهم: المخلص هو الذى لا يبالى لو خرج كل قدر له فى قلوب الناس من أجل صلاح قلبه مع الله ـ عز وجل، ولا يحب أن يطلع الناس على مَثَاقِيل الذَّرِّ من عمله، وأمثال ذلك من كلامهم الحسن. لكن كلامهم يتضمن الإخلاص فى سائر الأعمال، وهذا لا يقع من سائر الناس، بل لا يقع من أكثرهم، بل غالب المسلمين يخلصون لله فى كثير من أعمالهم؛ كإخلاصهم فى الأعمال المشتركة بينهم،/ مثل صوم شهر رمضان، فغالب ١٨/٢٦١ المسلمين يصومونه لله، وكذلك مَنْ داوم على الصلوات فإنه لا يصلى إلا لله ـ عز وجل، بخلاف من لم يحافظ عليها فإنما يصلى حياءً، أو رياء، أو لعلة دنيوية؛ ولهذا قال ﷺ فيما رواه الترمذى: «إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلاَّ اللَّهَ﴾» الآية [التوبة: ١٨][(١)].

ومن لم يصل إلا بوضوء واغتسال فإنه لا يفعل ذلك إلا لله؛ ولهذا قال ﷺ فيما رواه أحمد، وابن ماجة من حديث ثوبان عنه أنه قال: «استقيموا ولن تُحْصُوا، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن، فإن الوضوء سر بين العبد وبين الله ـ عز وجل»[(٢)]، وقد ينتقض وضوؤه ولا يدرى به أحد، فإذا حافظ عليه لم يحافظ عليه إلا لله ـ سبحانه، ومن كان كذلك لا يكون إلا مؤمنا، والإخلاص فى النفع المتعدى أقل منه فى العبادات البدنية؛ ولهذا قال فى الحديث المتفق على صحته: «سبعة يظلهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله»[(٣)] الحديث.

---

(١) الترمذى فى الإيمان (٢٦١٧) وقال: «هذا حديث غريب حسن»، وابن ماجه فى المساجد والجماعات (٨٠٢) كلاهما عن أبى سعيد.

(٢) ابن ماجه فى الطهارة (٢٧٧) وقال البوصيرى فى الزوائد: «رجال إسناده ثقات؛ إلا أن فيه انقطاعًا بين سالم وثوبان. . .»، وأحمد ٥/ ٢٨٢.

(٣) البخارى فى الأذان (٦٦٠) ، ومسلم فى الزكاة (٩١/١٠٣١) .

١٨/٢٦٢

/ فصـــــل

والنية محلها القلب باتفاق العلماء؛ فإن نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه أجزأته النية باتفاقهم، وقد خَرَّج بعض أصحاب الشافعى وجهًا من كلام الشافعى غلط فيه على الشافعى؛ فإن الشافعى إنما ذكر الفرق بين الصلاة والإحرام بأن الصلاة فى أولها كلام، فظن بعض الغالطين أنه أراد التكلم بالنية، وإنما أراد التكبير، والنية تتبع العلم، فمن علم ما يريد فعله فلابد أن ينويه ضرورة، كمن قدم بين يديه طعامًا ليأكله فإذا علم أنه يريد الأكل فلابد أن ينويه، وكذلك الركوب وغيره، بل لو كُلِّف العباد أن يعملوا عملاً بغير نية كلفوا ما لا يطيقون؛ فإن كل أحد إذا أراد أن يعمل عملاً مشروعًا، أو غير مشروع فعلمه سابق إلى قلبه، وذلك هو النية، وإذا علم الإنسان أنه يريد الطهارة والصلاة والصوم فلابد أن ينويه إذا علمه ضرورة، وإنما يتصور عدم النية إذا لم يعلم ما يريد، مثل: من نسى الجنابة واغتسل للنظافة أو للتبرد، أو من يريد أن يُعَلِّم غيره الوضوء ولم يرد أنه يتوضأ لنفسه، أو من لا يعلم أن غدًا من رمضان فيصبح غير ناوٍ للصوم.

١٨/٢٦٣

/ وأما المسلم الذى يعلم أن غدًا من رمضان ـ وهو يريد صوم رمضان ـ فهذا لابد أن ينويه ضرورة، ولا يحتاج أن يتكلم به، وأكثر ما يقع عدم التبييت والتعيين فى رمضان عند الاشتباه، مثل: من لا يعلم أن غدًا من رمضان أم لا، فينوى صوم رمضان مطلقًا أو يقصد تطوعًا، ثم يتبين أنه من رمضان، ولو تكلم بلسانه بشىء وفى قلبه خلافه كانت العبرة بما فى قلبه لا بما لفظ به، ولو اعتقد بقاء الوقت فنوى الصلاة أداء، ثم تبين خروج الوقت، أو اعتقد خروجه فنواها قضاء، ثم تبين له بقاؤه أجزأته صلاته بالاتفاق.

ومن عرف هذا تبين له أن النية مع العلم فى غاية اليسر لا تحتاج إلى وسوسة وآصار وأغلال؛ ولهذا قال بعض العلماء: الوسوسة إنما تحصل للعبد من جهل بالشرع أو خَبَل فى العقل.

وقد تنازع الناس: هل يستحب التلفظ بالنية؟ فقالت طائفة من أصحاب أبى حنيفة والشافعي وأحمد: يستحب ليكون أبلغ، وقالت طائفة من أصحاب مالك وأحمد: لا يستحب ذلك، بل التلفظ بها بدعة؛ فإن النبى ﷺ وأصحابه والتابعين لم ينقل عن واحد منهم أنه تكلم بلفظ النية لا فى صلاة، ولا طهارة، ولا صيام، قالوا: لأنها تحصل مع العلم بالفعل ضرورة، فالتكلم بها نَوْعُ هَوَس وعبث وهَذَيَان، والنية تكون فى قلب الإنسان ويعتقد أنها ليست فى قلبه، فيريد/ تحصيلها بلسانه، وتحصيل الحاصل مُحَال، فلذلك يقع

١٨/٢٦٤

كثير من الناس فى أنواع من الوسواس.

واتفق العلماء على أنه لا يسوغ الجهر بالنية، لا لإمام، ولا لمأموم، ولا لمنفرد، ولا يستحب تكريرها، وإنما النزاع بينهم فى التكلم بها سرًا: هل يكره أو يستحب؟

فصـــل

لفظة «إنما» للحصر عند جماهير العلماء، وهذا مما يعرف بالاضطرار من لغة العرب، كما تعرف معانى حروف النفى والاستفهام والشرط، وغير ذلك، لكن تنازع الناس: هل دلالتها على الحصر بطريق المنطوق أو المفهوم؟ على قولين، والجمهور على أنه بطريق المنطوق، والقول الآخر قول بعض مثبتى المفهوم، كالقاضى أبى يعلى فى أحد قوليه، وبعض الغلاة من نفاته، وهؤلاء زعموا أنها تفيد الحصر، واحتجوا بمثل قوله: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ**﴾ [الأنفال: ٢].

وقد احتج طائفة من الأصوليين على أنها للحصر بأن حرف «إن» للإثبات وحرف «ما» للنفى فإذا اجتمعا حصل النفى والإثبات جميعًا،/ وهذا خطأ عند العلماء بالعربية؛ فإن «ما» هنا هى ما الكافَّة، ليست ما النافية، وهذه الكافة تدخل على إن وأخواتها فتكفها عن العمل، وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص؛ فإذا اختصت بالاسم أو بالفعل ـ ولم تكن كالجزء منه ـ عملت فيه، فإن وأخواتها اختصت بالاسم فعملت فيه، وتسمى الحروف المشبهة للأفعال؛ لأنها عملت نصبًا ورفعًا وكثرت حروفها، وحروف الجر اختصت بالاسم فعملت فيه، وحروف الشرط اختصت بالفعل فعملت فيه، بخلاف أدوات الاستفهام فإنها تدخل على الجملتين ولم تعمل، وكذلك ما المصدرية.

١٨/٢٦٥

ولهذا القياس فى ما النافية ألا تعمل ـ أيضًا ـ على لغة تميم، ولكن تعمل على اللغة الحجازية التي نزل بها القرآن فى مثل قوله تعالى: ﴿**مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾ [المجادلة: ٢]، و ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾ [يوسف: ٣١]، استحسانًا لمشابهتها «ليس» هنا، لما دخلت ما الكافة على إن أزالت اختصاصها، فصارت تدخل على الجملة الإسمية والجملة الفعلية فبطل عملها، كقوله: ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ**﴾ [الرعد: ٧]، وقوله: ﴿**إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾ [الطور: ١٦].

وقد تكون ما التى بعد إن اسمًا لا حرفًا، كقوله: ﴿**إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**﴾ [طه: ٦٩]، بالرفع، أى: أن الذى صنعوه كيد ساحر، خلاف قوله: ﴿**إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا**﴾ [طه: ٧٢]، فإن القراءة بالنصب لا تستقيم إذا كانت ما بمعنى الذى، وفى كلا

١٨/٢٦٦ المعنيين الحصر موجود، لكن إذا/ كانت ما بمعنى الذى فالحصر جاء من جهة أن المعارف هى من صيَغ العموم، فإن الأسماء إما معارف وإما نكرات، والمعارف من صيغ العموم والنكرة فى غير الموجب كالنفى وغيره من صيغ العموم، فقوله: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾ [طه: ٦٩]، تقديره: إن الذى صنعوه كيد ساحر.

وأما الحصر فى «إنما» فهو من جنس الحصر بالنفى والاستثناء، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنتَ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٥٤]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

والحصر قد يعبر عنه بأن الأول محصور فى الثانى، وقد يعبر عنه بالعكس، والمعنى واحد، وهو أن الثانى أثبته الأول، ولم يثبت له غيره، مما يتوهم أنه ثابت له، وليس المراد أنك تنفى عن الأول كل ما سوى الثانى، فقوله: ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، أى: إنك لست ربا لهم، ولا محاسبًا، ولا مجازيًا، ولا وكيلاً عليهم، كما قال: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] وكما قال: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]، ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ﴾ [المائدة: ٧٥]، ليس هو إلهًا ولا أمه إلهة، بل غايته أن يكون رسولاً، كما غاية محمد أن يكون رسولاً، وغاية مريم أن تكون صديقة.

وهذا مما استدل به على بطلان قول بعض المتأخرين: إنها نبية، وقد حكَى الإجماع على ١٨/٢٦٧ عدم نبوة أحد من النساء القاضى أبو بكر/ بن الطيب والقاضى أبو يعلى، والأستاذ أبوالمعالى الجوينى، وغيرهم.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، أى: ليس مخلدًا فى الدنيا لا يموت ولا يقتل، بل يجوز عليه ما جاز على إخوانه المرسلين من الموت أو القتل، ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، نزلت يوم أحد لما قيل: إن محمدًا قد قتل، وتلاها الصديق يوم مات رسول الله ﷺ، فقال: من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حَىٌّ لا يموت[1]، وتلا[2] هذه الآية، فكأن الناس لم يسمعوها حتى تلاها أبو بكر ـ رضى الله تعالى عنه ـ فكان لا يوجد أحد إلا يتلوها.

---

(١) البخارى فى الجنائز (١٢٤٢).

(٢) فى المطبوعة: «تلى» والصواب ما أثبتناه.

فصـــل

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ الآية [الأنفال: ٢] فهذه الآية أثبت فيها الإيمان لهؤلاء، ونفاه عن غيرهم، كما نفاه النبى ﷺ عمن نفاه عنه فى الأحاديث مثل قوله: «لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، فإياكم وإياكم»[١] وكذلك قوله: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»[٢]، ومن هذا / الباب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ الآية [الحجرات: ١٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ﴾ الآية [النور: ٦٢]. ١٨/٢٦٨

وهذه المواضع قد تنازع الناس فى نفيها، والذى عليه جماهير السلف وأهل الحديث وغيرهم: أن نفى الإيمان لانتفاء بعض الواجبات فيه، والشارع دائمًا لا ينفى المسمى الشرعى إلا لانتفاء واجب فيه، وإذا قيل: المراد بذلك نفى الكمال فالكمال نوعان: واجب، ومستحب، فالمستحب؛ كقول بعض الفقهاء: الغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ، أى: كامل المستحبات، وليس هذا الكمال هو المنفى فى لفظ الشارع، بل المنفى هو الكمال الواجب وإلا فالشارع لم ينف الإيمان ولا الصلاة ولا الصيام ولا الطهارة، ولا نحو ذلك من المسميات الشرعية لانتفاء بعض مستحباتها؛ إذ لو كان كذلك لانتفى الإيمان عن جماهير المؤمنين، بل إنما نفاه لانتفاء الواجبات، كقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: «لا صيام لمن لم يبيت النية»[٣]، و «لا صلاة إلا بأم القرآن»[٤].

وقد رويت عنه ألفاظ تنازع الناس فى ثبوتها عنه، مثل: قوله: «لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل»[٥] «ولا صلاة إلا بوضوء، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»[٦]، «لا

---

(١) البخارى فى الحدود (٦٧٧٢)، ومسلم فى الإيمان (٥٧/ ١٠٠). (٢) أحمد ٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠.

(٣) الدارقطنى فى سننه ٢/ ١٧٢ وقال: تفرد به عبد الله بن عباد عن المفضل بهذا الإسناد، وكلهم ثقات، والبيهقى فى السنن الكبرى ٤/ ٢٠٣ كلاهما عن عائشة.

(٤) البخارى فى الأذان (٧٥٦)، ومسلم فى الصلاة (٣٩٤/ ٣٤، ٣٦) بنحوه.

(٥) أبو داود فى الصوم (٢٤٥٤)، والترمذى فى الصوم (٧٣٠) وقال: «حديث حفصة لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه»، وابن ماجه فى الصيام (١٧٠٠)، وأحمد ٦/ ٢٨٧ كلهم عن حفصة بلفظ مقارب.

(٦) أبو داود فى الطهارة (١٠١)، وابن ماجه فى الطهارة (٣٩٩)، وأحمد ٢/ ٤١٨، كلهم عن أبى هريرة.

صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد»[1]، من ثبتت عنده هذه الألفاظ فعليه أن يقول بموجبها، /فيوجب ما تضمنته من التبييت، وذكر اسم الله، وإجابة المؤذن، ونحو ذلك. ثم إذا ترك الإنسان بعض واجبات العبادة، هل يقال: بطلت كلها، فلا ثواب له عليها؟ أم يقال: يثاب على ما فعله، ويعاقب على ما تركه؟ وهل عليه إعادة ذلك؟ هذا يكون بحسب الأدلة الشرعية، فمن الواجبات فى العبادة ما لا تبطل العبادة بتركه ولا إعادة على تاركه، بل يجبر المتروك؛ كالواجبات فى الحج التى ليست أركانًا، مثل: رمى الجمار، وأن يحرم من غير الميقات، ونحو ذلك.

18/269

وكذلك الصلاة عند الجمهور؛ كمالك وأحمد، وغيرهم، فيها واجب لا تبطل الصلاة بتركه عندهم، كما يقول أبو حنيفة فى الفاتحة والطمأنينة. وكما يقول مالك وأحمد فى التشهد الأول، لكن مالك وأحمد يقولان: ما تركه من هذا سهوًا فعليه أن يسجد للسهو، وأما إذا تركه عمدًا فتبطل صلاته، كما تبطل الصلاة بترك التشهد الأول عمدًا فى المشهور من مذهبيهما، لكن أصحاب مالك يسمون هذا سنة مؤكدة، ومعناه معنى الواجب عندهم.

وأما أبو حنيفة فيقول: من ترك الواجب ـ الذى ليس بفرض ـ عمدًا أساء ولا إعادة عليه، والجمهور يقولون: لا نعهد فى العبادة واجبًا فيما يتركه الإنسان إلى غير بدل، ولا إعادة عليه، فلابد من وجوب البدل للإعادة. ولكن مع هذا اتفقت الأئمة على أن من ترك /واجبًا فى الحج ليس بركن، ولم يجبره بالدم الذى عليه لم يبطل حجه، ولا تجب إعادته، فهكذا يقول جمهور السلف وأهل الحديث: أن من ترك واجبًا من واجبات الإيمان الذى لا يناقض أصول الإيمان - فعليه أن يجبر إيمانه؛ إما بالتوبة، وإما بالحسنات المكفرة. فالكبائر يتوب منها، والصغار تكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، فإن لم يفعل لم يحبط إيمانه جملة.

18/270

وأصلهم أن الإيمان يتبعَّض، فيذهب بعضه ويبقى بعضه، كما فى قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : «يخرج من النار من كان فى قلبه مثقال ذرة من إيمان»[2]، ولهذا مذهبهم أن الإيمان يتفاضل ويتبعض، هذا مذهب مالك، والشافعى، وأحمد، وغيرهم.

وأما الذين أنكروا تبعضه وتفاضله كأنهم قالوا: متى ذهب بعضه ذهب سائره، ثم انقسموا قسمين: فقالت الخوارج والمعتزلة: فعل الواجبات وترك المحرمات من الإيمان، فإذا ذهب بعض ذلك ذهب الإيمان كله فلا يكون مع الفاسق إيمان أصلاً بحال.

---

(1) الدارقطنى فى السنن 1/ 420، والحاكم فى المستدرك 1/ 246، والديلمى فى الفردوس (7929)، والسيوطى فى الجامع الصغير (9898) ورمز له بالضعف، وقال ابن حجر فى التلخيص الحبير 2/ 31: «ضعيف ليس له إسناد ثابت أخرجه الدارقطنى عن جابر وأبى هريرة وفى الباب عن على وهو ضعيف أيضًا».

(2) البخارى فى التوحيد (7510)، ومسلم فى الإيمان (183/ 302)، كلاهما بنحوه.

ثم قالت الخوارج: هو كافر، وقالت المعتزلة: ليس بكافر ولا مؤمن، بل هو فاسق، ننزله منزلةً بين المنزلتين، فخالفوا الخوارج فى الاسم ووافقوهم فى الحكم، وقالوا: إنه مخلد فى النار، لا يخرج منها/ بشفاعة ولا غيرها. والحزب الثانى: وافقوا أهل السنة على أنه لا يخلد فى النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان؛ لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، وإنما التفاضل فى غير الإيمان من الأعمال، وقالوا: الأعمال ليست من الإيمان؛ لأن الله فَرَّق بين الإيمان والأعمال فى كتابه. ثم قال الفقهاء المعتبرون من أهل هذا القول: إن الإيمان هو تصديق اللسان وقول القلب، وهذا المنقول عن حماد بن أبى سليمان ـ ومن وافقه؛ كأبى حنيفة وغيره، وقال جَهْم والصَّالحى ـ ومن وافقهما من أهل الكلام كأبى الحسن وغيره: إنه مجرد تصديق القلب.

18/271

وفصل الخطاب فى هذا الباب أن اسم الإيمان قد يذكر مجردًا، وقد يذكر مقرونًا بالعمل أو بالإسلام. فإذا ذكر مجردًا تناول الأعمال كما فى الصحيحين: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول: لا إله إلا الله. وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»[1]، وفيهما أنه قال لوفد عبد القيس: «آمركم بالإيمان بالله، أتدرون ما الإيمان بالله؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خُمس ما غنمتم»[2]، وإذا ذكر مع الإسلام ـ كما فى حديث جبريل أنه سأل النبى ﷺ عن/ الإيمان والإسلام والإحسان ـ فَرَّق بينهما، فقال: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله»، إلى آخره[3]. وفى المسند عن النبى ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان فى القلب»[4]، فلما ذكرهما جميعًا ذكر أن الإيمان فى القلب، والإسلام ما يظهر من الأعمال.

18/272

وإذا أفرد الإيمان أدخل فيه الأعمال الظاهرة؛ لأنها لوازم ما فى القلب؛ لأنه متى ثبت الإيمان فى القلب، والتصديق بما أخبر به الرسول وجب حصول مقتضى ذلك ضرورة؛ فإنه ما أَسَرَّ أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفَلَتَات لسانه، فإذا ثبت التصديق فى القلب لم يتخلف العمل بمقتضاه البتة، فلا تستقر معرفة تامة ومحبة صحيحة ولا يكون لها أثر فى الظاهر.

ولهذا ينفى الله الإيمان عمن انتفت عنه لوازمه؛ فإن انتفاء اللازم يقتضى انتفاء الملزوم، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ**﴾ [المائدة: 81]، وقوله: ﴿**لا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ**

(1)البخارى فى الإيمان (9) ، ومسلم فى الإيمان (35/58) .
(2)البخارى فى الإيمان (53)، وفى العلم (87)، ومسلم فى الإيمان (17/ 23، 24) كلاهما عن ابن عباس.
(3)البخارى فى الإيمان (50) ، ومسلم فى الإيمان (8/ 1) .
(4)أحمد 3/ 135 ، وقال الهيثمى فى المجمع (1/ 57) : «رواه أحمد وأبو يعلى بتمامه، والبزار باختصار، وقد وثقه ابن حبان وأبو داود الطيالسى وأبو حاتم وابن معين ، وضعفه آخرون» ، وحسنه السيوطى فى الجامع الصغير (3060) .

وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢]، ونحوها فالظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيمًا إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلابد أن يستقيم الظاهر؛ ولهذا قال النبى ﷺ: «ألا إن فى الجسد مُضْغَةً إذا صلحت صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهى القلب»[1]،/ وقال عمر لمن رآه يعبث فى صلاته: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه، وفى الحديث: «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم لسانه، ولا يستقيم لسانه حتى يستقيم قلبه»[2].

١٨/٢٧٣

ولهذا كان الظاهر لازمًا للباطن من وجه وملزومًا له من وجه، وهو دليل عليه من جهة كونه ملزومًا، لا من جهة كونه لازمًا؛ فإن الدليل ملزوم المدلول، يلزم من وجود الدليل وجود المدلول، ولا يلزم من وجود الشىء وجود ما يدل عليه، والدليل يَطَّرِدُ ولا ينعكس، بخلاف الحد فإنه يطرد وينعكس.

وتنازعوا فى العلة هل يجب طردها، بحيث تبطل بالتخصيص والانتقاض؟ والصواب أن لفظ العلة يعبر به عن العلة التامة، وهو مجموع ما يستلزم الحكم، فهذه يجب طردها، ويعبر به عن المقتضى للحكم الذى يتوقف اقتضاؤه على ثبوت الشروط، وانتفاء الموانع، فهذه إذا تخلف الحكم عنها لغير ذلك بطلت.

وكذلك تنازعوا فى انعكاسها، وهو أنه هل يلزم من عدم الحكم عدمها؟ فقيل: لا يجب انعكاسها؛ لجواز تعليل الحكم بعلتين. وقيل: يجب الانعكاس؛ لأن الحكم متى ثبت مع عدمها لم تكن مؤثرة فيه، بل كان غنيًا عنها، وعدم التأثير مبطل للعلة. وكثير من الناس يقول/ بأن عدم التأثير يبطل العلة، ويقول بأن العكس ليس بشرط فيها، وآخرون يقولون: هذا تناقض.

١٨/٢٧٤

والتحقيق فى هذا أن العلة إذا عُدمت عُدِم الحكم المتعلق بها بعينه، لكن يجوز وجود مثل ذلك الحكم بعلة أخرى، فإذا وجِد ذلك الحكم بدون علة أخرى علم أنها عديمة التأثير وبطلت، وأما إذا وجد نظير ذلك الحكم بعلة أخرى كان نوع ذلك الحكم معللا بعلتين، وهذا جائز، كما إذا قيل فى المرأة المرتدة: كفرت بعد إسلامها، فتقتل قياسًا على الرجل؛ لقول النبى ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله إلا بإحدى ثلاث: رجل كفر بعد إسلامه، أو زنى بعد إحصانه، أو قتل نفسًا فقتل بها»[3]. فإذا قيل له لا تأثير

---

(١) البخارى فى الإيمان (٥٢)، ومسلم فى المساقاة (١٥٩٩/١٠٧).

(٢) أحمد ٣/١٩٨، عن أنس، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/٥٨ وقال: «رواه أحمد وفى إسناده على بن مسعدة وثقه جماعة وضعفه آخرون».

(٣) البخارى فى الديات (٦٨٧٨)، ومسلم فى القسامة (١٦٧٦/٢٥، ٢٦).

لقولك: كفر بعد إسلامه، فإن الرجل يقتل بمجرد الكفر، وحينئذ فالمرأة لا تقتل بمجرد الكفر، فيقول: هذه علة ثابتة بالنص، وبقوله: «من بَدَّل دينه فاقتلوه»[1] وأما الرجل فما قتلته لمجرد كفره، بل لكفره وجراءته؛ ولهذا لا أقتل من كان عاجزًا عن القتال؛ كالشيخ الهرم، ونحوه. وأما الكفر بعد الإسلام فعلة أخرى مبيحة للدم؛ ولهذا قتل بالردة من كان عاجزًا عن القتال كالشيخ الكبير.

18/275 وهذا قول مالك وأحمد، وإن كان ممن يرى أن مجرد الكفر/ يبيح القتال كالشافعي؛ قال: الكفر وحده علة، والكفر بعد الإسلام علة أخرى.

وليس هذا موضع بسط هذه الأمور، وإنما ننبه عليها.

والمقصود أن لفظ الإيمان تختلف دلالته بالإطلاق والاقتران، فإذا ذُكِر مع العمل أريد به أصل الإيمان المقتضى للعمل، وإذا ذُكر وحده دخل فيه لوازم ذلك الأصل.

وكذلك إذا ذكر بدون الإسلام كان الإسلام جزءًا منه، وكان كل مسلم مؤمنًا، فإذا ذكر لفظ الإسلام مع الإيمان تميز أحدهما عن الآخر، كما فى حديث جبريل، وكما فى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ**﴾ [الأحزاب: ٣٥]، ولهذا نظائر كلفظ المعروف والمنكر، والعدل والإحسان، وغير ذلك، ففى قوله: ﴿**يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ**﴾ [الأعراف: ١٥٧]، يدخل فى لفظ المعروف كل مأمور به، وفى لفظ المنكر كل مَنْهى عنه، وفى قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ**﴾ [العنكبوت: ٤٥]، جعل الفحشاء غير المنكر، وقوله: ﴿**وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ**﴾ [النحل: ٩٠] جعل الفحشاء والبغى غير المنكر.

18/276 وإذا قيل: هذا من باب عطف الخاص على العام، والعام على الخاص/ فللناس هنا قولان: منهم من يقول: الخاص دخل فى العام وخص بالذكر، فقد ذكر مرتين. ومنهم من يقول: تخصيصه بالذكر يقتضى أنه لم يدخل فى العام، وقد يعطف الخاص على العام، كما فى قوله: ﴿**وَمَلائِكَتِهِ [وَرُسُلِهِ]**[2] **وَجِبْرِيلَ**﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ**﴾ الآية [الأحزاب: ٧]، وقد يعطف العام على الخاص، كما فى قوله تعالى:

---

(١) البخارى فى الجهاد (٣٠١٧)، وأبو داود فى الحدود (٤٣٥١)، والترمذى فى الحدود (١٤٥٨) وقال: «هذا حديث صحيح حسن»، والنسائى فى قسم الفىء (٤٠٥٩)، وابن ماجه فى الحدود (٢٥٣٥)، وأحمد ١/ ٢٨٢، ٢٨٣ كلهم عن ابن عباس.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من المطبوعة، والصواب ما أثبتناه.

﴿ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا ﴾ [الأحزاب: ٢٧].

وأصل الشبهة فى الإيمان أن القائلين: أنه لا يتبعض قالوا: إن الحقيقة المركبة من أمور متى ذهب بعض أجزائها انتفت تلك الحقيقة، كالعشرة المركبة من آحاد، فلو قلنا: إنه يتبعض لزم زوال بعض الحقيقة مع بقاء بعضها، فيقال لهم: إذا زال بعض أجزاء المركب تزول الهيئة الاجتماعية الحاصلة بالتركيب، لكن لا يلزم أن يزول سائر الأجزاء، والإيمان المؤلف من الأقوال الواجبة، والأعمال الواجبة الباطنة والظاهرة هو المجموع الواجب الكامل، وهذه الهيئة الاجتماعية. تزول بزوال بعض الأجزاء، وهذه هى المنفية فى الكتاب والسنة فى مثل قوله: «لا يزنى الزانى» إلخ[1]، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا** ﴾ الآيات [الحجرات: ١٥]، ولكن لا يلزم أن تزول سائر الأجزاء، ولا أن سائر الأجزاء الباقية لا تكون من الإيمان بعد زوال بعضه. كما أن واجبات الحج من الحج الواجب الكامل، وإذا زالت زال/ هذا الكمال ولم يزل سائر الحج.

١٨/٢٧٧

وكذلك الإنسان الكامل يدخل فى مسماه أعضاؤه كلها، ثم لو قطعت يداه ورجلاه لم يخرج عن اسم الإنسان، وإن كان قد زال منه بعض ما يدخل فى الاسم الكامل.

وكذلك لفظ الشجرة والباب والبيت والحائط، وغير ذلك، يتناول المسمى فى حال كمال أجزائه بعد ذهاب بعض أجزائه.

وبهذا تزول الشبهة التى أوردها الرازى ـ ومن اتبعه، كالأصبهانى وغيره ـ على الشافعى؛ فإن مذهبه فى ذلك مذهب جمهور أهل الحديث والسلف، وقد اعترض هؤلاء بهذه الشبهة الفاسدة على السلف.

والإيمان يتفاضل من جهة الشارع، فليس ما أمر الله به كل عبد هو ما أمر الله به غيره، ولا الإيمان الذى يجب على كل عبد يجب على غيره، بل كانوا فى أول الإسلام يكون الرجل مؤمنا كامل الإيمان، مستحقًا للثواب إذا فعل ما أوجبه الله عليه ورسوله، وإن كان لم يقع منه التصديق المفصل بما لم ينزل من القرآن، ولم يصم رمضان، ولم يحج البيت، كما أن من آمن فى زمننا هذا إيمانًا تاما، ومات قبل دخول وقت صلاة عليه مات مستكملاً للإيمان الذى وجب عليه، كما أنه مستحق للثواب على إيمانه ذلك.

١٨/٢٧٨

/ وأما بعد نزول ما نزل من القرآن وإيجاب ما أوجبه الله ورسوله من الواجبات وتمكن

(١) سبق تخريجه ص ١٥١ .

من فعل ذلك فإنه لا يكون مستحقًا للثواب بمجرد ما كان يستحق به الثواب قبل ذلك، فلذلك يقول هؤلاء: لم يكن هذا مؤمنا بما كان به مؤمنا قبل ذلك، وهذا لأن الإيمان الذى شرع لهذا أعظم من الإيمان الذى شرع لهذا، وكذلك المستطيع الحج يجب عليه ما لا يجب على العاجز عنه، وصاحب المال يجب عليه من الزكاة ما لا يجب على الفقير، ونظائره متعددة.

وأما تفاصيله من جهة العبد؛ فتارة يقوم هذا من الإقرار والعمل بأعظم مما يقوم به هذا. وكل أحد يعلم أن ما فى القلب من الأمور يتفاضل، حتى إن الإنسان يجد نفسه ـ أحيانًا ـ أعظم حبًا لله ورسوله وخشية لله، ورجاء لرحمته وتوكلاً عليه، وإخلاصًا منه فى بعض الأوقات.

وكذلك المعرفة والتصديق تتفاضل فى أصح القولين، وهذا أصح الروايتين عن أحمد، وقد قال غير واحد من الصحابة، كعمر بن حبيب الخَطْمِى وغيره: الإيمان يزيد وينقص، فإذا ذكرنا الله وحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا ونسينا وضيعنا فذلك نقصانه.

ولهذا سُنَّ الاستثناء فى الإيمان، فإن كثيرًا من السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم استثنوا فى الإيمان، وآخرون أنكروا الاستثناء فيه،/وقالوا: هذا شك. والذين استثنوا فيه منهم من أوجبه، ومنهم من لم يوجبه، بل جَوَّز تركه باعتبار حالتين، وهذا أصح الأقوال، وهذان القولان فى مذهب أحمد وغيره، فمن استثنى لعدم علمه بأنه غير قائم بالواجبات كما أمر الله ورسوله فقد أحسن، وكذلك من استثنى لعدم علمه بالعاقبة، وكذلك من استثنى تعليقًا للأمر بمشيئة الله تعالى لا شكا، ومن جزم بما هو فى نفسه فى هذه الحال كمن يعلم من نفسه أنه شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فجزم بما هو متيقن حصوله فى نفسه فهو محسن فى ذلك.

١٨/٢٧٩

وكثير من منازعات الناس فى مسائل الإيمان ومسائل الأسماء والأحكام هى منازعات لفظية، فإذا فصل الخطاب زال الارتياب. والله ـ سبحانه ـ أعلم بالصواب.

فصـــل

قوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله» ليس هو تحصيل للحاصل، لكنه إخبار بأن من نوى بعمله شيئًا فقد حصل له ما نواه، أى: من قصد بهجرته الله ورسوله حصل له ما قصده، ومن كان قَصْده الهجرة إلى دنيا أو امرأة فليس له إلا ذلك، فهذا تفصيل لقوله: «إنما الأعمال بالنيات»/ ولما أخبر أن لكل امرئ ما نوى ذكر أن لهذا ما نواه ولهذا ما نواه.

١٨/٢٨٠

والهجرة مشتقة من الهَجْر، وقد صَحَّ عن النبى ﷺ أنه قال: «المهاجر من هَجَرَ ما نهى الله عنه، والمجاهد من جاهد نفسه فى ذات الله»[١]، كما قال: «المسلم من سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده، والمؤمن من أَمِنَهُ الناس على دمائهم وأموالهم»[٢]، وهذا بيان منه لكمال مسمى هذا الاسم، كما قال: «ليس المسكين بهذا الطواف»[٣] إلخ، وقد يشبه هذا قوله: «ما تعُدُّون المفلس فيكم؟» قالوا: من ليس له درهم ولا دينار. قال: «ليس هذا المفلس، ولكن المفلس من يأتى يوم القيامة بحسنات أمثال الجبال، فيأتى وقد ضرب هذا، وشتم هذا، وأخذ مال هذا، فيعطى هذا من حسناته، وهذا من حسناته، فإذا لم يَبْقَ له حسنة أُخذَ من سيئاتهم فطرحت عليه، ثم طرح فى النار»[٤]. وقال: «ما تعدون الرَّقُوب فيكم؟» قالَوا: من لا يُولد له. قال: «الرقوب من لم يُقدِّم من ولده شيئًا»[٥]، ومثله قوله: «ليس الشديد بالصرعة، وإنما الشديد الذى يملك نفسه عند الغضب»[٦].

لكن فى هذه الأحاديث مقصود وبيان ما هو أحق بأسماء المدح والذم مما يظنونه. فإن الإفلاس حاجة وذلك مكروه، فبين أن حقيقة الحاجة إنما تكون يوم القيامة، وكذلك عدم

(١) البخارى فى الإيمان (١٠)، وأحمد ٦/٢١، ٢٢.

(٢) الترمذى فى الإيمان (٢٦٢٧) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الإيمان (٤٩٩٥).

(٣) البخارى فى الزكاة (١٤٧٩)، ومسلم فى الزكاة (١٠٣٩/١٠١)، ومالك فى الموطأ فى صفة النبى ﷺ ٢/٩٢٣ (٧)، كلهم عن أبى هريرة.

(٤) مسلم فى البر والصلة (٢٥٨١/٥٩)، والترمذى فى صفة القيامة (٢٤١٨) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأحمد ٢/٣٠٣، ٣٣٤ كلهم عن أبى هريرة.

(٥) مسلم فى البر والصلة (٢٦٠٨/١٠٦)، وأحمد ١/٣٨٢، ٣٨٣، كلاهما عن عبد الله بن مسعود.

والرقوب: الذى لا يعيش له ولد. ومعنى الحديث: أنكم تعتقدون أن الرقوب المحزون هو المصاب بموت أولاده، وليس هو كذلك شرعًا. بل هو من لم يمت أحد من أولاده فى حياته فيحتسبه ويكتب له ثواب مصيبته به، وثواب صبره عليه. ويكون له فرطاً وسلفًا. انظر: النهاية ٢/٢٤٩.

(٦) مسلم فى البر (٢٦٠٩/١٠٧).

الولد تكرهه النفوس لعدم الولد النافع، فبين أن الانتفاع بالولد حقيقة إنما يكون فى الآخرة لمن/ قَدَّم أولاده بين يديه، وكذلك الشدة والقوة محبوبة، فبين أن قوة النفوس أحق بالمدح من قوة البدن، وهو أن يملك نفسه عند الغضب، كما قيل لبعض سادات العرب: ما بال عبيدكم أَصْبَر منكم عند الحرب وعلى الأعمال؟ قال: هم أصبر أجسادًا، ونحن أصبر نفوسًا. 18/281

وأما قوله: فى اسم المسلمين فهو من جنس قوله: فى المسلم والمؤمن والمهاجر والمجاهد، وهذا مطابق لما تقدم من أن الشارع لا ينفى مسمى اسْمٍ شرعىٍّ إلا لانتفاء كماله الواجب؛ فإن هَجْرَ ما نهى الله عنه واجب، وسلامة المسلمين من عدوان الإنسان بلسانه ويده واجب، والمؤمن على دمائهم وأموالهم لا يكون من أمنه الناس إلا إذا كان أمينًا والأمانة واجبة، والمسكين الذى لا يسأل ولا يعرف هو أحق بالإعطاء ممن أظهر حاجته وسؤاله، وعطاؤه واجب، وتخصيص السائل بالعطاء دون هذا لا يجوز، بل تخصيص الذى لا يسأل أَوْلى وأوجب وأحب.

وقد قال ﷺ: «لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية؛ وإذا اسْتُنْفِرتم فانفروا»(1)، وقال: «لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو»(2) وكلاهما حق. فالأول أراد به الهجرة المعهودة فى زمانه، وهى الهجرة إلى المدينة من مكة وغيرها من أرض العرب، فإن هذه الهجرة كانت مشروعة لما كانت مكة وغيرها دار كفر وحرب، وكان الإيمان بالمدينة، فكانت الهجرة من دار الكفر إلى دار الإسلام واجبة لمن قدر عليها، فلما فتحت مكة وصارت دار الإسلام، ودخلت العرب فى الإسلام/ صارت هذه الأرض كلها دار الإسلام، فقال: «لا هجرة بعد الفتح». وكون الأرض دار كفر ودار إيمان أو دار فاسقين ليست صفة لازمة لها، بل هى صفة عارضة بحسب سكانها، فكل أرض سكانها المؤمنون المتقون هى دار أولياء الله فى ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الكفار فهى دار كفر فى ذلك الوقت، وكل أرض سكانها الفساق فهى دار فسوق فى ذلك الوقت، فإن سكنها غير ما ذكرنا وتبدلت بغيرهم فهى دارهم. 18/282

وكذلك المسجد إذا تبدل بخمارة، أو صار دار فسق، أو دار ظلم، أو كنيسة يشرك فيها بالله كان بحسب سكانه، وكذلك دار الخمر والفسوق، ونحوها، إذا جعلت مسجدًا يعبد الله فيه ـ جل وعز ـ كان بحسب ذلك، وكذلك الرجل الصالح يصير فاسقًا والكافر يصير مؤمنًا، أو المؤمن يصير كافرًا، أو نحو ذلك، كُلٌّ بحسب انتقال الأحوال من حال إلى حال،

---

(1) البخارى فى الجهاد (٢٧٨٣)، ومسلم فى الإمارة (٨٦/١٨٦٤).

(2) أحمد ٥/ ٢٧٠، والبيهقى فى السنن الكبرى فى السير ١٨/٩، وذكره الهيثمى فى المجمع ٥/ ٢٥٤ وقال: «رواه أحمد، وحيوة لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات».

وقد قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾ الآية [النحل: ١١٢]، نزلت فى مكة لما كانت دار كفر، وهى ما زالت فى نفسها خير أرض الله وأحب أرض الله إليه، وإنما أراد سكانها. فقد روى الترمذى مرفوعًا، أنه قال لمكة وهو واقف بالحَزْوَرَة: «والله إنك لخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولا أن قومى أخرجونى منك لما خرجت». وفى رواية: «خير أرض الله وأحب أرض الله إلىّ»(١) فبين أنها أحب أرض الله إلى الله ورسوله، وكان مقامه بالمدينة ومقام/من معه من المؤمنين أفضل من مقامهم بمكة؛ لأجل أنها دار هجرتهم؛ ولهذا كان الرباط بالثغور أفضل من مجاورة مكة والمدينة، كما ثبت فى الصحيح: «رباط يوم وليلة فى سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه، ومن مات مرابطاً مات مجاهدًا، وجرى عليه عمله، وأجرى رزقه من الجنة وأَمِنَ الفتَّان»(٢).

١٨/٢٨٣

وفى السنن، عن عثمان، عن النبى ﷺ، أنه قال: «رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل»(٣) وقال أبو هريرة: لأن أرابط ليلة فى سبيل الله أحب إلى من أن أقوم ليلة القدر عند الحجر الأسود؛ ولهذا كان أفضل الأرض فى حق كل إنسان أرض يكون فيها أَطْوَعَ لله ورسوله، وهذا يختلف باختلاف الأحوال، ولا تتعين أرض يكون مقام الإنسان فيها أفضل وإنما يكون الأفضل فى حق كل إنسان بحسب التقوى والطاعة والخشوع والخضوع والحضور، وقد كتب أبو الدرداء إلى سلمان: هلم إلى الأرض المقدسة، فكتب إليه سلمان: إن الأرض لا تقدس أحدًا وإنما يقدس العبد عمله. وكان النبى ﷺ قد آخى بين سلمان وأبى الدرداء، وكان سلمان أفقه من أبى الدرداء فى أشياء من جملتها هذا.

وقد قال الله تعالى لموسى ـ عليه السلام ـ : ﴿سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وهى الدار التى كان بها أولئك العمالقة، ثم صارت بعد هذا دار المؤمنين، وهى الدار التى دل عليها القرآن من الأرض المقدسة،/ وأرض مصر التى أورثها الله بنى إسرائيل، فأحوال البلاد كأحوال العباد فيكون الرجل تارة مسلمًا، وتارة كافرًا، وتارة مؤمنًا، وتارة منافقًا، وتارة برًا تقيًا، وتارة فاسقًا، وتارة فاجرًا شقيًا.

١٨/٢٨٤

وهكذا المساكن بحسب سكانها، فهجرة الإنسان من مكان الكفر والمعاصى إلى مكان الإيمان والطاعة كتوبته وانتقاله من الكفر والمعصية إلى الإيمان والطاعة، وهذا أمر باق إلى

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٩٢٥) وقال: «حديث حسن غريب صحيح» عن عبد الله بن عدى بن حمراء الزهرى.
والحَزْوَرَة: التل الصغير، وهو موضع بمكة عند باب الحنّاطين. انظر: النهاية ١/ ٣٨٠.
(٢) مسلم فى الإمارة (١٩١٣/ ١٦٣)، والنسائى فى الجهاد (٣١٦٧) كلاهما عن سلمان.
(٣) النسائى فى الجهاد (٣١٦٩)، والدارمى فى الجهاد ٢/ ٢١١، وأحمد ١/ ٧٥.

يوم القيامة، والله تعالى قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٥].

قالت طائفة من السلف: هذا يدخل فيه من آمن وهاجر وجاهد إلى يوم القيامة، وهكذا قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ[1] هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠]، يدخل فى معناها كل من فتنه الشيطان عن دينه، أو أوقعه فى معصية، ثم هجر السيئات وجاهد نفسه وغيرها من العدو، وجاهد المنافقين بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وغير ذلك وصبر على ما أصابه من قول أو فعل. والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

(١) فى المطبوعة: «والذين»، والصواب ما أثبتناه.

18/285 / وَقَـــالَ:

فَصْـــل

الأذكار الثلاثة التى اشتملت عليها خطبة ابن مسعود وغيره، وهى الحمد لله، نستعينه، ونستغفره[1]: هى التى يروى عن الشيخ عبد القادر ثم أبى الحسن الشاذلى، أنها جوامع الكلام النافع. وهى: الحمد لله وأستغفر الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وذلك أن العبد بين أمرين: أمر يفعله الله به، فهى نعم الله التى تنزل عليه، فتحتاج إلى الشكر. وأمر يفعله هو؛ إما خير، وإما شر، فالخير يفتقر إلى معونة الله له، فيحتاج إلى الاستعانة، والشر يفتقر إلى الاستغفار؛ ليمحو أثره.

وجاء فى حديث ضماد الأَزْدِى: «الحمد لله، نحمده ونستعينه»[2] فقط،وهذا موافق لفاتحة الكتاب، حيث قسمت نصفين: نصفًا للرب، ونصفًا للعبد، فنصف الرب مفتتح بالحمد لله، ونصف العبد مفتتح بالاستعانة به، فقال نحمده ونستعينه، وقد يقرن بين الحمد والاستغفار،كما فى الأثر الذى رواه أحمد فى الزهد:«أن رجلاً كان على عهد/الحسن فقيل 18/286 له: تلقينا هذه الخطبة عن الوالد عن والده، كما يقولها كثير من الناس: الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» فأما «نحمده ونستعينه» ففى حديث ضماد، «ونستعينه ونستغفره» فى حديث ابن مسعود[3]. وأما «نستهديه» ففى فاتحة الكتاب؛ لأن نصفها للرب وهو الحمد، ونصفها للعبد، وهو الاستعانة والاستهداء، وليس فيها الاستغفار؛ لأنه لا يكون إلا مع الذنب، والسورة أصل الإيمان، والفاتحة باب السعادة، المانعة من الذنوب. كما قال تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّلاةَ تَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ**﴾ [العنكبوت: ٤٥].

وعـن ابن عباس أن ضمـادًا قـدم مكـة وكـان من أَزْدِشنوءة. وكان يُرْقِى من هذه الريح، فسمـع سفهاء مـن أهـل مكـة يقولون: إن محمدًا مجنون، فقال: لو أنى رأيت

---

(١) أبو داود فى الصلاة (١٠٩٧)، والنسائى فى النكاح (٣٢٧٧)، وابن ماجه فى النكاح (١٨٩٢)، والدارمى فى النكاح ٢/١٤٢، وأحمد ١/٤٣٢.

(٢) مسلم فى الجمعة (٨٦٨/٤٦)، والنسائى فى النكاح (٣٢٧٨)، وأحمد ١/٣٥٠.

(٣) النسائى فى النكاح (٣٢٧٧) .

هـذا هذا الرجـل لعـل الله يشفيـه على يـدى، قـال: فلقيـه، فقـال: يا محمـد إنى أرقى من هـذه الريـح، وإن الله يشفى على يـدى مـن شاء الله، فهـل لك؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد» قال: فقال : أعد على كلماتك هؤلاء، فأعادهن عليه رسول الله ﷺ ثلاث مرات، قال: فقال: /لقـد سمـعت قول الكهنة، وقول السحرة، وقول الشعراء، فما سمعت بمثل كلماتك هؤلاء، ولقد بلغت قَاعُوسَ البحر، قال: فقال هات يدك أبايعك على الإسلام، قال: فبايعه، فقال رسول الله ﷺ: «وعلى قومك؟» فقال: وعلى قومى. رواه مسلم فى صحيحه[1].

18/287

ولهذا استحبت، وفعلت فى مخاطبة الناس بالعلم عمومًا وخصوصًا؛ من تعليم الكتاب والسنة والفقه فى ذلك، وموعظة الناس، ومجادلتهم أن يفتتح بهذه الخطبة الشرعية النبوية، وكان الذى عليه شيوخ زماننا، الذين أدركناهم، وأخذنا عنهم، وغيرهم يفتتحون مجلس التفسير، أو الفقه فى الجوامع والمدارس، وغيرها بخطبة أخرى.

مثل: الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ورضى الله عنا وعنكم، وعن مشائخنا، وعن جميع المسلمين، أو وعن السادة الحاضرين، وجميع المسلمين، كما رأيت قوما يخطبون للنكاح بغير الخطبة المشروعة، وكل قوم لهم نوع غير نوع الآخرين، فإن حديث ابن مسعود لم يخص النكاح، وإنما هى خطبة لكل حاجة فى مخاطبة العباد بعضهم بعضًا، والنكاح من جملة ذلك، فإن مراعاة السنن الشرعية فى الأقوال والأعمال فى جميع العبادات والعادات، هو كمال الصراط المستقيم، وما سوى ذلك ـ إن لم يكن/ منهيا عنه ـ فإنه منقوص مرجوح؛ إذْ خير الهدى هدى محمد ﷺ.

18/288

والتحقيق أن قـوله: «الحمـد لله نستعينه ونستغفره» هى الجـوامع، كما فى الحـديث النبـوى، حـديث ابن مسعود ذكر ذلك، وأن النبى ﷺ أوتى جوامع الكلم وخواتمه وفواتحـه، كما فى سـورتى «أبى» فـإن الاستهـداء يدخـل فى الاستعانـة، وتكـرير نحمده

---

(1) مسلم فى الجمعة (868/ 46).

وقوله: «قاعوس البحر»: قال ابن الأثير: «قال أبو موسى: هكذا وقعت فى صحيح مسلم، وفى سائر الروايات «قاموس البحر» وهو وسطه ولجته، ولعله لم يجود كتبته فصحفه بعضهم. وليست هذه اللفظة أصلاً فى مسند إسحاق الذى روى عنه مسلم هذا الحديث، غير أنه قرنه بأبى موسى وروايته، فلعلها فيها». انظر: النهاية 5/ 81.

قد استغنى به بقوله: «الحمد لله»، فإذا فصلت جاز، كما فى دعاء القنوت: «اللهم إنا نستعينك، ونستهديك ، ونستغفرك، ونؤمن بك، ونتوكل عليك، ونثنى عليك الخير كله، ونشكرك، ولا نكفرك، ونخلع، ونترك من يَفْجُرُك»[1]. فهذه إحدى سورتى أبى، وهى مفتتحة بالاستعانة التى هى نصف العبد، مع ما بعدها من فاتحة الكتاب، وفى السورة الثانية: «اللهم إياك نعبد، ولك نصلى ونسجد، وإليك نسعى ونَحْفِد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إن عذابك الجد بالكفار مُلْحِق»[2]. فهذا مفتتح بالعبادة التى هى نصف الرب، مع ما قبلها من الفاتحة، ففى سورتى القنوت مناسبة لفاتحة الكتاب، وفيهما جميعًا مناسبة لخطبة الحاجة وذلك جميعه من فواتح الكلم، وجوامعه، وخواتمه.

وأما قوله: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا» فإن المستعاذ منه نوعان: فنوع موجود، يستعاذ من ضرره الذى لم/ يوجد بعد، ونوع مفقود يستعاذ من وجوده؛ فإن نفس وجوده ضرر، مثال الأول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، ومثال الثانى: ﴿رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ . وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٧، ٩٨]، و«اللهم إنى أعوذ بك أن أضل أو أُضل أو أزل أو أُزل»[3]. ١٨/٢٨٩

وأما قوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ . مِن شَرِّ مَا خَلَقَ . وَمِن شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ . وَمِن شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ . وَمِن شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ [سورة الفلق]. فيشترك فيه النوعان، فإنه يستعاذ من الشر الموجود ألا يضر، ويستعاذ من الشر الضار المفقود ألا يوجد، فقوله فى الحديث: «ونعوذ بالله من شرور أنفسنا» يحتمل القسمين: يحتمل نعوذ بالله أن يكون منها شر، ونعوذ بالله أن يصيبنا شرها، وهذا أشبه، والله أعلم.

وقوله: «ومن سيئات أعمالنا» السيئات هى عقوبات الأعمال، كقوله: ﴿سَيِّئَاتِ مَا مَكَرُوا﴾ [غافر: ٤٥]، فإن الحسنات والسيئات يراد بها النعم والنقم كثيرًا، كما يراد بها الطاعات والمعاصى، وإن حملت على السيئات التى هى المعاصى، فيكون قد استعاذ أن يعمل السيئات، أو أن تضره. وعلى الأول ـ وهو أشبه ـ فقد استعاذ من عقوبة أعماله أن تصيبه، وهذا أشبه.

---

(١) البيهقى فى السنن الكبرى ٢/ ٢١٠، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٤٢١.

(٢) البيهقى فى السنن الكبرى ٢/ ٢١١، والسيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٢٢٠.

وقوله: «نَحْفِد»: معناه: نسرع فى العمل والخدمة. انظر: النهاية ١/ ٤٠٦.

(٣) أبو داود فى الأدب (٥٠٩٤)، والترمذى فى الدعوات (٣٤٢٧) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائى فى الاستعاذة (٥٤٨٦)، وابن ماجه فى الدعاء (٣٨٨٤)، وأحمد ٦/ ٣٠٦، ٣١٨ كلهم عن أم سلمة.

/ فيكون الحديث قد اشتمل على الاستعاذة من الضرر الفاعلى، والضرر الغائى، فإن ١٨/٢٩٠
سبب الضرر هو شر النفس، وغايته عقوبة الذنب، وعلى هذا فيكون قد استعاذ من الضرر
المفقود الذى انعقد سببه ألا يكون؛ فإن النفس مقتضية للشر، والأعمال مقتضية للعقوبة،
فاستعاذ أن يكون شر نفسه، أو أن تكون عقوبة عمله، وقد يقال: بل الشر هو الصفة
القائمة بالنفس الموجبة للذنوب، وتلك موجودة كوجود الشيطان، فاستعاذ منها أن تضره أو
تصيبه، كما يقال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، وإن حمل على الشرور الواقعة، وهى
الذنوب من النفس، فهذا قسم ثالث.

١٨/٢٩١ / وَقَالَ شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ الله :

فَصْــل

فى قول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح:

«بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ، فَطُوبى للغرباء!»[١].

لا يقتضى هذا أنه إذا صار غريبًا يجوز تركه - والعياذ بالله، بل الأمر كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ . إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلا تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٠ - ١٣٢].

١٨/٢٩٢ / وقد بسطنا الكلام على هذا فى موضع آخر، وبينا أن الأنبياء كلهم كان دينهم الإسلام من نوح إلى المسيح.

ولذا لما بدأ الإسلام غريبًا لم يكن غيره من الدين مقبولاً، بل قد ثبت فى الحديث الصحيح - حديث عياض بن حمار ـ عن النبى ﷺ، أنه قال: «إن الله نظر إلى أهل الأرض فَمَقَتَهُم ـ عربهم وعجمهم ـ إلا بقايا من أهل الكتاب» الحديث[٢].

ولا يقتضى هذا أنه إذا صار غريبًا أن المتمسك به يكون فى شر، بل هو أسعد الناس، كما قال فى تمام الحديث: «فطوبى للغرباء». و«طوبى» من الطيب، قال تعالى: ﴿طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، فإنه يكون من جنس السابقين الأولين الذين اتبعوه لما كان غريبًا. وهم أسعد الناس.

أما فى الآخرة فهم أعلى الناس درجة بعد الأنبياء ـ عليهم السلام.

---

(١) مسلم فى الإيمان (١٤٥/ ٢٣٢)، والترمذى فى الإيمان (٢٦٢٩) وقال: «حسن صحيح غريب»، وابن ماجه فى الفتن (٣٩٨٦)، وأحمد ٢/ ٣٨٩ كلهم عن أبى هريرة، ما عدا الترمذى فعن عبد الله بن مسعود.

(٢) مسلم فى الجنة وصفة نعيمها (٢٨٦٥/ ٦٣)، وأحمد ٤/ ١٦٢ كلاهما عن عياض بن حمار.

وأما فى الدنيا فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]، أى: إن الله حسبك وحسب مُتَّبِعُك وقال تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٦]، وقال تعالى: ﴿أَلَيْسَ / اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦]، وقال: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٢، ٣]، فالمسلم المتبع للرسول: الله تعالى حسبه وكافيه، وهو وليه حيث كان ومتى كان. ١٨/٢٩٣

ولهذا يوجد المسلمون المتمسكون بالإسلام فى بلاد الكفر، لهم السعادة كلما كانوا أَتَمَّ تمسكًا بالإسلام، فإن دخل عليهم شر كان بذنوبهم. حتى إن المشركين وأهل الكتاب إذا رأوا المسلم القائم بالإسلام عظموه وأكرموه وأعفوه من الأعمال التى يستعملون بها المنتسبين إلى ظاهر الإسلام من غير عمل بحقيقته لم يكرم.

وكذلك كان المسلمون فى أول الإسلام وفى كل وقت.

فإنه لابد أن يحصل للناس فى الدنيا شر، ولله على عباده نعم، لكن الشر الذى يصيب المسلم أقل، والنعم التى تصل إليه أكثر، فكان المسلمون فى أول الإسلام وإن ابتلوا بأذى الكفار والخروج من الديار، فالذى حصل للكفار من الهلاك كان أعظم بكثير، والذى كان يحصل للكفار من عز أو مال كان يحصل للمسلمين أكثر منه حتى من الأجانب.

١٨/٢٩٤ / فرسول الله ﷺ - مع ما كان المشركون يسعون فى أذاه بكل طريق- كان الله يدفع عنه ويعزه ويمنعه وينصره، من حيث كان أعز قريش ما منهم إلا من كان يحصل له من يؤذيه، ويهينه من لا يمكنه دفعه؛ إذ لكل كبيرٍ كبيرٌ يناظره ويُنَاويه ويعاديه. وهذه حال من لم يتبع الإسلام - يخاف بعضهم بعضًا، ويرجو بعضهم بعضًا.

وأتباعه الذين هاجروا إلى الحبشة، أكرمهم ملك الحبشة، وأعزهم غاية الإكرام والعز، والذين هاجروا إلى المدينة فكانوا أكرم وأعز.

والذى كان يحصل لهم من أذى الدنيا كانوا يعوضون عنه عاجلاً من الإيمان، وحلاوته ولذته ما يحتملون به ذلك الأذى، وكان أعداؤهم يحصل لهم من الأذى والشر أضعاف ذلك من غير عوض لا آجلاً ولا عاجلاً، إذ كانوا معاقبين بذنوبهم.

وكان المؤمنون ممتَحَنين ليخلُصَ إيمانهم وتُكَفَّر سيآتهم. وذلك أن المؤمن يعمل لله، فإن أوذى احتسب أذاه على الله، وإن بذل سعيًا أو مالاً بذله لله، فاحتسب أجره على الله.

١٨/٢٩٥ / والإيمان له حلاوة فى القلب، ولذة لا يعدلها شيء البتة. وقد قال النبى ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد بهن حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان

يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى فى النار» أخرجاه فى الصحيحين[1]. وفى صحيح مسلم: «ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًا»[2].

وكما أن الله نهى نبيه أن يصيبه حزن أو ضيق ممن لم يدخل فى الإسلام فى أول الأمر، فكذلك فى آخره. فالمؤمن منهى أن يحزن عليهم، أو يكون فى ضيق من مكرهم.

وكثير من الناس إذا رأى المنكر، أو تغير كثير من أحوال الإسلام جَزَع وكَلَّ ونَاحَ، كما ينوح أهل المصائب، وهو منهى عن هذا، بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن بالله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، وأن العاقبة للتقوى. وأن ما يصيبه فهو بذنوبه، فليصبر، إن وعد الله حق، وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشى والإبكار.

١٨/٢٩٦ وقوله ﷺ: «ثم يعود غريبًا كما بدأ» يحتمل شيئين:/ أحدهما: أنه فى أمكنة وأزمنة يعود غريبًا بينهم ثم يظهر، كما كان فى أول الأمر غريبًا ثم ظهر؛ ولهذا قال: «سيعود غريبًا كما بدأ». وهو لما بدأ كان غريبًا لا يعرف ثم ظهر وعرف، فكذلك يعود حتى لا يعرف ثم يظهر ويعرف. فيقل من يعرفه فى أثناء الأمر كما كان من يعرفه أولا.

ويحتمل أنه فى آخر الدنيا لا يبقى مسلمًا إلا قليل. وهذا إنما يكون بعد الدجال ويأجوج ومأجوج عند قرب الساعة. وحينئذ يبعث الله ريحاً تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة، ثم تقوم الساعة.

وأما قبل ذلك فقد قال ﷺ: «لاتزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى تقوم الساعة». وهذا الحديث فى الصحيحين[3]، ومثله من عدة أوجه.

فقد أخبر الصادق المصدوق أنه لا تزال طائفة ممتنعة من أمته على الحق، أعزاء، لا يضرهم المخالف ولا خلاف الخاذل. فأما بقاء الإسلام غريبًا ذليلاً فى الأرض كلها قبل الساعة فلا يكون هذا.

١٨/٢٩٧ وقوله ﷺ: «ثم يعود غريبًا كما بدأ» أعظم/ ما تكون غربته إذا ارتد الداخلون فيه عنه، وقد قال تعالى: ﴿**مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ**﴾ [المائدة: ٥٤]. فهؤلاء يقيمونه إذا ارتد عنه أولئك.

---

(١) البخارى فى الإيمان (٢١) ومسلم فى الإيمان (٤٣/ ٦٧، ٦٨). (٢) مسلم فى الإيمان (٣٤/ ٥٦).
(٣) البخارى فى المناقب (٣٦٤٠، ٣٦٤١) ومسلم فى الإمارة (١٩٢٠/ ١٧٠، ١٧١، ١٧٣).

وكذلك بدأ غريبًا ولم يزل يقوى حتى انتشر. فهكذا يتغرب فى كثير من الأمكنة والأزمنة، ثم يظهر، حتى يقيمه الله ـ عز وجل ـ كما كان عمر بن عبد العزيز لما ولى، قد تَغَرَّبَ كثير من الإسلام على كثير من الناس، حتى كان منهم من لا يعرف تحريم الخمر. فأظهر الله به فى الإسلام ما كان غريبًا.

وفى السنن: «إن الله يبعث لهذه الأمة فى رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[1]. والتجديد إنما يكون بعد الدروس، وذاك هو غربة الإسلام.

وهذا الحديث يفيد المسلم أنه لا يغتم بقلة من يعرف حقيقة الإسلام، ولا يضيق صدره بذلك، ولا يكون فى شك من دين الإسلام، كما كان الأمر حين بدأ. قال تعالى: ﴿**فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَءُونَ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكَ**﴾ [يونس: ٩٤]، إلى غير ذلك من الآيات / والبراهين الدالة على صحة الإسلام. ١٨/٢٩٨

وكذلك إذا تغرب يحتاج صاحبه من الأدلة والبراهين إلى نظير ما احتاج إليه فى أول الأمر. وقد قال له: ﴿**أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ . وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ . وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ**﴾ [الأنعام: ١١٤ - ١١٦]، وقال تعالى: ﴿**أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً**﴾ [الفرقان: ٤٤].

وقد تكون الغربة فى بعض شرائعه، وقد يكون ذلك فى بعض الأمكنة. ففى كثير من الأمكنة يخفى عليهم من شرائعه ما يصير به غريبًا بينهم، لا يعرفه منهم إلا الواحد بعد الواحد.

ومع هذا، فطوبى لمن تمسك بتلك الشريعة كما أمر الله ورسوله، فإن إظهاره، والأمر به، والإنكار على من خالفه هو بحسب القوة والأعوان. وقد قال النبى ﷺ: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه. / ليس وراء ذلك من الإيمان حَبَّة خَرْدَل»[2]. ١٨/٢٩٩

وَإذا قُدِّر أن فى الناس من حصل له سوء فى الدنيا والآخرة بخلاف ما وعد الله به

---

(١) أبو داود فى الملاحم (٤٢٩١)، والحاكم فى المستدرك ٤/٥٢٢، والبيهقى فى معرفة السنن والآثار ١/٢٠٨، وذكره السيوطى فى الجامع الصغير (١٨٤٥) ورمز له بالصحة.

(٢) مسلم فى الإيمان (٧٨/٤٩) بلفظ: «وذلك أضعف الإيمان».

رسوله وأتباعه فهذا من ذنوبه ونقص إسلامه، كالهزيمة التى أصابتهم يوم أحد.

وإلا فقد قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ . وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ ـ ١٧٣]. وفيما قصه الله تعالى من قصص الأنبياء وأتباعهم ونصرهم ونجاتهم وهلاك أعدائهم عِبْرَةٌ، والله أعلم.

فإن قيل: قوله تبارك وتعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، هو خطاب لذلك القَرْن، كقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النور: ٥٥]. ولهذا بين النبى ﷺ أنهم أهل اليمن الذين دخلوا فى الإسلام لما ارتد من ارتد من العرب. ويدل على ذلك أنه فى آخر الأمر لا يبقى مؤمن.

١٨/٣٠٠ قيل: قوله تبارك وتعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ خطاب لكل من/ بلغه القرآن من المؤمنين كسائر أنواع هذا الخطاب، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ﴾ [المائدة: ٦]، وأمثالها. وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ﴾ [النور: ٥٥].

وكلاهما وقع، ويقع كما أخبر الله ـ عز وجل ـ فإنه ما ارتد عن الإسلام طائفة إلا أتى الله بقوم يحبهم يجاهدون عنه، وهم الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة.

يبين ذلك أنه ذكر هذا فى سياق النهى عن موالاة الكفار، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ . فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰ أَن تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ـ إلى قوله ـ: يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥١ - ٥٤]. فالمخاطبون بالنهى عن موالاة اليهود والنصارى هم المخاطبون بآية الردة. ومعلوم أن هذا يتناول جميع قرون الأمة.

وهو لما نهى عن موالاة الكفار وبين أن من تولاهم من المخاطبين فإنه منهم بَيَّنَ أن من تولاهم وارتد عن دين الإسلام لا يضر الإسلام شيئًا.

١٨/٣٠١ / بل سيأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه، فيتولون المؤمنين دون الكفار، ويجاهدون فى سبيل

الله، لا يخافون لومة لائم، كما قال فى أول الأمر: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]. فهؤلاء الذين لم يدخلوا فى الإسلام، وأولئك الذين خرجوا منه بعد الدخول فيه ـ لا يضرون الإسلام شيئًا، بل يقيم الله من يؤمن بما جاء به رسوله، وينصر دينه إلى قيام الساعة.

وأهل اليمن هم ممن جاء الله بهم لما ارتد من ارتد إذ ذاك، وليست الآية مختصة بهم، ولا فى الحديث ما يوجب تخصيصهم، بل قد أخبر الله أنه يأتى بغير أهل اليمن ـ كأبناء فارس ـ لا يختص الوعد بهم.

بل قد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ . إِلاَّ تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التوبة:٣٨، ٣٩]، وهذا أيضًا خطاب لكل قرن، وقد أخبر فيه أنه من نَكَلَ عن الجهاد المأمور به عذبه واستبدل به من يقوم بالجهاد. وهذا هو الواقع.

وكذلك قوله فى الآية الأخرى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ وَاللَّهُ / الْغَنِيُّ وَأَنتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. فقد أخبر تعالى أنه من يتول عن الجهاد بنفسه أو عن الإنفاق فى سبيل الله استبدل به. ١٨/٣٠٢

فهذه حال الجبان البخيل، يستبدل الله به من ينصر الإسلام، وينفق فيه. فكيف تكون حال أصل الإسلام من ارتد عنه؟ أتى الله بقوم يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعزة على الكافرين، يجاهدون فى سبيل الله، ولا يخافون لومة لائم.

وهذا موجود فى أهل العلم، والعبادة، والقتال، والمال، مع الطوائف الأربعة مؤمنون مجاهدون منصورون إلى قيام الساعة، كما منهم من يرتد أو من ينكل عن الجهاد والإنفاق.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]. فهذا الوعد مناسب لكل من اتصف بهذا الوصف. فلما اتصف به الأولون استخلفهم الله كما وعد. وقد اتصف بعدهم به قوم بحسب إيمانهم وعملهم الصالح. فمن كان أكمل إيمانًا وعمل صالحًا كان استخلافه المذكور أَتَمَّ. فإن كان فيه نقص وخلل كان فى تمكينه خَلَل ونقص؛ وذلك أن هذا جزاء هذا العمل، فمن قام بذلك العمل استحق ذلك الجزاء.

١٨/٣٠٣ /لكن ما بقى قرن مثل القرن الأول، فلا جُرْمَ ما بَقِيَ قرن يتمكن تمكن القرن الأول. قال ﷺ: «خير القرون القرن الذين بعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»(١).

ولكن قد يكون هذا لبعض أهل القرن، كما يحصل هذا لبعض المسلمين في بعض الجهات، كما هو معروف فى كل زمان.

وأما قوله ﷺ: «إن الله يبعث ريحاً تقبض روح كل مؤمن»(٢) فذاك ليس فيه رِدَّة، بل فيه موت المؤمنين. وهو لم يقل: «إذا مات كل مؤمن» أن يستبدل الله موضعه آخر، وإنما وعد بهذا إذا ارتد بعضهم عن دينه.

وهو مما يستدل به على أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا ترتد جميعها، بل لابد أن يبقى الله من المؤمنين مَنْ هو ظاهر إلى قيام الساعة. فإذا مات كل مؤمن فقد جاءت الساعة.

وهذا كما فى حديث العلم: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقَبْضِ العلماء. فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا». والحديث مشهور فى الصحاح من حديث عبد الله بن عمرو، عن النبى ﷺ(٣).

١٨/٣٠٤ /فإن قيل: ففى حديث ابن مسعود وغيره أنه قال: «يَسْرِى على القرآن فلا يبقى فى المصاحف منه آية ولا فى الصدور منه آية»(٤) وهذا يناقض هذا.

قيل: ليس كذلك. فإن قبض العلم ليس قبض القرآن بدليل الحديث الآخر: «هذا أوان يقبض العلم». فقال بعض الأنصار: وكيف يقبض وقد قرأنا القرآن وأقرأناه نساءنا وأبناءنا؟ فقال: «ثكلتك أمك! إن كنت لأَحْسَبُك لمن أَفْقَه أهل المدينة، أو ليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا يغنى عنهم؟»(٥).

فتبين أن مجرد بقاء حفظ الكتاب لا يوجب هذا العلم، لا سيما فإن القرآن يقرأه المنافق والمؤمن، ويقرأه الأمى الذى لا يعلم الكتاب إلا أمانى. وقد قال الحسن البصرى: العلم

(١) البخارى فى الشهادات (٢٦٥٢) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٥٣٣/ ٢١٠) ، (٢٥٣٦/٢١٦).

(٢) مسلم فى الإيمان (١١٧/ ١٨٥)، والحاكم فى المستدرك ٤/ ٤٥٥ وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، والحديث فى مسلم، وليس كما قال الحاكم، والسيوطى فى الجامع الصغير (١٨٤٦).

(٣) البخارى فى العلم (١٠٠) ومسلم فى العلم (٢٦٧٣/ ١٣) .

(٤) السيوطى فى الدر المنثور ٦/ ٢٠١ وعزاه إلى سعيد بن منصور، وابن أبى شيبة، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبى حاتم، والطبرانى، والحاكم وصححه، وابن مردويه، والبيهقى فى الشعب.

(٥) ابن ماجه فى الفتن (٤٠٤٨) وأحمد ٤/ ١٦٠.

علمان: علم فى القلب، وعلم على اللسان. فعلم القلب هو العلم النافع، وعلم اللسان حجة الله على عباده. فإذا قبض الله العلماء بقى من يقرأ القرآن بلا علم، فيسرى عليه من المصاحف والصدور.

فإن قيل: ففى حديث حذيفة، الذى فى الصحيحين، أنه حدثهم عن قبض الأمانة وأن «الرجل ينام النَّومَة، فتقبض الأمانة من قلبه. فيظل أثرها مثل الوَكْت. ثم ينام النومة، فتقبض الأمانة من قلبه، فيظل/أثرها مثل أَثَر المْجَلِ، كَجَمْرٍ دَحْرَجْتَه على رجلك فتراه مُنْتَبِرًا وليس فيه شىء»[1]. ١٨/٣٠٥

قيل: وقبض الأمانة والإيمان ليس هو قبض العلم. فإن الإنسان قد يؤتى إيمانًا مع نقص علمه. فمثل هذا الإيمان قد يرفع من صدره؛ كإيمان بنى إسرائيل لما رأوا العجل. وأما من أوتى العلم مع الإيمان فهذا لا يرفع من صدره. ومثل هذا لا يرتد عن الإسلام قط، بخلاف مجرد القرآن أو مجرد الإيمان، فإن هذا قد يرتفع. فهذا هو الواقع.

لكن أكثر ما نجد الردة فيمن عنده قرآن بلا علم وإيمان، أو من عنده إيمان بلا علم وقرآن. فأما من أوتى القرآن والإيمان فحصل فيه العلم فهذا لا يرفع من صدره. والله أعلم.

---

(١) البخارى فى الرقاق (٦٤٩٧)، ومسلم فى الإيمان (١٤٣/ ٢٣٠).

وقوله: «الوكت»: الأثر فى الشىء كالنقطة من غير لونه. انظر: النهاية ٥/ ٢١٨.

وقوله: «المجل»: يقال: مجلت يده تَمْجل مجلاً، ومجلت تَمْجَلُ مجلا، إذا ثخن جلدها وتعجر، وظهر فيها ما يشبه البثر، من الأعمال بالأشياء الصلبة الخشنة. انظر: النهاية ٤/ ٣٠٠.

وقوله: «منتبرا»: أى مرتفعًا فى جسمه. انظر: النهاية ٥/ ٨.

١٨/٣٠٦ / وَقَالَ شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ الله :

فَصْــل

وأما قوله ﷺ: «مثل أمتى كمثل الغَيْثِ، لا يدرى أوله خَيْرٌ أو آخره»، فهذا قد رواه أحمد فى المسند(١)، وقد ضعفه بعض الناس، وبعضهم لم يضعفه، لكن قال معناه: أنه يكون فى آخرالأمة من يقارب أولهم فى الفضل، وإن لم يكن منهم ، حتى يشتبه على الناظر أيهما أفضل، وإن كان الله يعلم أن الأول أفضل، كما يقال فى الثوب المتشابه الطرفين: هذا الثوب لا يدرى أى طرفيه خير، مع العلم بأن أحد طرفيه خير من الآخر؛ وذلك لأنه قال: لا يدرى أوله خير، أو آخره، ومن المعلوم أن الله يعلم أيهما خير، إذا كان الأمر كذلك، وإنما ينفى العلم عن المخلوق، لا عن الخالق؛ لأن المقصود التشابه والتقارب، وما كان كذلك اشتبه على المخلوق أيهما خير.

١٨/٣٠٧ / **وَسُئِلَ عن حديث أنس بن مالك، عن النبى ﷺ، أنه قال: «سبعة لا تموت ولا تَفْنَى ولا تذوقَ الفناء: النار وسكانها، واللوح، والقلم، والكرسى، والعرش» فهل هذا الحديث صحيح أم لا؟**

فأجاب:

هذا الخبر بهذا اللفظ ليس من كلام النبى ﷺ، وإنما هو من كلام بعض العلماء. وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية؛ كالجنة والنار، والعرش، وغير ذلك. ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين، كالجَهْم بن صفوان، ومن وافقه من المعتزلة، ونحوهم، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله، وسنة رسوله، وإجماع سلف الأمة وأئمتها. كما فى ذلك من الدلالة على بقاء الجنة وأهلها، وبقاء غير ذلك مما لا تتسع هذه الورقة لذكره. وقد استدل طوائف من أهل الكلام والمتفلسفة على امتناع فناء جميع المخلوقات بأدلة عقلية. والله أعلم.

---

(١) الترمذى فى الأمثال (٢٨٦٩) وقال: «حديث حسن غريب»، وأحمد ٣/ ١٤٣، كلاهما عن أنس بن مالك.

/ وَقَالَ شيخ الإسلام:

18/308

فَصْــل

قال ﷺ: «أُعْطِيت جوامع الكَلِم»[1] - وروى - «وخواتمه» - وروى «وفواتحه، وخواتمه» وقال فى حديث: «أعطى نبيكم جوامع الكلم وفواتحه وخواتمه».

وهذا حديث شريف جامع؛ وذلك أن الكلم نوعان: إنشائية فيها الطلب، والإرادة، والعمل. وإخبارية فيها الاعتقاد والعلم، وكل واحد من العلم والإرادة الذى هو الخبر والطلب فيه فروع كثيرة، وله أصول محيطة. وهى نوعان: كلية جامعة عامة. وأولية عَلِيَّة، فالعلوم الكلية والأولية والإرادات والتدابير والأوامر الكلية والأولية هى: جماع أمر الوجود كله. والخبر المطلوب كله الحق الموجود، والحق المقصود؛ ولهذا كان القياس العقلى والشرعى وغيرهما نوعين: قياس شمول، وقياس تعليل. فإن قياس التمثيل مُنْدَرِج فى أحدهما؛ لأن القدر المشترك بين المثلين إن كان هو محل الحكم فهو قياس شمول،/ وإن كان مناط الحكم فهو قياس تعليل.

18/309

وذلك أن العلوم والإرادات، وما يُظْهِر ذلك من الكلمة الخبرية والطلبية إذا كانت عامة جامعة كلية فقد دخل فيها كل مطلوب، فلم يبق مما يطلب علمه شىء، وكل مقصود من الخبر، فلم يبق فيها مما يطلب قصده شىء، ثم ذلك علم وإرادة لنفسها وذاتها، سواء كانت مفردة أو مركبة. ثم لابد أن يتعلق بها علتان:

إحداهما: السبب وهى العلة الفاعلة.

والثانى: الحكمة: وهى العلة الغائية. فذلك هو العلم والإرادة للأمور الأولية. فإن السبب والفاعل أدل فى الوجود العينى. والحكمة والغاية أدل فى الوجود العلمى الإرادى؛ ولهذا كانت العلة الغائية علة فاعلية للعلة الفاعلية. وكانت هى فى الحقيقة علة العلل لتقدمها علمًا وقصدًا، وأنها قد تستغنى عن المعلول، والمعلول لا يستغنى عنها، وأن الفاعل لا يكون فاعلاً إلا بها، وأنها هى كمال الوجود وتمامه؛ ولهذا قدمت فى قوله: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾ [الفاتحة: 5]. فإذا كانت الحكم المظهرة للعلم والطلب فيها الفواتح، وفيها الخواتم، جمعت نَوْعَى العلتين الأوليين. وإذا كانت جامعة كانت علة عامة.

---

(1) البخارى فى الجهاد (2977) ومسلم فى المساجد (523/5) واللفظ لمسلم.

18/310 / وَقَالَ شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ الله :

قوله فى حديث الكرب الذى رواه أحمد من حديث ابن مسعود: «اللهم إنى عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتى بيدك، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو أنزلته فى كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن رَبِيعَ قلبى، ونور صدرى، وجلاء حزنى، وذَهَاب همى وغَمِّى إلا أذهب الله همه وغمه، وأبدله به فرحًا»[1].

الربيع: هو المطر المنبت للربيع، ومنه قوله فى دعاء الاستسقاء: «اللهم اسقنا غَيثًا مُغيثًا، ربيعًا، مُرْبِعًا»[2] وهو المطر الوَسْمِى الذى يَسِمُ الأرض بالنبات، ومنه قوله: «القرآن ربيع للمؤمن». فسأل الله أن يجعله ماء يحيى به قلبه كما يحيى الأرض بالربيع، ونورًا لصدره.

والحياة والنور جماع الكمال، كما قال: ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وفى خطبة أحمد بن حنبل: يحيون بكتاب الله الموتى، ويُبَصِّرون بنور الله أهل العمى؛ لأنه/ بالحياة يخرج عن الموت، وبالنور يخرج عن ظلمة الجهل، فيصير حيًا عالمًا ناطقًا، وهو كمال الصفات فى المخلوق. وكذلك قد قيل فى الخالق، حتى النصارى فسروا الأب والابن وروح القدس بالموجود الحى العالم. والغزالى رد صفات الله إلى الحى العالم، وهو موافق فى المعنى لقول الفلاسفة: عاقل، ومعقول، وعقل؛ لأن العلم يتبع الكلام الخبرى، ويستلزم الإرادة، والكلام الطلبى؛ لأن كل حى عالم فله إرادة وكلام، ويستلزم السمعَ والبصر، لكن هذا ليس بجيد؛ لأنه يقال: فالحى نفسه مستلزم لجميع الصفات، وهو أصلها؛ ولهذا كان أعظم آية فى القرآن: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. وهو الاسم الأعظم؛ لأنه ما من حى إلا وهو شاعر مريد، فاستلزم جميع الصفات، فلو اكتفى فى الصفات بالتلازم لاكتفى بالحى، وهذا ينفع فى الدلالة والوجود، لكن لا يصح أن يجعل معنى العالم هو معنى المريد، فإن الملزوم ليس هو عين اللازم، وإلا فالذات المقدسة مستلزمة لجميع الصفات. (18/311)

فإن قيل: فلِمَ جمع فى المطلوب لنا بين ما يوجب الحياة والنور فقط دون الاقتصار على

---

(١) أحمد ١/ ٣٩١، ٤٥٢وقال الهيثمى فى المجمع (١٠/ ١٣٩) : «رواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبرانى ورجال أحمد وأبو يعلى رجال الصحيح غير أبى سلمة الجهنى وقد وثقه ابن حبان » .

(٢) أبو داود فى الصلاة (١١٦٩)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (١٢٧٠)، وأحمد ٤/ ٢٣٦، والحاكم فى المستدرك ١/ ٣٢٧ ، والطبرانى فى الكبير ١٠/ ٣٤٥، ١٢/ ١٣٠ . بلفظ مقارب وضعفه الألبانى .

الحياة، أو الازدياد من القدرة وغيرها؟

قيل: لأن الأحياء الآدميين فيهم من يهتدى إلى الحق، وفيهم من لا يهتدى. فالهداية كمال الحياة، وأما القدرة فشرط فى/ التكليف لا فى السعادة، فلا يضر فَقْدها، ونور الصدر يمنع أن يريد سواه. ١٨/٣١٢

ثم قوله: «ربيع قلبى ونور صدرى» لأنه - والله أعلم - الحَيَا لا يتعدى محله، بل إذا نزل الربيع بأرض أحياها. أما النور، فإنه ينتشر ضوؤه عن محله. فلما كان الصدر حاويًا للقلب جعل الربيع فى القلب والنور فى الصدر لانتشاره، كما فسرته المشكاة فى قوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وهو القلب.

١٨/٣١٣ / وقال شيخ الإسلام:

فصـــل

وأما قوله ﷺ: «المرء مع مَنْ أحب»[(١)] فهو من أصح الأحاديث، وقال أنس فما فَرِحَ المسلمون بشيء بعد الإسلام فرحهم بهذا الحديث، فأنا أحب رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر، وأرجو أن يحشرنى الله معهم، وإن لم أعمل مثل أعمالهم[(٢)]، وكذلك: «أوثق عُرَى الإسلام الحب فى الله، والبغض فى الله»[(٣)] لكن هذا بحيث أن يحب المرء ما يحبه الله، ومَنْ يحبه الله. فيحب أنبياء الله كلهم؛ لأن الله يحبهم، ويحب كل من علم أنه مات على الإيمان والتقوى، فإن هؤلاء أولياء الله، والله يحبهم؛ كالذين يشهد لهم النبى ﷺ بالجنة، وغيرهم من أهل بدر، وأهل بيعة الرضوان.

فمن شهد له النبى ﷺ بالجنة شهدنا له بالجنة، وأما من لم يشهد له بالجنة فقد قال طائفة من أهل العلم: لا يشهد له بالجنة/ ولا نشهد أن الله يحبه. وقال طائفة: بل من استفاض من بين الناس إيمانه وتقواه، واتفق المسلمون على الثناء عليه، كعمر بن عبدالعزيز، والحسن البصرى، وسفيان الثورى، وأبى حنيفة، ومالك، والشافعى، وأحمد، والفضيل ابن عياض، وأبى سليمان الدارانى، ومعروف الكرخى، وعبد الله بن المبارك ـ رضى الله عنهم ـ وغيرهم، شهدنا له بالجنة؛ لأن فى الصحيح: أن النبى ﷺ مُرَّ عليه بجنازة فأثنوا عليها خيرًا، فقال: «وَجَبَتْ، وَجَبَتْ»، ومرَّ عليه بجنازة فأثنوا عليها شرًا. فقال: «وجبت، وجبت». قالوا: يا رسول الله ما قولك وجبت، وجبت؟. قال: «هذه الجنازة أثنيتم عليها خيرًا، فقلت: وجبت لها الجنة، وهذه الجنازة أثنيتم عليها شرًا، فقلت: وجبت لها النار». قيل: بِمَ يا رسول الله؟! قال: «بالثناء الحسن، والثناء السيئ»[(٤)]. ١٨/٣١٤

وإذا علم هذا، فكثير من المشهورين بالمشيخة فى هذه الأزمان قد يكون فيهم من الجهل والضلال والمعاصى والذنوب ما يمنع شهادة الناس لهم بذلك، بل قد يكون فيهم المنافق والفاسق، كما أن فيهم من هو من أولياء الله المتقين، وعباد الله الصالحين، وحزب الله

---

(١) البخارى فى الأدب (٦١٦٨، ٦١٦٩)، ومسلم فى البر والصلة (٢٦٤٠/ ١٦٥)، وأحمد ١/ ٣٩٢ كلهم عن عبد الله بن مسعود.

(٢) مسلم فى البر والصلة (٢٦٣٩/ ١٦٣).

(٣) أحمد ٤/ ٢٨٦ بلفظ: « أوسط عرى الإيمان» وابن أبى شيبة (١٠٤٦٩) والبيهقى فى الشعب (١٣).

(٤) البخارى فى الجنائز (١٣٦٧)، ومسلم فى الجنائز (٩٤٩/ ٦٠)، وأحمد ٣/ ١٨٦ كلهم عن أنس بن مالك.

المفلحين، كما أن غير المشائخ فيهم هؤلاء ـ وهؤلاء فى الجنة ـ كالتجار والفلاحين، وغيرهم من الأصناف.

١٨/٣١٥ / وإذا كان كذلك، فمن طلب أن يحشر مع شيخ لم يعلم عاقبته كان ضالاً، بل عليه أن يأخذ فيطلب ـ بما يعلم ـ أن يحشره الله مع نبيه والصالحين من عباده. كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤]، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥، ٥٦].

وعلى هذا، فمن أحب شيخًا مخالفًا للشريعة كان معه ، فإذا أدخل الشيخ النار كان معه، ومعلوم أن الشيوخ المخالفين للكتاب والسنة أهل الضلال والجهالة، فمن كان معهم كان مصيره مصير أهل الضلالة والجهالة، وأما من كان من أولياء الله المتقين؛ كأبى بكر وعمر وعثمان وعلى، وغيرهم. فمحبة هؤلاء من أوثق عُرَى الإيمان، وأعظم حسنات المتقين، ولو أحب الرجل لما ظهر له من الخير الذى يحبه الله ورسوله أثابه الله تعالى على محبة ما يحبه الله ورسوله، وإن لم يعلم حقيقة باطنه، فإن الأصل هو حب الله، وحب ما يحبه الله، فمن أحب الله وأحب ما يحبه الله كان من أولياء الله.

لكن كثيراً من الناس يدعى المحبة من غير تحقيق، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]. قال بعض السلف: ادعى قوم على عهد رسول الله ﷺ أنهم/ يحبون الله، فأنزل الله هذه الآية، فمحبة الله ورسوله، وعباده المتقين تقتضى فعل محبوباته، وترك مكروهاته، والناس يتفاضلون فى هذا تفاضلاً عظيمًا، فمن كان أعظم نصيبًا من ذلك كان أعظم درجة عند الله، وأما من أحب شخصًا لهواه، مثل: أن يحبه لدنيا يصيبها منه، أو لحاجة يقوم له بها، أو لمال يَتَأَكَّله به، أو بعصبية فيه، ونحو ذلك من الأشياء فهذه ليست محبة لله، بل هذه محبة لهوى النفس، وهذه المحبة هى التى توقع أصحابها فى الكفر والفسوق والعصيان. ١٨/٣١٦

وما أكثر من يدعى حب مشائخ لله، ولو كان يحبهم لله لأطاع الله الذى أحبهم لأجله، فإن المحبوب لأجل غيره تكون محبته تابعة لمحبة ذلك الغير، وكيف يحب شخصًا لله من لا يكون محبًا لله؟ وكيف يكون محبًا لله من يكون معرضًا عن رسول الله ﷺ، وسبيل الله؟ وما أكثر من يحب شيوخًا أو ملوكًا وغيرهم، فيتخذهم أندادًا يحبهم كحب الله، والفرق بين المحبة لله والمحبة مع الله ظاهرة، فأهل الشرك يتخذون أندادًا، يحبونهم كحب الله، والذين آمنوا أشد حبًا لله، وأهل الإيمان يحبون؛ وذلك أن أهل الإيمان أصل حبهم هو حب الله، ومن أحب الله أحب من يحبه الله، ومن أحبه الله أحب الله، فمحبوب المحبوب

محبوب لله، يحب الله، فمن أحب الله أحبه الله، فيحب من أحب الله.

١٨/٣١٧ / وأما أهل الشرك فيتخذون أندادًا وشفعاء يدعونهم من دون الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] وقال الله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ . أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ . إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ . إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾ [يس: ٢٢ - ٢٥] وقال الله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ٥١] وقال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ . وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٧٩، ٨٠].

والله تعالى بعث الرسل، وأنزل الكتب ليكون الدين كله لله، وقال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «إنا معشر الأنبياء ديننا واحد»[١]. فالدين واحد، وإن تفرقت الشِّرْعَة والمنهاج، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِن دُونِ الرَّحْمَٰنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزخرف: ٤٥]، وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا

١٨/٣١٨ / أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، ومن حين بعث الله محمدًا ﷺ ما يقبل من أحد بَلَغته الدعوة إلا الدين الذى بعثه به. فإن دعوته عامة لجميع الخلائق، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يسمع بى من هذه الأمة يهودى ولا نصرانى ثم لا يؤمن بى إلا دخل النار»[٢].

وقال الله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ

---

(١) البخارى فى الأنبياء (٣٤٤٣) ومسلم فى الفضائل (٢٣٦٥/ ١٤٥) بنحوه.
(٢) مسلم فى الإيمان (١٥٣/ ٢٤٠).

السَّموَات وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُو يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٨].

فعلى الخلق كلهم اتباع محمد ﷺ، فلا يعبدون إلا الله، ويعبدونه بشريعة محمد ﷺ لا بغيرها، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ . إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ / أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ١٨/٣١٩ [الجاثية: ١٨، ١٩]، ويجتمعون على ذلك ولا يتفرقون، كما ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ، أنه قال: «إن الله يَرْضَى لكم ثلاثًا: أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تَنَاصَحُوا مَنْ ولاه الله أمركم»(١) وعبادة الله تتضمن كمال محبة الله، وكمال الذل لله. فأصل الدين وقاعدته يتضمن أن يكون الله هو المعبود الذى تحبه القلوب وتخشاه، ولا يكون لها إله سواه، و«الإله» ما تألهه القلوب بالمحبة والتعظيم والرجاء والخوف والإجلال والإعظام، ونحو ذلك.

والله ـ سبحانه وتعالى ـ أرسل الرسل بأنه لا إله إلا هو فتخلو القلوب عن محبة ما سواه بمحبته وبرجائه، وعن سؤال ما سواه بسؤاله، وعن العمل لما سواه بالعمل له، وعن الاستعانة بما سواه بالاستعانة به.

ولهذا كان وسط الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى الحديث الصحيح: «يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بينى وبين عبدى، فإذا قال: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣]، قال: أثنى علىَّ عبدى، وإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، قال: مَجَّدنى عبدى، وإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، قال: هذه الآية بينى وبين عبدى نصفين، ولعبدى ما سأل، وإذا قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ./ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾ ١٨/٣٢٠ [الفاتحة: ٦، ٧] هؤلاء لعبدى، ولعبدى ما سأل»(٢) فوسط السورة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فالدين ألا يعبد إلا الله، ولا يستعان إلا إياه.

والملائكة والأنبياء وغيرهم عباد الله، كما قال الله تعالى: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلا الْمَلائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا . فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا﴾ [النساء: ١٧٢، ١٧٣]،

---

(١) مسلم فى الأقضية (١٧١٥/ ١٠) وليس فيه «وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم» والموطأ فى الكلام (٢٠).
(٢) مسلم فى الصلاة (٣٩٥/٣٨).

فالحب لغير الله؛ كحب النصارى للمسيح، وحب اليهود لموسى، وحب الرافضة لعلى، وحب الغلاة لشيوخهم وأئمتهم، مثل: مَنْ يوالى شيخًا أو إمامًا وينفر عن نظيره، وهما متقاربان، أو متساويان فى الرتبة، فهذا من جنس أهل الكتاب الذين آمنوا ببعض الرسل وكفروا ببعض، وحال الرافضة الذين يوالون بعض الصحابة ويعادون بعضهم، وحال أهل العصبية من المنتسبين إلى فقه وزهد الذين يوالون الشيوخ والأئمة دون البعض.

وإنما المؤمن من يوالى جميع أهل الإيمان. قال الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال النبى ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا ـ وشبك بين أصابعه ـ»[١] وقال: «مثل/ المؤمنين فى تَوَادِّهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر»[٢] وقال ـ عليه السلام ـ: «لا تَقَاطَعُوا، ولا تَدَابَرُوا، وكونوا عباد الله إخوانًا»[٣].

١٨/٣٢١

ومما يبين الحب لله والحب لغير الله، أن أبا بكر -رضى الله عنه- كان يحب النبى ﷺ مخلصًا لله، وأبو طالب ـ عمه ـ كان يحبه وينصره لهواه لا لله، فتقبل الله عمل أبى بكر وأنزل فيه: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا الأَتْقَى. الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ. وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰ. إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَىٰ. وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ**﴾ [الليل: ١٧ - ٢١]. وأما أبو طالب فلم يتقبل منه، فأبو بكر لم يطلب أجره وجزاءه من الخلق؛ لا من النبى ﷺ، ولا غيره، بل آمن به وأحبه وكَلأَهُ وأعانه بنفسه وماله، متقربًا بذلك إلى الله، وطالبًا الأجر من الله، ورسوله، يبلغ عن الله أمره ونهيه ووعده ووعيده، قال الله تعالى: ﴿**فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ**﴾ [الرعد: ٤٠].

والله هو الذى يخلق، ويرزق، ويعطى، ويمنع، ويخفض، ويرفع، ويعز ويذل، وهو ـ سبحانه ـ مسبب الأسباب، ورب كل شىء ومليكه، والأسباب التى تفعلها العباد منها ما أمر الله به وأباحه، فهذا يَسْلك، ومنها ما نهى عنه نهيًا خالصًا، أو كان من البدع التى لم يأذن الله بها، فهذا لا يسلك. قال الله تعالى: ﴿**قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم/ مِّن دُونِ اللَّهِ لا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ. وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ**﴾ [سبأ: ٢٢، ٢٣].

١٨/٣٢٢

بَيَّن ـ سبحانه ـ ضلال الذين يدعون المخلوق من الملائكة والأنبياء وغيرهم، فبين أن المخلوقين لا يملكون مثقال ذرة فى السموات ولا فى الأرض، ثم بين أنه لا شركة لهم، ثم بين أنه لا عَوْنَ له ولا ظهير؛ لأن أهل الشرك يشبهون الخالق بالمخلوق كما يقول بعضهم إذا

(١) البخارى فى الصلاة (٤٨١) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٨٥/ ٦٥).
(٢) البخارى فى الأدب (٦٠١١) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٨٦/ ٦٦).
(٣) البخارى فى الأدب (٦٠٦٤) ومسلم فى البر والصلة (٢٥٦٣/ ٣٠).

كانت لك حاجة: استَوْحِ الشيخ فلانا فإنك تجده، أو توجه إلى ضريحه خطوات، وناد: يا شيخ، تقضى حاجتك، وهذا غلط لا يحل فعله، وإن كان من هؤلاء الداعين لغير الله من يرى صورة المدعو أحيانًا، فذلك شيطان يمثل له، كما وقع مثل هذا لعدد كثير، ونظير هذا قول بعض الجهال من أتباع الشيخ عَدِيٍّ وغيره: كل رزق لا يجىء على يد الشيخ لا أريده.

والعجب من ذى عقل سليم يستوحى من هو ميت، ويستغيث به، ـ ولا يستغيث بالحى الذى لا يموت ـ فيقول أحدهم: إذا كانت لك حاجة إلى ملك توسلت إليه بأعوانه، فهكذا يتوسل إليه بالشيوخ، وهذا كلام أهل الشرك والضلال، فإن الملك لا يعلم حوائج رعيته، ولا يقدر على قضائها وحده، ولا يريد ذلك إلا لغرض يحصل/ له بسبب ذلك، والله أعلم بكل شىء يعلم السر وأخفى، وهو على كل شىء قدير، فالأسباب منه وإليه. 18/323

وما من سبب من الأسباب إلا دَائر موقوف على أسباب أخرى، وله معارضات، فالنار لا تحرق إلا إذا كان المحل قابلاً، فلا تحرق السَّمَنْدَل[1]، وإذا شاء الله منع أثرها، كما فعل بإبراهيم ـ عليه السلام ـ وأما مشيئة الرب فلا تحتاج إلى غيره، ولا مانع لها، بل ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، وهو ـ سبحانه ـ أرحم من الوالدة بولدها، يحسن إليهم، ويرحمهم ويكشف ضرهم مع غناه عنهم، وافتقارهم إليه ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ**﴾ [الشورى: ١١]، فنفى الرب هذا كله، فلم يبق إلا الشفاعة فقال: ﴿**وَلا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ**﴾ [سبأ: ٢٣]، وقال: ﴿**مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلاَّ بِإِذْنِهِ**﴾ [البقرة: ٢٥٥] فهو الذى يأذن فى الشفاعة وهو الذى يقبلها، فالجميع منه وحده.

وكلما كان الرجل أعظم إخلاصًا لله، كانت شفاعة الرسول أقرب إليه قال له أبو هريرة: من أسعد الناس بشفاعتك يا رسول الله؟ قال: «من قال لا إله إلا الله يبتغى بها وجه الله»[2].

وأما الذين يتوكلون على فلان ليشفع لهم من دون الله تعالى، ويتعلقون بفلان، فهؤلاء من جنس المشركين الذين اتخذوا شفعاء من/ دون الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿**أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أَوَلَوْ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلا يَعْقِلُونَ . قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا**﴾ [الزمر: ٤٣، ٤٤]، وقال الله تعالى: ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِ مِن وَلِيٍّ وَلا شَفِيعٍ**﴾ [السجدة: ٤]، وقال: ﴿**قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ** 18/324

(١) السَّمَنْدَلُ: طائر بالهند لا يحترق بالنار. انظر: القاموس المحيط، مادة «سمندل».

(٢) البخارى فى العلم (٩٩).

عنكُمْ وَلا تحويلاً . أُولَئِكَ الَّذين يَدْعُون يبتغُونَ إلىٰ ربِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ويرجُونَ رَحْمَتَهُ ويخافُونَ عذابهُ إنَّ عَذابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٦، ٥٧]، قال طائفة من السلف: كان أقوام يدعون المسيح والعزير والملائكة، فبين الله تعالى أن هؤلاء الأنبياء والملائكة عباده، كما أن هؤلاء عباده، هؤلاء يتقربون إلى الله، وهؤلاء يرجون رحمة الله، وهؤلاء يخافون عذاب الله، فالمشركون اتخذوا مع الله أندادًا يحبونهم كحب الله، واتخذوا شفعاء يشفعون لهم عند الله، ففيهم محبة لهم، وإشراك بهم، وفيهم من جنس ما فى النصارى من حب المسيح، وإشراك به.

والمؤمنون أشد حبًا لله، فلا يعبدون إلا الله وحده، ولا يجعلون معه شيئًا، يحبونه كحبه لا أنبياءه ولا غيرهم، بل أحبوا ما أحبه بمحبتهم لله، وأخلصوا دينهم لله، وعلموا أن أحدًا لا يشفع لهم إلا بإذن الله، فأحبوا عَبْدَ الله ورسوله محمدًا ﷺ لحب الله، وعلموا أنه عبدالله المبلغ عن الله، فأطاعوه فيما أمر، وصدقوه فيما أخبر، ولم يرجوا إلا الله، ولم يخافوا إلا الله، ولم يسألوا إلا الله، وشفاعته لمن/ يشفع له هو بإذن الله، ولا ينفع رجاؤنا للشفيع، ولا مخافتنا له، وإنما ينفع توحيدنا وإخلاصنا لله، وتوكلنا عليه، فهو الذى يأذن للشفيع. ١٨/٣٢٥

فعلى المسلم أن يفرق بين محبة النصارى والمشركين ودينهم، ويتبع أهل التوحيد والإيمان، ويخرج عن مشابهة المشركين وعَبَدَة الصُّلْبَان. وفى الصحيحين عن النبى ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى فى النار»[1]. ﴿قُلْ إن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتجارَةٌ تخْشَوْنَ كسادَهَا وَمَسَاكِنُ ترضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [التوبة: ٢٤]، وقال الله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذا باب واسع، ودين الإسلام مَبْنِيٌّ على هذا الأصل، والقرآن يدور عليه.

(١) البخارى فى الإيمان (٢١) ومسلم فى الإيمان (٦٧/٤٣).

18/326 / **وسئل شيخ الإسلام عن «المسكَنَة» وعن قوله ﷺ: «اللهم أَحْيِنى مسكينًا، وأمتنى مسكينًا، واحشرنى فى زُمْرَة المساكين»**[1].

فأجاب:

الحمد لله، هذا الحديث قد رواه الترمذى، وقد ذكره أبو الفرج فى الموضوعات، وسواء صح لفظه، أو لم يصح، فالمسكين المحمود هو المتواضع، الخاشع لله، ليس المراد بالمسكنة عدم المال، بل قد يكون الرجل فقيرًا من المال، وهو جبار، كما قال النبى ﷺ فى الحديث الصحيح: «ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم يوم القيامة، ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم: ملك كذاب، وفقير مختال، وشيخ زان»[2]. وكان النبى ﷺ يقول: «أنا عبد آكل كما يأكل العبد، وأجلس كما يجلس العبد»[3]. فالمسكنة: خلق فى النفس، وهو التواضع والخشوع، واللين ضد الكِبْر. كما قال عيسى ـ عليه السلام ـ: ﴿**وَبَرًّا بِوَالِدَتِي وَلَمْ يَجْعَلْنِي جَبَّارًا شَقِيًّا**﴾ [مريم: 32]، ومنه قول الشاعر:

18/327 / مساكين أهل الحب حتى قبورهم
عليها تـراب الـذل بين المقابـر

أى: أذلاء فالحب يعطى الذل، وعبادة الله تجمع كمال الحب له وكمال الذل له، فمن كان محبًا شيئًا ولم يكن ذليلاً له، لم يكن عابدًا. ومن كان ذليلاً له، وهو مُبْغِضٌ، لم يكن عابدًا، والحب درجات: أعلاه التَّتَيُّم، وهو التعبد، وتَيَّم الله: عَبَدَ الله، وقد قال تعالى: ﴿**وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلامًا**﴾ الآيات [الفرقان: 63]. وشواهد هذا الأصل كثيرة.

---

(1) الترمذى فى الزهد (2352) وقال: «حديث غريب»، وابن الجوزى فى الموضوعات 3/ 142، كلاهما عن أنس ابن مالك. وابن ماجه فى الزهد (4126) وقال البوصيرى فى الزوائد: «أبو المبارك لا يعرف اسمه، وهو مجهول. ويزيد بن سنان ضعيف، والحديث صححه الحاكم، وعده ابن الجوزى فى الموضوعات»، والحاكم فى المستدرك 4/ 322 وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبى، وابن الجوزى فى الموضوعات 3/ 141 وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ» كلهم عن أبى سعيد الخدرى.

(2) مسلم فى الإيمان (107/ 172)، والنسائى فى الكبرى فى الرجم (7138/ 15) كلاهما عن أبى هريرة.

(3) ابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال 5/ 334، والديلمى فى الفردوس (1362)، والسيوطى فى جمع الجوامع (6383)، كلهم عن أنس بن مالك، والسيوطى فى الدر المنثور 4/ 115 عن ابن عمر، وكنز العمال (40792) وعزاه إلى ابن عساكر.

18/328 / وقال شيخ الإسلام:

فصـــل

جمع النبى ﷺ بين العفة والغنَى فى عدة أحاديث، منها: قوله فى حديث أبى سعيد المخرج فى الصحيحين: «من يَسْتَغْنِ يُغْنِه الله، ومن يستعفف يُعفَّه الله»[1]. ومنها: قوله فى حديث عياض بن حمار فى صحيح مسلم: «أهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مُقْسِط، ورجل غنى عفيف متصدق»[2]. ومنها: قوله فى حديث الخيل الذى فى الصحيح: «ورجل ارتبطها تَغَنِّيا وتعففًا. ولم يَنْسَ حق الله فى رقابها وظهورها، فهى له سِتْر»[3]. ومنها: ما روى عنه: «من طلب المال استغناءً عن الناس واستعفافًا عن المسألة لقى الله ووجهه كالقمر ليلة البدر»[4]. ومنها: قوله فى حديث عمر ـ وغيره ـ: «ما أتاك من هذا المال وأنت غير سائل ولا مُشْرِفٍ فخذه»[5] فالسائل بلسانه، وهو ضد المتعفف، والمُشْرِفُ بقلبه، وهو ضد الغنى.

18/329 قال فى حق الفقراء: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، أى/ عن السؤال للناس. وقال: «ليس الغنَى عن كثرة العرَض، وإنما الغنى غنى النفس»[6] فغنى النفس الذى لا يستشرف إلى المخلوق، فإن الحر عَبْدٌ ما طمع، والعبد حُرٌ ما قَنَعْ. وقد قيل:

أطعت مطامعى فاستعبدتنى

فكرِهَ أن يتبع نفسه ما استشرفت له لئلا يبقى فى القلب فقر وطمع إلى المخلوق، فإنه خلاف التوكل المأمور به، وخلاف غنى النفس.

---

(١) البخارى فى الزكاة (١٤٦٩)، ومسلم فى الزكاة (١٠٥٣/ ١٢٤)، وأبو داود فى الزكاة (١٦٤٤).

(٢) مسلم فى الجنة (٢٨٦٥/ ٦٣).

(٣) البخارى فى الاعتصام (٧٣٥٦)، والنسائى فى الخيل (٣٥٦٣) كلاهما عن أبى هريرة.

(٤) ابن أبى شيبة فى مصنفه (٢٢٢٨)، وأبو نعيم فى حلية الأولياء ٣/ ١١٠، كلاهما عن أبى هريرة.

(٥) البخارى فى الزكاة (١٤٧٣)، ومسلم فى الزكاة (١٠٤٥/ ١١٠، ١١١).

وقوله :«مُشْرِف» أى: متطلع إليه، وطامع فيه. انظر: النهاية ٢/ ٤٦٢.

(٦) البخارى فى الرقاق (٦٤٤٦)، ومسلم فى الزكاة (١٠٥١/ ١٢٠) كلاهما عن أبى هريرة.

/ وقال شيخ الإسلام: ١٨/٣٣٠

فصـــل

جاء فى حديث «إن أكبر الكبائر الكفر والكِبْر» وهذا صحيح، فإن هذين الذنبين أساس كل ذنب فى الإنس والجن، فإن إبليس هو الذى فعل ذلك أولاً، وهو أصل ذلك. قال الله تعالى: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [ص: ٧٤]، وقال: ﴿إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] وفى صحيح مسلم، عن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار من فى قلبه مثقال ذرة من إيمان، ولا يدخل الجنة من فى قلبه مثقال ذرة من كِبْر»(١) فجعل الكبر يُضَاد الإيمان.

وكذلك الشرك فى مثل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، وقال ابن مسعود: قال رسول الله ﷺ: «من مات وهو لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة» قال: وأنا أقول: من مات وهو يشرك بالله شيئًا دخل النار(٢).

١٨/٣٣١ / ثم مـن الناس من يجمع بينهما، ومنهم من ينفرد له أحدهما، والمؤمن الصالح عافاه الله منهما. فإن الإنسان؛ إما أن يخضع لله وحده، أو يخضع لغيره مع خضوعه له، أولا يخضع لا لله ولا لغيره. فالأول: هو المؤمن، والثانى: هو المشرك، والثالث: هو المتكبر الكافر. وقد لا يكون كافرًا فى بعض المواضع، والنصارى آفَتُهُم الشرك، واليهود آفتهم الكبر، كما قال تعالى عن النصارى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣١]، وقال عـن اليهود: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، ولهذا عوقبت اليهود بِضَرْب الذِّلَّة والمسكنة عليهم، والنصارى بالضلال والبدع والجهالة.

(١) مسلم فى الإيمان (٩١/ ١٤٨).

(٢) البخارى فى الجنائز (١٢٣٨)، ومسلم فى الإيمان (٩٢/ ١٥٠).

١٨/٣٣٢ / وقال شيخ الإسلام:

فصـــل

ومما يتعلق بالثلاث المهلكات والمنجيات التى ذكر أنه عند المهلكات عليك بخُوَيْصَة نفسك. أنه قال: «شُحٌ مطاع، وهَوىً مُتَّبع»(١) فجعل هذا مطاعًا، وهذا متبعًا، وهذا ـ والله أعلم ـ لأن الهوى هوى النفس، وهو محبتها للشىء، وشهوتها له، سواء أريد به المصدر أو المفعول. فصاحب الهوى يأمره هواه، ويدعوه فيتبعه، كما تتبع حركات الجوارح إرادة القلب، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ **وَلاَ تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا** ﴾ [المائدة: ٧٧]، وقال: ﴿ **وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ** ﴾ [القصص: ٥٠].

وهذا يعم الهوى فى الدين، كالنصارى، وأهل البدع فى المقال والقَدَر. كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء، من الرافضة والخوارج. وهذا الهوى موجود فى كثير من الفقراء والفقهاء، إلا من عصمه الله.

١٨/٣٣٣ / وقد اختلف أصحابنا، هل يدخل الفقهاء المختلفون فى اسم أهل الأهواء. على وجهين، أدخلهم فى التقسيم القاضى أبو يَعْلَى، وكذلك قبله الشيخ أبو حامد الإسْفَرائينى فيما أظن، وأنكره ابن عقيل.

وأما «الشح المطاع» فقد ذكرنا أن مَفْسدته عائدة إلى منع الخير، وهذا فى الأصل ليس هو محبوبًا، وإنما يحمل عليه الحرص على المشحوح به، فإنه من باب النَّفَرة والبغض، فهو يأمر صاحبه فيطيعه، وليس كل مطاع متبعًا، وإن كان كل متبع مطاعًا، فإن الإنسان يطيع الطبيب والأمير وغيرهما فى أمور خاصة، وليس متبعًا لهم، أما التابع لغيره فهو مطيع وزيادة، فإنه يذهب معه حيثما ذهب.

وفرق ثان، أن المتبع الذى يطلب فى نفسه، فغاية المتبع إدراكه ونيله، وهذا شأن الهوى. وأما المطاع فغاية لغيره، وهذا شأن الشح.

وتحقيق معنى الشح: أنه شدة المنع التى تقوم فى النفس. كما يقال: شحيح بدينه،

---

(١) أبو نعيم فى حلية الأولياء ٢/ ٣٤٣، والبزار فى كشف الأستار (٨٠)، والطبرانى فى الأوسط (٥٤٥٢)، كلهم عن أنس بسند ضعيف. ورواه أبو نعيم فى حلية الأولياء ٣/ ٢١٩، والبزار فى كشف الأستار (٨٢)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ٩٦ وقال: «رواه البزار وفيه محمد بن عون الخراسانى وهو ضعيف» كلهم عن ابن عباس. ورواه الطبرانى فى الأوسط (٥٧٥٤)، وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ١/ ٩٥ وقال: «رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه ابن لهيعة ومن لا يعرف» كلاهما عن ابن عمر.

وضَنين بدينه، فهو خلق فى النفس، والبخل من فروعه. كما فى الصحيحين عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ أنه قال: «إياكم والشُح فإن الشح أهلك من كان قبلكم، أمرهم بالبخل فبخلوا، وأمرهم بالظلم فظلموا، وأمرهم بالقطيعة فقطعوا»[1]، وكذلك فى حديث عبد الرحمن بن عوف أنه كان يقول فى طوافه: رب قنى/ شح نفسى. فقيل له: ما أكثر ما تستعيذ من ذلك! فقال: إذا وقيت شح نفسى، وقيت الظلم والبخل والقطيعة، أو كما قال؛ 18/334

ولهذا بين الكتاب والسنة أن الشح والحسد من جنس واحد فى قوله: ﴿**وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر: ٩]، فأخبر عنهم بأنهم يبذلون ما عِندهم من الخير مع الحاجة، وأنهم لا يكرهون ما أنعم به على إخوانهم. وضد الأول البخل، وضد الثانى الحسد.

ولهذا كان البخل والحسد من نوع واحد، فإن الحاسد يكره عطاء غيره، والباخل لا يحب عطاء نفسه، ثم قال: ﴿**وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [الحشر: ٩]، فإن الشح أصل للبخل، وأصل للحسد، وهو ضيق النفس وعدم إرادتها وكراهتها للخير على الغير، فيتولد عن ذلك امتناعه من النفع، وهو البخل وإضْرَار المنعم عليه وهو الظلم، وإذا كان فى الأقارب كان قطيعة.

ولهذا فى حديث أبى هريرة الذى رواه. . .[2] النسائى من حديث محمد بن عَجْلان، عن سهيل بن أبى صالح، عن أبيه، عن أبى هريرة ـ رضى الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: «لا يجتمع فى النار/ مسلم قتل كافرًا ثم سدد وقارب، ولا يجتمعان فى جوف مؤمن: غبار فى سبيل الله وفَيْحُ جهنم، ولا يجتمعان فى قلب عبد: الإيمان والحسد»[3] ورواه النسائى أيضًا من حديث جرير[4]، عن سهيل [عن صفوان][5] بن أبى يزيد، عن القعقاع بن اللجلاج[6]، عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجتمع غبار فى سبيل الله ودخان 18/335

(١) أبو داود فى الزكاة (١٦٩٨)، وأحمد ٢/ ١٩١، ١٩٥، والحاكم فى المستدرك ١/ ٤١٥ وقال: «حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو كثير الزبيدى من كبار التابعين» ووافقه الذهبى، وابن حبان فى موارد الظمآن (١٥٨٠)، وابن أبى شيبة فى مصنفه فى الأدب ٩/ ٩٧، كلهم عن عبد الله بن عمرو.

ولم نعثر عليه فى الصحيحين عن أبى هريرة، ولكن فى مسلم رواية عن جابر بن عبد الله فى البر والصلة (٢٥٧٨/ ٥٦) بلفظ مقارب.

(٢) خرم بالأصل. (٣) النسائى فى الجهاد (٣١٠٩).

(٤) فى المطبوعة: «جماعة»، والمثبت من سنن النسائى.

(٥) ما بين المعقوفين بياض بالأصل، والمثبت من سنن النسائى.

(٦) فى المطبوعة: «واللحلاح»، والصواب ما أثبتناه من سنن النسائى.

جهنم في جوف عبد أبدًا، ولا يجتمع الشح والإيمان في قلب عبد أبدًا»[1].

. . .[2] فانظر كيف ذكر الشح في الروايات المشهورة، وفي الأخرى والحسد، واللفظ الأول أجمع، وكيف قرن في الحديث السماحة والشجاعة، كما قال في الحديث الآخر: «شر ما في المرء: شح هالع، وجبن خالع»[3] فمدح الشجاعة في سبيل الله، وذم الشح. ونظير هذا قوله: «إن من الخيلاء ما يحبها الله، وهو اختيال الرجل بنفسه عند الحرب، وعند الصدقة»[4] وقصد من الحديث قوله: ﴿وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩] فحصر المفلحين فيمن يوق شح نفسه، والشحيح الذي لا يحب فعل الخير، والذي يضر نفسه، ويكره النعمة على غيره.

---

(١) النسائي في الجهاد (٣١١٠). (٢) بياض بالأصل.

(٣) أبو داود في الجهاد (٢٥١١)، وأحمد ٢/ ٣٠٢، ٣٢٠.

وقوله: «هالع»: الهلع: أشد الجزع والضجر. انظر: النهاية ٥/ ٢٦٩.

وقوله: «خالع»: أي شديد، كأنه يخلع فؤاده من شدة خوفه، وهو مجاز في الخلع. والمراد به ما يعرض من نوازع الأفكار وضعف القلب عند الخوف. انظر: النهاية ٢/ ٦٥.

(٤) أبو داود في الجهاد (٢٦٥٩)، والنسائي في الزكاة (٢٥٥٨)، وأحمد ٥/ ٤٤٥ كلهم عن جابر بن عتيك.

/ وسئل عن أحاديث:هل هى صحيحة؟وهل رواها أحد من المعتبرين بإسناد صحيح؟ ١٨/٣٣٦

وهى قوله: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقْبِل، فأقبل. ثم قال له: أدْبِر، فأدبر. ثم قال: وعزتى وجلالى ما خلقت خلقًا أكرم علىَّ منك. بك آخذ، وبك أعطى؛ وبك أثيب، وبك أعاقب»[١]. وقوله: «أمرت أن أخاطب الناس على قَدْر عقولهم»[٢]. وهل هذا اللفظ هو لفظ حديث؟ أو فيه تحريف؟ أو زيادة أو نقص؟ وقوله: «إن الله مَنَّ علىَّ فيما مَنَّ علىَّ: أن أعطيتك فاتحة الكتاب، وهى من كنوز عرشى، قسمتها بينى وبينك نصفين»[٣]. وقوله: «الناس شركاء فى ثلاث: الماء، والكلأ، والنار»[٤].

فأجاب:

أما الحديث الأول، فهو كذب موضوع عند أهل العلم بالحديث، ليس هو فى شىء من كتب الإسلام المعتمدة، وإنما يرويه مثل داود بن المحبر، وأمثاله من المصنفين فى العقل، ويذكره أصحاب «رسائل إخوان الصفا» ونحوهم من المتفلسفة، وقد ذكره أبو حامد فى بعض/ كتبه، وابن عربى، وابن سَبعين، وأمثال هؤلاء، وهو عند أهل العلم بالحديث كذب على النبى ﷺ، كما ذكر ذلك أبو حاتم الرازى، وأبو الفرج ابن الجوزى، وغيرهما من المصنفين فى علم الحديث. ١٨/٣٣٧

ومع هذا فلفظ الحديث: «أول ما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل، وقال له: أدبر، فأدبر، قال: ما خلقت خلقًا أكرم علىَّ منك، فبك آخذ، وبك أعطى، وبك الثواب، وبك العقاب»، وفى لفظ: «لما خلق الله العقل قال له: كذلك» ومعنى هذا اللفظ أنه قال للعقل فى أول أوقات خلقه،ليس فيه أن العقل أول المخلوقات،لكن المتفلسفة القائلون بقدم العالم

---

(١) ابن الجوزى فى الموضوعات ١/ ١٧٥ وقال: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ».

(٢) الديلمى فى الفردوس (١٦١١) عن ابن عباس، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص٩٣ وقال: «قد عزاه الحافظ ابن حجر لمسند الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس، وسنده ضعيف جدًا»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ١٩٦.

(٣) البيهقى فى شعب الإيمان (٢٣٦٣)، والسيوطى فى الدر المنثور ١/ ٥ وعزاه إلى ابن الضريس فى فضائل القرآن، والبيهقى فى الشعب، وكذا كنز العمال (٢٥٢٠) عن أنس.

(٤) أبو داود فى البيوع (٣٤٧٧)، وأحمد ٥/ ٣٦٤ كلاهما عن أبى خراش عن رجل من أصحاب النبى ﷺ. ورواه ابن ماجه فى الرهون (٢٤٧٢) عن ابن عباس، وفى الزوائد: «عبد الله بن خراش. قد ضعفه أبو زرعة والبخارى وغيرهما. وقال محمد بن عمار الموصلى: كذاب».

أتباع أرسطو، هم ومن سلك سبيلهم من باطنية الشيعة، والمتصوفة، والمتكلمة، رَوَوْهُ أول ما خلق الله العقل «بالضم»، ليكون ذلك حجة لمذهبهم، فى أن أول المبدعات هو العقل الأول، وهذا اللفظ لم يروه به أحد من أهل الحديث، بل اللفظ المروى ـ مع ضعفه ـ يدل على نقيض هذا المعنى، فإنه قال: «ما خلقت خلقًا أكرم على منك» فدل على أنه قد خلق قبله غيره، والذى يسميه الفلاسفة العقل الأول، ليس قبله مخلوق عندهم.

وأيضًا، فإنه قال: «بك آخذ، وبك أعطى، وبك الثواب، وبك العقاب»، فجعل به هذه الأعراض الأربعة، وعند أولئك المتفلسفة الباطنية،/أن جميع العالم صدر عن العقل الأول، وهو رب السموات والأرض وما بينهما عندهم، وإن كان مربوبًا للواجب بنفسه، وهو عندهم متولد عن الله، لازم لذاته، وليس هذا قول أحد من أهل الملل، لا المسلمين ولا اليهود، ولا النصارى ـ إلا مَنْ أَلْحَدَ منهم ـ ولا هو قول المجوس، ولا جمهور الصابئين، ولا أكثر المشركين، ولا جمهور الفلاسفة، بل هو قول طائفة منهم.

18/338

وأيضًا، فإن العقل فى لغة المسلمين عَرَض من الأعراض، قائم بغيره وهو غريزة، أو علم، أو عمل بالعلم، ليس العقل فى لغتهم جوهرًا قائمًا بنفسه، فيمتنع أن يكون أول المخلوقات عرضًا قائمًا بغيره، فإن العرض لا يقوم إلا بمحل، فيمتنع وجوده قبل وجود شىء من الأعيان، وأما أولئك المتفلسفة، ففى اصطلاحهم أنه جوهر قائم بنفسه، وليس هذا المعنى هو معنى العقل فى لغة المسلمين، والنبى ﷺ خاطب المسلمين بلغة العرب، لا بلغة اليونان، فعلم أن المعنى الذى أراده المتفلسفة لم يقصده الرسول، لو كان تكلم بهذا اللفظ، فكيف إذا لم يتكلم به؟!

وأما الحديث الثانى، وهو قوله: «أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم»[1] فهذا لم يروه أحد من علماء المسلمين الذين يعتمد عليهم فى الرواية، وليس هو فى شىء من كتبهم، وخطاب الله ورسوله للناس/ عام يتناول جميع المكلفين، كقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ**﴾ [النساء: ١]، ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ [البقرة: ١٠٤]، ﴿**يَا عِبَادِ**﴾ [الزخرف: ٦٨] ﴿**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾ [البقرة: ٤٧] وكذلك النبى ﷺ كان يخاطب الناس على منبره بكلام واحد يسمعه كل أحد، لكن الناس يتفاضلون فى فهم الكلام بحسب ما يخص الله به كل واحد منهم من قوة الفهم، وحسن العقيدة.

18/339

ولهذا كان أبو بكر الصديق أعلمهم بمراده، كما فى الصحيحين، عن أبى سعيد: أن النبى ﷺ خطب الناس فقال: «إن عبدًا خَيَّره الله بين الدنيا والآخرة، فاختار ذلك العبد ما عند الله» قال: فبكى أبو بكر وقال: نفديك بأنفسنا وأموالنا، فجعل الناس يعجبون منه،

---

(١) سبق تخريجه ص ١٩١ .

ويقولون: عجبًا لهذا الشيخ! بكى أن ذكر رسول الله ﷺ عبدًا خيره الله بين الدنيا والآخرة، قال: فكان رسول الله ﷺ هو المخير. وكان أبو بكر أعلمنا به»(١) فالنبى ﷺ ذكر عبدًا مطلقًا لم يعينه، ولكن أبو بكر عرف عينه.

وما يرويه بعض الناس عن عمر، أنه قال: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزِّنْجِيِّ بينهما فهذا كذب مختلق. وكذلك ما يروى أنه أجاب أبا بكر بجواب، وأجاب عائشة بجواب، فهذا كذب باتفاق أهل العلم.

---

(١) البخارى فى الفضائل (٣٦٥٤) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٢ / ٢) .

١٨/٣٤٠ / **سُئِلَ عن هذه الأحاديث: «من طاف بهذا البيت أسبوعًا إيمانًا واحتسابًا غفر له ما قد سلف»[(١)]. وقوله ﷺ: «من وقف بعرفات، وظن أن الله لا يغفر له، لا غفر الله له» وأيضًا: «لو مر بعرفات راعى غنم ـ ولم يعلم أنه يوم عرفة ـ غفر له» وقوله ـ عليه السلام ـ: «من حج ولم يَزُرْنى فقد جفانى، ومن زارنى فقد وجبت له شفاعتى»[(٢)] هل هذه الأحاديث فى الصحيح أم لا؟ وما معنى قوله عز وجل: ﴿مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].**

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، ليس فى هذه الأحاديث حديث لا فى الصحيح، ولا فى السنن، وفيها ما معناه مخالف للكتاب والسنة، فإنه لو وقف الرجل بعرفات خائفًا من الله ألا يغفر له ذنوبه؛ لكونها كبائر، لم يقل: إن الله لا يغفر له، فإن الله لا يغفر أن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، فما دون الشرك ـ إن شاء الله ـ غفره لصاحبه، وإن شاء لم يغفره، لكن إذا تاب العبد من الذنب غفره الله له؛ شركًا كان أو غير شرك. كما قال تعالى: ﴿**يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى** ١٨/٣٤١ / **أَنفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا**﴾ [الزمر:٥٣]، فهذا فى حق التائب.

---

(١) الترمذى فى الحج (٩٥٩)، وقال: «حديث حسن»، وابن ماجه فى المناسك (٢٩٥٦)، وأحمد ٢/٩٥، والحاكم فى المستدرك ١/٤٨٩ وقال: «هذا حديث صحيح على ما بينته من حال عطاء بن السائب ولم يخرجاه»، والطبرانى فى الكبير ١٢/٣٩٢ كلهم عن ابن عمر بلفظ: «من طاف بهذا البيت أسبوعًا كانت له كعتق رقبة».

وقال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص٤١٧: «رواه الواحدى فى تفسيره، والجندى فى فضائل مكة، والديلمى فى مسنده عن جابر مرفوعًا بلفظ: «من طاف بهذا البيت أسبوعًا وصلى خلف المقام ركعتين وشرب من ماء زمزم غفرت له ذنوبه بالغة ما بلغت»، ولا يصح بهذا اللفظ وقد ولع به العامة كثيرًا لا سيما بمكة بحيث كتب على بعض جدرها الملاصق لزمزم وتعلقوا فى ثبوته بمنام وشبهه مما لا تثبت الأحاديث النبوية بمثله». وجاءت ألفاظ أخرى رواها الطبرانى فى الأوسط، والغزالى فى الإحياء، وابن حبان وغيرهم.

(٢) ابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ٧/١٤، وابن حبان فى المجروحين ٣/٧٣، وابن الجوزى فى الموضوعات ٢/٢١٧ وقال: «قال ابن حبان: النعمان يأتى عن الثقات بالطامات. وقال الدارقطنى: الطعن فى هذا الحديث من محمد بن محمد لا من النعمان»، وتنزيه الشريعة ٢/١٧٢ وقال: «قال الزركشى فى تخريج أحاديث الرافعى: «الحديث ضعيف وبالغ ابن الجوزى فذكره فى الموضوعات»، والسيوطى فى الدر المنثور ١/٢٣٧، والسخاوى فى المقاصد ص٤٢٧، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٢٧٨.

وأيضًا، فالواقف بعرفات لا يسقط عنه ما وجب عليه من صلاة وزكاة بإجماع المسلمين، بل هم متفقون على أن الصلاة أوكد من الحج بما لا نسبة بينهما. فإن الحج يجب مرة فى العمر على المستطيع، والنبى ﷺ لم يحج بعد الهجرة إلا حَجَّةً واحدة، وأما الصلاة فإنها فرض على كل عاقل بالغ ـ إلا الحائض والنفساء ـ سواء كان صحيحًا، أو مريضًا، آمنًا، أو خائفًا، غنيًا أو فقيرًا، رجلا أو امرأة، فى اليوم والليلة نحو أربعين ركعة، سبعة عشر فريضة، والسنن الرواتب عشر ركعات، أو اثنتا عشرة ركعة، وقيام الليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، وكذلك حقوق العباد من الذنوب، والمظالم، وغيرها لا تسقط بالحج باتفاق الأئمة.

والحديث الذى يروى فى سقوط المظالم وغيرها بذلك فى حديث عباس بن مِرْدَاس حديث ضعيف. وقد ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ، أنه قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، كفارة لما بينهن، إذا اجْتُنِبَت الكبائر»(1) فهذه الأمور التى هى أعظم من الحج، ولكن الكبائر تكفرها التوبة منها بالكتاب والسنة، وإجماع الأمة.

١٨/٣٤٢ / وكذلك قوله: «من حج ولم يزرنى فقد جفانى»(2) كذب، فإن جفاء النبى ﷺ حرام، وزيارة قبره ليست واجبة باتفاق المسلمين، ولم يثبت عنه حديث فى زيارة قبره، بل هذه الأحاديث التى تروى: «من زارنى، وزار أبى فى عام واحد ضمنت له على الله الجنة»(3) ـ وأمثال ذلك كذب باتفاق العلماء.

وقد روى الدارقطنى، وغيره فى زيارة قبره أحاديث، وهى ضعيفة.

وقد كره الإمام مالك ـ وهو من أعلم الناس بحقوق رسول الله ﷺ وبالسنة التى عليها أهل مدينته من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم ـ كره أن يقال: زُرْتُ قبر رسول الله ﷺ، ولو كان هذا اللفظ ثابتًا عن رسول الله ﷺ معروفًا عند علماء المدينة، لم يكره مالك ذلك.

وأما إذا قال: سلمت على رسول الله ﷺ، فهذا لا يكره بالاتفاق، كما فى السنن عنه ﷺ، أنه قال: «ما من رجل يسلم علىَّ إلا رد الله علىَّ رُوحى حتى أرد عليه السلام»(4) وكان ابن عمر يقول: السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أَبَت. وفى سنن أبى داود عنه، أنه قال: «أكثروا علىَّ من الصلاة يوم الجمعة، وليلة الجمعة، فإن صلاتكم معروضة علىَّ» قالوا: وكيف تعرض صلاتنا عليك، وقد أَرِمْتَ؟! قال: «إن الله حَرَّم على / الأرض أن تأكل لحوم الأنبياء»(5). ١٨/٣٤٣

---

(1) مسلم فى الطهارة (٢٣٣/١٦) عن أبى هريرة. (2) سبق تخريجه ص ١٩٤.
(3) كشف الخفاء (٢/ ٢٥١)، وقال النووى فى شرح المهذب فى آخر الحج: «موضوع لا أصل له».
(4) أبو داود فى المناسك (٢٠٤١). (5) أبو داود فى الصلاة (١٥٣١).

وأما قوله تعالى: ﴿ومن دخله كان آمنا﴾ [آل عمران: ٩٧]، فهذا من باب البيت. كما قال تعالى: ﴿أو لم يروا أنا جعلنا حرما آمنا ويتخطف الناس من حولهم﴾ [العنكبوت: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت . الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾ [قريش: ٣، ٤]، وقال تعالى: ﴿أو لم نمكن لهم حرما آمنا يجبى إليه ثمرات كل شيء﴾ [القصص: ٥٧]، فكانوا فى الجاهلية يقتل بعضهم بعضًا خارج الحرم، فإذا دخلوا الحرم، أو لَقِيَ الرجل قاتل أبيه لم يَهِجْهُ[1]، وكان هذا من الآيات التى جعلها الله فيه، كما قال: ﴿فيه آيات بينات مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا﴾ [آل عمران: ٩٧]، والإسلام زاد حرمته.

فمذهب أكثر الفقهاء أن من أصاب حدًا خارج الحرم، ثم لَجأَ إلى الحرم لم يقم عليه الحد حتى يخرج منه، كما قال ابن عمر، وابن عباس. وهو مذهب أبى حنيفة، وأحمد، وغيرهما؛ لما ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال: «إن مكة حَرَّمها الله، ولم يحرمها الناس، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمًا، ولا يَعْضِدَ بها شجرًا، وإنها لم تحل لأحد قبلى، ولا تحل لأحد بعدى، وإنما أحلت لى ساعة من نهار، ثم قد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس»[2].

١٨/٣٤٤ / ومن ظن أن من دخل الحرم كان آمنًا من عذاب الآخرة، مع ترك الفرائض من الصلاة وغيرها، ومع ارتكاب المحارم، فقد خالف إجماع المسلمين، فقد دخل البيت من الكفار والمنافقين والفاسقين من هو من أهل النار بإجماع المسلمين. والله أعلم.

---

(١) يَهِجْه: من الهِيَاج بالكسر: القتال. انظر: القاموس المحيط، مادة «هوج».
(٢) البخارى فى العلم (١٠٤) ومسلم فى الحج (١٣٥٤/٤٤٦).

/ سُئِلَ ـ رَضى الله عَنْه : عن هذا الحديث: «من علمك آية من كتاب الله فكأنما ملك رِقَّك، إن شاء باعك وإن شاء أعتقك»، فهل هذا فى الكتب الستة، أو هو كذب على رسول الله ﷺ؟ ١٨/٣٤٥

فأجاب:

ليس هذا فى شىء من كتب المسلمين؛ لا فى الستة ولا فى غيرها، بل مخالف لإجماع المسلمين؛ فإن من عَلَّم غيره لا يصير به مالكاً، إن شاء باعه وإن شاء أعتقه، ومن اعتقد هذا فإنه يُسْتَتَاب، فإن تاب وإلا قتل. والحر المسلم لا يُسْتَرَق، وسيد مُعَلِمَ الناس رسول الله ﷺ علمهم الكتاب والحكمة، وهو أولى بهم من أنفسهم، ومع هذا فهم أحرار لم يسترقهم ولم يستعبدهم، بل كان حكمه فى أمته الأحرار خلاف حكمه فيما ملكته يمينه، ولو كان المؤمنات ملكًا له لجاز أن يَطَأ كل مؤمنة بلا عقد نكاح، ولكَان لِمْن عَلَّم امرأة آية من القرآن أن يطأها بلا نكاح، وهذا لا يقوله مسلم.

١٨/٣٤٦ / **سُئِلَ عن معنى قوله ﷺ: «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنًا وإيمانًا، وآمنه يوم الفزع الأكبر»[١].**

فأجاب:

أما قوله: «من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه أمنًا وإيمانًا»، وقوله: «من وقَّرَ صاحب بدعة أعان على هَدْم الإسلام»[٢] ونحو ذلك، فهذا الكلام معروف عن الفُضَيْل بن عِيَاض.

والبدعة: ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات؛ كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية، وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء فى المساجد، والذين يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة، وأنواع ذلك من البدع التى يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة، والله أعلم.

---

(١) ابن الجوزى فى الموضوعات ١/ ٢٧٠ وقال: «باطل موضوع»، والغزالى فى الإحياء ٢/ ١٨٤ وقال العراقى: «أخرجه أبو نعيم فى الحلية، والهروى فى ذم الكلام من حديث ابن عمر بسند ضعيف»، وتنزيه الشريعة ١/ ٣١٤، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢٣٥ قال: «قال القارى: موضوع».

(٢) ابن عدى فى الكامل فى ضعفاء الرجال ٢/ ٣٢٤، والطبرانى فى الأوسط (٦٧٧٢) عن عائشة، وأبو نعيم فى الحلية ٥/ ٢١٨عن عبد الله بن بسر، وابن الجوزى فى الموضوعات ١/ ٢٧١ وقال: «أحاديث كلها باطلة موضوعة»، والعراقى فى تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢/ ٩٨، وتنزيه الشريعة ١/ ٣١٤.

١٨/٣٤٧ / سُئِلَ عمن سمع رجلا يقول : لو كنت فعلت كذا لم يَجْرِ عليك شيء من هذا. فقال له رجل آخر سمعه: هذه الكلمة قد نهى النبى ﷺ عنها، وهى كلمة تؤدى قائلها إلى الكفر، فقال رجل آخر: قال النبى ﷺ ـ فى قصة موسى مع الخضْر ـ: «يرحم الله موسى، وَددْنا لو كان صبر حتى يقص الله علينا من أمرهما»[1] واستدل الآخر بقوله ﷺ: «المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف ـ إلى أن قال: ـ فإن كلمة لو تفتح عمل الشيطان»[2] فهل هذا ناسخ لهذا أم لا؟

فأجاب:

الحمد لله، جميع ما قاله الله ورسوله حق، و«لو» تستعمل على وجهين:

أحـدهما: على وجه الحزن على الماضى والجزع من المقدور، فهذا هو الذى نهى عنه، كما قـال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا / كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُزًّى لَّوْ كَانُوا عِندَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٦]، وهذا هو الذى نهى عنه النبى ﷺ، حيث قال: «وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أنى فعلت لكان كذا وكذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان» أى: تفتح عليك الحزن والجزع، وذلك يضر ولا ينفع، بل اعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، كما قال تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، قالوا: هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم. ١٨/٣٤٨

والوجه الثانى: أن يقال: «لو» لبيان علم نافع، كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، ولبيان محبة الخير وإرادته، كقوله: «لو أن لى مثل ما لفلان لعملت مثل ما يعمل»[3] ونحوه جائز.

وقول النبى ﷺ: «وددت لو أن موسى صبر ليقص الله علينا من خبرهما»[4] هو من هذا

---

(١) البخارى فى التفسير (٤٧٢٥، ٤٧٢٧)، والترمذى فى تفسير القرآن (٣١٤٩) وقال: «حديث حسن صحيح» كلاهما عن أبى بن كعب.

(٢) مسلم فى القدر (٢٦٦٤/ ٣٤). (٣) ابن ماجه فى الزهد (٤٢٢٨). (٤) البخارى فى التفسير (٤٧٢٥).

الباب، كقوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، فإن نبينا ﷺ أحب أن يقص الله خبرهما، فذكرهما لبيان محبته للصبر المترتب عليه، فعرفه ما يكون لما فى ذلك من المنفعة، ولم يكن فى ذلك جزع ولا حزن ولا ترك لما / يحب من الصبر على المقدور.

١٨/٣٤٩

وقوله: «وددت لو أن موسى صبر»، قال النحاة: تقديره وددت أن موسى صبر. وكذلك قوله: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩]، تقديره ودوا أن تُدهن، وقال بعضهم: بل هى «لو» شرطية وجوابها محذوف، والمعنى على التقديرين معلوم، وهو محبة ذلك الفعل وإرادته، ومحبة الخير وإرادته محمود، والحزن والجزع وترك الصبر مذموم، والله أعلم.

١٨/٣٥٠

/ وسئل عن قصة إبليس وإخباره النبى ﷺ وهو فى المسجد مع جماعة من أصحابه، وسؤال النبى ﷺ له عن أمور كثيرة، والناس ينظرون إلى صورته عيانًا، ويسمعون كلامه جهرًا. فهل ذلك حديث صحيح، أم كذب مختلق؟ وهل جاء ذلك فى شىء من الصحاح والمسانيد والسنن، أم لا؟ وهل يحل لأحد أن يروى ذلك؟ وماذا يجب على من يروى ذلك ويحدثه للناس ويزعم أنه صحيح شرعى؟

فأجاب:

الحمد لله. بل هذا حديث مكذوب مختلق ليس هو فى شىء من كتب المسلمين المعتمدة، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد. ومن علم أنه كذب على النبى ﷺ لم يحل له أن يرويه عنه، ومن قال: إنه صحيح فإنه يعلم بحاله، فإن أصر عوقب على ذلك، ولكن فيه كلام كثير قد جمع من أحاديث نبوية، فالذى كذبه واختلقه جمعه من أحاديث بعضها كذب وبعضها صدق؛ فلهذا يوجد فيه كلمات متعددة صحيحة؛ وإن كان أصل الحديث وهو مجىء إبليس عيانًا إلى النبى ﷺ بحضرة أصحابه وسؤاله له كذبًا مختلقًا لم ينقله أحد من علماء المسلمين، والله ـ سبحانه وتعالى ـ أعلم.

١٨/٣٥١

/ وقال ـ رحمه الله تعالى :

إن كتاب «تنقلات الأنوار» المنسوب إلى أحمد بن عبد الله البكرى من أعظم الكتب كذبًا وافتراء على الله ورسوله وعلى أصحاب رسول الله ﷺ، وقد افترى فيه من الأمور من جنس ما افتراه المفترون فى سيرة دلهمة والبطال، وسيرة عنترة، وحكايات الرشيد ووزيره جعفر البَرْمَكِى؛ وحكايات العيارين. مثل: الزئبق المصرى، وأحمد الدنق، ونحو ذلك. لكن هؤلاء يفترون الكذب على من ليس من الأنبياء؛ وصاحب الكتاب الذى سماه «تنقلات الأنوار» يفترى الكذب على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه، ويكذب عليه كذبًا لا يعرف أن أحدًا كذب مثله فى كتاب، وإن كان فى بعض ما يذكره صدق قليل جدًا، فهو من جنس ما فى سيرة عنترة والبطال، فإن عنترة كان شاعرًا فارسًا من فرسان الجاهلية، وله شعر معروف، وقصيدته إحدى السبع المعلقات، لكن افتروا عليه من الكذب ما لا يحصيه إلا الله، وكل من جاء زاد ما فيها من الأكاذيب.

١٨/٣٥٢

/ وكذلك أبو محمد البطال كان من أمراء المسلمين المعروفين، وكان المسلمون قد غزوا القسطنطينية غزوتين:

الأولى: فى خلافة معاوية، أمر فيها ابنه يزيد، وغزا معه أبو أيوب الأنصارى، الذى نزل النبى ﷺ فى داره لما قدم مهاجرًا إلى المدينة، ومات أبو أيوب فى تلك الغزوة ودُفن إلى جانب القسطنطينية، وقد روى البخارى فى صحيحه، عن ابن عمر، عن النبى ﷺ، أنه قال: «أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له»[١].

والغزوة الثانية: فى خلافة عبد الملك بن مروان، أَمَّرَ ابنه مَسْلَمة أو خلف الوليد ابنه، وأرسل معه جيشًا عظيمًا وحاصروها وأقاموا عليها مدةً سنين، ثم صالحوهم على أن يدخلوها، وبنوا فيها مسجدًا، وذلك المسجد باقٍ إلى اليوم، فجاء الكذابون فزادوا فى سيرة البطال وعبد الوهاب من الأكاذيب ما لا يحصِيه إلا الله، وذكر دلهمة والقاضى عقِبه، وأشياء لا حقيقة لها.

والبكرى صاحب «تنقلات الأنوار» سلك مسلك هؤلاء المفترين الكذابين، لكن كذبه على رسول الله ﷺ وعلى أصحابه -أفضل الخلق بعد النبيين- أكثر، وفيه من أنواع الأكاذيب المفتريات، وغرائب الموضوعات ما يَجِلُّ عن الوصف، مثل حديث السبع حصُون،/ وهضام بن جحاف، ومثل حديث الدهر، ورأس الغول، وكلندجة، وغير ذلك

١٨/٣٥٣

(١) البخارى فى الجهاد (٢٩٢٤) عن أم حرام بلفظ: «مدينة قيصر» بدلاً من «القسطنطينية».

من كتبه، وغير ذلك من ذكر أماكن لا وجود لها، وغزوات لا حقيقة لها، وأسماء ومسميات لا يعرفها أحد من أهل العلم، ورواية أحاديث تخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، وتخالف ما تواتر عن النبى ﷺ.

وفيها من الأقوال والأفعال المضافة إلى النبى ﷺ وأصحابه ما برأه الله منه، وهى من جنس أحاديث الزنادقة النصيرية وأشباههم، الذين يختلقون ما فيه غلو فى علىٍّ وغيره، وفيه من القدح فى دين الإسلام والإفساد له ما يوجب إباحة دم من يقول ذلك، وإن كان جاهلاً استتيب، فإن تاب وإلا قتل.

وأقل ما يفعل بمن يروى مثل هذا أن يعاقب عقوبة تردعه عن مثل ذلك، وكذلك يستحق العقوبة من يكْرِيها لمن يقرأها ويصدق ما فيها، ومن ينسخها ـ أيضًا ـ كذلك.

ويجب على أهل العلم إظهار ما يعلمون من كذب هذه وأمثالها، فكما يجب بيان كذب ما نقل عنه فى الأحاديث كأحاديث البخارى يجب بيان كذب ما كذب عليه من الأحاديث الموضوعة التى يعلم أنها كذب، كما بين أهل العلم من حال من كان يكذب عليه من الرواة ١٨/٣٥٤ / وبيان ما نقل عنه من الكذب الذى يعلمون أنه كذب، وكثير من الموضوعات إنما يعلم أنها موضوعة خَوَاصُّ أهل العلم بالأحاديث، وأما مثل ما فى «تنقلات الأنوار» من الأحاديث فهو مما يعلمه من له أدنى علم بأحوال الرسول ومغازيه أنه كذب. وعلى ولاة الأمور عقوبة من يروى هذه أو يعين على ذلك بنوع من أنواع الإعانة، ولولى الأمر أن يحرقها، فقد حرق عثمان ـ رضى الله عنه ـ كتبًا هذه أولى بالتحريق منها، والله أعلم.

/ ما تقوله السادة العلماء ـ رضى الله عنهم أجمعين ـ فى أناس قصاصين؟ ينقلون مغازى النبى ﷺ، وقصص الأنبياء ـ عليهم السلام ـ تحت القلعة، وفى الجوامع والأسواق، ويقولون: إن النبى أتى إليه ملك يقال له: حبيب، فقال له: إن كنت رسول الله فإنا نريد أن القمر ليلة تسع وعشرين يعود وينزل من طوقك ويطلع من أكمامك، فأراهم ذلك،فآمنوا به جميعهم وقال: كانوا الرب. ١٨/٣٥٥

ويقولون: إنه أتى إليه ملك يقال له: بشير بن غَنَّام عمل عليه حيلة وأخذ منه تسع أنفس علقهم على النخل، فبعث النبى ﷺ عليًا فخلصهم، وكان من جملتهم خالد.

وأتى إليه ملك وهو فى مكة يقال له: الملك الدحاق، وكانت له بنت اسمها حَمَاَنةَ فكسر النبى ﷺ وزوج بنته لبلال، فقتله وهو فى الصلاة، فحط النبى ﷺ بردته فأحياه الله له.

/ وأنه بعث المقداد إلى ملك يقال له: الملك الخَطَّار، فالتقى فى طريقه ملكة يقال لها: روضة، فتزوج بها، وراح إلى الملك الذى أرسل إليه فاقتتل هو وإياه فأسره، وجاء إلى النبى ﷺ، وقاتل فى غزاة تبوك بُولص بن عبد الصليب، وأنه قاتل فى الأحزاب وكانوا ألوفًا، وانكسرت الأحزاب قُدَّام علىٍّ سبع عشرة فرقة، وخلف كل واحدة رجل يضرب بالسيف ويقول: أنا على ـ وليه ـ ضرب عمرو بن العامرى فقطع فخذه، فأخذ عمرو فخذه وضرب بها فى المسلمين فقلع شجرة وقتل بها جماعة منهم، والملائكة ضجت عند ذلك وقالوا: لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على. ١٨/٣٥٦

وأن عليًا قاتل الجن فى البئر، ورماه بالمنجنيق إلى حصن الغراب، وجاءت رَمْيَتَه ناقصة فمشى فى الهواء، وأنه ضرب مَرْحَب اليهودى، وكان على رأسه جُرْن رُخَام فقسم له وللفرس نصفين، وأنه عبر العسكر على زنْده إلى خيبر وهد الحصن، وأن ذا الفقار أنزل إليه من السماء، فإن الله سماه من السماء، وقَالَ: على أسبق من العجل، وأنه بعث مع كل نبى سرًا وبعث مع النبى جهرًا، وأنه كان عصا موسى وسفينة نوح وخاتم سليمان، وأنه شرب من سُرِّة النبى ﷺ لما مات، فوزن علم الأولين والآخرين.

وأن ملك الموت جاء إلى النبى ﷺ فى زىِّ أعرابى،/ فقال له النبى: قابض أم زائر؟ فقال له: ما زرت أحدًا من قبلك حتى أزورك، فأعطاه تفاحة، فشمها، فخرجت روحه فيها، وأن فاطمة بكت عليه حتى أقلقت أهل المدينة حتى أخرجوها إلى بيوت الأحزان، وينقلون ١٨/٣٥٧

قصص الأنبياء من جنس هذا السؤال، ويفسرونها بآيات لم تسمع من أهل العلم، وكل واحدة من هذه تحزبوا فيها ليلة.

وكان بعض العلماء قد منعهم من هذا النقل، وأنهم لا ينقلون إلا من كتب عليها سماعات المشايخ أهل العلم، فاعتمدوا على كتب فيها من جنس ما ذكر من تصنيف رجل يقال له: البكرى، فما يجب عليهم فى مثل هذه الأمور؟ لأنهم ينقلون ما يخالف ما ثبت عن الرسل -عليهم السلام- وينقلون فى بعض الأشياء ما هو تنقيص بهم، وهل يثاب من أمر بمنعهم؟

وينقلون ـ أيضًا ـ: أن الله قبض من نور وجهه قبضة ونظر إليها فعرقت ودلقت. فخلق الله من كل قطرة نبيًا، وكانت القبضة النبى وبقى كوكب درى، وكان نورًا منقولاً من أصلاب الرجال إلى بطون النساء.

فأجاب شيخ الإسلام، قدوة الإيمان، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرانى، فقال:

١٨/٣٥٨ /الحمد لله رب العالمين، هذه الأحاديث من الأحاديث المفتراة باتفاق أهل العلم، وإنما تؤخذ مثل هذه الأحاديث من مثل «تنقلات الأنوار» للبكرى وأمثاله ممن روى الأكاذيب الكثيرة.

أما الأول، فإن القمر لم يدخل فى طوق النبى ﷺ ولا ثيابه ولا باشر النبى ﷺ، ولكن انشق فرقتين: فرقة دون الجبل، وفرقة فوق الجبل.

وكذلك حبيب أبى مالك لا وجود له، والحديث المذكور عن بشير بن غنام -أيضًا- كذب، وهذا الاسم غير معروف. وخالد بن الوليد لم يؤسر أصلاً، بل أسلم بعد الحديبية، وما زال منصورًا فى حروبه.

وكذلك ما ذكر عن المسمى بالملك الدحاق كذب ، وهذا الاسم لا وجود له فيمن حاز به النبى ﷺ عاش، ولكن الذين عاشوا بعد الموت فى هذه الأمة كان بينهم طائفة فى زمن الصحابة والتابعين، وأما من أحيا الله له دابته بعد الموت من المؤمنين فهؤلاء بعضهم كان من المسلمين على عهد النبى ﷺ، ومنهم من كان بعد موته ﷺ.

١٨/٣٥٩ /وكذلك ما ذكر عن الملك المسمى بالخطار، هو من الأكاذيب ولا وجود له. وأما غزاة تبوك فلم يكن بها قتال، بل قدم النبى ﷺ بالشام رومهم وعربهم، وغيرهم، ولم يجتمع

المسلمون فى غزاة مع النبى ﷺ أكثر مما اجتمع معه عام تبوك، وهى آخر المغازى، وأقام بتبوك عشرين يومًا فلم تقدم عليه النصارى.

وكذلك الأحزاب، لم يكن فيها اقتتال بين الجيشين، بل كان الأحزاب محاصرين للمسلمين خارج الخندق الذى حفره المسلمون حول المدينة، وكان المسلمون داخل الخندق، وكان فيها مناوشة قليلة بين بعض المسلمين وبعض الكفار بمنزلة المبارزة أو ما يشبهها، وقتل على - رضى الله عنه - عمرو بن عبد ود العامرى، ولم تنكسر الأحزاب بقتال، ولا قتل منهم ولا من المسلمين عدد له قدر، بل أرسل الله عليهم الريح - ريح الصبا - وأرسل الملائكة، كما قال تعالى فى قصة الأحزاب: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا** . .﴾ الآيات [الأحزاب: ٩]، وما ذكر من كيفية قتل عمرو بن عبد ود العامرى فهو كذب، وكذلك ضرب عمرو بن عبد ود الشجرة بفخذه وقلعها كذب، ولم يكن هناك شجر وإنما النخيل كان بعيدًا من العسكر.

١٨/٣٦٠ وكذلك ما ذكر من مناداة المنادى بقوله: «لا سيف إلا ذو / الفقار، ولا فتى إلا على»[(١)] كذب مفترى، وكذلك من نقل أن ذلك كان يوم بدر أو غيره، وذو الفقار لم يكن سيفًا لعلى، ولكن كان سيفًا لأبى جهل، غنمه المسلمون منه يوم بدر، وكان سيفًا من السيوف المعدنية، ولم ينزل من السماء سيف، ولم يكن سيف يطول لا هو ولا غيره.

وكذلك ما ذكره من قتال الجن، وأن عليًا أو غيره من الإنس قاتلهم فى بئر ذات العلم أو غيره من الإنس، فهذا كله كذب، والجن لم تكن لتقاتل الصحابة أصلاً، ولكن الجن الكفار كانوا يقاتلون الجن المؤمنين، وأما على وأمثاله من الصحابة فهم أجلُّ قدرًا من أن يثبت الجن لقتالهم. وقد ثبت فى الصحيح أن النبى ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «ما رآك الشيطان سالكًا فجًا إلا سلك فجًا غير فجك»[(٢)].

وما ذكر من رمى على فى المنجنيق، ومحاصرة المسمى بحصن الغراب، كله كذب مفترى، ولم يرم المسلمون قط أحدًا فى منجنيق إلى الكفار لا عليًا ولا غيره، بل ولم

---

(١) ابن الجوزى فى الموضوعات ١/٣٨٢ وقال: «هذا حديث لا يصح، والمتهم به عيسى بن مهران. قال ابن عدى: حدث بأحاديث موضوعة وهو محترف فى الرفض». وكنز العمال (١٤٢٤٢)، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٤٦٦ وقال: «هو فى أثر واهٍ عند الحسن بن عرفة فى جزئه الشهير قال: حدثنى عمار بن محمد عن سعد بن طريف الحنظلى عن أبى جعفر محمد بن على الباقر أنه قال: نادى ملك من السماء يوم بدر يقال له رضوان: لا سيف، وذكره» والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/٣٦٣.

(٢) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٣)، ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٩٦/٢٢) كلاهما عن سعد بن أبى وقاص.

وقوله: «فجا»: الفج: الطريق الواسع، وجمعها فجاج. انظر: النهاية ٣/٤١٢.

ينصب المسلمون على عهد النبى ﷺ منجنيقًا إلا على الطائف لما حاصرها النبى ﷺ بعد وقعة حنين وهزيمة هوازن، حاصر الطائف ونصب المنجنيق وأقام عليها شهرًا، ولم تفتح حتى أسلم أهل الطائف بعد ذلك طوعًا، ولما كان/ المسلمون يقاتلون مسيلمة الكذاب وأصحابه ألجؤوهم إلى حديقتهم، فحمل الناس البراء بن مالك حتى ألقوه إليهم داخل السور، ففتح لهم الباب.

18/361

وأما قصة مرحب فقد روى فى الصحيح: أن عليًا ـ رضى الله عنه ـ قتل مرحبًا[1]، وروى فى الصحيح أن محمد بن مسلمة قتل مرحبًا[2] وقال بعضهم: بل إحدى الروايتين غلط.

وأما كون البَيْضَة التى على رأسه كانت جُرْن رخام فكذب، وكذلك كون الضربة قسمت الفارس وفرسه ونزلت إلى الأرض، فهذا كله كذب، ولم ينقل مثل هذا أهل العلم بالمغازى والسير، وإنما ينقله الجهال والكذابون.

وأظهر من ذلك عبور العسكر على ساعد على، ومرور البغلة، ودعاء على عليها بقطع النسل؛ فإن هذا وأمثاله إنما يرويه من هو من أجهل الناس بأحوال الصحابة، ومن هو من أجهل الناس بأحوال الوجود؛ فإن البغلة مازالت عقيمًا، وعسكر خيبر لم يكن فيه بغلة أصلاً، ولم يكن مع المسلمين بغلة ولا فى المدينة بغلة ولا حولها من أرض العرب بغلة، إلا البغلة التى أهداها المقوقس صاحب مصر للنبى ﷺ، وكان أهداها له بعد خيبر؛ فإنه ﷺ لما صالح أهل الحديبية رجع منصرفًا / ففتح الله عليهم خيبر، ثم رجع وأرسل إلى الملوك رسله، فأرسل إلى كسرى، وقيصر، والمقوقس، وملوك العرب بالشام واليمن واليمامة والمشرق، ولكن المعروف عند أهل العلم أن عليًا قلع باب خيبر.

18/362

وما ذكر من نزول ذو الفقار من السماء كذب، وقد تقدم أنه كان سيفًا من سيوف أبى جهل غنمه المسلمون يوم بدر منه، فأما على فقد سماه أبوه بهذا الاسم قبل أن يبعث الله محمدًا بالنبوة، وقبل أن يثبت لأحد حكم الإسلام؛ لا من الرجال، ولا من الصبيان.

وأما قول القائل: إنه كان عصى موسى وسفينة نوح وخاتم سليمان، فهذا لا يقوله عاقل يتصور ما يقول، وهو بكلام المجانين أشبه منه بكلام العقلاء، وهذا لا يقصد أحد مدح على به إلا لفرط فى الجهل، فإن عليًا -هو من دونه من الصحابة- أشرف قدرًا عندالله من هذه الجمادات، وإن كانت العصى آية لموسى، فليس كل ما كان معجزة لنبى أفضل من المؤمنين، بل المؤمنون أفضل من الطير الذى كان المسيح يصوره من الطين، فينفخ فيه فيكون طيرًا بإذن الله، وأفضل من الجراد والقمل والضفادع والدم الذى كان آية لموسى، وأفضل من العصى والحية، وأفضل من ناقة صالح. فمن ظن أنه بهذا الكذب والجهل يمدح

---

(1) مسلم فى الجهاد (1807/ 132) عن سلمة.	(2) البيهقى فى دلائل النبوة 4/ 216.

عليًا كان جهله من المدح والثناء من جنس جهله بأن هذه الجمادات لم تكن آدميين قط.

/ وأما قول القائل: إنه شرب من سرة النبى ﷺ فدَرَى علم الأولين والآخرين، فهو - أيضاً - من الأكاذيب، فإن العلم الذى تعلم علىٌّ من النبى ﷺ كان حاصلا قبل موته، وما رزقه الله من الفهم والسماع وزيادة العلم بعد موته فلم يكن سببه شرب ماء السرة، ولا شرب أحد علي نبى ولا غير نبى فحصل له بذلك علم أصلا، ولا كان أحد من الصحابة؛ لا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على ولا غيرهم يعلم علم الأولين والآخرين. ١٨/٣٦٣

وقد ثبت للصحابة ـ رضى الله عنهم ـ من الفضائل الثابتة فى الصحاح ما أغنى الله بها عن أكاذيب المفترين، مثل قوله ـ الذى صح عنه من غير وجه ـ: «لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا»[(١)] وقوله: «لا يبقين فى المسجد خَوْخَةٌ إلا سدت إلا خَوْخَةَ أبى بكر»[(٢)] وقوله: «إن أَمَنَّ الناس علينا فى صحبته وذات يده أبو بكر»[(٣)] وقوله: «أيها الناس إنى أتيت إليكم، فقلت: إنى رسول الله إليكم، فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى؟ فهل أنتم تاركو لى صاحبى»[(٤)] وقوله ـ فى مرضه الذى توفى فيه ـ: «مُرُوا أبا بكر فليصل بالناس»[(٥)] مرة بعد مرة، ومثل قوله لعائشة: «ادْعِى لى أباك وأخاك حتى أكتب كتابا لأبى بكر لا يختلف الناس من بعدى» ثم قال: «يأبى الله / والمؤمنون إلا أبا بكر»[(٦)]؛ وأمثال ذلك. ١٨/٣٦٤

ومثل قوله: «إنه كان فى الأمم قبلكم مُحَدَّثون؛ فإن يكن فى أمتى أحد فعمر»[(٧)]، وقوله لعمر: «ما رآك الشيطان سالكا فجا إلا سلك فجا غير فجك»[(٨)]، وقوله: «رأيت كأنى أتيت بإناء من لبن، فشربت، ثم ناولت فَضْلِى عمر، قالوا: فما أولته؟ قال: العلم»[(٩)]، وقوله: «رأيت كأن الناس يعرضون على وعليهم قُمُصٌ، منها ما بلغ الثدى، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعرض على عمر وعليه قميص يجره قالوا: فما أولته؟ قال: الدين»[(١٠)]، وقوله: «رأيت كأنى على قَلِيب أنتزع منها، فأخذها ابن أبى قحافة فنزع ذَنُوباً أو ذنوبين وفى نزعه ضعف والله يغفر له، ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غربا،

---

(١) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٥٦ـ ٣٦٥٨) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٣/ ٣ـ٧).
(٢) البخارى فى مناقب الأنصار (٣٩٠٤) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٢/ ٢).
(٣) انظر الحديث السابق.
(٤) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٦١).
(٥) البخارى فى الأذان (٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٢) ومسلم فى الصلاة (٤١٨/ ٩٤).
(٦) مسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٨٧/ ١١).
(٧) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٩٨/ ٢٣).
(٨) سبق تخريجه ص ٢٠٥.
(٩) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٦٨١) ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٩١ / ١٦).
(١٠) البخارى فى الإيمان (٢٣) وفى فضائل الصحابة (٣٦٩١)، ومسلم فى فضائل الصحابة (٢٣٩٠/ ١٥) كلاهما عن أبى سعيد الخدرى.

فلم أر عبقريا يَفْرى فَرِيَّهُ، حتى صدر الناس بِعَطَنٍ»[1].

وأمثال ذلك، مثل قوله عن عثمان: «ألا أستحى ممن تستحيى منه ملائكة السماء»[2]، وقوله: «من يشترى بئر رُومَةَ وله الجنة»[3] فاشتراها عثمان، وقوله فى عثمان ـ لما جهز جيش العسرة ـ: «ماضَرَّ عثمان ما فعل بعد اليوم»[4]، وقوله ـ يوم بيعة الرضوان لما بايع المسلمين تحت الشجرة ـ: «هذه يدى عن يمين عثمان»[5]، وكان قد بعثه رسولا إلى أهل مكة، وقال ابن عمر: كنا نقول على عهد رسول الله ﷺ: أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان[6]. وأمثال ذلك.

18/365 / ومثل قوله عام خيبر: «لأعطيَّن الراية ـ غداً ـ رجلا يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يفتح الله على يديه»[7]، وكان على غائباً بالمدينة؛ لأنه كان أَرْمَد، فلحق بالنبى ﷺ، فلما أصبح، قدم على فأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه، ولما خرج فى غزوة تبوك بجميع الناس ولم يأذن فى التخلف إلا لأهل العذر واستخلف علياً على المدينة، فطعن فيه بعض المنافقين، فلحقه على وهو يبكى، وقال: أتخلفنى مع النساء والصبيان؟ فقال: «أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى؟ غير أنه لا نبى بعدى»[8]، وأَدَارَ كساءه على علىٍّ وفاطمة وحسن وحسين فقال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»[9]، ولما أراد أن يُبَاهِلَ أهل نجران أخذ عليا وفاطمة وحسناً وحسيناً وخرج ليباهل بهم، ولما تنازع على وجعفر وزيد فى حضانة ابنة حمزة قضى بها لخالتها وكانت تحت جعفر، وقال لجعفر: «أشبهت خَلْقى وخُلُقى»[10]، وقال لعلى: «أنت منى وأنا منك»[11]، وقال لزيد: «أنت أخونا ومولانا»[12].

وكذلك قال: «إن الأشعريين إذا أَرْمَلُوا فى السفر أو قَلَّت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما

---

(1) البخارى فى فضائل الصحابة (3682)، ومسلم فى فضائل الصحابة (19/2393) كلاهما عن عبد الله بن عمر.
وقوله: «يَفْرى فَرِيَّهُ»: أى يعمل عمله ويقطع قطعه. انظر: النهاية 3/442.
وقوله: «حتى صَدر الناس بعَطَن»: العَطَن: مَبْرك الإبل حول الماء، وضرب ذلك مثلا لاتساع الناس فى زمن عمر، ومافتح الله عليهم من الأمصار. انظر: النهاية 3/258.
(2) مسلم فى فضائل الصحابة (26/2401)، (167/2500).
(3) البخارى فى الوصايا (2778) بلفظ: «من حفر رومة فله الجنة» والترمذى فى المناقب من حديث طويل (3703) وقال: «هذا حديث حسن».
(4) الترمذى فى المناقب (3701) وقال: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه» وأحمد 5/63.
(5) البخارى فى فضائل الصحابة (3698)، والترمذى فى المناقب (3706) كلاهما عن ابن عمر.
(6) البخارى فى فضائل الصحابة (3697).
(7) البخارى فى فضائل الصحابة (3702) ومسلم فى فضائل الصحابة (34/2406)، (35/2407).
(8) البخارى فى المغازى (4416) ومسلم فى فضائل الصحابة (31/2404).
(9) مسلم فى فضائل الصحابة (61/2424) والترمذى فى المناقب (3871) وقال: «هذا حديث حسن».
(10) البخارى فى الصلح (2699) والترمذى فى المناقب (3765) وقال: «هذا حديث حسن صحيح».
(11) البخارى فى فضائل الصحابة معلقا (7/70).
(12) البخارى فى الصلح (2699) عن البراء، وأحمد 1/115 عن على بن أبى طالب.

كان معهم فى ثوب واحد ثم قسموه بالسوية، هم منى وأنا منهم»[1].

وقال: «إن لكل أمة أميناً وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»[2].

/ وقال: «إن لكل نبى حواريين وحواريى الزبير»[3]. ١٨/٣٦٦

فهذه الأحاديث وأمثالها فى الصحاح فيها غنية عن الكذب.

وكذلك ما ذكر من إتيان ملك الموت فى صورة أعرابى، وإعطاؤه إياه تفاحة فشمها، هو- أيضاً - من الكذب ، بل الحديث الطويل الذى روى فى قصة موت النبىﷺ، وأنه طرق الباب فخرج إليه واحد بعد واحد، وأنهم لما عرفوا أنه ملك الموت خضعوا له، هو - أيضًا - من الكذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث. مع أنه قد رواه الطبرانى من حديث عبد المنعم بن إدريس، عن أبيه من حديث وهب بن منبه، عن ابن عباس، وعبد المنعم هذا معروف بالأكاذيب[4].

وكذلك ما ذكر من بكاء فاطمة على النبى ﷺ ، حتى أقلقت أهل المدينة وأخرجوها إلى بيوت الأحزان، هذا - أيضاً - من الأكاذيب المفتراة، وما يروى مثل هذا إلا جاهل، أو من قصده أن يسب فاطمة والصحابة - رضى الله عنهم - ينقل مثل هذا الفعل الذى نزه الله فاطمة والصحابة عنه.

وكذلك ما ذكر من «أن الله قبض من نور وجهه قبضة ونظر إليها فعرقت ودلقت، فخلق من كل قطرة نبيا، وأن القبضة كانت/ هى النبى ﷺ ، وأنه بقى كوكب درى» فهذا - أيضا- كذب باتفاق أهل المعرفة بحديثه. ١٨/٣٦٧

وكذلك ما يشبه هذا، مثل أحاديث يذكرها شِيرَوُيْه الدَّيْلَمى فى كتابه «الفردوس» ويذكرها ابن حَمَوَيْه فى حقائقه، مثل: كتاب «المحبوب» ونحو ذلك، مثل ما يذكرون أن النبى ﷺ كان كوكباً، أو أن العالم كله خلق منه، أو أنه كان موجوداً قبل أن يخلق أبواه، أو أنه كان يحفظ القرآن قبل أن يأتيه به جبريل! وأمثال هذه الأمور، فكل ذلك كذب مفترى باتفاق أهل العلم بسيرته.

والأنبياء كلهم لم يُخْلَقُوا من النبى ﷺ ، بل خلق كل واحد من أبويه ونفخ الله فيه الروح، ولا كان كلما يُعْلم الله لرسله وأنبيائه بوحيه يأخذونه بواسطة سوى جبريل؛ بل تارة يكلمهم الله وحيا يوحيه إليهم، وتارة يكلمهم من وراء حجاب، كما كلم موسى بن

---

(١) البخارى فى الشركة (٢٤٨٦) ومسلم فى فضائل الصحابة (١٦٧/٢٥٠٠) .

(٢) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧٤٤)، ومسلم فى فضائل الصحابة (٥٣/٢٤١٩) كلاهما عن أنس.

(٣) البخارى فى فضائل الصحابة (٣٧١٩) ومسلم فى فضائل الصحابة (٤٨/٢٤١٥) كلاهما عن جابر بن عبد الله.

(٤) الهيثمى فى مجمع الزوائد ٩/٢٩-٣٤ وقال: «رواه الطبرانى وفيه عبد المنعم بن إدريس وهو كذاب وضاع».

عمران، وتارة يبعث ملكا فيوحى بإذنه ما يشاء.

ومن الأنبياء من يكون على شريعة غيره، كما كان أنبياء بنى إسرائيل على شريعة التوراة.

١٨/٣٦٨ وأما كونهم كلهم يأخذون من واحد فهذا يقوله ونحوه أهل/ الإلحاد من أهل الوحدة والاتحاد؛ كابن عربى صاحب «الفتوحات المكية» و«الفصوص» وأمثالهما؛ فإنه لما ذكر مذهبه الذى مضمونه أن الوجود واحد، وأن الوجود الخالق هو الوجود المخلوق وإن تعددت الأعيان الثابتة فى العدم . قال: وليس هذا العلم إلا لخاتم الرسل وخاتم الأولياء، وما يراه أحد من الأنبياء والرسل إلا من مشكاة الرسول الخاتم، وما يراه أحد من الأولياء إلا من مشكاة الولى الخاتم، حتى أن الرسل لا يرونه إذا رأوه إلا من مشكاة خاتم الأولياء، فإن الرسالة والنبوة ـ أعنى نبوة التشريع ورسالته ـ ينقطعان، وأما الولاية فلا تنقطع أبداً، فالمرسلون من كونهم أولياء لا يرونه إلا من مشكاة خاتم الأولياء.

وساق الكلام إلى أن ذكر أن خاتم الأنبياء موضع لبنة فضة، وأن خاتم الأولياء موضع لبنتين: لبنة ذهب، ولبنة فضة، فهو موضع اللبنة الفضية، وهو ظاهره وما يتبعه من الأحكام؛ لأنه يرى الأمر على ما هو عليه فلابد أن يراه هكذا، وهو موضع اللبنة الذهبية فى الباطن؛ فإنه يأخذ من المعدن الذى يأخذ منه الملك الذى يوحى به إلى الرسل.

فهذا الكلام ونحوه فيه كثير من الضلال، مثل دعواه أن جميع الأنبياء والرسل يستفيدون معرفة اللّه من خاتم الأنبياء، فإن هذا كذب.

١٨/٣٦٩ /ومن قال : إن إبراهيم الخليل، وموسى وعيسى، وغيرهم إنما استفادوا معرفة اللّه من النبى ﷺ فقد كذب، بل اللّه أوحى إليهم وعلمهم، والنبى ﷺ لم يكن موجوداً حين خُلِقُوا، والمتقدم لا يستفيد من المتأخر.

وقوله ﷺ : «كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد»[(١)] وفى لفظ «كتبت نبياً»، كقوله ﷺ: «إنى عند اللّه لمكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لَمُنْجَدِلٌ فى طِينَته»[(٢)] فإن اللّه بعد خَلْقِ جسد آدم وقبل نفخ الروح فيه كتب وأظهر ما سيكون من ذريته، فكتب نبوة محمد وأظهرها، كما ثبت فى الصحيحين عن النبى ﷺ قال: «يجمع خلق أحدكم فى بطن أمه أربعين يوما نطفة ، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث إليه ملكا، فيُؤْمَرُ بأربع كلمات، فيقال: اكتب رزقه وأجله، وعمله، وشقى أوسعيد، ثم ينفخ فيه الروح»[(٣)]،

---

(١) الترمذى فى المناقب (٣٦٠٩) وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث أبى هريرة لا نعرفه إلا من هذا الوجه » وأحمد ٤/٦٦، ٥/٥٩ .

(٢) أحمد ٤/١٢٧ وقال الهيثمى فى المجمع (٨/٢٢٦) : « رواه أحمد بأسانيد والبزار والطبرانى بنحوه » .

(٣) البخارى فى بدء الخلق (٣٢٠٨) ومسلم فى القدر (٢٦٤٣/١) .

فقد أخبر ﷺ أنه بعد أن يخلق بدن الجنين فى بطن أمه - وقبل نفخ الروح فيه - يكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أم سعيد فهكذا كتب خبر سيد ولد آدم وآدم منجدل فى طينته قبل أن ينفخ الروح فيه.

وأما قول بعضهم: «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين»[1] فهذا نقل باطل نقلا وعقلا؛ فإن آدم ليس بين الماء والطين، بل الطين ماء وتراب، ولكن كان بين الروح والجسد. فهذا ونحوه فيه/ علم الله بالأشياء قبل كونها، وكتابته إياها، وإخباره بها، وذلك غير وجود أعيانها؛ لأنها لا توجد أعيانها حتى تخلق، ومن لم يفرق بين ثبوت الشىء فى العلم والكلام والكتاب، وبين حقيقته فى الخارج، وكذلك بين الوجود العلمى والعينى ـ عَظُمَ جهله وضلاله. ١٨/٣٧٠

وأهل العلم قد أعظموا النكبة على من يقول: المعدوم شىء ثابت فى الخارج، وإن كان لهؤلاء شبهة عقلية لكونهم ظنوا أن تميزه فى العلم والإرادة يقتضى تمييزه فى الخارج، فإنهم أخطؤوا فى ذلك، والتحقيق الفرق بين الثبوت العلمى والعينى، وأما وجود الأشياء قبل خلقها فهذا أعظم فى الجهل والضلال.

وأما دعواه أن الأولياء كلهم ـ حتى الأنبياء ـ يستفيدون من خاتم الأولياء فهذا مخالف للعقل والشرع؛ فإن الأنبياء أفضل من الأولياء، وخيار الأولياء أَتْبَعُهُم للأنبياء، كما كان أبو بكر أفضل مَنْ طلعت عليه الشمس بعد النبيين والمرسلين.

وكذلك دعواه أن خاتم الأولياء يأخذ العلم الظاهر من حيث يأخذه النبى، ويأخذ العلم الباطن من المعدن الذى يأخذ منه الملك ما يوحيه إلى النبى؛ فهذا من أعظم الكفر والضلال، وهو مبنى على قول المتفلسفة الذين يجعلون النبوة فَيْضاً يفيض على عقل النبى، ويقولون: إن الملك/ هو ما يتمثل فى نفس النبى من الأشكال النورانية، فيقولون: إن النبى يأخذ عن تلك الصور الخيالية وهى الملك عندهم، فمن أخذ المعانى العقلية عن العقل المجرد كان أعظم وأكمل ممن يأخذ عن الأمثلة الخيالية، فهؤلاء اعتقدوا أقوال هؤلاء الفلاسفة الملحدين وسلكوا مَسْلك الرياضة، فأخذوا يتكلمون بتلك الأمور الإلحادية الفلسفية، ويخرجونها فى قالب المكاشفات والمخاطبات. ١٨/٣٧١

وما ذكروه من خاتم الأولياء لا حقيقة له، وإن كان قد ذكره الحكيم الترمذى فى كتاب «خاتم الأولياء» فقد غلط فى ذلك الكتاب غلطاً معروفا عند أهل المعرفة والعلم والإيمان. وهذه الأمور مبسوطة فى غير هذا الموضع.

فهذه الأحاديث، وأمثالها مما هو كذب وفِرْية عند أهل العلم، لاسيما إذا كانت معلومة

(١) سبق تخريجه ص ٧٣.

البطلان بالعقل، بل متخلية فى العقل، ليس لأحد أن يرويها ويحدث بها إلا على وجه البيان لكونها كذبا، كما ثبت فى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «من رَوَى عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1].

وعلى ولاة الأمور أن يمنعوا من التحدث بها فى كل مكان، ومن أصر على ذلك فإنه يعاقب العقوبة البليغة التى تزجره وأمثاله عن الكذب على النبى ﷺ وأصحابه وأهل بيته، وغيرهم من أهل العلم والدين، والله أعلم.

---

(١) مسلم فى المقدمة ص ٩ والترمذى فى العلم (٢٦٦٢) وقال : « هذا حديث حسن صحيح » وابن ماجه فى المقدمة (٣٨ ــ ٤١) وأحمد ٥/ ١٤ .

18/372 / وَقَالَ ـ رحَمهُ اللّه :

فى الصحيحين عن أبى موسى عن النبى ﷺ قال: «على كل مسلم صدقة» قيل: أرأيت إن لم يجد؟ قال: «يَعْتَمِلُ بيديه فينفع نفسه ويتصدق»، قال: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف»، قال: قيل له: أرأيت إن لم يستطع؟ قال: «يأمر بالمعروف أو الخير»، قال: أرأيت إن لم يفعل؟ قال: «يمسك عن الشر فإنها صدقة» (1).

وفى الصحيحين عن أبى ذر قال: قلت: يارسول اللّه، أى الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان باللّه، والجهاد فى سبيله» قال: قلت: أى الرقاب أفضل؟ قال: «أَنْفَسُها عند أهلها، وأكثرها ثمناً» قال: قلت: فإن لم أفعل، قال: «تعين صانعاً، أو تصنع لأخْرَق» قال: قلت: يارسول اللّه، أرأيت إن ضَعُفْتُ عن بعض العمل؟ قال: «تكف شرك عن الناس، فإنها صدقة منك على نفسك»(2).

ففى هذا الحديث أنه أوجب الصدقة على كل مسلم، وجعلها خمس مراتب على البدل: الأولى الصدقة بماله، فإن لم يجد اكتسب المال/ فنفع وتصدق. وفيه دليل وجوب الكسب، 18/373 فإن لم يستطع فيعين المحتاج ببدنه، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يفعل فيكف عن الشر. فالأوليان تقع بمال إما بموجود أو بمكسوب، والأخريان تقع بِبَدَنٍ إما بيد وإما بلسان.

وفى صحيح مسلم، عن أبى ذر، عن النبى ﷺ قال: «يصبح على كل سُلامَى من أحدكم صدقة؛ فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأَمْرٌ بالمعروف صدقة، ونَهْىٌ عن المنكر صدقة، ويجزئ من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى»(3)، ففى هذا الحديث أنه جعل الصدقة الكلمات الأربع. والأمر والنهى، وركعتا الضحى كافيتان.

وفيه عنه، أن ناساً من أصحاب رسول اللّه ﷺ قالوا للنبى ﷺ: يارسول اللّه ذهب أهل الدُّثُور بالأجور، يصلون كما نصلى، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم، قال: «أوَلَيس قد جعل اللّه لكم ما تصدقون؟ إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة،

---

(1) البخارى فى الزكاة (1445) وفى الأدب (6022)، ومسلم فى الزكاة (1008/55).

(2) البخارى فى العتق (2518)، ومسلم فى الإيمان (84/136).

والأخرق: هو الجاهل بما يجب أن يعمله، ولم يكن فى يديه صنعة يكتسب بها. انظر: النهاية 2/26.

(3) مسلم فى صلاة المسافرين (720/84).

وفى بُضْعِ أحدكم صدقة». قالوا: يارسول اللّه، أيأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال:/ «أرأيتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر»[1].

١٨/٣٧٤

قلت: يشبه ـ واللّه أعلم ـ أن يكون قوله: صدقة أى: تقوم مقام الصدقة التى للأغنياء، فيكون الحديث الثانى مفسرا للأول، بخلاف حديث أبى موسى فإنه موجب للصدقة، أو تكون صدقة نفسه على نفسه، كما فى حديث أبى ذر المتقدم تكف شرك عن الناس.

(١) مسلم فى الزكاة (١٠٠٦/٥٣) .

/ وسئل شيخ الإسلام ـ رَحِمهُ اللّه ـ عن أحاديث يرويها القصاص، وغيرهم بالطرق وغيرها عن النبى ﷺ . ١٨/٣٧٥

فأجاب عنها:

منها ما يروون أنه قال: «أَدَّبنى ربى فأحسن تأديبى»[(١)].

فأجاب: الحمد للّه، المعنى صحيح. لكن لا يعرف له إسناد ثابت.

ومما يروونه عنه ﷺ ، أنه قال: «لو كان المؤمن فى ذِرْوَة جبل قَيَّض اللّه له من يؤذيه، أو شيطاناً يؤذيه»[(٢)].

فأجاب: الحمد للّه، ليس هذا معروفا من كلام النبى ﷺ .

ومما يروونه عنه ﷺ، أنه قال: «لو كانت الدنيا دما عَبِيطاً كان قوت المؤمن منها حلالا».

فأجاب: الحمد للّه، ليس هذا من كلام النبى ﷺ، ولا يعرف عنه بإسناد، ولكن المؤمن لابد أن يتيح اللّه له من الرزق ما يغنيه، ويمتنع فى الشرع أن يحرم على المؤمن مالا بد منه، فإن اللّه/ لم يوجب على المؤمنين مالا يستطيعونه، ولا حرم عليهم ما يضطرون إليه من غير معصية منهم. قاله وكتبه أحمد بن تيمية. ١٨/٣٧٦

ومما يروونه عنه ﷺ، عن اللّه: «ما وَسِعَنِى سمائى ولا أرضى، ولكن وسعنى قلب عبدى المؤمن»[(٣)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا مذكور فى الإسرائيليات، ليس له إسناد معروف عن النبى ﷺ، ومعنى: « وسعنى قلبه» الإيمان بى ومحبتى ومعرفتى، ولا من قال: إن ذات اللّه تحل فى قلوب الناس، فهذا من النصارى، خَصُّوا ذلك بالمسيح وحده.

---

(١) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٩، وقال: «سنده ضعيف جدا ولكن معناه صحيح»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٧٠.

(٢) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٤٨ وقال: «رواه ابن عدى والقضاعى من حديث عيسى بن عبد الله بن محمد بن على بن أبى طالب وهو متروك الحديث يروى الموضوعات عن أبيه عن جده عن على به مرفوعا»، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ١٦٢.

(٣) سبق تخريجه ص ٧١ .

ومما يروونه عنه أيضا : «القلب بيت الرب»[1].

فأجاب: الحمد لله، هذا كلام من جنس الأول، فإن القلب بيت الإيمان بالله ومعرفته ومحبته، وليس هذا من كلام النبى ﷺ .

ومما يروونه عنه أيضاً: «كنت كنزاً لا أعرف، فأحببت أن أعرف، فخلقت خلقاً فعرفتهم بى فعرفونى»[2] .

فأجاب: ليس هذا من كلام الله للنبى ﷺ، ولا يعرف له إسناد صحيح ولا ضعيف.

ومما يروونه عنه ﷺ : أن عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ قال: كان رسول الله ﷺ إذا تكلم مع أبى بكر كنت كالزنجى بينهما[3] الذى لا يفهم.

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب ظاهر لم ينقله أحد من أهل العلم بالحديث، ولم يروه إلا جاهل أو ملحد.

ومما يروونه عن النبى ﷺ، أنه قال: «أنا مدينة العلم وعَلى بابها»[4].

18/377 / **فأجاب**: هذا حديث ضعيف، بل موضوع عند أهل المعرفة بالحديث، لكن قد رواه الترمذى وغيره، ومع هذا فهو كذب.

ومما يروون عن النبى ﷺ : «أن الله يعتذر للفقراء يوم القيامة ويقول: وعزتى وجلالى ما زَوَيْتُ الدنيا عنكم لهوانكم علىَّ، لكن أردت أن أرفع قدركم فى هذا اليوم، انطلقوا إلى الموقف فمن أحسن إليكم بِكِسْرة، أو سقاكم شربة من الماء، أو كساكم خرقة انطلقوا به إلى الجنة».

فأجاب: الحمد لله، هذا الشأن كذب، لم يروه أحد من أهل العلم بالحديث، وهو باطل مخالف للكتاب والسنة بالإجماع.

ومما يروون عنه ﷺ : أنه لما قدم المدينة فى الهجرة خرجت بنات النجار بالدفوف وهن يقلن:

طلع البدر علينا ... من ثنيات الوداع

إلى آخر الشعر، قال رسول الله ﷺ : «هزوا كرابيلكم بارك الله فيكم» .

---

(1) تنزيه الشريعة 1/148، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص 308، وقال: «ليس له أصل فى المرفوع»، والعجلونى فى كشف الخفاء 2/99 وقال: «قال الزركشى والسخاوى والسيوطى: لا أصل له».

(2) تنزيه الشريعة 1/148، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص 327 وقال: «قال ابن تيمية: إنه ليس من كلام النبى ﷺ، ولا يعرف له سند صحيح ولا ضعيف وتبعه الزركشى وشيخنا»، والعجلونى فى كشف الخفاء 2/132 وقال: «هو واقع كثيراً فى كلام الصوفية واعتمدوه وبنوا عليه أصولاً لهم».

(3) الأسرار المرفوعة (454) وقال: «مما وضعه جهلة المنتسبين إلى السنة فى فضل الصديق».

(4) الترمذى فى المناقب (3723) وقال: «حديث غريب منكر».

فأجاب: أما ضرب النسوة الدف فى الزواج فقد كان معروفا على عهد/ رسول الله ﷺ، وأما قوله: «هزوا كرابيلكم بارك الله فيكم» فهذا لا يعرف عنه ﷺ. ١٨/٣٧٨

ومما يروون عنه، أنه قال: «لو وُزِنَ إيمان أبى بكر بإيمان الناس لرجح إيمان أبى بكر على ذلك»[١].

فأجاب: الحمد لله، هذا جاء معناه فى حديث معروف فى السنن أن أبا بكر ـ رضى الله عنه ـ وزن هذه الأمة فرجح[٢].

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «اللهم إنك أخرجتنى من أحب البقاع إلى فأسكنى فى أحب البقاع إليك»[٣].

فأجاب: الحمد لله، هذا باطل، بل ثبت فى الترمذى، وغيره أنه قال لمكة: «والله إنك لأحب بلاد الله إلى الله»، وقال: «إنك لأحب البلاد إلىَّ»[٤]، فأخبر أنها أحب البلاد إلى الله وإليه.

ومما يروون عنه ﷺ: «من زارنى، وزار أبى إبراهيم فى عام واحد دخل الجنة»[٥].

فأجاب: الحمد لله، هذا حديث كذب موضوع، ولم يروه أحد من أهل العلم بالحديث.

ومما يروون عنه ﷺ: «فقراؤكم».

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ ليس مأثوراً، لكن معناه صحيح، وأن الفقراء موضع الإحسان إليهم، فبهم تحصل الحسنات.

ومما يروون عنه ﷺ: «البركة مع أكابركم»[٦].

/ فأجاب: الحمد لله، قد ثبت فى الصحيح من حديث جُبَيْر، أنه قال: «كَبِّرْ، كَبِّرْ»[٧] أى: يتكلم الأكبر. وثبت من حديث الإمامة، أنه قال: «فإن استووا ـ أى فى القراءة والسنة ١٨/٣٧٩

---

(١) البيهقى فى شعب الايمان (٣٦)، والسيوطى فى الدر المنثور ٤/ ١٢ وعزاه إلى الحكيم الترمذى، والسخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٤٩ وقال: «رواه البيهقى فى الشعب بسند صحيح عن عمر».

ورواه ابن عدى فى الكامل فى الضعفاء ٥/ ٢٦٠ بلفظ: «لو وضع إيمان..» عن ابن عمر مرفوعا، وفى سنده عيسى بن عبد الله ضعيف، وكشف الخفاء ٢/ ١٦٥.

(٢) أبو داود فى السنة (٤٦٣٤)، والترمذى فى الرؤيا (٢٢٨٧) وقال: «حسن صحيح»، وأحمد ٥/ ٤٤، ٥٠.

(٣-٥) سبق تخريجها ص ٧٣.

(٦) ابن حبان فى صحيحه (٥٦٠) وفى موارد الظمآن (١٩١٢)، والحاكم فى المستدرك ١/ ٦٢ وقال: «هذا حديث صحيح على شرط البخارى ولم يخرجاه»، والخطيب فى تاريخ بغداد ١١/ ١٦٥ كلهم عن عبد الله بن عباس.

(٧) البخارى فى الوضوء (٢٤٦)، ومسلم فى الرؤيا (١٩/٢٢٧١) كلاهما عن ابن عمر.

والهجرة ـ فليؤمهم أكبرهم سناً»[١].

ومما يروون ـ أيضاً ـ : «الشيخ فى قومه كالنبى فى أمته»[٢].

فأجاب: الحمد للّه، ليس هذا من كلام النبى ﷺ وإنما يقوله بعض الناس.

ومما يروون ـ أيضاً ـ: «لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا»[٣].

فأجاب: الحمد للّه، هذا مأثور عن بعض السلف، وهو كلام صحيح.

ومما رووا عن على ـ رضى اللّه عنه ـ أن أعرابياً صلى ونَقَرَ صلاته، فقال له على: لا تنقر صلاتك، فقال له الأعرابى : لو نقرها أبوك ما دخل النار.

/ **فأجاب**: الحمد للّه، هذا كذب، ورووه عن عمر، وهو كذب. ١٨/٣٨٠

ومما يروون عن عمر رضى اللّه عنه، أنه قتل أباه.

فأجاب: هذا كذب؛ فإن أبا عمر ـ رضى اللّه عنه ـ مات فى الجاهلية قبل أن يبعث الرسول ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ : «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين، وكنت نبياً وآدم لا ماء ولا طين»[٤].

فأجاب: الحمد للّه، هذا اللفظ كذب باطل، ولكن اللفظ المأثور الذى رواه الترمذى وغيره أنه قيل: يارسول اللّه، متى كنت نبياً؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»[٥]، وفى السنن عن العرْباض بن سارية، أنه قال: «إنى عند اللّه لمكتوب خاتم النبيين، وإن آدم لمنْجَدِل فى طينَته»[٦].

ومما يروون ـ أيضاً ـ: «العازب فراشه من النار، ومسكين رجل بلا امرأة، ومسكينة امرأة بلا رجل ».

فأجاب: الحمد للّه، هذا ليس من كلام النبى ﷺ، ولم أجده مرويا، ولم يثبت.

ومما يروون أن إبراهيم ـ عليه السلام ـ لما بنى البيت صلى فى كل ركن ألف ركعة، فأوحى اللّه تعالى إليه: يا إبراهيم، أفضل من هذا سد جوعة، أو ستر عورة.

---

(١) البخارى فى الأذان (٦٢٨، ٦٣١) ، والترمذى فى الصلاة (٢٠٥)، والنسائى فى الأذان (٦٣٤، ٦٣٥)، وابن ماجه فى إقامة الصلاة (٩٧٩) وأحمد ٥/ ٣٥ كلهم عن مالك بن الحويرث.

(٢) ابن حبان فى المجروحين ٢/ ٣٩ عن ابن عمر مرفوعا، والديلمى فى الفردوس (٣٦٦٦) عن ابن عباس، وقال السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٢٥٧ : «هذا موضوع، ولعل البلاء فيه من غير الإفريقى فهو جليل القدر ثقة لاريب فيه، وممن جزم بكونه موضوعا شيخنا الحافظ ابن حجر»، ورواه السيوطى فى الجامع الصغير (٤٩٦٩، ٤٩٧٠) ورمز له بالضعف، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ١٧.

(٣) تنزيه الشريعة ٢/ ٤٠٢ . ونقل عن ابن تيمية أنه موضوع.

(٤) سبق تخريجه ص ٧٣ . (٥، ٦) سبق تخريجهما ص ٢١٠ .

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب ظاهر، ليس هو فى شىء من كتب المسلمين.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «إذا ذُكِر إبراهيم وذكرت أنا فصلوا عليه، ثم صلوا علىّ، وإذا ذكرت أنا والأنبياء غيره فصلوا علىّ ثم صلوا عليهم »[(١)].

فأجاب: الحمد لله، هذا لا يعرف من كتب أهل العلم ولا عن أحد من العلماء المعروفين بالحديث.

١٨/٣٨١ / ومما يروون عنه ﷺ: «من أكل مع مغفور له غُفِرَ له».

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس له إسناد عن أهل العلم، ولا هو فى شىء من كتب المسلمين، وإنما يروونه عن سالم، وليس معناه صحيحاً على الإطلاق، فقد يأكل مع المسلمين الكفار والمنافقون.

ومما يروون ـ أيضاً ـ: «من أشبع جوعة، أو ستر عورة ضمنت له الجنة »[(٢)].

فأجاب: الحمد لله، هذا اللفظ لا يعرف عن النبى ﷺ.

ومما يروون: «لا تكرهوا الفتن، فإن فيها حصاد المنافقين»[(٣)].

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس معروفاً عن النبى ﷺ. ومما يروون: «سَبُّ أصحابى ذنب لا يغفر »[(٤)].

فأجاب ـ رحمه الله ـ: هذا كذب على النبى ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ**﴾ [النساء: ٤٨].

ومما يروون: «من علم أخاه آية من كتاب الله فقد ملك رِقَّهُ».

فأجاب: الحمد لله، هذا كذب ليس فى شىء من كتب أهل العلم.

ومما يروون عنه: «آية من القرآن خير من محمد وآله».

١٨/٣٨٢ / **فأجاب**: الحمد لله، القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، فلا يشبه بالمخلوقين، واللفظ المذكور غير مأثور.

ومما يروون عن النبى ﷺ: «أنا من العرب، وليس العرب منى».

---

(١) تنزيه الشريعة ١/ ٣٤١ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٣٢٩ وقال: «لا أدرى كيف إسناده ولا من رواه».

(٢) تنزيه الشريعة ٢/ ١٤٤ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع» والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٨٢، وذكر قول ابن تيمية.

(٣) سبق تخريجه ص ٧٤.

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ٣٢٠ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٣٨٦، وذكر قول ابن تيمية. والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٤٤٤ وذكر أيضا قول ابن تيمية.

فأجاب: الحمد لله، هذا ليس من كلام النبى ﷺ .

ومما يروون عنه ـ أيضاً ـ: «اللهم أحينى مسكيناً، وأمتنى مسكيناً، واحشرنى فى زمرة المساكين» (١).

فأجاب: هذا يروى، لكنه ضعيف لا يثبت، ومعناه أحينى خاشعا متواضعاً، لكن اللفظ لم يثبت.

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «إذا سمعتم عنى حديثاً فاعرضوه على الكتاب والسنة، فإن وافق فَارْوُوه، وإن لم يوافق فلا »(٢).

فأجاب: الحمد لله، هذا مروى ولكنه ضعيف عن غير واحد من الأئمة؛ كالشافعى ، وغيره.

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «ياعلى ، اتخذ لك نعلين من حديد وافْنِهِمَا فى طلب العلم ولو بالصين»(٣).

فأجاب: الحمد لله، ليس هذا ولا هذا من كلام النبى ﷺ .

١٨/٣٨٣ /ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «يقول اللّه تعالى: لاقُونى بِنيَّاتكم ولا تلاقونى بأعمالكم»(٤).

فأجاب : الحمد لله، ليس هذا اللفظ معروفا عن النبى ﷺ.

ومما يروون عن النبى ﷺ : «من قدم إبريقاً لمتوضئ فكأنما قدم جَوَاداً مسرجا مَلْجُوما يقاتل عليه فى سبيل اللّه»(٥).

فأجاب: هذا ليس من كلام النبى ﷺ ، ولا يعرف فى شىء من كتب المسلمين المعروفة.

ومما يروون عنه ﷺ : «يأتى على أمتى زمان ما يسلم بدينه إلا من يفر من شاهق إلى شاهق»(٦).

---

(١) الترمذى فى الزهد (٢٣٥٢) وقال : « حديث غريب » وابن ماجه فى الزهد (٤١٢٦) .

(٢) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ٣٦ وعزاه إلى الدارقطنى فى الأفراد والعقيلى فى الضعفاء، والحديث منكر جداً استنكره العقيلى وقال: «إنه ليس له إسناد يصح»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٨٦ وقال: «هو موضوع».

(٣) تنزيه الشريعة ١/ ٢٨٤ وقال: «قال ابن تيمية موضوع»، والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٢٨٥، وذكر قول ابن تيمية، والعجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٣٨٣ وذكر أيضا قول ابن تيمية.

(٤) الشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٢٥٠ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع»، وأحاديث القصاص ٥٣ كما فى الأطراف.

(٥) العجلونى فى كشف الخفاء ٢/ ٢٧٠ وقال: «قال ابن تيمية: موضوع، وفى الذيل هو كما قال»، وأحاديث القصاص ٥٥ كما فى الأطراف.

(٦) لم أقف عليه .

فأجاب: الحمد للّه، هذا اللفظ ليس معروفا عن النبى ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»[(١)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا كلام بعض الناس، وليس هو من كلام النبى ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ ، أنه قال: «ستروا من أصحابى هدنة: القاتل والمقتول فى الجنة».

/ **فأجاب**: الحمد للّه، هذا اللفظ لا يعرف عن النبى ﷺ. ١٨/٣٨٤

ومما يروون عنه: «إذا وصلتم إلى ما شَجَرَ بين أصحابى فأمسكوا، وإذا وصلتم إلى القضاء والقدر فأمسكوا»[(٢)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا مأثور بإسناد منقطع، وماله إسناد ثابت.

ومما يروون عنه ﷺ : «إذا كثرت الفتن فعليكم بأطراف اليمن»[(٣)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا اللفظ لا يعرف.

ومما يروون عنه ﷺ، أنه قال: «من بات فى حراسة كلب بات فى غضب الرب»[(٤)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا ليس من كلام النبى ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ : «أنه أمر النساء بالغُنْج[(٥)] لأزواجهن عند الجماع».

فأجاب: ليس هذا عنه ﷺ.

ومما يروون عنه ﷺ أنه قال: «من كسر قلباً فعليه جَبْرُه»[(٦)].

فأجاب: الحمد للّه، هذا أدب من الآداب، وهذا اللفظ ليس معروفا عن النبى ﷺ، وكثير من الكلام يكون صحيحاً، / لكن يمكن أن يقال عن الرسول ﷺ مالم يقدح، إذ هذا اللفظ ليس بمطلق فى كسر قلوب الكفار والمنافقين؛ إذ به إقامة الملة. ١٨/٣٨٥

واللّه أعلم، وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين، وعلى آله وأصحابه وأزواجه والتابعين.

آخر المجلد الثامن عشر

(١) السخاوى فى المقاصد الحسنة ص ١٨٨ وقال: «هو من كلام أبى سعيد الخراز رواه ابن عساكر فى ترجمته»، والعجلونى فى كشف الخفاء ١/ ٣٥٧، والشوكانى فى الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٢٥٠.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) تنزيه الشريعة ٢/ ٣٥١ وقال: «قال ابن تيمية موضوع».

(٤) تنزيه الشريعة ٢/ ٤٠٢، وذكر قول ابن تيمية بأنه موضوع.

(٥) الغنج: التكسر والتدلل عند المرأة. انظر: النهاية فى غريب الحديث ٣/ ٣٨٩.

(٦) تنزيه الشريعة ٢/ ٤٠٢، وذكر قول ابن تيمية بأنه موضوع.

فهرس المجلد الثامن عشر

الموضوع — الصفحة

الأربعون حديثا التى رواها الإمام بالسند

شرح حديث « إنما الأعمال بالنيات »

رقم الإيداع : ٥٨٩٠ / ١٩٩٧ م
I.S.B.N: 977 - 15 - 0198 - 4